

حسن الفكهاني

المحامى لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

أحكام محكمة النقض المصرية منذ
عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار الجماعي

ملحق رقم ٧



الدار العربية للموسوعات

حسن الفخامى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تجميعت في انحاء

الموسوعات الخاصة في كل

علم وفن وتاريخ

١٩٤٣ - ١٩٤٣

٢٠ شارع عمان في القاهرة

حسن الفكهاني

المراجع لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

أحكام محكمة النقض المصرية منذ
عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار الجناح

ملحق رقم (٧)

إصدار السداد العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣١ - ت. ٢٩٣٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَلَأْتُ

فِيهِ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

مَدَقَّ اللَّهُ الْعَظِيمِ

تقديم

ملاحق الموسوعة الذهبية

الاصدار الجنائي

الدفعة الثالثة

منذ أوائل عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢ (

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى اصدار الموسوعات القانونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من أربعون عاما مضت حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى اصدارين (جنائى ومدنى) عشرة أجزاء لكل منها مع فهرس تفصيلي وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

(انظر آخر الجزء - موسوعات تصدرها الدار)

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة أجزاء منها جزئين للاصدار الجنائى وثلاثة أجزاء للاصدار المدنى، وتوقفت حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ وكانت هذه هى الدفعة الاولى من ملاحق تلك الموسوعة .

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد سبعة أجزاء منها ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائى وأربعة أجزاء للاصدار المدنى حتى أوائل عام ١٩٨٩ ، وكانت هذه هى الدفعة الثانية من ملاحق تلك الموسوعة .

ويسعدنا أن تستكمل هذه الاحكام حتى منتصف عام ١٩٩٢ فنقدمها خلال هذه الملاحق الجديدة للموسوعة الذهبية .. وهذه هى الدفعة الثالثة من ملاحق تلك الموسوعة .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاشي التكرار للمبادئ
بحيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر
من موضوع .

هذا ولا يسعنى فى هذا المجال الا ان أقدم الشكر جزيلا لجميع
السادة رجال القانون سواء فى جمهورية مصر العربية او فى جميع
الدول الشقيقة .

حسن الفكهانى

محام امام محكمة النقض

الفهرس

الباب الاول

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : الاذن بالتفتيش	٣
الفصل الثانى : التفتيش الجائز بغير اذن	٣٥
الفصل الثالث : بطلان التفتيش	٤٩
الفصل الرابع : تقليد	٦١
الفصل الخامس : تلبس	٦٧
الفصل السادس : تموين	٩٣
الفصل السابع : تنظيم المباني	٩٥
الفصل الثامن : جريمة	١٥٣
الفصل التاسع : جمارك	١٥٧

الباب الثانى

الفصل الاول : خطف	٢٠٧
الفصل الثانى : دستور	٢١١
الفصل الثالث : دعارة	٢١٣
الفصل الرابع : دعوى جنائية	٢٣١
انقضاء الدعوى الجنائية	٢٤٥

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	المادة الخامسة : دعوى مدنية
٢٦٣	نطاق الدعوى المدنية
٢٦٧	الحكم فى الدعوى المدنية
٢٧٣	الطعن فى الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية
٢٧٧	الفصل السادس : دفاع
٢٩٣	ما يعتبر اخلافا بحق الدفاع
٣٣٧	ما لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع
٣٥٣	طلبات التأجيل
٣٥٩	طلبات التحقيق
٣٧٩	طلبات نوب الخبراء ومناقشتهم
٣٨١	طلبات سماع الشهود
٤١٥	طلبات المعاينة
٤٢٣	مسائل متنوعة

الباب الثالث

٤٤١	الفصل الاول : الدفوع المتعلقة بالاختصاص
٤٤٣	الفصل الثانى : الدفوع المتعلقة باجراءات التحقيق
٤٥٣	الفصل الثالث : الدفوع المتعلقة بالاثبات
٤٦٥	الفصل الرابع : الدفوع المتعلقة ببطلان الحكم والى إجراءات

الصفحة	الموضوع
٤٧٧	الفصل الخامس : الدفوع المتعلقة بانقضاء الدعوى
٤٨٧	رسوم
٤٨٩	رشوة
٥٠٥	رقابة ادارية
٥٠٧	زراعة
٥٧٣	زنا

الباب الرابع

سب وقذف

٥٧٩	الفصل الاول : اركان الجريمة
٥٩١	الفصل الثانى : استثناءات
٥٩٧	الفصل الثالث : تمهيد الاحكام
٦٠٣	الفصل الرابع : مسائل متنوعة
٦١٣	سبق الاصرار
٦٢٣	سجون

الباب الخامس

سرقة

٦٢٧	الفصل الاول : اركان الجريمة
٦٣٥	الفصل الثانى : الجريمة التامة والشروع فيها

الصفحة	الموضوع
٦٣٧	الفصل الثالث : الظروف المشددة
٦٤٩	الفصل الرابع : الاعفاء من العقاب
٦٥١	الفصل الخامس : تسبیب الاحكام
٦٥٩	الفصل السادس : مسائل متنوعة
٦٦٥	مـلـاح
٦٦٩	شـرکات
٦٧١	شـرـوع
	الباب السادس
	شيك بدون رصيد
٦٧٧	الفصل الاول : أركان الجريمة
٦٨٧	الفصل الثاني : ما لا يؤثر فى توافر الجريمة
٦٩٣	الفصل الثالث : نظر الدعوى والحكم فيها
٧٠٥	الفصل الرابع : تسبیب الاحكام
٧٢٣	الفصل الخامس : مسائل متنوعة
٧٣٥	صـحـافـة
٧٣٧	ضـرـائـب
٧٧٩	موسوعات تصدرها الدار

الباب الأول

الفصل الأول : الاذن بالتفتيش

الفصل الثاني : التفتيش الجائز بغير اذن

الفصل الثالث : بطلان التفتيش

الفصل الرابع : تقليد

الفصل الخامس : تلبس

الفصل السادس : تمهين

الفصل السابع : تنظيم المباني

الفصل الثامن : جريمة

الفصل التاسع : جمارك

الفصل الأول

الاذن بالتفتيش

(قاعدة رقم ١)

المبدأ :

تفتيش - شرط اصدار الاذن بالتفتيش ان يكون مسبوقا بتحريات
جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى الماذون بالتفتيش .

المحكمة : وحيث ان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان
المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي
بنى عليها ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله : « اذ لا ينال ذلك
من جدية التحريات التي ادت الى ضبط المتهم محرزا وحائزا للمخدر
المضبوط ويفرض ان القوة اجريت تفتيش المنازل المجاورة لتحسريات
لديها خاصة بهم » - ومفاد ما تقدم ان المحكمة اسست اقتناعها بجدية
التحريات التي بنى عليها الاذن على مجرد ضبط المخدر في حيازة
الطاعن أثناء التفتيش .

ولما كان ذلك وكان الاصل في القانون ان الاذن بالتفتيش هو
اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جنائية
او جنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وان هناك
من الدلائل ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه او لحرية الشخصية ، وكان
من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية اصدار الاذن
بالتفتيش ولئن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة
محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه
يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وان ترد عليه بالقبول
او الرفض وذلك باسباب سائغة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع

ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بان ضبط المخدر فى حوزة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ذلك بان ضبط المخدر هو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل هو المقصود بذاته باجراء التفتيش ، فلا يصح ان يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط اصدار الاذن ان يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه ، ما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - ان تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها فى كفايتها. او عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال . اما قول الحكم : « ولرب ان القسوة اجريت تفتيش المنازل المجاورة لتحريات لديها خاصة بهم » فهى عبارة قاصرة تماما لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

(الطعن رقم ٥٧٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

(قاعدة رقم ٢)

المبدأ :

بحصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك ان القانون لم يجعل ذلك شرطا جوهريا لصحته .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٢)

المبدأ :

لا يشترط في أمر النذب الصادر من المنسوب الاصيل لغيره من مامورى الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة ، ولا يشترط فيه اثبات ساعة اصداره - اثبات ساعة اصدار الاذن أو النذب لازمة فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه تم بعد صدور الاذن وخلال الاجل المصرح باجرائه .

المحكمة : وكان يبين من المفردات المضمومة أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي نذب للتفتيش أن يندب غيره من مامورى الضبط القضائي لتنفيذه ، ومن ثم فإنه لا يشترط في أمر النذب الصادر من المنسوب الاصيل لغيره من مامورى الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة كما أنه لا يشترط فيه اثبات ساعة اصداره لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من نذب ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة ، كما أنه من المقرر أن اثبات ساعة اصدار الاذن أو النذب لازمة فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صدور الاذن وفي خلال الاجل المصرح باجرائه فيه وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩٨٧/١٢/٢ ، أي بعد صدور الاذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الاذن أو النذب عدم اشتماله على ساعة صدوره .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٦/٤)

(قاعدة رقم ٤)

المبدأ :

تفتيش - لا يجوز مجادلة المحكمة فيما اقتنعت به لتعلق ذلك بموضوع الدعوى وأن اذن التفتيش صدر عن جريمة وقعت بالفعل لا عن جريمة مستقبلية .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز حيازة مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاتبات ومن تقرير التحليل ، وهي أدلة سائغة مردودة الى أصلها في الأوراق .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول في رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولعدم جدية التحريات على القول بأن التحريات جاءت قاطعة وصريحة في حيازة واحراز المتهم للمخدر المضبوط ومن ثم يكون هنا الدفع بانعدام التحريات يكون ولا اساس له خلق بالرفض وانه لما كانت التحريات قد أفادت بأن المتهم يحرز ويحوز مواد مخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانونا ومن ثم يكون الاذن قد صدر عن جريمة قائمة فعلا وبالتالي فإن الدفع يكون ولا محل له يتعين الرفض .

لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش ، وأنه عن جريمة وقعت بالفعل ، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق ، تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، وأن المحكمة قد اقتنعت بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة وقعت بالفعل لا عن جريمة مستقبلية فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فيما اقتنعت به لتعلق ذلك بموضوع الدعوى ، بما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير محكمة الموضوع للدليل ، وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

(قاعدة رقم ٥)

المبدأ :

الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن اخذا بالادلة السائفة التى اوردتها .

المحكمة : الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن اخذا بالادلة السائفة التى اوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بصدور الاذن بعد القبض والتفتيش وأطرحه بما خلص اليه من أنه دفع مرسل لا دليل عليه بعد أن اطمأنت المحكمة فى تصويرها للواقعة أنه صدر سابقا على واقعة القبض والتفتيش ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

(الطعن رقم ٢٧٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٤)

(الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

(الطعن رقم ٥٨١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٦)

(الطعن رقم ٦٠٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(الطعن رقم ٣٦٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

- (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)
 (الطعن رقم ٣٠٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)
 (الطعن رقم ٦٠٠٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦)
 (الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)
 (الطعن رقم ٨٧٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٨)

(قاعدة رقم ٦)

المبدأ :

ما يكفى لاعتبار الاذن بالتفتيش صادرا لجريمة واقعة بالفعل
 ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه .

الحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى مدوناته ان رئيس
 منطقة مكافحة المخدرات بالنيابا استصدر اذن النيابة العامة بالتفتيش بعد
 ان دلت التحريات على ان الطاعن يحوز كمية من المواد المخدرة ويزاول
 ترويجها على عملائه مستخدما فى ذلك السيارة رقم ٢٦٦٣ ملاكى
 السويس فان مفهوم ذلك ان الامر قد صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها
 من مقارفا لا بضبط جريمة مستقبلية او محتملة .

لما كان ذلك ، فان ما اثبته الحكم فى مدوناته ورد به على الدفع
 ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية يكون صحيحا فى
 القانون ويكفى لاعتبار الاذن صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل
 ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ويكون منبى الطاعن فى هذا الصدد
 غير سديد .

(الطعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣)

(قاعدة رقم ٧)

المبدأ :

ان القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها او القبض على ركبائها الا فى الاحوال الاستثنائية التى رسمها القانون ما دامت فى حيازة اصحابها - اما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار - كالسيارة التى ضبط بها المخدر - فان من حق مأمور الضبط القضائي ايقافها اثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة احكام قانون المرور .

(المظعن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٨)

المبدأ :

اضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة - لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لان الضابطين الذين تولوا تنفيذ الاذن به يعملان بقسم مكافحة جرائم الاموال العامة بمديرية أمن القليوبية ، ورد عليه بان عمل الضابطين بذلك القسم لا يسلبهما اختصاصهما العام وفقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بضبط جميع انواع الجرائم . وما قاله الحكم فى هذا الصدد صحيح فى القانون ، ذلك بان المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الامن العام وفى شعب البحث الجنائي بمديرية الامن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه ان يكون فى متناول

اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها فهو محض قرار نظامى لا يشتمل على ما يمس احكام قانون الاجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقيد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة الى نوع أو أنواع معينة من الجرائم . ومن ثم فان معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٩)

المبدأ :

لا يعيب الحكم ما استورد اليه تزيدا - مما لم يكن بحاجة اليه - فى تقرير استصدار الاذن من وكيل النيابة فى منزله - ما دام أنه قد اطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما هو كاف وسائغ لطرحه - وكان لا اثر لما تزيد اليه فى منطقته او النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٠)

المبدأ :

لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته الى وكيل النيابة في مكان تواجده بمنزله - لاستصدار الاذن بالتفتيش هو امر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة اجراءاته .

(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) .

(قاعدة رقم ١١)

المبدأ :

إذا كان المتهم قد دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات - يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .

المحكمة : من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع . الا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفاع الطاعنة ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاؤه بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن فإنه يكون معيبا بالمقصور بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . وغنى عن البيان انه وإن كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالحكم عليها إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم لانها لم تكن طرفا في الخصومة

الاستثنائية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يكن لها من الطعن بالنقض فيه فلا يمتد إليها أثره .

(الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

(قاعدة رقم ١٢)

المبدأ :

تعسف فى تنفيذ الاذن بالتفتيش - عدم وجوده فى حالة ما اذا كان ضبط المخدر قد وقع اثناء التفتيش عن الاسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى من رجال الضبط عن جريمة احراز المخدر وانما كان عرضيا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن الذخيرة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بقالة تعسف رجال الضبط فى تنفيذ اذن التفتيش بقوله : « من المقرر أن تعرف ما اذا كان رجل الضبط قد التزم حدود الامر بالتفتيش او تجاوزه متعسفا ينطوى على عنصرين أحدهما متعمد وهو تحرى حدود الامر من ناحية دلالة عبارته وهو امر لا اجتهاد فيه للمحكمة وثانيهما مطلق لانه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تعتبر التعسف فى تنفيذه وهو موكل لهذه المحكمة تنزله المنزلة التى تراها ما دام ذلك سائغا .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن الى أن ضبط المخدر قد وقع اثناء التفتيش عن الاسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى من رجال الضبط للبحث عن جريمة احراز المخدر وانما كان عرضيا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن الذخيرة فان ما ذهب اليه الدفاع من قالة التعسف فى تنفيذ الاذن لا يكون قائما على سند من الواقع أو صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٣٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(قاعدة رقم ١٣)

المبدأ :

لأمور ضبط القضائي الماذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى هو لاحتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به - فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير الماذون بالتفتيش من أجلها - فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها - ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

المحكمة : اذ كان لأمور ضبط القضائي الماذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير الماذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة معى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة حيازة المخدر ولن أمر ضبطها كان تعرضنا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن الأسلحة والذخائر فلا يصح مجاللتها في ذلك . ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٣٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤)

المبدأ :

تفتيش - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن به -
الاختصاص المكانى للنيابة العامة .

المحكمة : من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه هو أن

يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالقبض والتفتيش بدليل ما أثبتته محرر محضر التحريات من أن الطاعن يزاول نشاطه في تجارة المواد المخدرة داخل محافظة أسيوط وأنه يحرز بالفعل كمية منها وأن أمر التفتيش من وكيل نيابة أسيوط الكلية انما صدر لضبط الطاعن حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بتلك المواد فإن ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الاذن أنه صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائفا .

واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن السيارة التي أقلت المتهم وضبط بداخلها المخدر كانت قادمة من أحد المراكز التابعة لمحافظة أسيوط ومن ثم يكون وكيل نيابة أسيوط الكلية الذي أصدر الاذن مختصا باصداره لتعلقه بجريمة واقعة في دائرة اختصاصه وهي جريمة الاتجار في المواد المخدرة فضلا عن ذلك ، وكانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فانه على فرض أن وقوع الجريمة وأن كان قد بدأ بدائرة محافظة أخرى ، الا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة أسيوط الكلية التي أصدرت اذن التفتيش ما دام تنفيذ هذا الاذن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر فانه يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى في هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ١٥٠٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥)

المبدأ :

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ، وليس ثمة ما يمنعها - بما لها من سلطة تقديرية - من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد حيازة الجوهر المخدر للطاعة ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذه الحيازة كانت بقصد الاتجار ، دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

(قاعدة رقم ١٦)

المبدأ :

تقدير الظروف التي تبرر التفتيش - من الامور الموضوعية - يترك تقديرها لسلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع - لها - ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانباً - شرطه - أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - أطراح المحكمة التحريات في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى ما دامت قد اختلفت ظروف اجراء التحريات وشخص القائم به .

المحكمة : وكان الاصل أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الامرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التجسريات وأن

تطرحها جانباً ، إلا أنه يشترط أن تكون الاسباب التى يستند اليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

وكان ما ساقه الحكم - على ما سلف بيناه - فى اطراحه التحريات فى الدعوى للماثلة لا يسوغ به اطراحها ، ذلك بأن اجراء التحريات فى مدة شهر وعشرة أيام بعد خروج المتهمة من المستشفى لا ينال من جدية تلك التحريات طالما أنها مدة تكفى عقلاً لاجرائها ، كما أن اطراح المحكمة التحريات فى دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى ما دامت قد اختلفت ظروفها اجراء التحريات وشخص القائم بها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من عدم جدية التحريات استناداً الى الاسباب التى سلف بيانها والتى لا تؤدى الى ذلك يكون قد اخطأ فى الاستدلال ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(للطن رقم ٤٧٢٣ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ١٧)

المبدأ :

متى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره وأقرت النيابة على تصرفها - فإنه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

المحكمة : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش. وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بادلة منتجة

لا يَنازع الطاعن في أن لها أصل ثابت في الأوراق ، وكان عدم افصاح من أجراها عن كيفية المراقبة والاماكن التي يتردد عليها الطاعن وما قرره الضابط الاخر من عدم اشتراكه في اجرائها - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته التحريات ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ١٨)

المبدأ :

بطلان التفتيش - لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته للمخدر الذي ظهر من التفتيش .

الحكمة : ولئن كان بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن - من بين ما عول عليه - على شهادة الضابط المستمدة من هذا الاجراء الباطل مع عدم جواز ذلك ، فان الحكم يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، ولا يمنع من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٣٧٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

(قاعدة رقم ١٩)

المبدأ :

صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم - يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض .

المحكمة : اذ كان صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم ، وفوق ذلك فانه لما كان البين مما أثبتته الحكم أن الضابط لم يقبض على الطاعن الاول الا بعد أن أفرج الاخير من مخبئه وسلمه اليه وأضحت الجريمة متلبسا بها فان القبض عليه يكون صحيحا ويكون تعويل الحكم على الاعتراف الصادر اثر هذا القبض فى محله ويضفى الدفع ببطلانه ظاهر الفساد ولا على المحكمة أنها التفتت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٠)

المبدأ :

متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - وأقرت النيابة على تصرفها - فانه لا يعيب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع .

المحكمة : متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٤٠٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٢١)

المبدأ :

قصر مدة التحرى او الخطأ فى اسم المأذون بتفتيشه - ما دام هو الشخص المقصود - لا يقدر فى جدية التحريات .

(الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٢٢)

المبدأ :

الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جنائية او جنحة واقعة بالفعل ترجعت نسبتها الى متهم معين وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لجريته الشخصية .

(الطعن رقم ٦١٧٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(الطعن رقم ٢٣٤٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(الطعن رقم ٢٣١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٢٣)

المبدأ :

تقدير جدية التحريات لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي وكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت في الأوراق ، فإن ما ذهب اليه الطاعن في أسباب طعنه لا يكون قويا ؛

(الطعن رقم ٥١٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٥)

(الطعن رقم ٤٦٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

(الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

(الطعن رقم ٣٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(الطعن رقم ٢٨٤٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٤٨٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(الطعن رقم ٦١٧٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

(قاعدة رقم ٢٤)

المبدأ :

عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامة الماذون بتفتيشه أو عدم ايراده
محددا - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات
ما دام أنه المعنى بالاذن .

(الطعن رقم ٦١٧٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٥)

المبدأ :

لا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد اتخذ
وقتنا طويلا فى التحريات والمراقبة السابقة لاصدار الاذن بالتفتيش .

المحكمة : اذ كان الثابت من محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٩/٦/٢٤
أنه أورد اسم المتهم كاملا وأنه يقيم بشارع اسكاروس بالعزبة الغربية
بشبين الكوم ويتملك محلا « كشك » بميدان سيدى خميس بجسوار
المساكن الشعبية وأنه يحرز مواد مخدرة فى غير الاحوال المصرح بها
قانونا ، فإن ذلك كاف لاصدار الاذن فضلا عن أن القانون لا يوجب حتما
أن يكون رجل الضبط القضائى قد اتخذ وقتنا طويلا فى التحريات
والمراقبة السابقة لاصدار الاذن ومن ثم يغدو الدفع غير قائم على سند من
صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٠٦٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٩/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٦)

المبدأ :

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو
من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت
اشراف محكمة الموضوع .

٢ - لا يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش - خلو الاذن من اسم الماذون بتفتيشه كاملا او صفته او صناعته او محل اقامته او الخطا في الاسم لا ينال من صحته ما دام انه للشخص المقصود بالاذن .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله انه بمناسبة تنفيذ اذن النيابة الصادر بتفتيش الطاعن الذي دلت التحريات على انه يتجر بالجواهر المخدرة - تم ضبطه محرزا لمسدس مشخن واثنى عشر طلقة حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة ، واورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مستمدة من اقوال المقدم شاهد الاثبات ، ومما جاء بتقرير فحص السلاح والذخيرة ، وصحيفة الحالة الجنائية للطاعن ، وهى ادلة سائفة لا نعى في شأنها بمخالفة الثابت بالاوراق ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن بالقصور في بيان الواقعة وادلتها يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين ان التحريات قد دلت على ان الطاعن وشهرته ... يتجر في المواد المخدرة واسترسل بثقته الى ما شهد به الضابط عنها - ورد على الدفع بعدم جديتها باطمئنانه اليها وان الضابط قد اذن له بتفتيش الطاعن بالبناء عليها - وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وان القانون لا يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم الماذون بتفتيشه كاملا او صفته او صناعته او محل اقامته ولا الخطا في اسمه ما دام انه الشخص المقصود بالاذن ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش القائم على الخطا في اسم الماذون بتفتيشه بما يفيد انه المقصود بالاذن والمعنى به ، فان ما ينعاه الطاعن بصدد ذلك ، وبان التحريات لم تتضمن احرازه السلاح الذى ضبط عرضا يكون غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا مجال للبت فى الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا فى حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعاوى الاخرى مع الدعوى المنظورة المثار فيها الارتباط ، وهو ما تخلف توافره فى الدعوى المطروحة ، فانه لا يقبل من الطاعن ان يثير لأول مرة امام محكمة النقض ان ثمة ارتباط بين جريمة احراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص وجريمة احراز المخدر المضبوط معها ، فضلا عن أنه وفقا لصحيح القانون لا ارتباط بينهما لجرد ان التفتيش قد اسفر عن ضبطها جميعا فى وقت واحد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٠٩٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦١٣٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

(الطعن رقم ٦١٣٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

(الطعن رقم ٦١٣٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩)

(الطعن رقم ٦٠٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)

(قاعدة رقم ٢٧)

المبدأ :

صدور اذن من وكيل نيابة مختص بتفتيش شخص ومسكن متهم بجريمة مما يجيز لأمور الضبط القضائي الذى ضبطه مرتكباً لها فى دائرة اختصاصه المكانى تنفيذا لهذا الاذن ان يفتش منزله الذى صدر الاذن بتفتيشه ولو كان خارجا عن دائرة اختصاصه المكانى .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها تحصل فى أنه بناء على اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم ٠٠٠٠٠ مفاده الذى دلت التحريات على أنه يتردد عليه .

جائزة القسم للاتجار فى المواد المخدرة علم الرائد ٠٠٠٠ رئيس مباحث قسم المنشية من مصدر. سرى بتواجد المتهم بشارع المتنبيء منطقة البلقراطية يزاوّل نشاطه فانتقل على الفور يوم ١٩٨١/٤/٢٢ وفى معينه الملازم اول ٠٠٠٠ معاون مباحث القسم حيث تمكن من ضبطه وفى يده كيس من البلاستيك أثناء سيره بشارع المتنبيء وبفض الكيس تبين انه يحوز على ثمانية واربعين لفافة ورقية بداخل كل منها مادة تحتوى على الحشيش. ثم اصطحباه الى مسكنه بدائرة قسم مينا البصل حيث قام بفتحه وبتفتيشه عثر اسفل مرير نومه على جوالين من البلاستيك بداخل كل منهما كمية كبيرة لنبات الحشيش كما عثر على اناء المونيوم يحتوى على كمية من مادة خضراء تحتوى على ذات المخدر ، كما عثر على كمية من الورق التى تستخدم فى تعبئة المخدر ومقرمة من الزهر وبمواجهة المتهم بالضبوطات باحرازه المخدر بقصد الاتجار وبملكته للادوات المضبوطة . وثبت من تقرير العمل الكيماوى أن المادة المضبوطة مع المتهم تحتوى على مخدر الحشيش وتزن ٣٠٠ جم وأن العينة المأخوذة من الجوالين تحتوى على ذات المادة ، وأن المادة المضبوطة بالوعاء الالمونيوم تحتوى على الحشيش وتزن ٨٥٠ جم ، وبعد أن حصل الحكم واقعة الدعوى على السببايق المتقدم واورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقرير العامل الكيماوية . عرض للدفع ببطلان تفتيش مسكن الطاعن وأطرحه بقوله « وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان تفتيش مسكن المتهم لخروجه عن دائرة اختصاص ضابط مباحث المنشية فمردود بأن اختصاص المندوب لا تقتيد بسلطته الاصلية قبل النذب وانما تتحدد بحدود المامورية التى نذب من اجلها فى حدود اختصاص النادب النوعى والمكانى وتكون له كل سلطان ذلك النادب وذلك اعمالا لنص المادتين ٧٠ ، ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية .

واذ كان الثابت أن وكيل النيابة الذى أصدر اذن التفتيش يعمل بتبليغة المخدرات والتى يشمل اختصاصها مدينة الاسكندرية فان المامورية التى كلف بها مأمور ضبط المنشية بتفتيش مسكن المتهم بدائرة مينا البصل تكون واقعة فى حدود اختصاصه بعد النذب اذ كل من قسمى المنشية

ومنيا البصل يقعان ضمن حدود اختصاص النائب المكنى - ومن جهة أخرى فإن ضبط المتهم محرزا لمادة مفسدة بوجه قانونى فى دائرة اختصاصه وبالتالي يحق له قانونا تفتيش مسكن المتهم للبحث عن الأدلة والأشياء التى تفيد فى كشف الحقيقة ولو كان هذا المسكن يقع فى خارج دائرة اختصاصه مما يضحى الدفع على غير أساس من الواقع والقانون .

لما كان ذلك ، وكان صدور إذن من وكيل نيابة مختص بتفتيش شخص وممكن متهم بجريمة ما يجيز لأمور الضبط القضائى الذى ضبطه مرتكبا لها فى دائرة اختصاصه المكنى تنفيذا لهذا الإذن أن يفتش منزله الذى صدر الإذن بتفتيشه ولو كان خارجا عن دائرة اختصاصه المكنى . وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفض الدفع ببطلان تفتيش مسكن الطاعن الى أن ضابط قسم المنشية قد ضبط الطاعن مرتكبا لجريمة احراز جواهر مخدر - بناء على إذن النيابة فى دائرة اختصاصه ورتب على ذلك صحة اجراءه تفتيش منزله بدائرة قسم منيا البصل المأذون بتفتيشه من النيابة العامة ، فانه لا يكون قد خالف القانون فى شيء . ولا يعيب الحكم من بعد ما أورده فى رده على هذا الدفع من تقارير قانونية خاطئة عن اختصاص النائب للتفتيش والمندوب له ما دامت النتيجة التى خلص اليها صحيحة وتتسق والتطبيق القانونى السليم .

لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيها فى الدلالة على علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة مع للطاعن وفى مسكنه ، ومن ثم فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٧/١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٢٨)

المبدأ :

لا يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

المحكمة : وحيث أن المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن - وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سبباً . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٩٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣)

(قاعدة رقم ٢٩)

المبدأ :

يعتبر حكم المادة ٤٧ اجراءات جنائية منسوخا ضمنا بقوة الدستور منذ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون أدنى ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائي مسبب .

المحكمة : من حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثالث دفع ببطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة .

لما كان ذلك ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الاسمى ، صاحب الصدارة فان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بخاتمه للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الدستور قد قضى في المادة ٤٤ منه على أن : « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون » وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب ، وذلك صونا لحرمة المساكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه . وهو موضع سره وسكينة ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر امر قضائي مسبب دون أن يستثنى في ذلك حالة التلبس التي لا نجيز - وفقاً لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد .

لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق فى اجراء تفتيش ممكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان ، فان حكم المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون أدنى ، ويكرن دخول المسكن أو تفتيشه بامر قضائى مسبب اجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها أن تفتيش ممكن الطاعن الثالث كان بناء على اذن تفتيش مسبب ، وكان الحكم قد عول فى قضائه بادانة الطاعن - من بين ما عول - على الدليل المستمد من نتيجة التفتيش التى أسفرت عن المضبوطات التى عثر عليها بهذا المسكن والتى أكدت الطيبية الشرعية وجود حيوانات منوية بها . ، دون أن يرد على ما أثاره الطاعن فى شأن بطلانه مع أنه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة له ولباقى الطاعنين بما فيهم الطاعن الاول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بهم وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٠)

(قاعدة رقم ٣٠)

المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى التى دأن الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدهى الاثبات واعتراف الطاعن وتقرير التحليل ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبـــه الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ادرتاه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(الطعن رقم ٢٧٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٣)

(الطعن رقم ١٤٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(الطعن رقم ١٤٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

(الطعن رقم ١٤٦٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

(الطعن رقم ٢٣٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٣٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

- (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/١١/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٢٨٩٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٦٠٠٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٦٠٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٦٠٦٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٥/٣/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٩/٥/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٨/٥/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٦/٦/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٣٠٢٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٦/٦/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٣٥٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/٧/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢/٤/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٦/٣/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٦٠٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢/٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣١)

المبدأ :

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ - لا يشترط القانون شكلا معيناً لاداء التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محصل اقامته أو الخطأ في اسمه طالما انه الشخص المقصود بالمأذن .

٣ - الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التى اوردها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على نبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهودى الاثبات ومن تقرير العامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن النيابة لاهتنائه على تحريات غير جدية بقوله : « فان المحكمة تطمئن تماما الى جدية الاستدلالات التى قام بها المقدم . . . وكيل قسم مكافحة المخدرات بطنطا وترى انها كافية لتسويغ اذن التفتيش ولا يقدح فى ذلك خلو التحريات من بيان دقيق لسكن المتهم أو بيان وظيفته طالما أن المحكمة اطمأنت الى أنه هو المقصود بذاته ومن ثم يتعين اطراح هذا الدفع وعدم التعويل عليه » .

وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وان القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته ولا الخطأ فى اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول - فيما سلف بيانه الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سعيًا .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التى اوردها . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله : « وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن فان المحكمة تطمئن تماما الى أقوال شهودى الدعوى ، من أن

الضبط والتفتيش تما فى الساعة الرابعة من مساء ١٩٨٨/٣/٢٢ ولا تعول على قول المتهم بأنه ضبط فى العاشرة من صباح يوم ١٩٨٨/٣/٢٢ اذ ان قوله جاء بعبارة مرسله غير مؤيدة باى دليل أو قرينة الامر الذى يتعين معه طرح هذا الدفع وعدم التعويل » .

وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا لاطراحه ، فان نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٥٣٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٨٧٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

(الطعن رقم ٨٢٨٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

(قاعدة رقم ٣٢)

المبدأ :

ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية فى أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدرة لدى الطاعنة ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدرة لدى الطاعنة ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعة او
المدافع عنها لم يدفع ايهما بعدم دستورية احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه ومن ثم فلا يجوز
اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى
عنه وظيفة محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

(الطعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٣)

المبدأ :

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من
المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف
محكمة الموضوع .

٢ - اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش
وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن
فلا معقب عليها فما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامة الماذون بتفتيشه او عدم
ايراده محددا او عدم ايراد صناعته لا يقدر بذاته فى جدية التحريات
ما دام انه المعنى بالاذن .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن
بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ،
عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى
قوله :

» وحيث انه عن الدفع بعدم جدية التحريات التى انبنى عليها اذن

التفتيش فمردود بأنه يبين من الاطلاع عليها أنها تحريات صريحة وواضحة تحدى بيانات كاملة الامر الذى أكد صحتها لسلطة التحقيق التى عولت عليها واطمانت لصحتها واذنت بالتفتيش وهو أمر خاضع لهذه السلطة التى قدرت جدية التحريات وتؤيد هذه المحكمة سلطة التحقيق فى اعتناقها لجدية التحريات التى اصدرت اذن التفتيش بناء عليها واما بخصوص ما اثاره الدفاع فى شأن هذه التحريات من أنها تحريات مكتبية بدلالة التلاحق الزمنى بينها وبين اذن التفتيش والانتقال الى مسكن المتهم ولانها لم تتايد بالمراقبة فمردود بما شهد به الشاهد الاول من أنه أجرى تحرياته عن المتهم وأنها تايدت بمراقبة المتهم اربع مرات خلال أسبوع سابق على صدور اذن التفتيش وهو ما تطمئن اليه المحكمة ، فضلا عن أنه لا تعارض بين ما ورد بتلك التحريات من أن المتهم عاطل وما رددته الدفاع بشأن حصول موكله على دبلوم التجارة اذ أن حصوله على مؤهل علمى لا يعنى بالقطع والضرورة أنه يمارس نشاطا او وظيفة محددة هذا بالإضافة الى أن اقامة المتهم بالطابق الاول بمساكن ناصر - على فرض صحته - وليس بالطابق الاول علوى حسبما ورد بالتحريات لا ينال ولا يؤثر من اقتناع المحكمة بصحة وجدية تلك التحريات » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش ، هو من المسائل الموضوعية التى يוכל الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الندعى - فلا معقب عليها فيما ارتبته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامة المادون بتفتيشه أو عدم ايراده محددًا أو عدم ايراد صناعته - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية التحريات ما دام أنه المعنى بالاذن .

(الطعن رقم ١٣٢٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤١٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٨)

الفصل الثانى

التفتيش الجائز بغير اذن

(قاعدة رقم ٣٤)

المبدأ :

الرضا بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .

المحكمة : هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من اطراح دفع الطاعن ببطلان اذن تفتيش السفينة لعدم استئذان القاضى الجزئى فيه استنادا الى رضا هذا الاخير باجراء التفتيش قد التزم صحيح القانون ، ذلك أن الرضاء بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فان التفتيش على الصورة التى انتهى اليها يكون صريحا ومشروعا وتكون المحكمة اذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون فى شئ ويضحي ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكانت السفن الراسية فى المياه الاقليمية للدولة يمرى عليها ما يمرى على الاقليم ذاته من قوانين يخضع لسلطات الدولة الشاملة - بما فى ذلك السلطة القضائية سواء بالنسبة للأشخاص أو الاشياء الموجودة عليها اذ لا يستثنى من هذا الخضوع كاصل عام الا مقر السفارات والبعثات الدبلوماسية الموجودة على الاقليم وبشروط واجراءات خاصة .

لما كان ذلك ، وكانت السفينة التى ضبط بها الجواهر المخدرة قد جرى تفتيشها أثناء وجودها بميناء السويس - أى داخل المياه الاقليمية - فان اذن النيابة بتفتيشها يكون قد صدر من الجهة القضائية المختصة

ويضحي الدفع بعدم خضوعها للاختصاص القضائي المصرى على غير
سند من القانون .

(الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢١ / ١٩٨٨)

(قاعدة رقم ٣٥)

المبدأ :

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات
الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم او من ينييه عنه
كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول
مامورى الضبط القضائي المنازل وتفتيشها فى الاحوال التي يجيز له فيها
القانون ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على ندهم لذلك من
سلطة التحقيق فتسرى عليه احكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من القانون
ذلك الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق الذى تقضى بحصول
التفتيش بحضور المتهم او من ينييه عنه ان أمكن ذلك .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٣ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٦)

المبدأ :

اذ كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط
المخدر وقد أجراه مامور الضبط القضائي بناء على ندهه لذلك من النيابة
العامة بوصفها سلطة تحقيق فيكون له سلطة من ندهه - ويعد محضره محضر
تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٦٢ من القانون أنف الذكر لا المادة
٥١ منه اذ أن هذه المادة الاخيرة انما تعمرى فى غير احوال النذب .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٣ / ١٩٨٩)

(قَاعِدَة رَقْم ٣٧)

المبدأ :

القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات .

المحكمة : القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما تنصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارة المعدة للايجار كالسيارة التي ضبط بها المخدر فان من حق مأمور الضبط القضائي ايقافها أثناء سيرها في الطريق العامة بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحري للبحث عن مرتكبى الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوى على تعرضه لمصرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر قبضا في صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

(قَاعِدَة رَقْم ٣٨)

المبدأ :

اذا كان الثابت من محضر التحريات أن المتهمة أعدت كمية المواد المخدرة وأنها تخفيها داخل جسدها وأنها مضطت به المجال الجوى المصرى - فان اثن التفتيش يكون قد صدر بناء على جريمة قد وقعت بالفعل .

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للرد على الدفع ببطلان اذن النيابة بالضبط والتفتيش لصدوره لضبط جريمة

مستقبله فى قوله « ان الثابت من محضر التحريات ان التهمة قد اعدت كمية المواد المخدرة وانها تخفيها داخل جسدها وانها قد دخلت به المجال الحوى المصرى . ومن ثم فان اذن التفتيش الصادر من النيابة العامة قد صدر بناء على جريمة قد وقعت بالفعل وليست مستقبله واضحى الدفع غير قائم على ما يسانده » .

(الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

(قاعدة رقم ٣٩)

المبدأ :

التفتيش الذى تجريه النيابة العامة او تاذن باجرائه فى مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه - شروط صحته .

المحكمة : من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة او تاذن باجرائه فى مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان يكون لرجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة (جنائية او جنحة) قد وقعت من شخص معين وان يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يمرر تعرض التحقيق لحريته او لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبنغ اتصالة بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتما ان يكون لرجل الضبط القضائى قد امضى وقتا طويلا فى هذه التحريات اذ له ان يستعين فيما يجريه من تحريات او ابحاث او ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين او ما يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات .

(الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٠)

المبدأ :

من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا احوال التلبس والاحوال الاخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة .

(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ٤١)

المبدأ :

حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطالان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينوب عنه - التفتيش الذى يجرى فى سكنه شرطاً جوهرياً لصحته .

(الطعن رقم ٢٣٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٤٢)

المبدأ :

المقرر أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، اما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه ، ومن ثم فان اجازة تفتيش الشخص يشمل بالضرورة تفتيش محل تجارته ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد ، طالما أن تفتيش شخص الطاعن كان عملاً مشروعاً ، ويصبح الدفع بهذه الماثباتة

دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا جناح على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٤٣)

المبدأ :

تواجد الطاعن بمسكن الماذون بتفتيشه ورؤيته وهو يهم بالخروج معه من المسكن لحظة دخول القوة لتنفيذ الاذن - هذا. الظرف يعتبر قرينة على أن الطاعن انما يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز لمامور الضبط القضائي أن يفتشه عملا بالمادة ٤٩ اجراءات .

المحكمة : لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض عليه وتفتيشه لحصوله قبل حالة التلبس المتمثلة في تخليه عن لفافة المخدر ورد عليه بقوله : « ان المتهم الاول كان ماذونا بتفتيشه وتفتيش منزله وطبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية اذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة جاز لمامور الضبط القضائي أن يفتشه واذا كان الثابت من أقوال الشاهد الاول ضابط الواقعة وزميليه أن المتهم الثاني كان برفقة المتهم الاول وقامت دلائل قوية على اتجاهاهما لغادرة المسكن لدى مداهمة القوة له فقام بضبطهما استنادا الى هذه الدلائل وقام بتفتيش المتهم الثاني فانه يكون في هذه الحالة قد مارس اجراء من اجراءات الضبط والتفتيش التي يجيزهما القانون . فان ما اورده الحكم صحيح في القانون يستقيم به اطراح دفع الطاعن المتعلق ببطلان القبض والتفتيش ذلك أن الحكم وقد اثبت - في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على الدفع - تواجد الطاعن بمسكن الماذون بتفتيشه ورؤيته وهو يهم بالخروج معه من المسكن لحظة دخول القوة لتنفيذ الاذن . فان هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن الطاعن انما يخفى شيئا يفيد

فى كشف الحقيقة-مما يجيز لمامور الضبط القضائى أن يفتشه عملا بالمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط لقاغات المخدر التى فى جيبه أو التى قام بالقتالها-يكون بمنأى عن البطالان-ويكون ما ينعناه على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٧٧٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٤)

المبدأ :

• إذا كان اذن التفتيش قد اقتصر على الطاعن الثانى وآخر فإنه ما كان يجوز لمامور الضبط القضائى الماذون له بإجزائه أن يفتش الطاعن الاول الا اذا توافرت فى حقه حالة التلبس بالجريمة - وإن وجود مخدر بدواسة العربة وفى جيب الطاعن الاول لا يعتبر متلبسا لأن ما حواه جيبه لم يكن بالظاهر حتى يستطيع الضابط رؤيته • كما أن وجود المخدر بالدواسة لا يفيد ملته به •

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى استخلاصا من اقوال شهود الاثبات ، بما مؤداه أنه أثناء تواجد الطاعن مع الماذون بتفتيشه الطاعن الثانى وآخر فى سيارة ملاكى ماذون بتفتيشها تم العثور على كيس من البلاستيك بداخله عشرة طرب من مخدر الحشيش وقد تم عقب ذلك تفتيش الطاعن فعفر بجيب الصديرى الايمن الكبير الذى يرتديه على طريتين من الحشيش كما عثر بجيب البالطو الايسر الداخلى المسحرى على طريتين أخريين من ذات المخدر • واستند الحكم فى ادانة الطاعن الى اقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيفيائية ورد على ما دفع به محامى الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لأن الجريمة لم تكن فى حالة تلبس بقوله : « وحيث أنه عن الدفع المبدئى من محامى المتهم الثالث ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس فمردود بأن اذن التفتيش صدر بتفتيش شخص المتهم الاول والثانى ووسيلة الانتقال التى

يستخيمانها فى نقل المواد المخدرة وتواجد المتهم الثالث معهما بالسيارة التى كان يقودها المتهم الثانى والتى ضبط المخدر بدواستها تحت قدم المتهم الاول يبيح للضابط الصادر له الاذن أن يقبض عليه ويفتشه كى يتحقق من مدى صلته بالمخدر المضبوط بالسيارة وعما اذا كان يحمل معه ما يفيد فى كشف الحقيقة فاذا ما اسفر تفتيشه عن العثور على مخدر بملابسه كان القبض عليه وتفتيشه قد وقع صحيحا » .

لما كان ذلك ، وكان اذن التفتيش قد اقتصر على الطاعن الثانى وآخر ، فانه ما كان يجوز لأمور الضبط القضائى المأذون له باجرائه ان يفتش الطاعن الاول الا اذا توافرت فى حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولوجبت دلائل كافية على اتهامه فى جناية احرار المخدر المضبوط ، وكان حاصل ما نقله الحكم عن شهود الايات انه بتفتيش الطاعن الاول اثر ضبط المخدر بالسيارة تم العثور على أربعة طرب من الحشيش بملابسه وهو ما سبق أن سطره عند مرده لصورة الواقعة مما لا يتأدى معه اعتبار الجريمة المسندة اليه متلبسا بها لان ما حواه جيبه لم يكن بالظاهر حتى يستطيع الضابط رؤيته كما لا يفيد اتصال الطاعن بالمخدر المضبوط بدواسة السيارة ، ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه به فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ حين اورد أن الطاعن كان فى حالة تجيز القبض عليه وتفتيشه وهو ما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، ما دام الاتهام وعلى ما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه قائما على الدليل المستمد من القبض والتفتيش الباطلين وحده وذلك عملا بالمادة ١/٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض الصادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٣ ، والمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

المبدأ :

١ - كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لجريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة .

٢ - اذن التفتيش يتعين أن يصدر لضبط جريمة (جناية أو جنحة) وقعت بالفعل وتحققت نسبتها الى شخص معين بذاته .

المحكمة : من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لجريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة . وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره جريمة مستقبلية واطرحه في قوله : « فمردود بأنه من المقرر قانوناً أن اذن التفتيش يتعين أن يصدر لضبط جريمة - جناية أو جنحة - وقعت بالفعل وتحققت نسبتها الى شخص معين بذاته متى كان ذلك وكان الثابت بمحضر التحريات سالف الذكر أن محرره اثبت أن المتهمين الاول والثاني يتجران في المواد المخدرة وأنهما وصلتهما كمية منها يخترنأها لدى أحد عملائهما بجمعة البلد مركز كفر سعد ومن ثم يكون اذن التفتيش قد

صدر لضبط جريمة وقعت بالفعل وليس لضبط جريمة مستقبلية كما ذهب الدفاع بما يجعل هذا الدفع على غير سند سوى من واقع أو قانون جديرة برفضه . »

واذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم يكفى لاعتبار الاذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشها ويكون ما ينهه الطاعن في هذا الصدد غير منسّيد .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٤٦)

المبدأ :

القانون لا يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

المحكمة : ان القانون لا يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مديد .

(الطعن رقم ٦٠٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(قاعدة رقم ٤٧)

المبدأ :

لا يعيب أذن التفتيش أنه لم يعين مكانا يجرى التفتيش فى نطاقه لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمامور الضبط القضائى المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذى جرى فيه التنفيذ واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

المحكمة : لا يعيب أذن التفتيش أنه لم يعين مكانا يجرى التفتيش فى نطاقه لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمامور الضبط القضائى المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ويضحي منعى الطاعن فى هذا الصدد لا محل له .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

(قاعدة رقم ٤٨)

المبدأ :

تفتيش - انقضاء الاجل المحدد للتفتيش فى الامر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعوله - الاحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة لاثرها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطعون ضدهم ورد عليه بقوله : « وحيث أن المقدم حرر محضرا بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤ أثبت فيه واقعة الترويج المنوه عنها وعرضه على السيد وكيل النيابة للاذن بتسجيل اللقاء الخاصة بالمتهمين وضبط وتفتيش سكن ومحل وشخص المتهم الرابع - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ أذن السيد وكيل

النيابة بضبط وتفتيش سكن وشخص ومحل المتهم الرابع على أن يكون ذلك خلال عشرة أيام - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٣ صدر اذن السيد قاضي محكمة الطور بتسجيل اللقاعات التي تتم بين المتهمين الاول والرابع على أن يكون ذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الاذن فصدر اذن السيد وكيل النيابة - بناء على اذن السيد القاضي بنذب المقدم ٠٠٠٠٠ لاجراء التسجيل - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ امر السيد وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية بمد فترة الاذن الصادر في ١٩٨٦/١٠/١٥ بتجديد الاذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٣ ، ومفاد ذلك أن السيد وكيل النيابة قد امر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ بمد الاذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ لمدة عشرة أيام وهو الاذن الذي انتهى مفعوله وسقطت قوته يوم ١٩٨٦/١٠/٢٥ مما يفيد أنه مد اذنا غير قائم قانونا ، وغير نافذ المفعول ، ذلك أن اذن التفتيش يكون ساريا طوال الفترة المحددة فيه فاذا ما انتهت هذه الفترة زال كل اثر قانوني له واصبح بغير فاعلية لا نفاذ له ولا قوة ، فاذا حدث مد للاذن بعد زوال اثره القانوني فان المد يقع على معدوم فلا يقيم له سند ولا يعطى له صلاحية .

لما كان ذلك ، فان الامر بمد اذن التفتيش يكون باطلا ويكون ما تلاه من اجراءات قد وقع باطلا كذلك ، « وما قاله الحكم من ذلك غير سديد في القانون ، اذ ان انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الامر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى ان يجدد مفعوله ، وينبنى على ذلك أن الاحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة لاثرها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن التجديد صدر به اذن النيابة في يوم ١٩٨٦/١٠/٢٩ بمد الاذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ لمدة عشرة أيام ، ولما كانت الطاعنة لا تجادل في ان التفتيش جرى عقب صدور الاذن بمد مفعول ذلك الامر لمدة عشرة أيام فان قضاء الحكم ببطلان التفتيش استنادا الى ما تقدم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة دون حاجة لبحث باقى ما تثيره الطاعنة .

(الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٠)

(قاعدة رقم ٤٩)

المبدأ :

الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة التى اوردها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة التى اوردها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله : « وحيث أنه عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة الصادر بضبط المتهم لصدوره بعد اتمام القبض على المتهم فمردود بان الثابت من دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات القاهرة الذى اطلعت عليه المحكمة أن الشاهد المقدم قد أثبت به يوم ١٩٨٩/١١/٧ الساعة ٨ر٣٠ القبض على المتهم امام محله محرزا المواد المخدرة أفيون وحشيش وهيروين ومبلغ ١١٠ جنيه وثابت بنفس التاريخ الساعة ٧ر١٥ مساء قيامه بالمأمورية وعودته منها مساء يوم ١٩٨٩/١١/٧ ولم يرد بدفتر الاحوال أى اشارة لهذه المأمورية بمعرفة الشاهد يوم ٥ ، ١٩٨٩/١١/٦ الامر الذى تيقنت منه المحكمة أن ما يدعيه محامى المتهم من القبض على المتهم يوم ١٩٨٩/١١/٥ لا سند له من الواقع وما هو الا قول مرسل من المتهم أو من شهوده وعار من أى دليل من الصحة مما يكون معه هذا الدفع خليقا بالرفض ، وهو رد سائغ فيما انتهى اليه الحكم من اطراح دفع الطاعن .

(الطعن رقم ١٣٢٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/١/١)

الفصل الثالث

بطلان التفتيش

(قاعدة رقم ٥٠)

المبدأ :

الدفع ببطلان التفتيش من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمل في أن النيابة العامة أذنت بتفتيش الطاعنة ومسكنها بعد أن دلت التحريات على احرارها موادا مخدرة ، وقد انتقل الضابط المأذون له الى مسكنها لتنفيذ الاذن فوجدها جالسة أمام باب المسكن واذ شاهدت سيارة الشرطة هبت واقفة وسقط منها ارضا كيس تقسود النقطة الضابط ويفضه عثر بداخله على قطعة من مخدر الحشيش تزن ١٤ر٦ جراما ، واستند الحكم - فيما استند اليه - في ادانة الطاعنة الى الدليل المستمد من ضبط هذا المخدر بحوزتها .

لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات أن المدافع عن الطاعنة قدم مذكرة لمحكمة الموضوع دفع فيها ببطلان التفتيش . ولما كان الحكم لم يعرض للدفع ببطلان التفتيش ذاك ولم يرد عليه على الرغم من انه اعتمد عليه - في الادانة على نتيجة التفتيش التي اسفرت عن ضبط المخدر ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، واذ كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة . ولا يعصم الحكم من هذا البطلان سقوط الكيس الذي التقطه مأمور الضبط القضائي وفضه ووجد به المخدر المضبوط ، اثر نهوض الطاعنة من جلستها ،

لان سقوطه عرضا منها عند نهوضها ذاك ، لا يعد تخليها عن حيازته ، بل تظل الحيازة تلك باقية لها قانونا ، وكان المأمور المعنى لم يتبين محتويات الكيس الا بعد التقاطه وفوضه - على ما اثبتته الحكم المطعون فيه فى مدوناته - فان الواقعة على هذا النحو لا تعد فى حالة من حالات التلبس المبينة حصرا فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولا تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة تبيح للمأمور اجراء التفتيش ، كما لا تعد من حالات التخلّى الارادى - على ما سلف بيانه - وبالتالى لا يجوز البحث والتقصى فى محتويات الكيس لاستكناه ما به ، سواء بناء على حالة التلبس أم التخلّى الارادى .

(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٠٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥١)

المبدأ :

تفتيش - يتعين على المحكمة ان تتعرض للدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لانه دفع جوهري وترد عليه باسباب سائفة بالقبول أو الرفض والا نقض حكمها .

المحكمة : وحيث إنه البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها هذا الاذن ، وقد رد الحكم على هذا الدفع فى قوله : « اما عن الدفع بعدم جدية التحريات فهو مردود عليه بعدم صحته لضبط المتهم محرزا للمخدر المضبوط » ومقاد ما تقدم ان المحكمة استقتناعها بجدية التحريات التى بنى عليها الاذن على مجرد ضبط المخدر فى حيازة الطاعن أثناء التفتيش .

ولما كان ذلك ، وكان الاصل فى القانون ان الاذن بالتفتيش هو

اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جنابة
أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وان هناك
من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية ، وكان
من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين اصدار الاذن
بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة
محكمة الموزع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فانه
يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه -
باسباب سائغة - بالقبول أو الرقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع
ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بان ضبط المخدر
في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يصلح
ردا على هذا الدفع ، ذلك بان ضبط المخدر انما هو عنصر جديد في
الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل
انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش فلا يصح ان يتخذ منه دليلا على
جدية التحريات السابقة عليه ، لان شرط صحة اصدار الاذن ان يكون
مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى الماذون بتفتيشه
مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - ان تبدي
رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن - دون غيرها من العناصر
اللاحقة عليه - وان تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسوين
اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون
معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

المبدأ :

تفتيش - بطلان القبض والتفتيش - الاستيقاف والتلبس يجوز
فيهما القبض بدون إذن .

الحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر ، التي
دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه أدلة ممتدة من أقوال
ضابط مباحث قسم باب الشعرية وتقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب
الشرعى - وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم
عليها ولا يمارى الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق ، فإن
ما ينهائى الطاعن فى هذا الخصوص من قالة القصور لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض
والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وعدم توافر مقتضيات الاستيقاف قانونا ،
ورد عليه بقوله : « وحيث أن المحكمة لا تأخذ بانكار المتهم ولا تعول
على ما جرى به دفاع الحاضر معه بعد اطمئنانها لادلة الثبوت السالفة
الذكر ، ذلك أن الاستيقاف وهو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى
سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اثبتاه تبرره
الظروف ، واذا كان الثابت أن ضابط الواقعة اذ تلقى نبا بتعاطى المخدر
فكمن على مقربة من ذلك المكان وشاهد المتهم (الطاعن) خارجا منه
يترنح فاستوقفه الضابط ليستفسر منه عن هويته ووجهته وهو أمر أباحه
له القانون اذ أن المتهم قد وضع نفسه فى موضع الريب والظنون
فاستلزم ذلك الامر تدخلا من الضابط ليستوقفه ويكشف ويتحرى عن
صفته ومن ثم فقد صح الاستيقاف وطابق القانون ، فاذا ما لقي المتهم
بلغافة المخدر من يده عن طوعية واختيارا متخليا عنها تخليا اراديا
فقد أوجد نفسه فى حالة تلبس وقامت بالتالى الدلائل الكافية القسوية
على القبض عليه اعمالا لنص المادتين ٤٣ ، ٤٦ من قانون الاجراءات

وبالتالى متى صح القيص فقد صح التفتيش وما اسفر عنه لمطابقته لصحيح القانون ومن ثم يتعين رفض ما اثاره الدفاع من دفع فى ذلك الشأن » .

ولما كان ما اورده الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - كافيا ومائعا فى الرد على الدفع ، ويتفق وصحيح القانون فان ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد من قالة الاخلال بحق الدفاع او الخطا فى تطبيق القانون يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ١٠٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣)

(قاعدة رقم ٥٣)

المبدأ :

انكفاء الحكم المطعون فيه فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش بعبارة ان الاذن صادر بناء على تحريات جدية تاكدت صحتها وجديتها بضبط المتهم محرزا للمواد المخدرة - وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن - مما يشوب حكمها بالقصور والفساد فى الاستدلال .

المحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها وقد حصل الحكم هذا الدفع ورد عليه فى قوله « ولا تعدد المحكمة بالدفع المبدى من محامى المتهم ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات اذ ان الاذن صدر بناء على تحريات جدية تاكدت صحتها وجديتها من ضبط المتهم محرزا للمواد المخدرة » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصحار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان

هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائقة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بعبارة أن الاذن صدر بقاء على تحريات جـدية تاكدت صحتها وجديتها بضبط المتهم محرزا للمواد المخدرة وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن اذ لم تبد المحكمة راياها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش أو نقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق واتخذت من ضبط المخدر مع الطاعن دليلا على جدية التحريات مما يشوب حكمها بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٥٤)

المبدأ :

بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل فى الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمدا منهما ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل .

(الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

(قاعدة رقم ٥٥)

المبدأ :

الدفع ببطلان التفتيش - يجب أن يبدى فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

المحكمة : لما كان ما تثيره الطاعنة بشأن اغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش مردودا بما تبين من مطالعة محضر جلسة

المحاكمة من أن دفعا صريحا ببطلان التفتيش لم يبد أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فهي غير ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، أما ما أثبت بمحضر الجلسة من تساؤل الدفاع عن صحة التفتيش الذاتى الذى أجرته الشاهدة الاولى فى وجود الشاهد الاخير فلا يحصل على الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٦)

المبدأ :

من المقرر أن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش .

(الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٧)

المبدأ :

الدفع ببطلان الاذن لصدوره من رئيس النيابة بالمنصورة - عدم بيان أساس الدفع بالبطلان - دفع موضوعي .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم الثانى وان دفع ببطلان الاذن لصدوره من رئيس نيابة المنصورة ، إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه من عدم تفويض له فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لاول مرة أمام محكمة النقض لانه فى حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة فى وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضى

تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعاه في هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٨٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(الطعن رقم ٤٦٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

(قاعدة رقم ٥٨)

المبدأ :

الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط أو التفتيش بناء على هذا الأذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

المحكمة : وكان من المقرر أن الدفع بصـدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الأذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها كما هو الحال في الدعوى الماثلة فلا جناح على المحكمة أن هي التفتت عن هذا الدفاع القانوني الظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢)

(قاعدة رقم ٥٩)

المبدأ :

١ - الدفع ببطلان إذن التفتيش - يتعين أن يكون ابداءه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه .

٢ - الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع

التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه ادلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفته هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته قوله «ان التحريات التي سطرها ليست صادقة وجدية» لاذ هو قول مرسل على اطلاقه يفيد الترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذي يجب ابداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع بال قانون ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له .ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ٦٠)

المبدأ :

تفتيش النيابة العامة لمكتب المحامى دون اخطار مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية لا يترتب عليه بطلان التفتيش .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على انه « لا يجوز التحقيق مع محام او تفتيش مكتبه الا بمعرفة احد أعضاء النيابة العامة ، ويجب على النيابة العامة ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، وللنقيب او رئيس النقابة الفرعية اذا كان المحامى متهما بجناية او جنحة خاصة بعمله ان يحضر هو او من ينوبه من المحامى التحقيق » ، واذا كانت المادة ٥١ من القانون - المار ذكره - قد اوجبت ان يكون التحقيق مع محام او تفتيش مكتبه بمعرفة احد أعضاء النيابة العامة ، واوجبت على هذه الجهة اخطار مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، الا انها لم توجب عليها اتخاذ ذلك الاخطار قبل تفتيش مكتب المحامى او وقت حصوله ، ومن ثم فان تفتيش النيابة العامة لمكتب المحامى دون اخطار مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية لا يترتب عليه بطلان ذلك التفتيش ، وبالتالي يعد الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم اخطار نقابة المحامين العامة او الفرعية قبل حصوله بوقت كاف ، دفعا قانونيا ظاهر البطلان ، واذا خلاص الحكم المطعون فيه الى رفض ذلك الدفع ، لا يكون قد خالف القانون ويضحى النعى عليه بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير قويم .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٦١)

المبدأ :

من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه ، أو عدم ذكر بيان دقيق عن اسمه لا يبطل التفتيش أو الاذن الصادر به ما دام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع المقصود باذن التفتيش والمعنى به •

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٦٢)

المبدأ :

الدفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش ومحضر الضبط - اكتفاء الحكم فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى الثابت بالاوراق وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول دون أن يورد الواقعة والادلة على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية يعيبه بالقصور الذى يبطله •

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش ومحضر الضبط •

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن بقوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً ومتوافر الأركان أخذاً بالثابت بالاوراق التى تطمئن اليها المحكمة فضلاً عن أن المتهم لم يدفع الاتهام عن نفسه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عملاً بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ع » وكان الدفاع الذى اثاره الطاعن امام المحكمة الاستئنافية ، جوهرياً وقد يترتب عليه - ان صح تغيير وجه الراى فى الدعوى ، بما كان ينبغى عليها وقد أثبت بمحضر الجلسة أن تمحصه بلوغاً الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يدفعه •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا .
واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى الثابت بالاوراق وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول دون ان يورد الواقعة والادلة على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بانقصور الذى يبطله - وهو ما يتسع له وجه للطعن .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٢٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٣٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤)

الفصل الرابع

تقليد

(قاعدة رقم ١٣)

المبدأ :

التسجيل والتصوير يخرج عن نطاق الحظر المشار اليه فى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ اذا حصل بغير قصد الاستغلال .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغانى والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات واشطرة التسجيل الصوتى قد نص فى مادته الثانية على حظر القيام باعمال معينة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالرقابة على تلك المصنفات الفنية، ومن بين هذه الاعمال :

(اولا) تصوير الاشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

(ثانيا) تسجيل المسرحيات أو الاغانى أو المنلوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال ، بما مؤداه أن كلا من هذا التسجيل وذلك التصوير يخرج عن نطاق الحظر المشار اليه اذا حصل بغير قصد الاستغلال .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت جريمة طبع وتسجيل الاشرطة المضبوطة بمسكن الطاعن الى مجرد ضبطها فى حيازته دون أن يستظهر حقيقة قصد الطاعن من حيازتها أو يعرض لدفاعه القائل على أنه يحوزها لاستعماله الشخصى وأنه لا يقوم ببيع أو تأجير تلك الاشرطة ، وهو دفاع جوهري يترتب عليه - لو صح - انتفاء قصد الاستغلال الذى جعله الشارع مناط تجريم الافعال التى دين الطاعن بها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٦٤)

المبدأ :

١ - إذا لم يستظهر الحكم ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليديها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه يكون معييا بالقصور .

٢ - يتعين على المحكمة أن تحقق التشابه بنفسها أو تنذب خبيرا لذلك وصولا الى تحقيق دفاع الطاعن الذى يترتب عليه تغير وجه الراى فى الدعوى .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر فى شأن العلامات والبيانات التجارية قد عرف العلامة التجارية فى المادة الاولى منه ، ونص فى المادة الثالثة منه على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ، ولا تجوز المنازعة فى ملكية العلامة اذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الاقل من تاريخ التسجيل دون ان ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها ، لم نظم فى المادة السادسة وما بعدها اجراءات التسجيل وافرد المادة ٢٣ منه لبيان العقوبة التى يتعين تطبيقها على :

(١) من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة او مقلدة .

(٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد افصح عن مراده بأن منسبط الحماية التي أسبغها على ملكية العلامة الادبية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها وأن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه وعلى هدى ما تقدم فانه اذا كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يستظهر ما اذا كانت العلامة المؤثر تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فانه يكون معيبا بالقصور ، كما أن استناد الحكم المطعون فيه على توافر التقليد في حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات على لسان وكيل المدعى بالحق المدني غير كاف لان القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يحق له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، وإنما كان يتعين على المحكمة ان تحقق هذا التشابه بنفسها او تندب خبيراً لذلك وصولاً الى تحقيق دفاع الطاعن الذي قد يترتب عليه تغير وجه الرأى في الدعوى .

لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٧)

(قاعدة رقم ٦٥)

المبدأ :

علامة تجارية - تقليد العلامة التجارية الذي يجرمه القانون .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ومن حيث أن واقعة

الدعوى تخلص فيما أبلغ به وقرره صاحب شركة النيل المصرية من أنه شاهد علامة تجارية تعرض فى الاسواق تقليدا للعلامة التجارية الخاصة بشركته وذات الالوان ، واذا مثل المتهم بمحضر الضبط قرر أنه يعمل العلامة خاصته من عشر سنوات بدون ترخيص من الجهة المختصة ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن أقوال المتهم والمبلغ بالاوراق ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد ، وأن العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة فى مجموعها والذي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تورد فى عدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه المشابهة بينهما ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت توافر التقليد الى أقوال المبلغ والمتهم بمحضر الضبط - دون أن يبين وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه التشابه بينهما ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٦)

المبدأ :

ادانة الطاعن بجريمة استعمال خاتم مقلد لشعار الجمهورية وهى الجريمة ذات العقوبة الاشد ولقصحت فى حكمها أنها رأت معاملته بالرافقة طبقا للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن فان الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ كان عليه أن ينزل بعقوبة المسجن الى عقوبة الحبس .

المحكمة.: ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن بجرائم الاخلال بتنفيذ الالتزامات التي يفوضها عقد النقل والاشتراك في تزوير محررين رسميين واستعمالهما واستعمال خاتم مقلد لشعار الجمهورية والسرقه طبقا لنصوص المواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١١٦ مكررا د ، ١ ، ٤ ، ٥ ، ١١٩/ب ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٣١٧ من قانون العقوبات وأشار الى اعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات باعتبارها عقوبة الجريمة الاشد وهي استعمال خاتم مقلد لشعار الجمهورية عملا بنص المادة ٢/٣٢ من القانون ذاته .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة سالفة البيان التي دين الطاعن بها هي الاشغال الشاقة او السجن ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي اعمالها الحكم في حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور ، وانه وان كان هذا النص - يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح النزول اليها جوازيا ، الا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد بها باعتبارها أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها في الجريمة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة استعمال خاتم مقلد لشعار الجمهورية - وهي الجريمة ذات العقوبة الاشد - وأفصحت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي احدى العقوبتين انتخيريتين المقررة له هذه الجريمة طبقا للمادة ٢٠٣ من قانون العقوبات فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، ولما كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به في الدعوى الجنائية وأن يكون مع النقض الاعادة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من اختصاص محكمة الموضوع وذلك بدون حاجة لبحث أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

الفصل الخامس

تلبس

(قاعدة رقم ٦٧)

المبدأ :

تلبس - يخول لرجال الضبط حق القبض على الطاعن بدون إذن النيابة في حالة التلبس - الدفع ببطلان إجراءات الضبط - عدم الرد عليه .

المحكمة : من حيث أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن رجال الضبط قد قاموا بضبط السيارة التي كانت تنقل الماكينة موضوع الدعوى - وضبطوا الطاعن بعد أن شاهدوا عملية نقل الماكينة من مكانها وبعد أن اعترف المتهم الآخر بارتكابه للحادث بالاشتراك مع الطاعن ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس مما يخول لرجال الضبط حق القبض على الطاعن وضبط السيارة بدون إذن من النيابة ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد عدم رد الحكم على الدفع ببطلان إجراءات الضبط

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٤/٣/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٦٨)

المبدأ :

التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا تخص مرتكبها .

المحكمة : وكان من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا تخص مرتكبها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه - أن المتهم

الاخر فى الدعوى المقضى ببراءته قد ضبط قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة ، فان انتقال الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحا اذ أن ضبط المخدر مع المتهم الاخر يجعل جريمة احرازه المخدر متلبسا بها مما يتسع لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل مساهمته فيها وأن يفتشه وتكون المحكمة اذا انتهت الى توافر حالة التلبس بالنسبة للطاعن قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

(قاعدة رقم ٦٩)

المبدأ :

تلبس - توافر حالة التلبس من عدمها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على اسباب سائغة .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها ، واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على اسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى توافر حالة التلبس فى حق الطاعن من قيام هذا الاخير بعرض مواد تجارته المخدرة للبيع - من تلقاء نفسه وعن طواعية واختيار - فانه يكون سليما فيما انتهى اليه من الالتفات عن هذا الدفع ، الذى لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة المحكمة فى تقدير الادلة القائمة فى الدعوى وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعات الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث دون أن تتقيد فى ذلك تحليل معين ، ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما أن وزن - أقوال الشهود وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما ذكره الرائد ... من أن أحد مرشديه السريين حضر اليه وأبلغه بأن الطاعن يعرض عليه شراء كمية من مخدر الحشيش وذلك من تلقاء نفسه ودون إيعاء من أحد ، فصحبه الى مكان الطاعن واتفقا على اللصق ثم طلب الضابط مناظرة نوع المادة فأبرز الطاعن لفافتين تحتوى كل منهما على مادة الحشيش فقام الشاهد بضبطه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى وهو ما تستقل به ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرة عقيدتها فى شأنه .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من حدوث القبض والتفتيش دون استصدار إذن من النيابة العامة بذلك مردودا بما ساقه الحكم من أن الضبط جاء نتيجة حالة من حالات التلبس الصحيحة حيث ضبط الطاعن وهو يعرض المخدر للبيع عن طوعية واختيار ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائفة .

لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم أن الضابط قام بضبط الطاعن التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاجراءات للكشف عن جريمة احراز مخدر وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بصفته من مأمورى الضبط القضائى ، فإن ما قام به الضابط يكون اجراء مشروعا يصح اخذ الطاعن بنتيجته ويكون ما أورده الحكم تقييلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من بطلان القبض

والتفتيش لعدم صدور اذن من النيابة كافيا وسائغا فى الرد على الدفع
ويتفق وصحيح القانون .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن لقاء
الضابط بالطاعن جرى فى حدود اجراءات التحرر المشروعة قانونا وأن
القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض للبيع تم بعد أن أصبحت
واقعة جنائية بيع هذا المخدر متلبسا بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه
الضابط برغبته فى شرائه من الطاعن ، وكان من المقرر أنه لا تثريب على
مأمورى الضبط القضائى ومروؤسيهم غيما يقومون به من التحرر عن
الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك من التخفى وانتحال
الصفات حتى يائس الجانى لهم ويأمن جانبهم فمسايرة رجال الضبط
للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ، ولا يعد تحريضا
منهم للجناة ما دام أن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم
يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليما
فيما انتهى اليه من رفضه الدفع المبدى ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش

لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيئا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٦)

(قاعدة رقم ٧٠)

المبدأ :

التليس وصف يلزم الجريمة قائلها بغض النظر عن شخص مرتكبها
ويكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وإدراك وقوعها بأى
حاسة حتى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً .

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ٧١)

المبدأ :

اذا كان الحكم المطعون فيه - من جهة - لم يحصل أو ينقل عن الضابط أنه استبان أمر المخدر أو السلاح قبل فتح حقيبة السيارة مما لا تعتبر معه الواقعة على النحو الذي اوردته من حالات التلبس المبيّنة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولا تعد في صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتبيح بالتالي تأمور الضبط القضائي بتفتيش السيارة •

(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٧٢)

المبدأ :

القاء المتهم ما في حوزته من مخدر اثر مشاهدة الضابط - تخلى اختياري تتحقق به حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش بغير اذن من النيابة •

المحكمة : وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش واطرحه في قوله « وبالنسبة للدفع الذي أبداه بجلسة المحاكمة والمثل في بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس فمردود عليه بان القاء المتهم ما في حوزته من مخدر اثر مشاهدة الضابط تخلى اختياري تتحقق به حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش بغير اذن من النيابة ومن ثم يضحى الدفع ولا محل له بعد هذا التخلي الاختياري من المتهم للمواد المخدرة المضبوطة •

وكان ما اوردته الحكم فيما تقدم - سائفا وصحيحا لما هو مقرر من ان التلبس وعلى ما بين من نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، صفة ملازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأن حالة التلبس بالجنائية

تبيح لأمور الضبط القضائي ، طبقاً للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون -
!، يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وإن
تفتيشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية
البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقريره
خاضعاً لرقابة ملطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع
المعروضة عليها - بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق
منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها وقد استخلص الحكم
المطعون فيه في منطق سليم أن الطاعن تخطى - مختاراً - عن المخدر
عندما شاهد الضابط - مما يجعل الجريمة في حالة تلبس تبيح القبض
على الطاعن وتفتيشه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن
يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٧٣)

المبدأ :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن حالة التلبس
تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها
بنفسه أو بأدراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن
طريق الرواية أو النقل من الغير شأها كان أم متهما يقر على نفسه ،
ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينبىء بذاته عن
وقوعها .

(الطعن رقم ١٥٣٤٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٢/١١)

(قاعدة رقم ٧٤)

المبدأ :

ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت
ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير كفايتها. لقيام حالة التلبس أمراً موثقاً

لتقدير محكمة الموضوع دون معقب الا أن ذلك مشروط بأن تكون الاسباب والأعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطعن رقم ١٥٣٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١١)

(قاعدة رقم ٧٥)

المبدأ :

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها - من المسائل الموضوعية - تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الضبط ورد عليه في قوله : « ان المتهم كان في حالة من حالات التلبس اذ قام ضابط الواقعة باستيقافه للاطلاع على تراخيص دراجته وأثناء اخراجه لها من جيب جلبابه سقطت قطعة عارية من مخدر الحشيش شاهدها ضابط الواقعة الامر الذي تتوافر به المظاهر الخارجية لحالة التلبس التي تجيز للمأمور الضبط القضائي ضبط الواقعة والقضاء القبض على المتهم ، وذلك دون حاجة الى استصدار اذن من النيابة العامة » . وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون سليماً فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات الضبط تاسيساً على توافر حالة التلبس التي تبيحها . هذا بالإضافة الى ان ضبط المخدر - وفق الصورة التي اعتنقتها محكمة الموضوع ، على ما يبين من مدونات حكمها - لم يكن وليد قبض أو تفتيش ، بل كان اثر سقوط المخدر ذاك على الارض عارياً ومعرفة مأمور الضبط القضائي كنهه ، ثم قيامه من بعد بالتقاطه والتحقق عليه ، ومواجهة الطاعن به ، وإقراره اذئذ .

كل ذلك على السياق الذى رصده الحكم فى مدوناته فى معرض تحصيله
لواقعة الدعوى - وهو ما يقضى الى أن الدفع ذاك ، غير منتج فى صورة
الدعوى كما اقتنعت بها المحكمة .

(الطعن رقم ٢٣٧٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٧٦)

المبدأ :

لا تثريب على مامورى الضبط القضائى ومروؤوسهم فيما يقومون به
من التحرر على الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى
وانتحال الصفات - مسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمتهم
بقارفونها لا يجافى القانون - توافر حالة التلبس او عدم توافرها -
موضوعى .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع ببطلان القبض
والفتيش لخلق الضابط لحالة التلبس وتحريضه على ارتكاب الجريمة
ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع بأن محاولة الشراء التى قام بها
الضابط هى تحريض على ارتكاب الجريمة فمردود بانه لا يحول
دون اعتبار اكتشاف التلبس متحققا بطريق مشروع ان يتخذ مامور الضبط
القضائى اجراء يستهدف به كشف امر جريمة ارتكبت ، فذلك استدلال من
صميم اختصاصه ولا يعتبر ذلك تحريضا على الجريمة ، فاذا تظاهر
الضابط باستعداده لشراء المخدر وأبرز للمتهم الاول عشرة جنيهاات ثمن
للمخدر فآخذ منه المتهم المذكور المبلغ وسلمه للمتهم الثانى ثم أخرج له
من جيب بنطلونه الايمن لفاقة سلوفانية فضها فعثر بداخلها على مخدر
الحشيش فذلك ما تتحقق به حالة التلبس كما هى معرفة فى القانون وهى
تبيح لمامور الضبط القضائى القبض على المتهمين وتفتيشهما وتفتيش
السيارة التى يستخدمانها فى ترويج بضاعتها » .

واذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد
استخلصت - فى حدود سلطتها ومن الأدلة السائفة التى أوردها - أن

لقاء الضابط بالطاعن جرى فى حدود اجراءات التحرى المشروعة قانونا وان القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض للبيع تم بعدما كانت جنائية بيع المخدر متلبسا بها تجاه التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط برغبته فى شراؤه من الطاعن .

ولما كان من المقرر انه لا تثريب على مامورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى على الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يانس الجانى لهم ويامن جانبهم ، مسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقرهونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة ما دام ان ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

واذ كان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيسا على توافر حالة التلبس التى يبيحها كما انه لما كان الطاعنان قد اوجدا نفسيهما طواعية فى اظهار حالة من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطهما وتفتيشهما يكون صحيحا منتجا لاثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن فى حاجة اليه ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٤/٣)

(قاعدة رقم ٧٧)

١١

المبدأ :

القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها - من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاها على أسباب سائقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش اطمئنانا منه الى ما شهد به ضابط الواقعة من أن الطاعن اذ راه قادما فى الطريق ، وقبل أن يهم هو بالقبض عليه قدلقى طواعية على الارض بلفافتين بداخل كل منهما مسحوقا يشابه الهيروين . وخلص الحكم من ذلك الى أن الجريمة كانت فى حالة التلبس تجزئ القبض على مرتكبها وتبيح تفتيشه بغير اذن النيابة وكان هذا الذى أورده الحكم كافيا وسائقا فى التدليل على توافر حالة التلبس ويستقيم به الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان لجراءات القبض والتفتيش فان ما يثيره الطاعن من أن تخليه عن المخدر كان اضطراريا لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول الصورة التى اعتنقتها المحكمة لواقعة الدعوى استخلاصا من أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٤ / ١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٨٩٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٠ / ١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٣٧٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/١٤ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٧٨)

المبدأ :

١ - لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

٢ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « انها تخلص فيما أثبتته الرائد فى محضره المؤرخ

١٩٨٥/١١/٥ من أنه وصلت اليه معلومات أن بعض النسوة المساقطات يترددن على العقار رقم ٣٥ شارع النزهة بمصر الجديدة لممارسة الفحشاء مع قاطنى الشقق المفروشة . وتاكدت تحرياتى من ذلك ، فتوجه الى هناك حيث شاهد ثلاثة من النسوة يدخلن الشقة رقم ٦ بذات العقار حيث فتح لهن شخص عربى وقد تاكد من حضورهن لممارسة الدعارة فقام بطرق باب الشقة وفتح له ذلك الشخص وأخبره بتواجد النسوة الثلاثة لممارسة الدعارة معهن لقاء أجر معين . ويسؤال النسوة اعترفن بذلك . . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض وأطرحه بقوله « انه من المقرر أن اقرر الحكم للطاعة للمأمور الضبط القضائى لدى استيقاها . اياها بممارسة الدعارة نظير أجر يلحدى الشقق فان القبض عليها يكون صحيح » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . وكان مؤدى الواقعة حسبا أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن أيا من الطاعنتين قد شوهدت فى حالة من حالات التلبس المثبتة حصرا بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يصح القول بأن أيا منهما كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت من المعروفات للشرطة بالاعتياى على ممارسة الدعارة . ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبىء بذاته عن ادراك للضابط بطريقة يقينية ارتكاب هذه الجريمة ومن ثم فان ما وقع على الطاعنتين هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون ، ومن ثم يكون ما ورد به الحكم على الدفع ببطلان القبض معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجه عن تقرير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنتين أثر هذا القبض الباطل ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى . اذ الالة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا

الدليل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٣٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٧٩)

المبدأ :

تلبس - صفة تلازم الجريمة ذاتها - لا شخص مرتكبها - تقدير الظروف التى تلبس الجريمة ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس - أمر موكل لمحكمة الموضوع - شرطه أن تكون الاسباب والاعتبارات التى تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لان تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها .

المحكمة : ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد أجازت لمامور الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات او الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه ، وأن التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها مما يبيح للمامور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها ، وأن تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع ، الا أن ذلك مشروط أن تكون الاسباب والاعتبارات التى تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لان تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها .

لما كان ذلك ، وكانت صورة الواقعة التى حصلها الحكم المطعون فيه فى مدوناته على السياق المتقدم لا تفيد أن جريمتى تهريب البضائع الاجنبية وحيازتها بقصد الاتجار كانت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان القبض على الطاعن - دون استصدار أمر قضائى به - يكون قد وقع فى غير حالة التلبس بإحدى الجريمتين المشار إليهما ودون أن تتوافر الدلائل

الكافية على اتهامه بها ومن ثم لا يكون له ما يبرره ولا مسند له من القانون .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون خطأ حجب عن الانظار فيما قد يكون فى الدعوى من أدلة أخرى مستقلة عن القبض الباطل الذى عول على ما أسفر عنه من ضبط البضائع موضوع الاتهام ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨١٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٧٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ٨٠)

المبدأ :

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها - من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على اسباب ماثقة .

المحكمة : وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على اسباب ماثقة .

لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة إحرار مخدر وضبط المتهم فيها وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى اذ اتصل به أحد المرشدين السريين وأبلغه

أن الطاعن الذى ذكر له أوصافه وقف بجوار نادى الدراسة ويروج المواد المخدرة - فانتقل الى مكان الحادث حيث شاهد المتهم يقف فى مدخل النادى وما أن شاهده حتى بدت عليه علامات الارتباك والقى من يده اليمنى لفافة ورقية استقرت بجوار قدمه فالتقطها حيث تبين احتوائها على كيسين من النايلون يحتوى كل منها على اقراص اشتباه أن تكون لمخدر وبمواجهته للمتهم اعترف بحيازتها . فان ما فعله يكون مشروعاً يصح أخذ الطاعن نتيجة متى اطمأنت المحكمة الى حصوله ومن ثم فان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض والتفتيش يكون كافياً وسائفاً فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القسانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مسيد .

(الطعن رقم ٢٨١٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/١١/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٥٠٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/١١/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٨٤٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٨١)

المبدأ :

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها وتعتمد على مظاهر خارجية تبدو للأمور الضبط القضائى اما بمشاهدة الركن المادى للجريمة وقت مباشرته او ما يكشف عن وقوعها منذ برهة يسيرة - لا يشترط فى هذه المظاهر الخارجية أن تكون صادقة الدلالة على وقوع الجريمة ، بل يكفى أن تنبئ بارتكاب الجريمة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه تنساول الدفع ببطلان الضبط والتفتيش ورد عليه فى قوله : « وحيث انه عما اثاره الدفاع عن المتهم الاول من بطلان اجراءات الضبط والتفتيش وما تلاها من اجراءات على النحو السالف البيان فان المحكمة تلتفت عن هذا الدفع بعد ان اطمأنت من أدلة الثبوت آتفة الذكر على توافر حالة التلبس بشأن الجريمة محل الضبط اذ ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها وتعتمد على مظاهر خارجية تبدو لأمور الضبط القضائى اما بمشاهدة الركن المادى للجريمة وقت مباشرته او ما يكشف عن قوعها منذ برهة يسيرة ولا يشترط فى هذه المظاهر الخارجية ان تكون صادقة الدلالة على وقوع الجريمة بل يكفى ان تنبئ بارتكاب الجريمة ويكون لأمور الضبط فى هذه الحالة الانتقال الى محل الواقعة ومعينة الاثار المادية للجريمة والمحافظة عليها واثبات حالة الاماكن والاشخاص وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة وجمع الايضاحات اللازمة فى شان الواقعة ومرتكبيها وبانزال المفهوم القانونى سالف الذكر على واقعة الدعوى يتبين ان هناك معلومات عن عملية تهريب لبضائع أجنبية سوف تتم عن طريق ميناء السويس تولجد على اثرها القائمون بالضبط على الرصيف الذى تم انزال أمتعة ركاب الباكسة العريش عليه - واذا ارتابوا فى ثمانى حقائب متماثلة تحمل اسم ٠٠٠٠ والذى تبين لهم ان اسمها غير مدرج بقائمة ركاب الباكسة وبمراقبة هذه الحقائب شاهدوا كلا من ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ من مباحث أمن الدولة بالميناء يقومان بتجميع هذه الحقائب ويتوجهان بها الى مكتب مباحث أمن الدولة دون صالة الجمرك كما هو المفروض وبعد انزال هذه الحقائب الثمانية فوجئ القائمون بالضبط بإبتعاد المتهم الاول بسيارته متجها للخروج الى الميناء واختفاء حقيبتين من الحقائب الثمانية الامر الذى يمثل المظاهر الخارجية اللازمة لقيام حالة التلبس مما حدا بهمسم الى التحفظ على الحقائب الست الباقية واتخاذ ما تلا ذلك من اجراءات والتي جاءت على ضوء ما تقدم غير متجافية مع الشرعية القانونية بل مسايرة لما تفرضه عليهم واجبات عملهم « وهذا الذى أورده الحكم كاف ومسانغ للتدليل على توافر حالة التلبس بجريمة الشروع فى الاضرار العمدى

بأموال الجهة التي يتصل بها الطاعن بحكم عمله لوجود متطلبات خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع هذه الجريمة وقف عليها الشهود بانفسهم وأدركوا منها بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً وقوعها ، الامر الذي يسوغ قيامهم بضبط الحقائق وتفتيشها ولو لم يكن ماذونا من النيابة العامة بذلك الاجراء وذلك استنادا الى حالة التلبس التي قامت في حق الطاعن .

(الطعن رقم ٢٤٥١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ٨٢)

المبدأ :

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وان تلقى مامور الضبط القضائي نبا الجريمة عن الغير لا يكفى لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد اثرا من آثارها ينبئ عن وقوعها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعنين الذي تم بدون اذن النيابة العامة وما تلاه من اجراءات واطرحه في قوله « ان ما اتخذته الرائد رئيس وحدة مباحث مركز الفشن ببني سويف انما هي اجراءات تحقيقية قصد بها الاستدلال سيما وان تحرياته السابقة على تلك الاجراءات قد انبأت وجود اشتباه في هؤلاء المتهمين من انهم يترددون على مركز الفشن منتحلين تجار آلات زراعية وانهم قد قاموا بعرض بعض الآلات الزراعية من ماكينات الري للبيع ببندر الفشن وانهم قد تعرفوا على أحد أصحاب ورش تصليح السيارات وانهم قد حضروا معهم ماكينة رى لعرضها للبيع وانه ... قد قام رئيس المباحث بالتوجه الى تلك الورشة حيث تم ضبط المتهمين يحملون ماكينة رى على سيارة نقل وقد تأيد ذلك الاشتباه لدى رئيس المباحث من سؤالهم عن مصدر تلك الماكينة فقرر المتهم الاول انها تخصه ولم يثبت مصدر ملكيته لها الامر الذي اكد لدى رئيس المباحث المذكور ما ورد بالتحريات وقام باصطحاب المتهمين الى مركز الشرطة حيث اعترف المتهمون بواقعة سرقة الماكينة ... » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبيها ، وان تلقى مامور الضبط القضائي نبا الجريمة عن الغير لا يكفى لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد اثرا من اثارها ينبيء عن وقوعها ، وكان ما أورده الحكم فى مقام رده على الدفع ببطلان القبض - ليس فيه ما يدل على أن الطاعنين شوهوا فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بأن القبض - وهو من اجراءات التحقيق - قصد به الاستدلال ، كما ان تحريرات الشرطة - وعجز الطاعنين عن اثبات ملكيتهم للماكينة التى ضبطت بحوزتهم لا ينبيء بذاته عن ادراك مامور الضبط القضائي بطريقة يقينية بارتكابهم جريمة سرقة تلك الماكينة ، ومن ثم فان ما وقح على الطاعنين هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون ، ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمامور الضبط القضائي القبض على المتهم الا فى احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وكان ما أورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنين ببطلان اجراءات القبض لا تتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه ، فانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون خطا حجبته عن استبعاد الدليل المستمد من القبض الباطل دون غيره وتقدير ادلة الدعوى على هذا الاساس ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم عن اعتراف الطاعنين بالمرقة - دون ان تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن القبض ، ولا ما ذكره من ادلة اخرى - لم يورد مؤداها - اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل والرائى الذى انتهت اليه المحكمة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ٨٣)

المبدأ :

١ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .

المحكمة : وحيث أن من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما اوردته الحكم كافيا لتفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به جميع الاركان القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها - كما هو الحال في الدعوى - كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون ذلك الطعن على الحكم بالقصور في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان القصد احراز الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز بأن ما يحزره هو من المواد المضدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما اوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم وكان ما اوردته الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على احراز الطاعن للجواهر المخدر وعلى علمه بكنهه ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون أيضا غير قويم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وضد الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها

فى حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . وكان مفاد ما أثبتته الحكم فى مدوناته أن ضابطى الواقعة نفاذاً منهما لاذن النيابة العامة بضبط آخر دلت التحريات على حيازته وأحرازه مخدر بقصد الاتجار توجهاً لمكان تواجده بالمقهى واذ شاهدهما الطاعن الذى كان يجلس على مقعد بداخله فبذت عليه علامات الارتباك وأخرج شيئاً من جيب جلبابه وألقاه على الأرض فاتقطه الضابط وتبين أنه خمس لفافات لمخدر الحشيش وهو إجراء مشروع يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة الى حصوله كما هو الحال فى واقعة الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو سالف الذكر كافياً وسائفاً فى الرد على دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ومن ثم فإن منعاها فى هذا الخصوص يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٨٤)

المبدأ :

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة .

المحكمة : القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة من أن الطاعن اذا شاهده وزميله بدت عليه امارات الخوف والارتباك وألقى اللقافة التى تحوى المادة المخدرة على الأرض فالتقطها وتبين أن بداخلها مخدر فقبض عليه وسلمه لزميله وبفتيشه عثر على لقافة بداخلها مخدر وقرصين من مادة الفلونتيرازيام ، وهو ما يوفر فى حالة التلبس كما هى معرفة به فى القانون ، فإن

اورده الحكم على السياق المتقدم - تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على دفع الطاعن ببطلان القبض يكون كافيا وسائغا ويتفق وصحيح القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥)

(قاعدة رقم ٨٥)

المبدأ :

الدفع ببطلان القبض والتفتيش على شخص آخر موجود بالمسكن أثناء معاينة وكيل النيابة لمسكن متهم فى جناية احراز مخدرات لانتفاء حالة التلبس يكون غير سديد اذا لقي هذا الشخص عند رؤيته لوكيل النيابة ومن معه لفافة على الارض تحوى مخدر الهيروين فقد أوجد نفسه طواعية واختيارا فى اظهار حالة من حالات التلبس .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « وحيث أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة من مطالعة أوراقها والتحقيقات التى تمت فيها وما دار بجلسة المحاكمة تتحصل فى أنه فى يوم ١٩٨٩/٨/١ أثناء توجه السيد وكيل النيابة لاجراء معاينة لمسكن الشهير الذى اتهم فى جناية احراز مخدرات صاحبه لاجراء المعاينة كل من الرائد والعقيد ... وأثناء اجراء المعاينة خرج من دورة المياه واذا شاهد الضابطين حتى بدت عليه امارات الخوف والارتباك الشديدين واسقط من يده اليمنى لفافة من الورق المذهب تتبعها ببصره منذ أن تخلص عنها وحتى استقرت أرضا بجوار قدمه اليمنى فالتقط الرائد اللفافة التى تخلص عنها المتهم وفضها فوجد بداخلها كمية من مسحوق مخدر الهيروين فقبض عليه وسلمه لزميله العقيد وقام بتفتيشه فعثر بجيب سرواله الايسر على لفافة ورقية بيضاء مذهب من الداخل بداخلها أربعة لفافات من الورق المذهب تحتوى على كمية من مخدر الهيروين ، كما عثر على قرصين من

مادة الفلورازيبام وعلى مبلغ من النقود - وجاء بتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة هى لمخدر الهيروين وتزن ٣٥ جراما وأن القرصين المضبوطين يحتويان على مادة الفلورازيبام « . وأورد على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة مائغة مستمدة من أقوال الضابطين ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ وما ثبت بتقرير المعمل الكيماوى ، ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ورد عليه فى قوله : « وحيث أن الدفع المبدى من المدافع عن المتهم فهو ليس فى محله ذلك أن المتهم بتخليه عن لفافة مخدر الهيروين واسقاطها على الارض قد أوجد نفسه طواعية واختيارا فى اظهار حالة من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا منتجا لاثاره ولا عليه أن هو لم يسع للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن أمامه فسخة من الوقت لاتخاذ هذا الاجراء ولم يكن فى حاجة اليه ومن ثم يكون الدفع غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥)

(قاعدة رقم ٨٦)

المبدأ :

تكون الجريمة فى حالة تلبس مما يبيح للضابط حق القبض عليه وتفتيشه بدون اذن من النيابة كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه بناء على اذن من النيابة العامة بضبط محكوم عليه أخسر وتفتيشه وتفتيش مسكنه وسيارتين يستعملهما فى الاتجار بالمواد المخدرة تمكن المقدمان ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ من الادارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبطه وعثرا معه على كمية من مخدرى الحشيش والهيروين وقرر لهما أنه حصل عليها من الطاعن وأن الاخير موجود لديه فتوجهها مع الماذون بتفتيشه الى منزله حيث وجدا الطاعن بداخله وما أن شاهدهما

حتى اسقط من يده علبة فالتقطها الضابط الاول وفضها فوجد بها كمية من مخدر الهيروين بلغت ٣٠٣ جراما ثم فتشه فعثر معه على كمية أخرى من ذات المخدر بلغت ٢١١ جراما ٠ وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مؤدية الى ما رتب عليها استقائها من أقوال الضابطين ومن تقرير المعمل الكيماوى بالطب الشرعى ٠

لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم ان الاذن صدر بتفتيش المحكوم عليه الاخر وتفتيش مسكنه ولم يصدر بتفتيش الطاعن ومن ثم فلا يقبل من الاخير الدفع ببطلان ذلك الاذن ، اذ ان بطلانه - بفرض حصوله - لا يستفيد منه الا صاحب الشأن فيه من وقع تفتيشه او تفتيش مسكنه استنادا الى ذلك الاذن ، فاذا لم يثره فليس لسواه ان يثيره ولو كان يستفيد من ذلك ، لان الاستفادة لا تلحقه الا عن طريق التبعية فقط ٠

لما كان ذلك ، وكان البين مما حوته الاوراق ان التفتيش الذى تم بناء على الاذن الصادر من النيابة العامة قد اقتصر على تفتيش شخص المحكوم عليه الاخر - المأذون بتفتيشه - وتقله ، دون الطاعن ، اذ ان الثابت من واقعة الدعوى كما حصلها الحكم - والتي لا يمارى فيها الطاعن ان الضابط لم يقبض على الطاعن ويقوم بتفتيشه الا بعد ان قام الاخير بمجرد مشاهدته للضابطين والمأذون بتفتيشه داخلين لمنزل الاخير بالقاء علبة كانت في يده على الارض ، فالتقطها مأمور الضبط القضائي وما ان تبين له انها تحوى بداخلها لفافة بها كمية من مسحوق الهيروين فقبض عليه وقام بتفتيشه فعثر بجيب بنطلونه اليمين على لفافة ثانية بها كمية أخرى من ذات المسحوق ، فان الجريمة تكون في حالة تلبس مما يبيح للضابط حق القبض عليه وتفتيشه بدون اذن من النيابة ، هذا فضلا عن ان ضبط المحكوم عليه الاخر المأذون بتفتيشه محرزا لمادة الهيروين وقد دل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقال مأمور الضبط القضائي الى الطاعن وضبطه وتفتيشه يكون اجراء صحيحا في القانون ، اذ ان ضبط المخدر مع الطاعن يجعل احرازه متلبسا بها

مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يقتضيه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن الفساد في التدليل والقصور في التمييز والاخلال بحق الدفاع في هذا الصدد يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٨٧)

المبدأ :

١ - تلبس - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .

٢ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا الى محكمة الموضوع بشرط أن تكون الاسباب والاعتبارات التي تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن ضابط مباحث مركز شرطة بلبس توجه الى مقهى المطعون ضده الثاني ، فشاهده والمطعون ضده الآخر يجلسان أمام منضدة فوقها اثني عشر حجرا فخاريا يعطو كل منها قطعة صغيرة من مخدر الحشيش بينما كان أولهما يمسك بقطعة من المخدر ذاته فضبطهما وفششهما فعتش بجيب جليب المطعون ضده الثاني على قطعة أخرى من المخدر . ثم انتهت المحكمة الى قبول ما دفع به المطعون ضدهما من بطلان القبض والتفتيش لانتفاء التلبس في قوله : « الثابت من شهادة الشاهد أنه لم يشاهد أي من المتهمين يقوم بتدخين الحشيش بل قام بتفتيشهما لمس شوهده أمامهما من مخدر على المنضدة ، فإن ذلك لا ينبىء بذاته عن اتصال أيهما بجريمة حيازة المخدر المضبوط على المنضدة ولا تقوم

بجلوسهما فى المقهى الدلائل الكافية او القرائن القوية على ارتكابهما
جريمة حيازة المخدر بما يجيز لرجل الضبطية القضائية القبض عليهما .

لما كان ذلك ، ولم يثبت من التحقيقات ان المتهمين كانا يدخلان
الحشيش ولم يثبت ما يفيد اتصالهما بما تم ضبطه على المنضدة ، فان
الضبط والتفتيش يكونان باطلين .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية
المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد
اجازت للمامور الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات او الجنح
المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر أن يقبض على المتهم
الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه ، كما خولته المادة ٤٦ من
القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه
قانونا . وكان من المقرر ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص
مرتكبها مما يبيح للمامور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم
دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة
العامة ، وانه وان كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها
وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس امرا موكولا الى محكمة
الموضوع الا ان ذلك مشروط بأن تكون الاسباب والاعتبارات التى تبني
عليها المحكمة تقديرها صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .
ولما كان الثابت من واقعة الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن
جريمته حيازة المخدر ، وادارة وتهيئة مكان لتعاطيه كانتا فى حالة
تلبس ، فان الحكم اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه
لعزم قيام حالة التلبس ، على الرغم من وجود ما يبرره قانونا ، يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة بهذا
التصوير القانونى الخاطى قد حجبت نفها عن تناول موضوع الدعوى
وادلته ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

(الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٤/١١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٨٨)

المبدأ :

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

المحكمة : وكان من المقرر أيضا أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها ، والذى استرسلت المحكمة بثقتها الى أقواله وصحة تصويره للواقعة ، انه أثناء مروره بدائرة قسم بولاق الدكرور أبصر الطاعن يقف أمام متجر فاكهة وما أن شاهده هذا الأخير يقترب منه حتى ارتبك وحاول الفرار والقى بيده لفافة من ورق السلوفان فالتقطها وبغضها تبين أن بداخلها مخدر الحشيش فقام بضبطه وفتمشه فعثر بجيب جلبابه على علبة تبغ بداخلها عشرة لفافات مماثلة بكل قطعة من المخدر ذاته ، فان ما فعله يكون إجراء مشروعاً يصح أخذ الطاعن بنتيجته ، وقد اطمأنت المحكمة الى حصوله ، ويكون ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس كافياً ويتفق وصحيح القانون ، ويضحى النعى عليه فى هذا الخصوص محاولة من الطاعن لتجريح أدلة الدعوى استهدافاً الى مناقضة الصورة التي استقرت فى يقين المحكمة بالدليل الصحيح .

(الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

الفصل السادس

تمـوین

(قاعدة رقم ٨٩)

المبدأ :

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ عقوبات - جريمة عمدية -
يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العام .

المحكمة : ومن حيث أن الشارع اذ نص في المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن « كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو اذا وقعت في زمن الحرب » . فقد دل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العسام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود اليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذلك بقواعد هذا النظام التي ينسب اليه الاخلال بها ، وعلم بما ينطوى عليه فعله من اخلال واتجاه ارادته الى فعله أو امتناعه .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

(قاعدة رقم ٩٠)

المبدأ :

وجوب أن يشتمل الحكم على الاسلب للتي بنى عليها والا كان باطلاً - المراد بالتسبيب المعبر - لفراغ الحكم في عبارات عامة معمة أو وصفه في صورة مجملة مجملة - لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب سبب للاحكام .

المحكمة : اذ كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب الاعتبارى ، تحذير الانبيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هى له ، سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل ، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة ، فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة انقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « انه يعمل رئيسا لمكتب تموين اطسا ومسئول عن توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على مستحقها قد داب عمدا خلال الفترة من اكتوبر سنة ١٩٨٤ حتى ديسمبر سنة ١٩٨٥ على اصدار بونات بصفة شخصية على العديد من الاشخاص والمعارف لصرف سلح مدعمة محظور صرفها خارج البطاقات وصرف سلح اخرى حرة من التى كان يجب توزيعها على البطاقات كما سهل للتاجر ٥٠٠٠ وآخرين مثله الحصول على كميات كبيرة من المقررات التموينية المقرر صرفها على البطاقات التموينية دون وجه حق ، وقام بتعديل اذن الصرف للتاجر المذكور بالزيادة دون وجه حق ، كما اصدر ايضا اذن صرف باسم الجمعية الاستهلاكية الفتوية لمجلس مدينة اطسا بكميات من المقررات التموينية تزيد عن المقرر لها ورغم توقف تلك الجمعية عن مزاوله نشاطها منذ فبراير سنة ١٩٨٥ ، وهو ما يشكل اخلافا بنظام توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على النحو الوارد بالاوراق ومحاضر لجان الفحص » . دون ان يستظهر مقومات النظام الذى قرر انه وضع ليحكم توزيع هذه السلع وانه صدر من الجهة المختصة المنوط بها ذلك وفقا للقانون ، مكتفيا فى ذلك بالاحالة الى الاوراق ومحاضر لجان الفحص دون ان يورد مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت الاتهام بتعاضده القانونية كافة ، فانه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبب بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الفصل السابع

تنظيم الميساني

(قاعدة رقم ٩١)

المبدأ :

١ - اقامة مصنع أو قمينة طوب على أرض زراعية يحظره القانون
فاذا انحصر عن الارض هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم .

٢ - اذا أسس المتهم دفاعه على أن الارض غير زراعية ولم تعرض
المحكمة له على استقلال وأن ترد عليه وهو دفاع هام وجوهري في هذه
الدعوى ، كان حكمها مشويا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : من حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة
الدرجة الثانية والذي اختتم بصور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن
الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن الارض التي أصبحت فيها قمينة الطوب
ليست أرضا زراعية وطلب ندب خبير لتحقيق ذلك .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص
على أنه : « يحظر اقامة مصانع أو قمائن طوب في الارض الزراعية ...
وكان مؤدى النص في صريح لفظه أن مناط المسؤولية الجنائية في اقامة
مصانع أو قمائن الطوب أن تكون الارض المقام عليها المصنع أو القمينة
من الاراضى الزراعية ، فان انحصر عنها هذا الوصف كان اقامة مصنع
أو قمينة الطوب فيها غير مؤثم .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع - على ما سبق بيانه - يعد في خصوص
هذه الدعوى هاما وجوهريا - لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار
التائم عن فعلته ، فانه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا
الدفاع أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات

عنه ، أما وهى لم تفعل ، فقد اضحى حكمها مشويا بالاخلال بحق الدفاع
بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره
الطاعن فى اوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٩٢)

المبدأ :

يكون الحكم مشويا بالقصور فى التسبب اذا اغفل الرد على الدفع
بان المبنى داخل الكتلة السكنية والحيز العمرانى للقرية .

المحكمة : ومن حيث ان القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض
احكام قانون الزراعة ، قد نص فى المادة ١٥٢ على انه يحظر اقامة اية
مباني او منشآت فى الاراضى الزراعية او اتخاذ اية اجراءات فى شأن
تقسيم هذه الاراضى لاقامة مباني عليها ويصير فى حكم الاراضى الزراعية
الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا
الحظر :

(ا) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد فى ١/١٢/١٩٨١

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى ..

لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ فى حق الطاعنة يقتضى استظهار ان البناء محل الاتهام
لا يقع داخل نطاق الحيز العمرانى للقرية او المدينة . وكان الحكم
المطعون فيه لم يستظهر ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٧)

(قاعدة رقم ٩٣)

المبدأ :

مناطق تطبيق أحكام المادة ١/٣٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى حق الطاعن يقتضى استظهار ما اذا كان الطاعن لم يوصل المياه للمبنى أصلاً أم لم يتم بعمل خزانات أو تركيب للظلميات اللازمة لتوفير المياه للمبنى - خلو الحكم من بيلان واقعة الدعوى وبيان ما اذا كان توصيل المياه للمبنى خاضعاً لأحكام المادة ٣٨ من عدمه - قصور معيب ينقض الحكم .

المحكمة : اذ كانت المادة ١/٣٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على . . يلتزم ملاك المباني المؤجر كلها أو بعضها بأن يقوموا بعمل الخزانات وتركيب الظلميات اللازمة لتوفير المياه لجميع طوابق المبنى ، وأن يستخدموا مواسير مياه ذات اقطرار كافية تسمح بمرور القدر المناسب للاستهلاك ، وذلك فى المناطق ووفقاً للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من المحافظ بعد اخذ رأى الجهات القائمة على مرفق المياه ، واذا امتنع المالك عن التنفيذ تطبق أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٠ من هذا القانون دون حاجة الى العرض على اللجنة أو المحكمة . كما نصت المادة ٢/٧٨ من ذات القانون على ما يلى :

« . . . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فى حالة مخالفة أحكام المواد ٣٨ ، ١/٥٢ ، ١/٥٣ ، ٢/٥٤ من هذا القانون » . واذا كان مناطق تطبيق أحكام المادة ١/٣٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر فى حق الطاعن يقتضى استظهار ما اذا كان الطاعن لم يوصل المياه للمبنى أصلاً أم لم يتم بعمل خزانات أو تركيب الظلميات اللازمة لتوفير المياه للمبنى . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومن بيان ما اذا كان توصيل المياه للمبنى خاضعاً لأحكام المادة ٣٨ من القانون المشار اليه من عدمه ، وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند

اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجهه الطعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

(قاعدة رقم ٩٤)

المبدأ :

مناطق التائيم فى الجريمة التى دين الطاعن بها وفق المادة ١٥٣ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ مضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ - ان تكون قمينة الطوب اقيمت فى ارض زراعية - اكتفاء الحكم المطعون فيه فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها مما جاء بمحضر الضبط دون ايراد مؤداه - ولم يستظهر ما اذا كان الموقع الذى اقام فيه الطاعن قمينة الطوب من الاراضى الداخلة فى الرقعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها العمرانى بما يتوافر به تائيم الواقعة - قصور يبطله .

المحكمة : وكان مناطق التائيم فى الواقعة التى دين الطاعن بهسا وفقا لنص المادة ١٥٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ التى تكون قمينة الطوب اقيمت فى ارض زراعية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا

بحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني. على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والإكابر قاصراً ، وكانت المادة الثانية من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على أن « تحظر إقامة مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المين المعتمد حتى ١٩٨١/١٢ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات فى الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الاراضى الواقعة داخل الحيز العمرانى .

• ۱۱ ... (۱) ... (۲) ... (۳)

وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها بما جاء بحضر الضبط - دون إيراد مؤداه - ولم يستظهر ما إذا كان الموقع الذي أقام فيه الطاعن قمينة الطوب من الأراضي الداخلة في المزرعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها العمراني بما يتوافر به تائيم الواقعة ؛ فإنه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه وإعادة تقدير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

(.قاعدة رقم ٩٥)

المبدأ :

١٩٨١/١٢/١ إقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى
الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير
غير مؤتم *

المحكمة : اذ كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، وهو المنطبق على واقعة الدعوى ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر اقامة اية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية ٠٠٠ ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخـــــــــل كردون المدن المعتمدة حتى
٠٠ ١٩٨١/١٢/١

(٢) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ٠٠٠ »

فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ أو اقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤثرة فى هذا النطاق ، واذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام لا يقع داخل كردون المدينة او فى نطاق الحيز العمرانى للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا على استظهار ذلك ، فضلا عن قصوره فى بيان الواقعة والتدليل عليها ، مما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعن أن تقول اكتملتها فى وجه الطعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣١٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٩٦)

المبدأ :

وجوب أن يورد حكم الادانة أدلة الثبوت ومؤداها - والا كان قاصرا .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن حكم الادانة يجب أن يورد أدلة الثبوت ومؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه وأن يبين الواقعة في قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبيل المتهم ثبوتاً كافياً وتأييد ذلك بمحضره الذي قرره محرر المحضر من أن المباني على أرض زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة ولم يدفع للمتهم ما أسند اليه بثمة دفع أو دفاع ، الامر الذي ترى معه المحكمة ادانته ومعاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ١/٣٠٤ ج » غير أنه لم يورد الادلة على ثبوت الواقعة وصحة نسبتها الى الطاعن ، فانه يكون قاصرا مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٠٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١)

(قاعدة رقم ٩٧)

المبدأ :

إذا كانت الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة لعدة افعال مكتملة بعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات - يجب الحكم على الطاعن بعقوبة واحدة عن الجريمتين .

المحكمة : وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ١٥٣

منه على أن يحظر « إقامة مصانع أو قمائن طوب في الأرض الزراعية ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائن الطوب الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » . كما نصت المادة ١٥١ من القانون آف البيان على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٢ من هذا القانون أو المشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ... » .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي إقامة مصنع طوب على أرض زراعية بغير ترخيص وتشغيله على نحو مخالف لأحكام القانون على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد انتظمتما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة بعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يجب الحكم على الطاعن بعقوبة واحدة عن الجريمتين .

لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف عقوبة الحبس والغرامة المقضى بهما عن الجريمة الثالثة وهى تشغيل مصنع طوب مخالف لأحكام القانون وذلك عملا بالحق المخول للمحكمة بالفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٩٨)

المبدأ :

دفع موضوعية تتطلب تحقيقا - لا يسوغ إثارة الجدل في شأنها أمام محكمة النقض .

المحكمة : إذ كان البين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم

بدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره بالذات في طعنه من أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المصنع المقام داخل كردون الحيز العمراني وما إذا كانت الاتربة ناتجة من تجريف أرض زراعية وتم استعمالها في ظل أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وخلال فترة المهلة المقررة من عدمه ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفعاً موضوعياً كان يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها أمام محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٩٩)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالقصور في التسيب والخطأ في القانون إذا التفت عن مناقشة ما أثاره الدفاع مدعماً بالمتمندات من أن المبنى أقيم داخل الكتلة السكنية والحيز العمراني للقرية .

إلحكمة : وحيث أنه يبين من محضر جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٦ أن المدافع عن الطاعن طلب التصريح له باستخراج شهادة من الوحدة المحلية بأن البناء يقع داخل الكتلة السكنية والحيز العمراني للقرية ، وأنه بجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٦ دفع أمام محكمة أول درجة بانتفاء الجريمة المسندة اليه تأسيساً على أن المبنى يقع ضمن الاستثناء الوارد في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وأنه بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ التي صدر في ختامها الحكم المطعون فيه طلب البراءة ومناقشة محضر المحضر وقدم شهادة . ويبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اكتفى بنقل وصف التهمة التي نهبتها النيابة العامة الى الطاعن من أنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص بذلك من وزارة الزراعة وطلبها معاقبته بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ثم استطرد بعد ذلك مباشرة الى القول : « وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً من محضر ضبط الواقعة المؤرخ

١٠/١/١٩٨٥ وعدم دفع المتهم لما اسند اليه بآية دفاع او دفع قانونى ،
الامر الذى يتعين معه على المحكمة القضاء بمعاقبته طبقا لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦
المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - الذى حصلت الواقعة محل الاتهام
فى ظله تنص على أنه « يحظر اقامة أية مبان او منشآت فى الارض
الزراعية ... ويستثنى من هذا الحظر :

(١) (ب) الاراضى الداخلة فى نطاق
الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة
بالاتفاق مع وزير التعمير . (ج) (د)
(هـ) » وقد أصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤
المعدل بالقرارات ١٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٥٨ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦
فى شان شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية بعد
موافقة وزير التعمير والحكم المحلى والواضح من المادة الثانية منه أن
تحديد الحيز العمرانى للقرى يصدر بقرار من المحافظ المختص .

ولما كان مؤدى جواز اقامة مبان على الاراضى الزراعية الداخلة فى
نطاق الحيز العمرانى للقرى اذا توافرت الشروط المقررة قانونا .

واذ كان مناط التائيم فى حق الطاعن يقتضى استظهار ان البناء
لم يكن فى نطاق الحيز العمرانى للقرية من واقع الادلة المطروحة فى
الدعوى ومن ثم فان الطاعن وقد اثار هذا الدفاع امام محكمة اول درجة
وتقديمه الشهادة التى تؤازر دفاعه فى هذا الشأن لمحكمة ثانى درجة ،
وارفاقه باسباب الطعن شهادة اخرى صادرة من الوحدة المحلية ان المبنى
الخاص بالطاعن يقع ضمن الحيز العمرانى المعتمد من محافظ الغربية -
فقد كان على الحكم ان يحصه وان يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه -
لو صح - من تغيير وجه الرأى فى الدعوى . اما وهو لم يفعل بل دان
الطاعن بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن

ما يمسوغ به اطراح ذلك الدفء فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٠٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

(قاعدة رقم ١٠٠)

المبدأ :

اقامة بناء على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى المحدد. وفق احكام القانون تكون غير مؤتمة فى هذا النطاق .

المحكمة : ان اقامة بناء على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى المحدد وفق احكام القانون تكون غير مؤتمة فى هذا النطاق .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بوجه طعنه يقتضى التحقق مما اذا كانت الارض التى اقيم عليها البناء موضوع الاتهام تقع داخل الحيز العمرانى للقريه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار ذلك ، فانه يكون قاصرا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون فى الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، وهو قصور يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على اوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٩٠٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٩٠٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

(قاعدة رقم ١٠١)

المبدأ :

اقامة مبان على أرض بور غير قابلة للزراعة - فعل غير مؤثم ولا يستوجب اصدار ترخيص - المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو اتخاذا أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ... » وكان مؤدى هذا النص هو أن اقامة مبان على أرض بور غير قابلة للزراعة يضحى فعلا غير مؤثم في هذا النطاق ولا يستوجب اصدار ترخيص بذلك من الجهة المختصة .. واذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن تمسك بأن الارض المقام عليها البناء هي أرض بور غير قابلة للزراعة . واذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ايرادا وردا رغم جديته واتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها مما من شأنه لو ثبت لتغير وجه الرأى فيها ذلك أنه لو صح أن الارض المقام عليها البناء أرض بور غير قابلة للزراعة فإن أحكام القانون المطبق لاتسرى عليها وتضحى الواقعة غير مؤثمة . واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ، ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، ودان الطاعن بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص فإنه يكون فوق ما . ان عليه من القصور في التسبيب قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

هذا الى أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة

مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني الصحيح على الواقعة ، كما صار اثباتها في الحكم والا كان قابضا .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد جاء مجملا في بيانه لواقعة الدعوى مكتفيا في بيانها والتدليل على ثبوتها مما ورد بمحضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ومؤدى الدليل المستمد منه ، وما اذا كانت الأرض محل البناء من الاراضي المحظور البناء عليها . فانه يكون قابضا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة . الامر الذي يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بباقي اوجه طعنه مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة للبحث باقي اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٧٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٤)

(قاعدة رقم ١٠٢)

المبدأ :

اكتفاء الحكم في بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى ما اثبتته محرر محضر الواقعة في محضره دون أن يبين مضمون هذا المحضر ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى ما اثبتته محرر محضر ضبط الواقعة في محضره دون أن يبين مضمون هذا المحضر ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما لم يستظهر ما اذا كانت الارض موضوع الاتهام من الاراضي الداخلة في الرقعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها العمراني ام انها تدخل في كردونها وحيزها العمراني لاختلاف حكم القانون في الحالتين ولم يبين ما اذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون بما يتوافر به تائم الواقعة وجاءت

مدوناته بما تناهت اليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٣٥٥ لسنة ٥٨٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ١٠٣)

المبدأ :

المادتين ١٠٧ مكرر ، ١٠٧ مكرر (ب) من قانون الزراعة - اقامة اية مبانى او منشآت في الاراضى الزراعية وما في حكمها - في غير الحالات المستثناة والتي حدد لها الشارع شروطا معينة - يعد فعلا مؤثما معاقبا عليه - اقامة قمائن او مصانع طوب في الاراضى الزراعية تعد من المبانى والمنشآت المحظور اقامتها في هذه الاراضى .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه « يحظر اقامة اية مبانى او منشآت في الاراضى الزراعية ، ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر الاراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة او الاراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ، ومع ذلك يجوز للمالك الارض فى القرى اقامة مسكن خاص او ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى صدر بها قرار من وزير الزراعة » ، ونصت المادة ١٠٧ مكررا (ب) من القانون - المار ذكره - على أن « يعاقب من يخالف أى حكم من أحكام المادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (١) بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل

فدان أو جزء من الأرض موضوع المخالفة ، ويُعاقب بالعقوبة ذاتها على الشروع فى مخالفة لحكم المادة ١٠٧ مكررا » .

وكان مؤدى النصين المتقدمين أن إقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها - فى غير الحالات المستثناة والتي حدد لها الشارع شروطا معينة - يعد فعلا مؤثما معاقبا عليه ، وكانت إقامة قمائىن أو مصانع طوب فى الاراضى الزراعية تعد من المبانى والمنشآت المحظور اقامتها فى هذه الاراضى .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المسندة الى الطاعن ، قد حدثت فى ظل العمل بأحكام المادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - المار بيهما - فانها تكون مؤثمة ومعاقبا عليها طبقا لهاتين المادتين ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

(قاعدة رقم ١٠٤)

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو القيام بأجراء لم يطلبه .

المحكمة : إذ كان اليمين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام المحكمة أن الأرض التى أقيم عليها البناء ليست من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور القابلة للزراعة وانها محاطة بالمباني من جميع الجهات أو يطلب اليها ندب خبير لتحقيق ذلك ، فإنه ليس للطاعن - من بعد - أن ينعى عليها قعودها - عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو القيام بأجراء لم يطلبه ، ويكون ما يتعاه فى هذا الشأن فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ١٠٥)

المبدأ :

لكى يستفيد المخالف من أعمال احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ يتعين بداءة ان يتقدم فى خلال المدة المقررة بطلب لاجراء التصالح مع الوحدة المحلية المختصة - اذا لم يتقدم بهذا الطلب اصلا او تقدم بعد انتهاء المهلة المحددة لذلك ، فانه لا يستفيد من احكام هذا القانون ويظل خاضعا لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى غير حالات التصالح .

المحكمة : لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ قد جرى نصها على انه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له ان يتقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٢/٥/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا . فان تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن خروجا على خط التنظيم او قيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران الصادر بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٨١ . وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار الامر بالازالة او التصحيح وفقا لاحكام المادة ١٦ من ذلك القانون » ثم حددت المادة الغرامات المقررة وانتهى الى التقدير باعفاء الاعمال المخالفة اذا كانت قيمتها لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ومفاد هذا النعى انه لكى يستفيد المخالف من اعمال احكام هذا القانون فانه يتعين عليه بداءة ان يتقدم فى خلال المدة المقررة بطلب لاجراء التصالح مع الوحدة المحلية المختصة . فان لم يتقدم بهذا الطلب اصلا او تقدم به بعد انتهاء المهلة المحددة لذلك . فانه لا يستفيد من احكام هذا القانون ويظل خاضعا لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى غير حالات التصالح .

لما كان ذلك وكانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعفائه من الغرامة دون ان يكون قد تقدم بطلب للتصالح وفقا

لاحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة على نحو يكشف عما اذا كان المطعون ضده قد تقدم بطلب للتصالح خلال المهلة المقررة . من عدمه . ومن ثم فانه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . وهو ما يتسع له وجه الطعن . مما يعجز المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الطعن رقم ٧١٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ١٠٦)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية - دفع الطاعن بأن الأرض ليست زراعية وغير صالحة للزراعة وقدم مستندات تفيد ذلك وطلب نذب خبير فى حالة عدم القضاء بالبراءة - دفاع جوهرى - عدم تعرض الحكم لهذا الدفاع يجعله مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث ان الثابت من مطالعة الاوراق والمفردات - المضمومة بأمر المحكمة أن دفاع الطاعن انحصر فى أن الأرض التى أقيم عليها البناء ليست أرضاً زراعية وغير صالحة للزراعة ، وقدم المستندات التى تظاهر دفاعه كما طلب نذب خبير لتحقيقه فى حالة عدم القضاء بالبراءة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن - دون أن يعرض لهذا الدفاع أيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلق بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الذى أبدى فى صورة طلب جازم ، ولم يقسطه حقه ولم

يعن .بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من
القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب
نقضه والاحالة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ١٠٧)

المبدأ :

تحويل الحكم بادانة الطاعن بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية
بدون ترخيص على مضمون محضر الضبط دون ايراد مؤداه - يعيبه بما
يوجب نقضه .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اقامة
بناء على ارض زراعية بدون ترخيص قد عول فى ذلك على مضمون محضر
الضبط دون أن يورد مؤداه ، ووجه استدلاله به على ثبوت الجريمة التى
دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة التقض عن اعمال رقابتها على
تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ،
ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٦٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٤)

(قاعدة رقم ١٠٨)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اقامة بناء على ارض زراعية -
بيان طبيعة الارض وانها زراعية .

المحكمة : من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة
اقامة بناء على ارض زراعية - بيان طبيعة الارض وانها زراعية وهو مناط
التائيم فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٥٣ من القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٨٣ - وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه طبيعة الارض المقام عليها المبنى وما اذا كانت زراعية من عدمه ، واطلق القول بثبوت التهمة فى عبارات مجملّة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)

(قاعدة رقم ١٠٩)

المبدأ :

اكتفاء الحكم فى بيان الواقعة الى ما اثبتته محرر المحضر وما جاء بتقرير الدعوى من اقامة الطاعن بناء على ارض زراعية بدون ترخيص دون أن يورد مضمون كل منهما ودون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا المحظر - يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص حسبما تكشف عنها الاوراق وما انتهى اليه السيد محرر محضر الضبط بمحضره المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٣١ ويسؤال المتهم انكر ما اسند اليه . وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبيله ثبوتها كافيا ضده بجميع أركانها القانونية وذلك مما جاء بمحضر الضبط مالف الذكر وتقرير السيد الخبير وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة المسندة اليه بأى دفع أو دفاع مقبول ، ولما كانت المحكمة تطمئن لما جاء بمحضر الضبط الامر الذى ينطبق عليه عقاب المتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج . ١ » .

كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن تأييده للحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها اضاف : وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر المخالفة ولدى ما

الهيئة المشرف الزراعى وفيما جاء بتقرير الخبير الذى تأخذ به المحكمة وتجعله سندا لها من أن المتهم أقام البناء على أرض زراعية بالطوب الاحمر والاسمنت بدون تصريح أو ترخيص من الزراعة وأن الارض الزراعية كانت تنزرع من قبل المبانى فمن ثم يتعين تأييده ونظرا لظروف المتهم وباستعمال الرفافة معه فقد ترى المحكمة بايقاف عقوبة الحبس فقط » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - الصادر بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ ، والذى يحكم الوافعة قد نص فى المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كـردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) (د) (هـ) فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ واقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤثرة فى هذا النطاق ،

واذ كان الحكم المطعون فيه - سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف اليه من أسباب أخرى - قد اكتفى في بيان الواقعة والتحليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر وما جاء بتقرير خبير الدعوى من اقامة الطاعن بناء على أرض زراعية بدون ترخيص دون أن يورد مضمون كل منهما - ودون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٠٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)

(قاعدة رقم ١١٠)

المبدأ :

عقوبة ازالة اقمينة الطوب لا تعتبر عقوبة بحتة وان بدا أنها تتضمن معنى العقوبة اذ المقصود بها رد الارض الزراعية الى الحالة التى كانت عليها قبل المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة والازالة والا كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لنجريمة التى دان المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص فى المادة ١٥٣ فى فقرتها الاولى على أن « يحظر اقامة مصانع أو قماثن طوب فى الاراضى الزراعية » .

وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون قد نصت على أن « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ، وفى جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » .

وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة انما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الاخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة . وكانت عقوبة ازالة « قمينة الطوب » المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر لا تعتبر عقوبة بحتة وأن بدا انها تتضمن معنى العقوبة اذ المقصود بها - رد الارض الزراعية الى الحالة التى كانت عليها قبل المخالفة وازالة اثرها . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضده أقام قمينة طوب فى أرض زراعية بدون ترخيص فانه ولئن كان قضاء بالازالة يتفق والقانون الا انه قد اخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة والازالة بما يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء ما أمر به من ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة والازالة .

(الطعن رقم ١٤٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٧)

(قاعدة رقم ١١١)

المبدأ :

اذا اطلق الحكم المطعون فيه القول بتوافر اركان جريمة البناء على ارض زراعية دون أن يبين ما اذا كانت هذه الارض من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها مما يخرج عن نطاق الحظر فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل

بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والدلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله : « حيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبتته السيد محرر المحضر المرفق من أن المتهم قد ارتكب الجنحة الميينة قيذا ووصفا بالاوراق . وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا أخذا بما أثبتته السيد محرر المحضر بالمحضر ومن عدم دفعها من المتهم بدفاع مقبول وعملا بالمادة ٣٠٤/٢ ج . » .

وكان الحكم المطعون فيه قد اضاف قوله « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم أخذا بما جاء بمحضر الضبط من أن المتهم اقام بناء قواعد واعمدة خرسانية بدون تصريح من مديرية الزراعة على مساحة قيراط من الرقعة الزراعية . ومن ثم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف المعارض فيه » . وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة والا كان قاصرا ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد أن نص فى المادة ١٥٢ منه على حظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها ، قد اورد بعض الاستثناءات من هذا الحظر من بينها الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى الاول من ديسمبر سنة ١٩٨١ وتلك الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى الذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطلق القول بتوافر اركان الجريمة امتنادا الى ما أثبت بمحضر الضبط من اقامة مبان على ارض زراعية ، دون أن يبين ما اذا كانت هذه الارض من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها مما يخرج عن نطاق الحظر - على نحو ما سلف بيانه - فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٩٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)

(قاعدة رقم ١١٢)

المبدأ :

استناد الحكم فى اذانة الطاعن الى مجرد كون الارض المقام عليها البناء من الاراضى الزراعية دون أن يكشف فى مدوناته عن أن هذه الارض تخرج عن نطاق الاستثناء المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « انه يبين للمحكمة من الاطلاع على محضر المخالفة أن التهمة ثابتة قبل المتهم » . على أن الارض التى عليها منزل الجنحة أرض زراعية قبل البناء عليها أن المتهم مخالف للقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ لعدم حصوله على ترخيص الزراعة بما يكون امتثاف النيابة على سند من القانون الامر الذى يتعين معه الغاء الحكم المستأنف والقضاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل والايقاف وغرامة عشرة آلاف جنيه والازالة والمصاريف عملا بالمادة ١٥٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى الصحيح على الواقعة والا كان قاصرا ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد أن نص فى المادة ١٥٢ منه على حظر اقامة أى مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها ، قد أورد بعض الاستثناءات من هذا الحظر من بينها الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى الاول من ديسمبر سنة ١٩٨١ وتلك الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى الذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة الطاعن الى مجرد كون الارض المقام عليها البناء من الاراضى الزراعية دون أن يكشف فى مدوناته عن أن هذه الارض تخرج عن نطاق الاستثناء المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - على السياق المتقدم - فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب متعينا - من ثم - نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٩٧٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٧/١٩)

(قاعدة رقم ١١٣)

المبدأ :

الالتزام بتنفيذ القرار الصادر من اللجنة المختصة بالمنشآت الآيلة للمسقوط لا يقوم فى حق ذوى الشأن الا أن أصبح ذلك القرار نهائيا بعدم الطعن عليه أمام المحكمة الابتدائية أو بعد صدور الحكم فى الطعن - لا تقوم الجريمة الا من انتهاء الاجل الذى تحدده المحكمة لتنفيذ حكمها م ١/٦٠ ق ١٩٧٧/٤٩ .

المحكمة : اذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد أن نص فى الفصل الثانى من الباب الثانى منه فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ على الاحكام الخاصة بالمنشآت الآيلة للمسقوط وما يحتاج منها الى ترميم أو صيانة وناط الاختصاص باصدار القرارات اللازمة فى شأنها بلجنة تشكل لذلك فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلى ونص بالمادة ٥٨ على وجوب اعلان تلك القرارات الى ذوى الشأن وكيفية اعلانهم ، ونص فى المادة ٥٩ على أن م لكل ممن ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون (المحكمة الابتدائية) .. وتفصل المحكمة على وجه السرعة اما برفض الطعن أو بقبوله واعادة

للنظر فى القرار المطعون عليه ، وعليها فى حالة الحكم بالهدم الكلى او الجزئى او التدعيم او الترميم او الصيانة ان تحدد اجلا لتنفيذ حكمها . ثم نص فى الفقرة الاولى من المادة ٦٠ على أنه « مع عدم الإخلال بالاحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، يجب على ذوى الشأن ان يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائية او حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه » . واذا كان مؤدى النص الاخير ان الالتزام بتنفيذ القرار الصادر من اللجنة المختصة لا يقوم فى حق ذوى الشأن الا اذا أصبح ذلك القرار نهائيا بعدم الطعن عليه امام المحكمة الابتدائية ، اما اذا طعن عليه بهذا الطعن بهذا الطريق فان الالتزام بالتنفيذ لا يبدأ الا بعد صدور الحكم فى الطعن ولا تقوم الجريمة فى حق ذوى الشأن - فى هذه الحالة - الا من انتهاء الاجل الذى تحدده المحكمة لتنفيذ حكمها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى مدوناته ان قرار الترميم مطعون عليه امام المحكمة المختصة ، وكان مؤدى ذلك ان هذا القرار لم يكن واجب التنفيذ فى تاريخ الواقعة موضوع الدعوى ومن ثم فقد كان على المحكمة ان تقضى ببراءة الطاعن ؛ اما وقد ايدت الحكم الابتدائى الصادر بادانته - وان امرت بايقاف التنفيذ - فان الحكم المطعون فيه يكون مبثيا على مخالفة للقانون مما يؤدى لهذه المحكمة بنقضه وتصحيحه بالقضاء بالغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن مما أسند اليه عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٧٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٥ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١١٤)

المبدأ :

ازالة قمينة الطوب التى اقيمت فى الارض الزراعية - هو امر لاحق على وقوع الجريمة وليس من شأنه ان يؤثر فى قيامها .

المحكمة : وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه أقام قمينة طوب في أرض زراعية . ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغريمه عشرة آلاف جنيهه والازالة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس ، وخلا الحكم من بيان واقعة الدعوى كما اكتفى بيانا لادلة الثبوت على القول بأن « التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر ضبط الواقعة الذي تطمئن اليه المحكمة ولم يرفع التهمة عن نفسه بدفع مقبول » . واذا استأنف المطعون ضده فقد قضت محكمة ثانية درجة غيابيا بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ثم قضت في المعارضة بإلغاء الحكم المعارض فيه ، وببراءة المطعون ضده وبررت قضاءها بذلك في قولها « وحيث أن الحاضر عن المتهم قدم شهادة تفيد ازالة القمينة الامر الذي يجعل الركن المعنوي قد تخلف في الدعوى » .

لما كان ذلك ، وكانت ازالة القمينة التي أقيمت في الارض الزراعية هو امر لاحق على وقوع الجريمة وليس من شأنه أن يؤثر في قيامها ، فان الحكم المطعون فيه اذ استند في قضائه بالبراءة الى أن القمينة قد ازيلت يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما كان يؤذن لهذه - عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد للحكم الابتدائي الصادر بالادانة والذي قضى بالحد الأدنى للعقوبة كما أوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، بيد انه ازاء قصور الحكم الابتدائي - على النحو المتقدم بيانه - وخلوه من بيان واقعة الدعوى مما يعجز هذه المحكمة عن انزال حكم القانون على الواقعة على الوجه الصحيح ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٦٩٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

(قاعدة رقم ١١٥)

المبدأ :

مناطق التآثيم فى جريمة اقامة مصانع أو قمائن الطوب أن تكون الارض المقامة عليها من الاراضى الزراعية - عدم استظهار الحكم بالادانة ذلك - قصور .

المحكمة : لما كانت المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اذ نصت على أنه يحظر اقامة مصانع أو قمائن من طوب فى الاراضى الزراعية فقد دلت بذلك على أن مناطق التآثيم فى جريمة اقامة مصانع أو قمائن الطوب أن تكون الارض المقامة عليها من الاراضى الزراعية ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالادانة عنها أن يعنى باستظهار ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اقامة قمينة طوب دون أن يبين ما اذا كانت الارض المقام عليها القمينة من الاراضى الزراعية أم انها ليست كذلك ، وبالتالي تخرج عن نطاق هذا الحظر فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه فإنه يكون معيباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٧٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

(قاعدة رقم ١١٦)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اقامة بناء على أرض زراعية بيان طبيعة الارض وانها أرض زراعية وهو مناطق التآثيم فإذا لم يبين ذلك وأطلق القول بثبوت التهمة فى عبارات مجملة مجهلة فإنه يكون معيباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن بقوله « انه يبين من مطالعة أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله من محضر ضبط الواقعة ومن عدم دفع التهمة بثمة دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤ / ٢ ج . »

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ومن ثم يكون معيبا ، فضلا عن انه من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اقامة بناء على ارض زراعية بيان طبيعة الارض وانها ارض زراعية وهو مناط التائيم فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه طبيعة الارض المقام عليها المبنى وما اذا كانت زراعية من عدمه ، بل أطلق القول بثبوت التهمة فى عبارات مجملة مجهلة فانه يكون ايضا معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٤)

(قاعدة رقم ١١٧)

المبدأ :

اذا لم يعرض الحكم فى بيان واقعة الدعوى الى ماهية الارض التى اقيمت فيها قميئة الطوب وهل هى ارض زراعية ولم يحصل الدلة التى استخلصت منها المحكمة ذلك يكون قاصرا مما يبطله .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٥٣ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ م - المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ م نصت على حظر إقامة مصانع أو قمارن طوب في الارض الزراعية .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسباب الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى وثبوت نسبتها الى الطاعن على قوله «ان واقعة الدعوى تحصل فيما اثبت محرر المحضر بمحضه المؤرخ ١٩٨٦/٦/٥ م من أن المتهم قد أقام قمينة طوب على النحو المبين بالاوراق ٠٠٠ والمحكمة عدلت وصف الاتهام في مواجهة المتهم الحاضر بجعله أقام قمينة طوب على أرض زراعية بدون ترخيص على النحو الوارد بالاوراق وعملا بالمادتين ١٥٣ و ١٥٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ م . ومن حيث انه لم يدفع الاتهام بثمة دفع أو دفع الامر الذي تكون معه التهمة ثابتة في حقه ثبوتا كافيا » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا . واذا كانت المادة ١٥٣ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، نصت على حظر إقامة مصانع أو قمارن الطوب في الاراضى الزراعية ، فان مناط تطبيق حكم المادة المذكورة يقتضى استظهار أن قمينة الطوب محل الاتهام قد أقيمت في أرض زراعية ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض في بيانه لواقعة الدعوى الى ماهية الارض التي أقيمت فيها قمينة الطوب وما اذا كانت أرض زراعية ، ولم يحمل الادلة التي استخلصت منها المحكمة ذلك ، فانه يكون قاصرا مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٤٥١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/١١/٥)

(قاعدة رقم ١١٨)

المبدأ :

اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى
١٩٨١/١٢/١ واقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية
الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - غير
مؤتم - المادة ١٥٢ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : اذ كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام
قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص فى المادة
١٥٢ منه على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية
أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ،
وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل
الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى
١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يعن
بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) ... (و) (هـ) » .

فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد
حتى ١٩٨١/١٢/١ واقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى
للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير
تضخى غير مؤتم فى هذا النطاق .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل
عليها الى ما اثبته محرر المحضر من أن الطلعة اقامت بناء على أرض

زراعية بدون ترخيص ، دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها اى انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٢٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(قاعدة رقم ١١٩)

المبدأ :

التسبب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ عقوبات - افراغ الحكم فى عبارة عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة - لا يحقق غرضه الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها وان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، والا كان قاصرا ، والمراد بالتسبب المعتبر فى حكم هذه المادة هو ايراد الاسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون فى بيان جلى مفصل يستطاع منه الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم فى عبارة عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة ، فانه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

واذ كان الحكم الابتدائى قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى

بيان الدليل بالاحالة على محضر الضبط دون ايراد مؤداه ، وكان ما اضافته الحكم الاستثنائي لا يعدو أن يكون عبارة مقتضبة غامضة احال فيها بدوره على تقرير الزراعة دون أن يورد بيانا كافيا بمضمونه يبين منه وجه استشهاده به على ثبوت قيام الطاعن بالبناء فى الارض الزراعية ، فان الحكم يكون قد شابه من القصور ما يعيبه ويعجز هذه المحكمة عن أن تقرر برأى فيما يثيره الطاعن بالوجه الثانى للطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

(قاعدة رقم ١٢٠)

المبدأ :

مناطق التائيم فى جريمة البناء على أرض زراعية فى غير الاحوال المستثناة بنص القانون - أن تكون الارض المقام عليها البناء من الاراضى الزراعية أو من الاراضى البور القابلة للزراعة .

المحكمة : وحيث انه لما كانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى يحكم واقعة الدعوى قد جرى نصها على أنه « يحظر اقامة اية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١)

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) (د) (هـ)

فقد دلت بجلاء على أن مناط التائيم فى جريمة البناء على ارض زراعية فى غير الاحوال المستثناة بنص القانون أن تكون الارض المقام عليها البناء من الاراضى الزراعية أو من الاراضى البور القابلة للزراعة . فإذا كانت الارض التى أقيم عليها البناء ليست من الاراضى الزراعية أو أنها من الاراضى البور غير القابلة للزراعة أو أنها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن نطاق الحظر فإن البناء عليها يكون خارجا عن حيز التائيم .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه قد أثبت به أن الطاعن قدم شهادة وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - انها حوت شهادة صادرة من الوحدة المحلية المختصة وتفيد أن المبنى الخاص بالطاعن والذي يتفق فى حدوده مع حدود البناء المبين بمحضر ضبط الواقعة يقع داخل الكتلة السكنية للقرية فى منطقة مدعمة بالمياه والكهرباء وأنه أقيم بدلا من بناء قديم بعد هدمه ، وأنه ليس للطاعن مسكن آخر . كما حدت المفردات صورة رسمية من المحضر الادارى رقم ١٤٢٣ لسنة ١٩٨٧ - معالاه بالمفردات - اخذ حرر بناء على شكوى الطاعن لتضرره من تحرير محضر ضده للبناء على ارض زراعية أثبت محرره انتقاله الى المبنى موضوع الشكوى ومعاينته ومسؤاله شيخ البلدة وتبين أن البناء أقيم مكان بناء قديم وجدت آثار هدمه .

لما كان ذلك ، فإن محكمة الموضوع بدرجتها اذ اعرضت عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الطاعن والتى تمسك بدلائها على أن الارض المقام عليها البناء تخرج عن نطاق الحظر مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى ولم تلتفت الى دفاع الطاعن بما يقتضيه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه فإن ذلك مما يعيب حكمها بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٦١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٢١)

المبند :

اقامة قمينة طوب على أرض زراعية - الحكم بتفريم المطعون ضده
مائة جنيه - خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الاوراق أن النيابة العامة
اسندت الى المطعون ضده انه اقام قمينة طوب على أرض زراعية وطلبت
عقابه بالمقتضى ١٥٣ ، ١٥٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة اول درجة قضت بتطبيقا لهاتين
المادتين بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة ستة أشهر وتغريمه عشرة آلاف
جنيه والازالة وامرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس ، فاستأنف ، والمحكمة
الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى تفريم
المطعون ضده مائة جنيه .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥٧ من القانون رقم
١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على معاقبة المخالف لحكم المادة ١٥٣ من ذلك
القانون التي تحظر اقامة مصانع وقمائن الطوب في الارض الزراعية
بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه
ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بازالة المصنع أو القمينة على
نفقة المخالف ، وفي جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة
الغرامة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتفريم المطعون ضده مائة
جنيه فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد
الادنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان . ومن ثم يتعين عملاً بالمادة
١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد
الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون ما دام تصحيح الخطأ لا يخضع

لاى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت
صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده .

(الطعن رقم ٧٨٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلمة ١١/٢٢ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٢٢)

المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى التدليل على الواقعة
الى ما أثبتته محرر المحضر دون أن يورد مضمونه ودون بيان واقعة
الدعوى وبيان ما إذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية
المحظور البناء عليها أم انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا
الحظر فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة بما
يوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون
فيه قد اقتصر فى بيانه للتدليل على ثبوت التهمة فى حق المتهم - دون
أن يورد واقعة الدعوى - على قوله (أن التهمة ثابتة من أوراق الدعوى ،
ومن واقع محضر ضبط الواقعة ، ومن عدم دفع التهمة بدفاع ، ومن ثم
يتعين عقابه عملا بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وعلامة
ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا ، واذا كان قد صدر القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١/٨/١٩٨٣ - الذى صدر الحكم
المطعون فيه فى ظله - ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن (يحظر اقامة

أى مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية ، أو اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد فى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الدخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير فان اقامة بناء على ارض زراعية تضخى غير مؤتمة فى هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة اصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت ان البناء محل الاتهام قد اقيم على ارض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، راذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى التدليل على الواقعة الى ما اثبتته محرر المحضر دون أن يورد مضمونه ودون بيان واقعة الدعوى ، وبيان ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظورة البناء عليها أم أنها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

(الطعن رقم ١٩٨١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)

(قاعدة رقم ١٢٣)

المبدأ :

جريمة البناء على ارض زراعية - تمسك المدافع عن الطاعن بان الارض المقام عليها البناء ليست ارض زراعية وطلب نذب خبير - دفاع جوهرى - ادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا أو ردا قصورا واخلال بحق الطاعنة فى الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من مجزئ جملة المعارضة الاستثنائية ان المدافع عن الطاعنة تميل في دفاعه ان الارض المقام عليها البناء ليست ارضا زراعية وطلب نحب خبير في الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ دون ان يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، ذلك انه لو صح ان الارض ليست ارضا زراعية - او ليست في حكمها - فان احكام القانون المطبق لا يمسى عليها ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطله بحقه ولم يعن بتمجيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة في الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٠٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٢٤)

المبدأ :

يكون الحكم قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة اذا لم يبين ما اذا كانت الارض محل اقامة القمينة من الاراضي الزراعية المجظورة اقامة المنشآت عليها ام انها من الاراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتحليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « حيث ان واقعة الدعوى تتحصل فيما اثبته محرر محضر المخالفة المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٩ من انه شاهد قطعة ارض مساحتها اربعة قراريط باسم المتهم فقام عليها قمينة ، ويسؤال المتهم بمحضر الضبط قرر انه بنى القمينة ليخرج فيها طويا لبني بيتا لاولاده » ، وحيث ان المحكمة اصدرت حكما بتدب خبير في الدعوى لبحث عناصرها ... وحيث ان الخبير

المتدرب انتهى في تقريره الى ان القمينة موضوع الاتهام كانت مقامة على مساحة قيراط ارض زراعية وصالحة للزراعة وقت اقامتها بمعسرة المتهم ، ... ولما كان الثابت من محضر ضبط الواقعة ومن تقرير الخبير المتدرب في الدعوى ان المتهم اقام قمينة طوب على ارض زراعية دون ترخيص من السلطة المختصة ، وقد انتهى الخبير الى النتيجة المبينة آنفا بمدونات هذا الحكم وقد بناها على اسس سليمة مستخلصة من واقع معاينة للارض موضوع الدعوى ومسألة للمشرف الزراعى المختص ، والمتهم الذى اعترف بحرق خمسة عشر الف طوية بالارض المذكورة ، ومن ثم جاءت تلك النتيجة متفقة ووجه الحق في الدعوى وتأخذ بها المحكمة عمادا لقضائها في الدعوى ولا سيما فانه لم يكن فيها مظن من المتهم ، الامر الذى يتعين معه تأييد الحكم المستأنف فيما لا يتعارض مع اسباب هذا الحكم ويضحي استئناف المتهم على غير اساس متعينا رفضه ..

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها ، وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمه النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كفا صار اثباتها في الحكم والا كان قاضرا . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ١٥٢ منه على ان :

« يحظر اقامة اية مبان او منشآت في الاراضى الزراعية او اتخاذ اية اجراءات في شأن تفتيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا النظم :

(ا) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن حتى ١/١٢/١٩٨١ .

(ب) الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقري والذى يضرر بتحديد قرار من وزير التعمير .

(ج) (و) (هـ) فإن إقامة بناء أو منشآت على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وإقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضي غير مؤتمة فى هذا النطاق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما أثبتته محرر المحضر وما جاء بتقرير الخبير ، وما أقر به المتهم من إقامته قمينة طوب على أرض زراعية بدون ترخيص ، دون أن يبين ما إذا كانت الأرض محل إقامة قمينة الطوب من الأراضي الزراعية المحظورة إقامة المنشآت عليها ، أم أنها من الأراضي الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فإنه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)

(قاعدة رقم ١٢٥)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية بدون ترخيص - يكون الحكم معيبا بالقصور اذا لم يبين عما اذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظورة البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التى تخرج عن نطاق هذا الحظر .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه باسبابه ، بعد أن اورد وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة للطاعن ، قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق المتهم على قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتنا كافيا لادانته حسبما جاء بمحضر الضبط والمؤرخ فى تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما هو فيه بقيد ووصف النيابة ومن عدم قصوره لدفع التهمة باى دفاع ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج.١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن :

» يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى .

(ج) (د)

واذ كان مناط التائيم فى حق الطاعن يقتضى استظهار مدى مخالفة ما أجراه من افعال للشروط المتقدمة من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ودون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن نطاق هذا الحظر - على ما سلف بيانه - أو يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٢٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٧/١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٢٦)

المبدأ :

حكم مطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولم يستظهر ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والدليل على ثبوتها فى حق المطعون ضده على قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر الواقعة ومن اعتراضه ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام واعمالاً بنص المادة ٣٠٤ / ٢ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لم يبين واقعة الدعوى ولم يستظهر ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ، فانه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وأن تبدى رغبها فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٠٢٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩)

المبدأ :

اكفاء الحكم المطعون فيه فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها بما جاء بمحضر الضبط من قيام الطاعن بعمل قمينية طوب ولم يبين أنها عملت على ارض زراعية فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لادعاءه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « وحيث أن الواقعة تخلص فيما جاء بمحضرها المـ... ١١/٩/١٩٨٤ والمحرر بمعرفة السيد مشرف الجوز من أنه ... قام بصناعة طوب على مساحة قيراطين بالحدود المبينة بالمحضر .. وحيث ان الخبرير بأمر المأمورية وقدم تقريره وانتهى فيه الى أن المتهم قلم بعمل قمينية طوب على المساحة » وانتهى الحكم الى القول « وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم حسبما جاء بمحضر المخالفة والذى ايده تقرير السيد الخبرير فى ذلك الامر الذى يتعين معه معاقبة المتهم - طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/٢ أ ج « .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاحلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما يجر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه (يحظر اقامة اية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها . ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى المسورة

القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى
١٩٨١/١٢/١٠ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذي
يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ...

وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل على
ثبوتها بما جاء بمحضر الضبط من أن الطاعن قام بعمل قمينة طوب ولم
يستظهر ما اذا كان الموقع الذى اقام فيه الطاعن القمينة من الاراضى
الداخلة فى الرقعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة والحيز العمرانى
للقرية بما يتوافر به تائيم الواقعة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يبطله
ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

(قاعدة رقم ١٢٨)

المبدأ :

جريمة البناء على ارض زراعية - استناد الحكم الى تقرير الخبير
دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التى تضمنها ودون أن يعرض للاسناد
التي اقيم عليها هذا التقرير لا يكفى فى بيان اسباب الحكم الصادر
بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى
استنبط منه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه بعد أن الملح الى ندب المحكمة خبير فى الدعوى عرض الى تقرير
الخبير المقدم فى الدعوى بقوله : « ذلك أن الثابت من تقرير الخبير
الذى تطمئن اليه المحكمة أن البناء اقيم على ارض زراعية فى تاريخ
معاصر لتاريخ تحرير المحضر » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب ايراد الادلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا يكفي مجرد الاشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التي اقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها اكتفاء بما نقله عنه من أن الارض محل البناء زراعية دون أن يعرض للاستناد التي اقيم عليها هذا التقرير لا يكفي في بيان اسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ومن ثم يتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٦٥٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

(قاعدة رقم ١٢٩)

المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي أو ما اضافه اليها يمدوناته قد خلا من بيان الواقعة كما أحال في ايراد مضمون دليل الثبوت الذي استند اليه في الادانة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ولم يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الارض المملوكة للدولة من عدمه وعما اذا كانت من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم من الاراضى التي تخرج عن هذا الحظر فان الحكم يكون معيبا .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن اشار الى وصف الاتهام استطرد مباشرة الى القول « وحيث

أن التهمة ثابتة فى حق المتهم من محضر ضبط الواقعة متضمن ما جاء بوصف النيابة العامة مما هو سالف الذكر ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام وعلا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحمكة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائى أو ما أضافه اليها بمدوناته قد خلا من بيان الواقعة كما أحال فى إيراد مضمون دليل الثبوت الذى استند اليه فى الادانة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ولم يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الارض المملوكة للدولة من عدمه وعما اذا كانت من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم من الاراضى التى تخرج عن هذا الحظر وجاعت عبارات الحكم فى صورة عامة مجهلة لا تحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

(قاعدة رقم ١٣٠)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء بجوار خطوط الكهرباء - قانون منشآت قطاع الكهرباء لم يفرض ثمة عقوبة جنائية الا على حالات معينة مثل اجراء عمل من أعمال البناء فى الطرق والميادين العامة وحدها - الحكم لم يبين

مكان إقامة البناية وما اذا كان فى الميادين والطرق العامة من عدمه فانه يكون قاصر البيان بما يعنيه .

المحكمة : وحيث ان الحكم. الابتدائى المؤيد. لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان اورد وصف. التهمة المسندة الى الطاعن استطرد مباشرة الى القول « وحيث. ان الواقعة. تتحصل حسبما. يبين من سائر. أوراقها ومما جاء بمحضر ضبط المتهم فى انه قام ببناء بجوار خطوط الكهرباء وذلك على النحو المبين بالأوراق . وحيث أن ما أسند للمتهم ثابت فى حقه ثبوتا كافيا لا شك فيه مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وسائر الأوراق وأقوال الشهود ومن عدم دفعه له بآية دفع أو دفاع مقبول ، ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام » .

لما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء قد انتظمت. نصوصه على أحكام مختلفة تحقيقا لأغراض الشارع فى حماية منشآت قطاع الكهرباء من خطوط كهربائية. وأسلاكها وكابلات بحرية وغيرها ، الا أنه لم يفرض ثمة عقوبة جنائية الا على مخالفة حكم المادتين ١٤ ، ١٦ بحظر سير السفن وما شابهها من العائمات تحت أسلاك الخطوط الكهربائية بدون فرد صواريخها أو الرسو بالقرب أو فوق مواقع عبور الكابلات البحرية دون مراعاة العلامات المقررة وكذا اجراء أى عمل من أعمال الحفر أو البناء أو الهدم أو الرصف فى الطرق والميادين العامة الا بإشراف أجهزة الحكم المحلى بالتنسيق مع منطقة أو مديرية الكهرباء والجهات والمرافق الأخرى ذات الشأن ، وذلك بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من ذلك القانون من أنه « مع عدم الإخلال بآية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات. أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز. ثلاثة. أشهر وبغرامة. لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف. أحكام المادتين ١٤ ، ١٦ من هذا القانون » .

لما كان ما تقدم ، وكان مؤدى ما نص عليه فى المادة ١٦ من القانون رقم. ٦٣. لسنة. ١٩٧٤. سالف البيان أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا

النص والمعاقب عليه طبقا للمادة ٢٤ منه انما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصرا على اجراء عمل من أعمال البناء او ٠٠٠٠٠ فى الطرق والميادين العامة وحدها بغير اشراف أجهزة الحكم المحلى بالتنسيق مع منطقة او مديرية الكهرباء ، مما مفاده أن الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من ذات القانون والمفروض على صاحب العقار الذى تمر فوقه او بالقرب منه أسلاك الخطوط الكهربائية ذات الجهود الفائقة أو العالية أو المتوسطة أن يقيم مبانى على الجانبين اذا كان العقار أرضا فضاء ، أو أن يرتفع بالمبانى اذا كان العقار مبنيا أو أن يزرع اشجارا خشبية اذا كان أرضا زراعية ، وذلك دون مراعاة المسافات المنصوص عليها فى المادة ٦ من هذا القانون ، هذا الحظر لا يسرى عليه حكم المادة ٢٤ من نفس القانون ، ويظل الفعل المحظور اتيانه فى الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ خارجا عن نطاق العقاب عليه ، وهو ما اثاره الدفاع عن الطاعن أمام محكمة اول درجة بجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

لما كان ذلك ، وكان الفعل المادى فى التهمة التى دين بها الطاعن ، وهو اقامة بناء بجوار خطوط الكهرباء لا يكون مؤثما الا فى نطاق الطرق والميادين العامة وحدها ، وكان بيان مكان حصول الواقعة بالنسبة لهذه التهمة - كما هو الحال فى الدعوى - انما يعتبر من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الحكم الصادر فيها بالادانة ، اذ بغير ذلك لا تستطيع محكمة النقض مراقبة سلامة تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه لم يبين مكان اقامة البناء وما اذا كان فى الطريق والميادين العامة من عدمه فانه على هذا النحو يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٣٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٣١)

المبدأ :

يكون الحكم مشويا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه اذا اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما أثبتته محرر المحضر ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « حيث ان النيابة العامة أسندت الى المتهم انه في يوم ١٩٨٥/٩/١٧ بدائرة القناطر الخيرية اقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١٥٢ ، ١٥٦ من ق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل بما أثبتته السيد محرر المحضر ومن ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام ومن عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج . «

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا . واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما أثبتته محرر المحضر ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة — فانه يكون

مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والأحوال دون حاجة الى بحث
باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ١٣٢)

المبدأ :

جريمة إقامة مبانى على أرض زراعية بغير ترخيص - الحكم الصادر بالادانة اكتفاء فى بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم اقام بناء على أرض زراعية دون أن يوضح ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الضطر. يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله: « حيث أن التهمة ثابتة بثبوتها كافيًا من محضر الضبط الذي جاء به أن المتهم أقام بناء على أرض زراعية مساحتها قيراط ١٠، والتي تطمئن إليه المحكمة خاصة أن المتهم لم يدفع التهمة بدفع مقبول ١٠، ومن ثم يتعين معاقبته عملاً بالمواد ١٥٢ و ١٥٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٢/٣٠٤ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا .

ولما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون .

الزراعة. الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ١٥٢ منه على أن : « يحظر اقامة ايتريمان أو منشآت في الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات. فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : »

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد

فى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى.والذى

يصدر بتجديده قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) (د) (هـ)

.. فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ أو اقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثرة فى هذا النطاق .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما اثبتته محضر من أن المتهم أقام بناء على ارض زراعية مساحتها قيراط بغير ترخيص ، دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مواجهة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن -

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٩٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ١٣٣)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء على ارض زراعية دون ترخيص من وزارة الزراعة
- عدم ايراد الحكم للواقعة وادلة الثبوت التي استخلصت منها الادانة
ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تاييده لواقعة الدعوى
يشوبه بالقصور الذى يعيبه .

الحكمة : من حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى انه بعد
ان اشار الى وصف التهمة المسندة الى الطاعن استطرد من ذلك مباشرة
الى القول « وحيث ان الواقعة تتحصل فيما اثبته قيدا ووصفا السيد
محضر المحضر بمحضره حيث ان التهمة ثابتة قبله اخذا بما اثبته السيد
محضر المحضر بمحضره ومن عدم دفعها من المتهم بدفاع مقبول عملاً
بالمادة ٢٠٤ ج ومواد الاتهام » كما يبين من الحكم المطعون فيه انه
بعد ان افصح عن تاييده للحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها
أضاف قوله « وحيث انه عن الموضوع ، ولما كان الثابت بمحضر الضبط
المؤرخ ١٩٨٥/١٠/١٩ ان المتهم قام بالبناء على مساحة ١٢٠ متر من
الارض الزراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة الامر الذى ترى معه
الحكمة معاقبة المتهم بمواد القيد مع الامر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات وحيث انه من
المقرر أن الامر بوقف تنفيذ العقوبة هو تقدير العقوبة فى الحد المقرر فى
القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع ضمن حقه تبعاً لما يراه
من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن تامر بوقف تنفيذ العقوبة التى
يحكم بها عليه ... » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فن: كل حكم بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان. كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٢٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

(قاعدة رقم ١٣٤)

المبدأ :

شروط الاعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى القانون عن المبانى

• المخالفة

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أن قيمة أعمال البناء المخالفة تبلغ سبعة الاف جنيهه واقيمت فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨٠ قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ويبين من المفردات المضمومة ان الدفاع عن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه بجملة المرافعة الاخيرة فى السابع من مارس سنة ١٩٨٧ أمام محكمة الدرجة الثانية أورد فيها أنه يتمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ آنف الذكر لان أعمال البناء المخالفة اقيمت قبل العمل بذلك القانون ولم تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه وطلب التأجيل لتقديم الدليل على تقدمه بطلب الى الوحدة المحلية المختصة .

لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم

أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ : ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ من يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة » وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لاتزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة .

وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية . . . الخ » .

ومفاد ذلك أن من يرتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له يعفى من الغرامة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ اذا كانت الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون المذكور وكانت قيمتها لا تزيد على عشرة آلاف جنيه - كما هو الحال فى الدعوى - بشرط أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة قبل انتهاء المهلة المحددة فى السابع من يونية سنة ١٩٨٧ ، كما توقف الدعاوى التى كانت منظورة أمام المحاكم عند العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى السابع من يونيه سنة ١٩٨٣ - وهو الحال فى الدعوى - بقوة القانون حتى فوات تلك المهلة وذلك تمكينا للمخالفين الذين تتوافر فى حقهم موجبات التمتع بالاعفاء من الغرامة من تقديم الطلب الى الوحدة المحلية .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن المبدى أمام محكمة الدرجة الثانية فى السابع من مارس سنة ١٩٨٧ - قبل فوات المهلة التى يحق فيها للمخالفين تقديم طلباتهم الى الوحدة المحلية المختصة فى ٧ من يونية

سنة ١٩٨٧ - والذي يتضمن تمسكه بالاعفاء من الغرامة المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وطلبه التاجيل لتقديم ما يدل على تقدمه بطلب للوحدة المحلية ، وقد توافرت في حقه باقى موجبات تمتعه بالاعفاء من الغرامة - على السياق المتقدم - يعد في خصوصية هذه الدعوى دفاعا بطلب وقفها اعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ آنف البيان كى يتمكن الطاعن من تقديم دليل - تقدمه بطلب الى الوحدة المحلية فى خلال المهلة آنفة الذكر ، وهو بهذه المثابة دفاع جوهري ، اذ يترتب عليه - لو صح - اعفاء الطاعن من الغرامة التى قد يقضى بها عليه .

واذ كان ذلك ، فقد كان لزاما على محكمة الموضوع ان تحمسه بلوغا لغاية الامر فيه او ترد عليه بما يدفعه ، اما وهى لم تفعل بل اغفلته ولم تعرض له البتة ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما للمرة الثانية فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٧٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ١٣٥)

المبدأ :

جريمة البناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، اذا لم يورد الحكم الواقعة وأدلة الثبوت ومؤدى كل منها فانه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان اورد وصف التهمة المسندة الى الطاعن من انه اقام بناء على ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة عرض مباشرة الى ادلة الثبوت فى قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافيا لتوافر اركان الجريمة من سلوك مادى وقصد جنائى متوافر فى حق المتهم

ذلك أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يستلزم فيها القصد الجنائى العام وأن المتهم لم يدفعه بدفع أو بدفاع مقبول فالحكمة نرى معاقبته بنص الاتهام المسند الى المتهم ويتعين معاقبته وفقاً للمادتين ٣٠٤ ، ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها عن المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وملامة المأخذ والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تاييده لواقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٣٣٧٩ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٦/٥/١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٣٦)

المبدأ:

حكم - تناقض اسباب الحكم واختلال فكرته عن عناصر الواقعة وأحكام النصوص المنطبقة عليها - مثال .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢٢ مكرراً (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ نصت على أنه : « يجب الحكم فضلاً عن العقوبات المقررة فى هذا القانون بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك فيما لم يصدر فى شأنه قرار من المحافظ المختص أو ينييه . فإذا كانت المخالفة متعلقة بمبان أقيمت بدون ترخيص اعتباراً من تاريخ العمل

بهذا القانون ولم يتقرر ازالتها تعين الحكم على المخالف بغرامة اضافية لصالح الخزانة العامة ، تعادل قيمة الاعمال المخالفة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده ربعمائة جنيه قيمة الاعمال المخالفة والغنى الغرامة الاضافية التى كان الحكم المستأنف قد قضى بها ، وبعد أن استقر من الحكم الواقعة بما مفاده أن المطعون ضده اقام بناء عبارة عن دور اول علوى بدون ترخيص قدرت تكاليفه بمبلغ ربعمائة جنيه - عرض لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل باحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والقوانين المعدلة له وانتهى الى تمتع المطعون ضده بالاعفاء المقرر بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ثم عاد وضمن أسبابه توقيع الغرامة المقررة عليه بموجب أحكام المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ثم عاد الى أن الحكم المستأنف قد أخطأ بتوقيع غرامة اضافية على المطعون ضده والزمه بضعف رسوم الترخيص ، مما يكشف عن تناقض أسباب الحكم واختلال فكرته عن عناصر الواقعة واحكام النصوص المنطبقة عليها ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها بشأن ما تثيره الطاعة ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٥١٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩١)

الفصل الثامن

جريمة

(قاعدة رقم ١٣٧)

المبدأ :

ليس ركنا أو عنصرا في الجريمة الباعث على ارتكابها .

المحكمة : من المقرر أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

(الطعن رقم ٧٠٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٤)

(قاعدة رقم ١٣٨)

المبدأ :

الحصول على رخصة باقامة محل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بإدارة - جريمة اقامة وإدارة محل بدون ترخيص - توقيع عقوبة واحدة عنهما - خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان دان المطعون ضده بجريمتي اقامة وإدارة محل بدون ترخيص انتهى الى توقيع عقوبة واحدة عنهما بتغريمه مائة جنيه والغلق .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل تنص على أنه لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه احكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص ، وان كل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلَق بالطريق الادارى أو يضبط اذا كُن الاغلاق متعذرا « . بما مؤداه ان الحصول على رخصة باقامة المحل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بإدارته .

وكانت المادة ١٧ من ذات القانون تنص على ان « كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٧ سائلة البيان بتوقيعه عقوبة واحدة عن الجريمتين سألتي الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا . »

(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١١/٢٧)

(قاعدة رقم ١٣٩)

المبدأ :

القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بقوله : « وحيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فان هذا الدفع من جانب المتهم جاء عاريا من الدليل ولا يسانده المستندات المقدمة منه لخلوها مما يقطع بسابقة الفصل في التهمة محل هذه الدعوى وبالتالي يضحى في غير محله . كما ان تعدد الافعال مع اختلاف الاشخاص والازمان لا يعتبر فعلا اجراميا واحدا سيما وانه لم ينظمها مشروع اجرامى واحد » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه بصحور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا للطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من

التكليف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما وإن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتاتته من ذلك سائفاً في حد ذاته .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع المشار اليه من المحكوم عليه - بقولها بأن المستندات المقدمة من الطاعن خالية مما يقطع بمسابقة الفصل في التهمة محل الدعوى الراهنة وإن تعدد الأفعال مع اختلاف الأشخاص والأزمان لا يعتبّر فعلاً إجرامياً واحداً دون أن تبين من الوقائع التي أوردتها الفعل موضوع الدعاوى التي سبق محاكمة الطاعن عنها وظروف ارتكابه وما إذا كانت الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى نهائية ، وبذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعاوى المنوه عنها والدعوى المطروحة أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط ، بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه وإعادة ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٦)

(قاعدة رقم ١٤٠)

المبدأ :

ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية - يجب لسلامة القضاء بالادانة فيها أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطأ .

المحكمة : من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فيها أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ، وعدم مراعاته للحيطه والحذر ، وعدم اتباعه للقوانين واللوائح - ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا لوقوع الحادث ، وأوجه الحيطه والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها على تلافي وقوعه ، وأثر ذلك على قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاخللة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه للطعن .

(الطعن رقم ٦١٥٥١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩/٣/١٩٩١)

الفصل التاسع

جمارك

(قاعدة رقم ١٤١)

المبدأ :

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أن مناط التائيم فى اعتبار حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهريب مع العلم بانها مهربية - أن تكون تلك الحيازة مصحوبة بأفعال نص عليها الشارع اعتبارا بان من شأن هذه الافعال المؤتممة للتخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

. المحكمة : اذ كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه « يعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربية ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة . كما يعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المتضمنة » .

وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القانون - المشار ذكره - أن مناط التائيم فى اعتبار حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهريب مع العلم بانها مهربية ، أن تكون تلك الحيازة مصحوبة بأفعال نص عليها الشارع اعتبارا بان من شأن هذه الافعال المؤتممة للتخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان اشار الى المستندات المقدمة من الطاعن التي تمسك بدلائلها على انتفاء مسؤوليته عن الجريمة المسندة اليه ، الا انه التفت عن تلك المستندات ، ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو انه عنى بتمحيصها وبحث الدفع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٩٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤٢)

المبدأ :

المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك - جرائم تهريب البضائع الاجنبية - لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الاحوال سواء تم التصالح اثناء نظر الدعوى امام المحكمة او بعد الفصل فيها بحكم بات - اثره - انقضاء الدعوى الجنائية .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٢٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية - فى جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو حيازتها - على صدور طلب من وزير المالية أو من ينييه فى ذلك ، نصت على انه (ويجوز لوزير المالية أو من ينييه الى ما قبل صدور حكم فى الدعوى العمومية - الصلح مقابل اداء مبلغ التعويض كاملا ، ولا يترتب على الصلح رد البضائع المضبوطة فى الجرائم المشار اليها وانما يجوز رد وسائل النقل والادوات والمواد التى استخدمت فى التهريب ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى العمومية فى هذه الجرائم) .

وكان مؤدى هذا النص ان لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين

فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الاحوال سواء تم الصلح فى اثناء
نظر الدعوى امام المحكمة او بعد الفصل فيها بحكم بات و يترتب عليه
انقضاء الدعوى الجنائية ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون -
بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية
مقابل الجمل الذى قام عليه الصلح ويحدث اثره بقوة القانون مما
يقضى من المحكمة اذا ما تم التصالح فى اثناء نظر الدعوى أن تحكم
بانقضاء الدعوى الجنائية .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بانقضاء
الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

(قاعدة رقم ١٤٣)

المبدأ :

لا يجوز الحكم بالتعويضات التكميلية الا من المحكمة الجنائية
وحدها وذلك فى التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب
والرسوم .

المحكمة : ان التعويضات المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون
الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على الواقعة
محل هذا الطعن هى من قبيل التعويضات التكميلية التى تنطوى على
عصر التعويض ، وأن هذه الصفة المختلطة توجب ان تسرى عليها -
باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، الامر
الذى يترتب عليه انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها
دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تقضى بها من تلقاء نفسها بغير توقف
على تمخل الخزانة العامة ، وأنه لا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة
دون سواهم ، فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق
المدنية .، وأن تلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ،
ولانها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ، فانه بوقاة التهم تنقضى الدعوى

عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أنها تنقضى بمضى
المدة المقررة فى المادة ١٥ من القانون الماثف ، ولا تسرى فى شأنها
احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه .

لما كان ذلك ، وكان خضوع التعويض المنصوص عليه فى قانون
الجمارك أنف الذكر للقواعد القانونية المقررة فى شأن العقوبات وانقضاء
الدعوى فى خصومه بوفاء المتهم وايضا بعضى المدة ونفى احكام المادتين
١٤ ، ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تأسيسا على أنها لا تقسوم
الا على الدعوى الجنائية - على نحو ما تقدم - لازمة ان تسرى على ذلك
التعويض سائر الاحكام الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية ومن بينها حكم
المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على انه : « تنقضى
الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه
بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو ببلادانة ، واذا صدر الحكم فى موضوع
الدعوى الجنائية فلا تجوز إعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم
بالطرق المقررة فى القانون » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون
ضده ، وكانت النيابة العامة قد امسكت عن الطعن فى هذا الحكم بطريق
الانقض وأصبح بذلك نهائيا ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت :

(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٨ قى - جملة ١٣/٦/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤٤)

المبدأ :

التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب
والرسوم ومن بينها تلك المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك
٦٦ لسنة ١٩٦٢ هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر
التعويض - وجوب ان تسرى عليها القواعد العامة فى شأن العقوبات -
اثر ذلك - لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها - تحكم بها
من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة - لا تقضى بها

الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم - لا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية - بوفاة المتهم تنقضى الدعوى عملاً بالمادة ١٤ اجراءات جنائية وتنتهى بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ - لا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه - مريان حكم المادة ٥٤ لاجراءات .

المحكمة : وحيث انه من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها تلك المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على الواقعة محل الطعن هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض ، وان هذه الصفة المختلطة توجب أن تسرى عليها باعتبارها عقوبة - القواعد العامة فى شأن العقوبات ، الامر الذى يترتب عليه أنه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزينة العامة ، وانه لا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم ، فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وأن تلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون .

وانه لما كانت لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ، فانه بوفاة المتهم تنقضى الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما تنتهى أيضاً بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من القانون ذاته ، ولا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه .

لما كان ذلك ، وكان خضوع التعويض المنصوص عليه فى قانون الجمارك آنف الذكر للقواعد القانونية العامة المقررة فى شأن العقوبات وانقضاء الدعوى فى خصوصه بوفاة المتهم وأيضاً بمضى المدة وفق احكام المادتين ١٤ ، ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تأسيساً على أنها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية - على نحو ما تقدم بيانه - لازمة انطلاقاً من

هذا الأساس ذاته ، أن تمرى على التعويض سائر الاحكام الخاصة بانقضاء
الدعوى الجنائية ومنها حكم المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية
التي تنص على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم ، المرفوعة
عليه الدعوى والوقائع المسندة اليه فيها بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة ،
أو بالادانة . واذا صدر الحكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا تجوز
اعادة نظرها الا بالطعن فى ذلك الحكم بالطرق المقررة فى القانون » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون
ضده من تهمة عرض بضائع اجنبية للبيع مع العلم بكونها مهيرة من
الضرائب الجمركية ، وكانت النياية العامة قد امسكت عن الطعن فى هذا
الحكم بطريق النقض واضحى بذلك نهائيا ، فان الدعوى الجنائية تكون
قد انقضت عملا بحكم المادة ٤٥٤ سالفة البيان .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بصفته ، بشأن عدم الحكم
باعتقوبة التكميلية المنطوية على عنصر التعويض والمنصوص عليها فى
المادة ١٢٢ من قانون الجمارك ، انما يتوجه حسيما جاء فى اسباب
طعنه الى الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الحكم قد حاز قوة الامر
المقضى ، فانه يمتنع التعرض لما قد يكون قد شاب من عيوب ، ويكون
الطعن ، عن ثم مفصحا عن عدم قبوله .

(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٣)

(قاعدة رقم ١٤٥)

المبدأ :

فى حالة ما اذا كان للفعل الواحد عدة اوصاف - يجب اعتبار
الجريمة التى تتمخض عنها الوصف او التكييف القانونى الاشد للفعل
والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها
الاصناف الاخف على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها
ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها المادة ٣٢/٢ عقوبات .

المحكمة : وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه قد ارتكب فعلا واحدا هو محاولة اخراج جوهر مخدر من البلاد ، وأن هذا الفعل تحققت به جريمة الشروع فى تصدير جوهر مخدر قبل الحصول على ترخيص والشروع فى تهريبه جمرىكا اللتين قدم عنها لمحاكمة ودانه الحكم بها ، الامر الذى ينطبق عليه نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت فى فقرتها الاولى على أنه : « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » . فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجانى كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مائة الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن تكون العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها .

لما كان ذلك ، وكان المحكوم عليه - حسبما تقدم - قد ارتكب فعلا واحدا قامت به جريمة الشروع فى تصدير المخدر والشروع فى تهريبه جمرىكا ، فقد كان مقتضى اعمال نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الاشد وهى جريمة الشروع فى تصدير المخدر والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل دون العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمرىكى بموجب المادة

١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل - أصلية كانت أم تكميلية ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام المحكوم عليه بالتعويض الجمركى بمثابة عقوبة تكميلية لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى بالإضافة الى الحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى تصدير المخدر ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٢٧٥٦ جنيه .

(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)

(قاعدة رقم ١٤٦)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه - اغفال ذلك - بطلان الحكم .

المحكمة : من حيث أن المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ انسارى على واقعة الدعوى نصت فى فقرتها الاولى على أنه : لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ إجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه « .

ومؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك ، واذا كان هذا البيان هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بملامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النعى عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من فوضه في ذلك ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان بما يتعين نقضه .

الطعن رقم ٤٦١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠) ٤

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٨١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ١٤٧)

المبدأ :

جريمة التهريب الجمركي - لا يجوز رفع الدعوى الا بطلب كتابي من مدير عام الجمارك أو من ينييه - يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان البين عن محضر جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ امام محكمة اول درجة تقديم المتهم ما يفيد السداد ، كما يبين من محضر جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ امام محكمة ثاني درجة مثول محامي الحكومة وقرر بتركه للدعوى المدنية .

لما كان ذلك وكان نص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك يجرى بانه لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه ، ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال » .

وكان مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الاحوال سواء تم الصلح في أثناء

نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال فالصلح يعد فى حدود تطبيق هذا القانون بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من الحكم اذا ما تم التصالح فى اثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى فانه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٦١٧٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٣)

(قاعدة رقم ١٤٨)

المبدأ :

المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة - لا ينصرف الخطاب فيها الى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجراءات فى جرائم التهريب دون توقف على صدور الطلب ممن يملك قانونا .

المحكمة : وكان قضاء محكمة النقض - بهيئتها العامة - قد جرى على أن المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك اذ نصت على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بناء على طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينوبه » ، فقد دلت على أن الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى

الجنائية التى لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بما يخالف هذا النظر وأبطل اجراءات الاستدلال التى اتخذت قبل الطلب يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩٤٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٩)

(قاعدة رقم ١٤٩)

المبدأ :

١ - المراد بالتسبب المعتبر لتحديد الاسانيد والحجج المبني عليهما والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله اذا لم يبين واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها وصفة القائمين على ضبطها وضبط المطعون ضده آنذاك ودون أن يحص الدليل المستمد من محضر الضبط بما ينبىء عن المأم المحكمة به المأما يؤدى الى تعرف الحقيقة فى شأن واقعة الاتهام ومدى ثبوتها بهذا الدليل ، ويكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح بين أدلة الثبوت والنفى بما يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

المحكمة : وحيث أن المشرع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة ، على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرمت على

انقول : « ولما كان الضبط واقع خارج الدائرة الجمركية الامر الذى يكون ضبط المتهم خارج عن اختصاص رجال الضبط الجمركى لعدم قيام حالات التهريب وذلك أخذا بالمنصوص عليه فى القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ » . وخلص ترتيبا على ذلك الى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون أن يبين واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها وصفة القائمين على ضبطها وضبط المطعون ضده آنذاك ودون أن يمحس الدليل المستمد من محضر الضبط بما ينبىء عن المام المحكمة به المما يؤدى الى تعرف الحقيقة فى شأن واقعة الاتهام ومدى ثبوتها بهذا الدليل ويكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح بين أدلة الثبوت والنفى بما يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية والاحالة ، وذلك دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦١٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٤/٢)

(قاعدة رقم ١٥٠)

المبدأ :

لا يعيب إجراءات الاستدلال اتخاذها دون طلب كتابى من مدير عام الجمارك برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم وفقا لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خطاب الشارع فى تلك المادة موجه الى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .

المحكمة : وحيث أن الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لامسأبه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « ومن حيث أن وقائع الدعوى تتحصل فى أن النقيب رئيس وحدة مباحث مركز نصر وردت اليه معلومات من مصادره السرية والموثوق بها بان ثمة سيارات تقوم بتهريب البضائع والمواد الغذائية من وادى السودان عن طريق مبرقات الجبال بناحية نصر وإيقن أن هذه السيارات سوف تمر بجبال

المالكي فاعد عدته وأسفرت عن ضبط سيارة بدون لوحات ويوجد بالصندوق الخلفي لها عشرون جوال من اللب وثلاثة فانوس غاز وثلاثة وجهاز فيديو داخلى كرتون ، فقام بتحريض محضره المؤرخ ١٩٨٣/٩/١٥ حيث سئل المتهم ٠٠٠ وتوالى بعد ذلك استجواب المبين اعتبارا من تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ ، واستطرد بعد ذلك الحكم الى تفسير نص المادة الثانية من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ثم خلاص الحكم الى براءة المتهمين فى قوله : « وكان البين من الاوراق أن كافة اجراءات الفبط والتحقيق قد اجريت قبل صدور الطلب من الجهة الادارية التى اناط بها القانون اصداره اذ أن محضر الشرطة قد افنتج فى يوم ١٩٨٣/٩/١٥ وكذلك افنتحت تحقيقات النيابة العامة فى ١٩٨٣/٩/١٦ على حين أن الطلب قد صدر فى ١٩٨٣/١١/٢٢ ومن ثم فان كافة الاجراءات التى اتخنت فى هذه الدعوى باطلة. بطلانا متعلقا بالنظام العام لتعلقها بشرط أصيل لقبول الدعوى الجنائية ولا يصح هذه الاجراءات الطلب اللاحق عليها من الجهة الادارية آنفة الذكر ، ومن ثم فان الدعوى الجنائية قبل المتهمين تكون غير مقبولة مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهم عملا بنص المادة ١/٣٠٤ ج ٠ » .

لما كان من المقرر قانونا انه لا يعيب اجراءات الاستدلال اتخاذها دون طلب كتابى من مدير عام الجمارك. برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم وفقا لحكم المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذلك بان خطاب الشارع فى تلك المادة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف الخطاب فيها الى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فان أعمال الاستدلال التى قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة استنادا الى الحق المخول اصلا لرجل الضبط القضائى وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارح

فى توقعها على الطلب ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بابطال جميع الاجراءات ومن بينها محضر جمع الاستدلالات المؤرخ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥ يكون قد اخطأ فى تأويل القانون الذى حجه ان يقول كلمته فى تقرير ادلة الدعوى .

ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة دون ان يعرض للدليل المستمد من محضر جمع الاستدلالات آنف البيان ودون ان تدلى المحكمة برايتها فيه بما يفيد على الاقل انها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به او رآته غير صالح للاستدلال به على المتهمين فان الحكم يكون فسوق خطاه فى تأويل القانون قد جاء مشوبا بعيب القصور بما يوجب نقضه والحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٧٩٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ١٥١)

المبدأ :

١ - لا يسأل الانسان بصفته فاعلا او شريكا الا مما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه .

٢ - لا مجال للمسئولية المفترضة فى العقاب الا استثناء .

المحكمة : جريمة التهريب الجمركى او الشروع فيها جريمة عمدية يتطلب القصد الجنائى فيها اتجاه ارادة الجانى الى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها والاصل ان القصد الجنائى من اركان الجريمة ، فيجب ان يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسؤولية الفرضية الا اذا نص عليها الشارع صراحة ، او كان استخلاصها سائفا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والاصول المقررة فى هذا الشأن ، اذ من المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة ان الانسان لا يسأل بصفته فاعلا او شريكا الا مما يكون لنشاطه

دخل فى وقوعه من الاعمال التى نص القانون على تجريمها سواء اكان ذلك باقياىم بالفعل أو الامتناع الذى يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة فى العقاب الا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون - وليس منها جريمة التهريب الجمركى المعينة ، وكان من الواجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يبين ماهية الافعال التى قارفها الطاعنون مما يعد شروعا فى التهريب الجمركى بالمعنى الذى عناه الشارع ، أو يدلل على قيام نية التهريب قبلهم تدليلا سائعا ، وأن ما أورده تبريرا لاطراحه دفاعهم فى هذا الصدد لا يتأدى منه ما خلص اليه ، وذلك لان مجرد وجود شخص داخل زورق ضبط بامكان سرية منه بضائع مهربة لا يعتبر فى ذاته تهريبا جمركيا أو شروعا فيه ، الا اذا قام الدليل على اتيانه عملا من اعمال التهريب ذاك أو الاشتراك فيه مع توافر نية التهريب ، وأنه لا يكفى لادانة شخص بصفته فاعلا فى جريمة مجرد تواجده مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كانوا جميعا متفقين على ارتكابها وقام كل منهم بدور فى تنفيذها حسب الخطة الموضوعة لهم ، كما لا يكفى لادانته بصفته شريكا فيها الا اذا توافر فى حقه طريقا من طرق الاشتراك المقررة قانونا .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى شأن الطاعنين بجريمة الشروع فى التهريب الجمركى ، لا يتأدى منه القول بانهم فاعلين فى الجريمة تلك أو شركاء فيها ولا يؤدى الى الادانة التى انتهى اليها ، وخاصة أن تحريات الشرطة - على ما اثبتها الحكم - جاءت مبهمة ، اذ اقتصر على انها أسفرت عن قيام الزورق المعنى بانتواء تهريب بضائع دون أن تسند ذلك الى الطاعنين كلهم أو بعضهم ، ومن ثم يكون الحكم قد تعيب بالقصور فى التسبب من هذه الناحية أيضا .

لما كان ذلك ، وكان يجب تفسيرنا لنص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر به القرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المنسحل الذى

يقضى بجواز مصادرة ومائل النقل والادوات والمواد المستعملة فى التهريب ، ما لم تكن من السفن أو الطائرات التى لم تكن قد أعدت أو أجرت لغرض التهريب ، على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تمتلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة ، فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

لما كان ما تقدم ، وكان الزورق المضبوط ليس من الاشياء المحرم تداولها أو استعمالها سواء لصاحبها أو لغيره ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد وجود مخابىء بالزورق المضبوط دليلا فى ذاته على اعداده للتهريب ، دون أن يسند هذا الفعل والقصد منه الى مالك الزورق ذاك ، بدليل معتبر ، ودون أن يدلل البتة على أنه قد أسهم فى جريمة التهريب الجمركى بوصفه فاعلا أو شريكا ، فإنه يكون قد ران عليمه الغموض والابهام والقصور فى التسيب بما يبطله .

(الطعن رقم ٢٦٦٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)

(قاعدة رقم ١٥٢)

المبدأ :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ من الجرائم ذات القصور الخاصة - وجوب استظهار القصد الجنائى الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم .

الحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية الصنع دون أداء الضرائب الجمركية وذلك بقصد الاتجار ، وأوقع عليه العقوبة المقررة لذلك من قانون الجمارك

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والتي تنص على أنه : « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه ، أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم -بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق مائت العقوبات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ « .

لما كان ذلك ، وكان الشارع فى المادة ٢٤ مكرراً المار ببيانها - والتي تحكم واقعة الدعوى - قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصور الخاصة ، حين اختط فى تقديره للعقوبات خطة تهدف الى التدرج فيهما ، ووازن بين ماهية القصور التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقررة عليها ، وقدر لكل منهما العقوبة التى تناسبها بما يوجب استظهار القصد الجنائى الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بأن المضبوطات - صوانى - مما يتعمل فى الإفراج ودفع بانتفاء قصد الاتجار وقد تمسك أيضاً بذلك أمام محكمة ثانى درجة ، وكان دفاعه يعد - فى خصوصية هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه لو ثبت انتفاء الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت الى هذا الدفاع الجوهري فلم يعن بتحقيقه أو الرد عليه رغم أنه ركن أساسى من أركان الجريمة .

لما كان ذلك ، وكللت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة التهريب الجسدى بقصد الاتجار وطبقت عليه المادة ٦٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ دون أن تستظهر توافر القصد الجنائى الخاص فى حق الطاعن وهو قصد الاتجار ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التمييز الذى يبطله ويوجب نقضه . ولا يغير من هذا النظر أن العقوبة المقررة بها وهى الحبس

لمدة سنتين مع الشغل والغرامة يبلغ ألفى جنيه داخلية فى العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية مجردة من قصد الاتجار المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية بقصد الاتجار وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الامر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ١٤٦٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)
فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٩٠٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣)
(الطعن رقم ٨٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠)
(الطعن رقم ٨١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
(الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ١٥٣)

المبدأ :

اقتصار الحكم فى قضائه لتبرير البراءة ورفض الدعوى المدنية على مجرد القول ببطلان اجراءات الضبط لان من قام بالضبط ليس من رجال الجمارك وان الضبط قد تم فى منطقة ليست دائرة جمركية يكون حكما قاصرا لان المحكمة بحكمها هذا تكون غير محيطة بظروف الدعوى ولم تمحص أدلتها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ خُص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله في قوله : « وحيث أن الثابت من المحضر أن مأمور الاستهلاك بطهطا « سوهاج » قام بعملية الضبط والتفتيش ، ومن ثم فالقائم بالضبط لم يكن من رجال الجمارك ، ذلك أن المادة سالفة الذكر خولت رجال الجمارك فقط القيام بعملية الضبط بعد حصولهم على الأذن ، وحيث أن منطقة سوهاج ليست دائرة جمركية ، ولما كان ذلك فإن الضبط الخاص من مأموري الاستهلاك يعد باطلا ، ومن ثم تقضى المحكمة ببراءة المتهم - المطعون ضده - ورفض الدعوى المدنية » .

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة أو وضعه في صورة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت للدعوى واحاطت بظروفها وبإدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وإذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة إلى المطعون ضده فلم يبينها ولم يستظهر الظروف التي وقعت فيها والاجراءات التي اتخذت لضبطها واقتصر في تبرير قضائه بالبراءة. ورفض الدعوى المدنية على مجرد

القول ببطلان اجراءات الضبط لان من قام بها ليس من رجال الجمارك وان الضبط قد تم فى منطقة سوهاج وهى ليست دائرة جمركية ، فان ذلك ينبىء عن ان المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لادلتها مما يصم حكمها بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون وعن ان تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن فى طعنه .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٥٤١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥٤)

المبدأ :

الجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٢٤ مكرر من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - لوزير المالية أو من ينييه التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم الى ما قبل صدور حكم بات فى الدعوى - يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من كتاب مصلحة الجمارك المؤرخ ١٤ من يونية سنة ١٩٩٠ المقدم من وكيل الطاعن الاول ٠٠٠٠ - ان هذا الاخير تصالح مع مصلحة الجمارك بعد سداد التعويض الجمركى المستحق بالقسيمة رقم ١٣٧ فى ١٩ من يونيو سنة ١٩٨٩ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه : « مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد يقضى بها قانون اخر يعاقب على تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بانها مهوية ٠٠٠ واستثناء من احكام المادة ١٢٤ من هذا القانون

لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيبه • ويجوز لوزير المالية أو من ينيبه - الى ما قبل صدور حكم- فى الدعوى العمومية الصلح مقابل أداء مبلغ التعويض كاملا ، ولا يترتب على الصلح رد البضائع المضبوطة فى الجرائم المشار اليها وانما يجوز رد وسائل النقل والادوات والمواد التى استخدمت فى التهريب • ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى العمومية فى هذه الجرائم » •

وكان مؤدى هذا النص ان لوزير المالية أو من ينيبه التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم الى ما قبل صدور حكم بات فى الدعوى ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ، فالصلح يعد فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث اثره بقوة القانون ومن ثم فهو يحدث اثره بالنسبة لكل المتهمين لوحدة الواقعة موضوع الدعوى الجنائية التى انقضت بالصلح •

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه. والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح بالنسبة للطاعنين جميعا •

(الطعن رقم ٣٠٧٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥٥)

المبدأ :

اذا ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم فى جريمة الاضرار العمدى والتهريب الجمركى والشروع فيهما بان الحكم صدر من محكمة الجنائيات بخلافه الحقيقة لان محكمة أمن الدولة العليا هى التى فصلت فيه وهى ذات الاختصاص الوحيد فان هذا لا يعيب الحكم لانه عبارة عن خطأ مادى وزلة قلم لان العبوة فى الكشف عن ماهية التحكم هى بحقيقة الوقائع •

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاوراق والصورة الرسمية للمفردات وكتاب مأمورية استئناف السويس المؤرخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ - التي امرت المحكمة بضمهما تحقيقا نوجه الطعن - ان النيابة "نذامة احوالت الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بالسويس بموجب امر الاحالة المؤرخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧ ، وأن تلك المحكمة التي فصلت فى الدعوى هى محكمة امن الدولة العليا المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، فان ما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم من أنه صدر من محكمة الجنايات ، ويكون مجرد خطأ مادى وزلة قلم لا تخفى .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى حقيقته من محكمة امن الدولة العليا المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وليس باعتبارها محكمة جنايات ، وكانت جريمة الاضرار العمدى باموال الجهة التى يتصل بها الطاعن بحكم عمله ، وهى ذات العقوبة الاشد ، تدخل فى عداد الجرائم التى تختص بها محاكم امن الدولة العليا دون غيرها طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من محكمة مختصة بالفصل فيه ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن لا محل له .

(الطعن رقم ٢٤٥١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥٦)

المبدأ :

١ - حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار تعتبر فى حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بانها مهربة .

٢ - يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه اذا كانت تحت يده عند الضبط فاتورة صادرة من مستورد ولا يعتد بغيرها الا اذا اثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها واقر من اصدرها بمسؤوليته عنها وعما جاء بها من بيانات .

المحكمة : وحيث انه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والمعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو القانون الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه « ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع المستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ... » مما مفاده ان المشرع - فضلا عن انه جعل حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بانها مهربة - قد انشا قرينة قانونية افترض بها العلم بالتهريب فى حق الحائز ولم يجعل له من سبيل الى نقض هذه القرينة الا بدليل بعينه هو تقديم المستندات التى تثبت ان البضاعة قد ادبت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم . وفصلت المادة الثامنة من قرار نائبى رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الاوضاع التى يجب ان يكون عليها المستند الدال على تأدية الضرائب المستحقة على البضاعة بنصفها على انه « يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه اذا كانت تحت يده عند ضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد ، أما الفواتير الصادرة من غير المستورد فلا يعتد بها الا اذا أثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وافر من اصدها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات » . وعلى ذلك فان هذا النص فيما حدد به الاوضاع التى يجب ان يكون عليها الدليل كى ينتج اثره فى حفض قرينة العلم بالتهريب التى افترضها الشارع امتدادا لنص القانون ومكملا له ، ويتعين اعمال الشروط الواردة به تبينا لتوافر صحة الدليل او انتفاؤها .

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده تاسيما على الفاتورة المقدمة منه والتى تتضمن شرائه بعضا من قطع غيار

المبازرات المماثلة لما ضبطت لديه ، دون أن يبين أن البضاعة محل الفاتورة هى ذاتها المضبوطة ، ودون أن يستظهر مصدر تلك الفاتورة ومدى توافرها على الشروط التى تطلبها القانون للاخذ بها كدليل فى الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢١٣١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥٧)

المبدأ :

ضرائب جمركية - يعتبر فى حكم التهريب خيانة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار مع علمه بانها مهربة - افتراض العلم فى حالة عدم تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب .

المحكمة : وحيث ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بانه لم يسد الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك على البضائع المضبوطة لديه . ويبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد وصف التهمة المسندة الى المطعون ضده استطرد قائلا : « وحيث ان الواقعة تخلص حسبما جاء بالاوراق من ان المتهم حاز بضائع دون سداد الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك المقررة ، وحيث ان الثابت من المستندات المرفقة بالمحضر موضوع الدعوى ان المتهم قدم بالاستيغفاء المرفق المتندات المؤيدة انه تسلمها من مخازن الشركة التى يعمل بها ومن ثم فان حيازته لتلك المضبوطات تكون لسند الامر الذى يؤكد حسن نيته الامر الذى تقضى معه المحكمة ببراءة المتهم مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية . واقتصر الحكم على تلك العبارة فى بيان الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده واسباب قضائه بتبرئته منها مجملا فيها الامرين معا .

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على

الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب الاعتباري تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع الوقوف على ميوغات ما.قضى به ، اما افراغ الحكم فى عبارات عامة معمأة او وضعه فى صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تمسيب الاحكام ولا يمكن لمحمكة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم. كما انه من المقرر أن محكممة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكممة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها فى صحة عناصر الاتبات ، واذا كان البين من حكم محكممة أول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اغفل الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده فلم يبينها ، واقتصر فى تبرير قضائه ببراءته على مجرد القول بأنه قدم المستندات التى تفيد استلامه للبضاعة من مخازن الشركة التى يعمل بها تبريرا لحيازته لها ، وخلص من ذلك الى أنه حسن النية، واذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة » - وكانت المادة الثامنة من قرار نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ووزير المالية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالقواعد التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على ان « يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه اذا كانت تحت يده

عند ضبطه فاتورة صحيحة مادرة من مستورد وأما الفواتير الصادرة من غير المستورد فلا يعتد بها الا اذا اثبت فيها رقم القسيمة الجمركية تاريخها أو أقر من أصدرها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بياناته .

واذ كان الحكم لم يبين ماهية المستندات التي أشار الى أن المطعون ضده قد قدمها في العبارة المرسلة مخالفة البيان على هذه الصورة المبهمة المجازة أو يفصح عن مضمون هذه المستندات وسنده في أنها تبرر حيازته للبضائع المضبوطة وأنه حسن النية ، فإن كل ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لادلتها ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بصفته في وجه الطعن ، مما يدم الحكم بعبب القصور ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاعادة .

(الطعن رقم ٢١٣٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/١٧/ ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٥٨)

المبدأ :

الصلح - يعد في حدود تطبيق القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بمثابة نزولا من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل، الذي قام عليه الصلح - ويحدث اثره بقوة القانون - اذا تم التصالح أثناء نظر الدعوى تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية - اذا تراخى الى ما بعد الفصل فيها - يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها .

المحكمة : ومن حيث أن مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ، أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب الجمركي في جميع الاحوال سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ،

فالمصلحة يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزولا من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ، ويحدث أثره بقوة القانون ، مما يقتضى من المحكمة اذا تم التصالح اثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى الجنائية ، فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - كتاب مصلحة الجمارك المؤرخ ١٩ من مايو سنة ١٩٨٦ ، متضمنا تصالح تلك المصلحة مع الطاعن لمداده كافة التعويضات اليها ، فان الدعوى الجنائية - فى الطعن المائل - تكون قد انقضت بالتصالح بين الطاعن والجهة التى خولها القانون هذا الحق ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .
(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)

(قاعدة رقم ١٥٩)

المبدأ :

طبيعة التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالفرائض والرسوم ومن بينها قانون الجمارك وما يترتب على ذلك .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه فى يوم ١٩٨٧/٥/١٢ بدائرة قسم الدنيا حاز بضائع اجنبية دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وقد ملّم جنيته تدخلت مصلحة الجمارك فى الدعوى طالبة الحكم بمبلغ ٢٩٢٨١٣٠٠ قيمة التعويض المستحق عن ارتكاب هذه الجريمة ، فقضت محكمة أول

درجة براءة المطعون ضده وبرفض الدعوى المدنية قبله ، واذا استأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم فقد قضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه باعتباره تاركا لدعواه المدنية .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى يجرى بانه « مع عدم الاخلال بآية عقوبة اشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين الشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة » الخ ، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - ان التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض وان هذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق فى شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية بوحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ، ولا يقضى بها الا على مرتكب الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية. وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولانها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنقضى أيضا بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، ونظرا لما يخالط هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة ، فانه يجوز للجهة المبتلة للخزنة العامة صاحبة الصفة والمصلحة فى طلب الحكم بهذه التعويضات ان تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها ، وذلك عملاً للاصل العام المقرر فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

١١. كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يبطئه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من وجهى الظعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .
(الظعن رقم ١٠٩٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٦٠)

المبدأ :

جريمة التهريب الجمركى - انه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لأن ملك الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وأن يكون من شأن الاسباب التى استندت اليها فى قضائها أن تؤدى الى ما رتبته عليها .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة للتهريب الجمركى ، وبرفض الدعوى المدنية المقامة من الطاعنة قد برر قضاءه بذلك فى قوله « وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط من اتهام منسوب ضدوزر للمتهمين حيث أن المتهمين قدما عددا من الفواتير اقرت مصلحة الجمارك بصحة البعض دون البعض الاخر ولم توضح أسباب عدم قبول الفواتير التى استبعدتها وعددها ٣٩ فاتورة واكتفت بالقول بأن الفواتير غير مقبولة من الناحية الجمركية لعدم توافر الشروط المطلوبة طبقا للقرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المنفذ لاحكام القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، هذا بالاضافة الى خلو الاوراق من محضر

التحريات واذن النيابة العامة الصادر بتفتيش محل. ومخازن المتهمين الامر الذى يشكل المحكمة فى سلامة اجراءات الضبط والتفتيش وفى صحة اسناد التهمة للمتهمين « . والحكم الاستثنائى المطعون فيه افسح عن أخذه بتلك الاسباب مضيها إليها قوله : ... ان المراد بالتهريب الجرمى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو لا يقع فعلا أو حكما الا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجرمية ، وعلى ذلك فان حيازة السلعة، فيما وراء هذه الدائرة من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا لا يعد فى القانون تهريبا ... » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لان ملاك الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطعن الىه الا ان ذلك مشروط بان يشتمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ، وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، وأن يكون من شأن الاسباب التى استندت إليها فى قضائها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها، واذا كان عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى صدور هذا الاذن، ولا يكفى وحده لان يستخلص منه ان التفتيش اجرى بغير اذن من سلطة التحقيق ، ما دام المفهوم من سياق الحكم المطعون فيه أن ثمة تحريات قد اجريت بالفعل وصدر بناء عليها اذن من النيابة العامة بتفتيش محل ومخازن المطعون ضدهما ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الامر قبل أن تنتهى الى القول بعدم سلامة الاجراءات التى اسفرت عن ضبط البضاعة محل الجريمة أما وقد قصدت من ذلك اكتفاء بما قالته من خلل الاوراق من محضر التحريات واذن التفتيش فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧٠/١/١٩٩١) .

المبدأ :

المشرع جعل حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بانها مهربة وينفى ذلك ان يثبت انه قد ادبت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب - عدم اعتبار وجود البضاعة وراء الدائرة الجمركية نفيا لجريمة التهريب والا كان قاصرا ومخالفا للقانون .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وهو القانون الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على انه « ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على انها قد سُددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ... » .

وكان مفاد هذا النص ان المشرع - فضلا عن انه جعل حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهريب متى كان حائزها يعلم بانها مهربة - قد انشأ قرينة قانونية افترض بها العلم بالتهريب فى حق الحائز ، ولم يجعل له من ميبيل الى نقض هذه القرينة الا عن طريق تقديم المستندات التى تثبت ان البضاعة قد ادبت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وهو ما كان يوجب على المحكمة قبل ان تصدر قضاها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ان تبحث المستندات المقدمة من المطعون ضدهما لبيان ان كانت تثبت اداء الضرائب الجمركية بما يحض قرينة العلم بالتهريب ، ام انها لا تثبت ذلك فتظل القرينة قائمة ، اما وهى لم تفعل مقتصرة على القول بان الجمارك لم توضح اسباب عدم اعتدادها بتلك المستندات دون ان تقول هى كلمتها فيها وفى مدى صلاحيتها فى التدليل على اداء الضرائب الجمركية ، ومعتبرة -

من ناحية أخرى أن مجرد وجود البضاعة وراء الدائرة الجمركية من شأنه أن ينفي جريمة التهريب خلافا لما تنقضى به المادة ٢/١٢١ سالف الذكر ، فإن الحكم فضلا عن قصوره فى هذا الخصوص أيضا يكون قد انطوى على مخالفة للقانون .

لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فى خصوص الدعوى المدنية ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى ما تبثيره الطاعنة من أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٢٠٤ لسنة ٥٩ قى - جلمة ١٩٩١/١/١٧)

(قاعدة رقم ١٦٢)

المبدأ :

جريمة التهريب الجمركى لا تستلزم صدور اذن من النيابة ، ولا يكون هناك بطلان فى اجراءات القبض والتفتيش لان من باشرها ليس من رجال الجمارك وانما من مامورى الضبط القضائى وذلك فى حالات التلبس وفى حدود اختصاصهم لانهم ذوى اختصاص عام .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه بناء على معلومات الرائد ٠٠٠٠ رئيس مباحث تموين ادفو بان السيارة النقل رقم ١٠٣٧ نقل سوهاج تستعمل فى تهريب السلع جمرى كما قام بضبط تلك السيارة وعليها حمولة من اللب الاسمر المهرب من جمهورية السودان مقدارها ١٠١ جوال ، وقرر له المطعون ضده الرابع قائد السيارة انه لا توجد لديه مستندات للحمولة وانها مملوكة لباقى المطعون ضدهم وانه قام بنقلها لهم لقاء اجر وان المطعون ضده الثانى كان يقود سيارة اخرى امامه لاستكشاف الطريق . واستند الحكم فى قضائه ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم الى بطلان

اجراءات القبض والتفتيش لان من يباشرها ليس من رجال الجمارك ولعدم صدور اذن من النيابة العامة .

لما كان ذلك ، وكان البين من ظروف الواقعة التى نقلها الحكم عن محضر الضبط أن المطعون ضده الرابع شوهد حال قيامه بنقل المضبوطات وهى من السلع الاجنبية فى سيارة نقل بقصد الاتجار فيها دون ان يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية المستحقة عنها ، مما يكفى لتوافر حالة التلبس بجريمة التهريب الجمركى كما هى معسرفة به فى المادة ١/١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لما هو مقرر من انه يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون. هنبالك مظاهر خارجية تنبىء عن وقوع الجريمة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - وانه لا يشترط ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد بين ماهية الانشاء ، حل الجريمة ، واذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة اشهر ، وكانت قد توافرت لدى مامور الضبط القضائى - وفقا لما تشير اليه ملائمة الواقعة وظروفها التى اثبتتها الحكم دلائل جدية وكافية. على اتهام المطعون ضدهم بارتكابها ومن ثم فانه يكون له ان يأمر بالقبض على كل من كان حاضرا منهم وذلك عملا بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، كما يجوز له تفتيشه عملا بما تخوله المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر . وكان لا ينال من سلامة اجراءات القبض والتفتيش التى اتخذت ان من قام بها ليس من موظفى الجمارك ، ذلك بان الضابط الذى أجرى القبض والتفتيش من مامورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - فى حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه ان ينبسط ولايته على جميع انواع الجرائم بما فيها جريمة التهريب الجمركى المسندة الى المطعون ضدهم ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة. فى صدر تلك الجريمة لبعض موظفى الجمارك وفقا لحكم المادة ٢٥٠ من قانون الجمارك السالف

البيان لما هو مقرر من أن اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شان هذه الجرائم عيناها عن مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ جانب هذا النظر يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب عن بحث الدعوى المدنية ، مما يوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ١٦٣)

المبدأ :

جريمة تهريب بضائع أجنبية من أداء الرسوم الجمركية بقصد الاتجار - العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن ألف جنيه - الحكم الاستئنافى الغى عقوبة الحبس يكون معيبا بالقصور لان الحبس وجوبى .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف انه فى يوم ١٩٨٣/٥/٩ بدائرة مركز إسمان شرع فى تهريب البضائع المبينة وصفا بقيمة بالاوراق بان حاول اخراجها من البلاد بطريق غير مشروعة بالمخالفة للنظم والقواعد المقررة فى شأنها وكان ذلك بقصد الاتجار وأخفاها عن اعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التهرب من أداء الرسم الجمركية ، وطلبت معاقبته بالمواد ٥ و ١٣ و ٢٨ و ٤٣ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة اول درجة قضت غيابيا بحبسه لمدة سنتين مع الشغل وتغريمه ألف جنيه والزامه بتعويض يعادل مثل الرسوم المقررة والمصادرة فعارض وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف ، فعارض ، وقضى بتعديل الحكم والاكتفاء بعقوبة الغرامة دون الحبس وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت فى فقرتها الاولى على انه اذا كان تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار او كانت حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بانها مهينة فانه يعاقب على التهريب او الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تتجاوز خمسين الف جنيه . ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالغاء عقوبة الحبس المقضى بها من محكمة اول درجة على المطعون ضده رغم وجوب القضاء بها بمقتضى المادة سالفة البيان فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما كان يقتضى نقضه وتصحيحه ، الا انه لما كان الحكم قد قضى بالزام المطعون ضده باداء تعويض يعادل مثل الرسوم المقررة دون ان يبين مقدار هذه الرسوم فانه يكون معيبا بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون . تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما اوردها الحكم - وهو ما يتسع له وجه الطعن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ١٦٤)

المبدأ :

ليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الاشخاص والاماكن والبضائع بحثاً عن مهربات خارج نطاق الدائرة الجمركية .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين امسخت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى النساء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل

النقل لدخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن وجودون بتدخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة لصالح الخزنة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة الى الاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات الملزمة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل انه تكفى ان تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها... في الحدود المعرف بها في القانون... حتى يثبت له حق الكشف عنها . واشبهة المقصورة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك بمنوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع . اما خارج نطاق الدائرة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الاشخاص والامكن والبضائع بحثاً عن مهربات فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل من الرقيب المسمى لعدم توافر حالة التلبس دون ان يستجلى صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفي الجمارك أم من غيرهم وما اذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية او منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أم خارج هذا النطاق بما يستقيم معه ان قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها ، فانه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور في البيان ويوجب نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن والزام المطعونون ضدهم للمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٩٩١/٢/٧)

المبدأ :

جريمة الشروع في تهريب بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم
الجمركية - ما يكفي لقيام حالة التلبس في هذه الجريمة .

المحكمة : وحيث انه لما كان الثابت من الجوال المضبوط وما به من
أقمشة أجنبية الصنع كان داخل كابينة اللنش ولم يكن بحالة ظاهرة ولم
تكن هناك شمة مظهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب جريمة الشروع
في تهريب بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية وأن ورود معلومات
لضابط مباحث المنفذ على أن اللنش المسمى بالجوكر سوف يستخدم في
نقل بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية ومشاهدة اللنش المذكور
يسير بجوار لنش مشبوه وسبق ضبطه في قضايا تهريب فذلك لا يكفي
لقيام حالة التلبس بجريمة الشروع في تهريب بضائع أجنبية غير خالصة
الرسوم الجمركية ، إذ أن الشرطي السرى الذي قام بعملية الضبط لم
يشاهد البضائع الأجنبية بأى حاسة من حواسه . . .

وحيث انه لما كان ما تقدم ، وكان القبض وتفتيش المتهمين قد تم
باطلا ، إذ أن المتهمين لم يكونوا في حالة من حالات التلبس ، ومن ثم
يترتب على ذلك بطلان الدليل المستند من هذا القبض والتفتيش
الباطلين وبطلان كافة الاجراءات التي تلتها ومن ثم يتعين القضاء
ببراءة المتهمين من الاتهام المسند اليهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج . ومن
حيث انه وقد انتهت المحكمة الى براءة المتهمين من الاتهام المسند اليهم
فانها تقضى برفض الدعوى المدنية . . .

(قاعدة رقم ١٦٦)

المبدأ :

الانسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا بما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه من الاعمال التى نص القانون على تجريمها سواء كان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذى يجرمه القانون .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أحال فى بيان الواقعة الى ما اورده الحكم المستأنف والذى حصلها بقوله : « وحيث ان الواقعة تخلص فيما حرره العقيد قائد قوات الامن المركزى والمحرم بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ من ان الملازم قد ضبط شخصين قادمين من اتجاه الاراضى الاسرائيلية فالقى احدهما لفاقة على الارض وحاول الهرب فقام بامساكه والتقط اللفاقة الملقاة فتبين انها تحتوى على ثلاثة مباتك ذهبية . وبمؤال المتهمين فى محضر الضبط انكرا ما نسب اليهما وانكرا صلتهما بالمضبوطات » . ثم خلص الحكم المطعون فيه الى ثبوت التهمة ضد المتهمين بقوله : « وحيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت التهمة ثابتة فى حق المتهمين اخذا بما أسفر عنه الضبط وما قرره بالتحقيقات ضابط الواقعة ملازم من أنه شاهد المتهمين قادمين عبر حدود الاراضى الاسرائيلية وقد قام احدهما بالقاء لفاقة تبين بغضها انه عبارة عن ثلاث مباتك ذهبية تزن كل منها واحد كيلو جرام من الذهب الخالص كتب على كل منها بالانجليزية بنك سويسرا - فقد توافر الركن الاول وهو حيازة البضائع المضبوطة لدى المتهمين وهى مباتك اجنبية الصنع اتى بها المتهمان عبر الحدود المصرية الاسرائيلية ويؤكد انها اجنبية الصنع ما هو ثابت عليها بالكتابة باللغة الانجليزية عبارة بنك سويسرا » وقد توافر لديهما الحيازة بقصد الاتجار وذلك اخذا من الكمية المضبوطة وهى ثلاث مباتك ذهبية على الهيئة والشكل الذى ضبطت به فلا يتصور بان تكون بقصد الاستعمال الشخصى فضلا عن ان المتهمين لم يقدموا

ثمة مستندات تفيد أنها خالصة الرسوم الجمركية وإنهما يعلمان بأن
المضبوطات على هيئتها يؤثما قانون التهريب الجمركى لانكارهما حيازة
تلك المضبوطات .

وإذ كان ذلك ، وكان الثابت أن رفع الدعوى العمومية وتحريكها
ضد المتهمين كان بناء على اثنى صادر من الإدارة العامة لجمارك سيناء
فى ١٩٨٢/٥/٣١ مذيلى بتوقيع المدير العام بمقتضى التفويض الصادر
من السيد وزير المالية بالقسار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ فى
١٠/٤/١٩٨٠ وهو ما أوجب القانون ، ومتى استقر ذلك فإن هذا
الاستئناف يكون قد أقيم على غير سند من الواقع والقانون جديرا
برفضه .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة التهريب الجمركى جريمة عمدية
يتطلب القصد الجنائى فيها اتجاه ارادة الجانى الى ارتكاب الواقعة
الاجرامية مع علمه بعناصرها ، والاصل أن القصد الجنائى من أركان
الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، إذ من المقرر فى التشريعات
الجنائية الحديثة أن الانسان لا يسأل بصفتها فعلا أو شريكا الا عما يكون نشاطه
دخل فى وقوعه من الاعمال التى نص القانون على تجريمها سواء
كان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذى يجرمه القانون ، وكان الحكم
المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة بما مفاده أن ضابطها لم يحدد أيا من
المتهمين كان يحمل المبالغ الذهبية المضبوطة قبل الضبط أو من تخلص
منها منها وانتهى الحكم الى اسناد الاتهام الى كليهما دون أن يبين
سند فى ذلك من أوراق الدعوى أو يحلل على مساهمتها معا فى ارتكاب
جريمة الشروع فى التهريب التى دانها بها ، فإنه يكون فوق قصوره فى
التسبب مشوبا بالفساد فى الاستغلال الذى يعيبه ويستوجب نقضه دون
حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان الطعن مقعماً لثانى مرة فإنه يتعين تحصيل
جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لحكم المادة ٤٥٠ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(الطعن رقم ١١٤٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

(قاعدة رقم ١٦٧)

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه كل حكم بالادانة والا كان قاصراً .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن
بعد ان اورد وصف التهمة ومواد القانون التى طلبت النيابة العامة تطبيقها
على قوله : « وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر
فى محضره المؤرخ ١٩٨٦/٦/١٧ . . . وحيث انه بسؤال المتهم بمحضر
الضبط انكر التهمة المنسوبة اليه . . . وأن الدعوى العمومية أقيمت بناء
على طلب كتابى من وكيل الوزارة رئيس الادارة المركزية بصرفته
مفوضاً من وزير المالية . ولما كان الثابت أن المتهم قد ضبط داخل
الدائرة الجمركية » . ثم انتهى الحكم الى ادانة الطاعن .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة
كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصراً . واذا كان الحكم المطعون
فيه لم يبين واقعة الدعوى وادلة الثبوت التى اقام عليها قضاؤه ومؤدى

كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . فانه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة ..

(الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ١٦٨)

المبدأ :

جريمة تهريب بضائع اجنبية دون سداد الضريبة الجمركية .

المحكمة : ومن حيث انه لما كانت النيابة العامة قد استندت للمتهم انه شريك فى تهريب المعدن الاجنبى المضبوط المبين وصفاً وقيمة بتقرير مصلحة دمج المصوغات والموازين دون سداد الرسوم الجمركية المقررة وبقصد الاتجار وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها - وطلبت معاقبته بنصوص المواد ٤٥ ، ٤٦ ع و ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ سكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقضت محكمة الجنح المستأنف ببورسعيد ببراعته من هذه التهمة فطعنت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فى الشق المدنى السيد وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الجمارك وقضت محكمة النقض بعدم قبول طعن النيابة العامة شكلاً وبقبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، وقد قضت محكمة مستأنف ببورسعيد مشكلة من هيئة مغايرة فى موضوع الادعاء المدنى بالزام المتهم بان يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مليم جنئيه

مبلغ ٢٠.٨٠.٤٢٨ والمصروفات وعشرة جنئيات اُتعايا للمحاماة ، واذا طعن المحكوم ضده فى هذا الحكم قضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

ومن حيث ان الثابت من محضر الضبط الذى حرره العقيد

ومن اقوال هذا الاخير والملازم اول بالتحقيقات ومن اعتراف المتهم انه شرع في تهريب السبائك الاجنبية الذهبية المضبوطة الى داخل البلاد رتم ضبطه مخفيا لها داخل درج سيارته ، وقد اقر المتهم أن آخر سلمها له لايصالها الى ناحية مسطرد نظير مبلغ من المال .

اذ كان ذلك ، وكانت المحكمة تمتشّف من ظروف وملابسات الواقعة ان دور المتهم قد اقتصر على الشروع في تهريب البضائع الاجنبية « السبائك الذهبية » الى داخل البلاد دون سداد الرسوم الجمركية المقررة وهو ما تتوافر له في حقه جريمة الشروع في التهريب المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ ، ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مما يتوفر به الخطا في جانبه ترتب عليه ضرر بالدعى بالحقوق المدنية وهو ضياع الرسوم والضرائب المقررة عليه ، مما يقعين معه الزام المتهم بمبلغ مليم جنيه

التعويض المطالب به وقدره ٤٢٨٠٨٠٢٠ اثنا وأربعون الف وثمانية جنيهات وعشرون مليما .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣)

(قاعدة رقم ١٦٩)

المبدأ :

جريمة التهريب الجمركي - جريمة عمدية تتطلب اتجاه وارادة الجاني الى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها فيجب ان يكون ثبوت القصد الجنائي ثبوتا فعليا - مثال .

الحكمة : ومن حيث انه لما كانت الاحكام الجنائية تبنى على الجرم واليقين وكانت جريمة التهريب الجمركي جريمة عمدية تتطلب اتجاه وارادة الجاني الى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها فيجب ان يكون ثبوت القصد الجنائي ثبوتا فعليا ، وكانت المحكمة لا تطمئن الى اقوال ضابط الواقعة نظرا لما شابها من تناقض وتردد بشأن كيفية ضبط

المتهمين اذ يذهب تارة الى انه شاهد المتهمين قادمين فى اتجاه الحدود المصرية واذ استوقفهما ألقى أحدهما باللفافة التى تحتوى على الذهب المضبوط وقام بضبطهما ثم قام بضبط اللفافة وفضها وأنه لم يشاهدهما يعبران الحدود بالفعل بينما يذهب تارة أخرى الى أنه شاهدهما وقام بتتبعهما واذ سمع صوت ارتطام شئ على الأرض قام بالتقاطه فتبين وجود السبائك الذهبية فقام بضبط المتهمين وأنه لم يكن بإمكانه التعرف عليهما لو لم يتم ضبطهما كما أنه لا يعرف من منهما ألقى بالمضبوطات مما يحيط أقواله بالشكوك والريب خاصة وأنه لم ينسب حيازة المضبوطات لاي من المتهمين بما يكون معه الدليل القائم فى الأوراق قبل المتهمين غير كاف لادانتهم ويتعين لذلك للقضاء ببراعتهم من التهم المنسوبة لهما .

(الطعن رقم ١١٤٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ١٧٠)

المبدأ :

١ - تهريب بضائع أجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الجريمة الا باذن من وزير المالية أو من ينييه .

٢ - خلو الحكم من الإشارة الى أن الدعوى لقيمت بطلب من وزير المالية أو من ينييه يكون مشوبا بالبطلان رغم أن الثابت بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - التى تحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع

فيه او على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بانها مهوية ، بالحيس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق سائر العقوبات والاحكام الاخرى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ ، وفى حالة العود يجب الحكم بمثل على العقوبة والتعويض ، واستثناء من احكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الا بناء على طلب من وزير المالية او من ينيبه » ، وكان مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار الا بناء على طلب من وزير المالية او من ينيبه ، واذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم لاتهامه بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكمان الابتدائى والمطعون فيه خلا كلاهما من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت بطلب من وزير المالية او من ائابه فى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان ، ولا يرفع هذا العوار عن الحكم ما ورد بمدوناته من ان مصلحة الجمارك قد اذنت برفع الدعوى الجنائية ، اذ ان هذا البيان جاء مجهلا لا يبين منه صفة مصدر الطلب ، وهو ما يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٣٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢)

البدا :

جريمة جرمية... التهريب من متاعها - لذا لم يورد الحكم الواقعة ولم يبين ماهية الأفعال التي عدّها تهريباً واليضائع محل التهريب ومكان ضبطها واكتفى بالاحالة الى ما ورد بمنحصر الضبط دون إيراد مضمونه ودون أن يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة فانه يكون قاصراً .

المحكمة : وحيث أن الحكم لا ابتدأى المؤيد لاصحابة والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى ولتفصيل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « وحيث أن الواقعة تخص فيما قرره المختص بدائرة قسم ميناء الاسكندرية من أنه ضبط المتهم والضبوطات ، وحيث أنه بمؤال المتهم انكر ما نسب اليه ، ولدى جلسة المحكمة حضر المتهم الثاني والثالث وحضر وكيل عن الاول ، وحيث أن مصلحة الجمارك قد اذنت برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم وأورد بياناً بتفردات الرسوم الجرمية المستحقة عليها . وحيث أن التهمة ثابتة قيل المتهم مما تضمنه محضر الضبط والتي تطمئن اليه المحكمة قضتلاً عن تخلف المتهمين الرابع والخامس والسادس عن الحضور لإبداء دفاعه مما يتعين تعاقبه عملاً بمواد الاتهام والمادة ٢٠٤/٢ - ج »

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها؛ ولأنه لا يمكن استخلاص منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة للتطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً واذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة ، ولم يبين ماهية الأفعال التي عدّها تهريباً واليضائع محل هذا التهريب ومكان ضبطها ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ودون أن يبين وجه استدلاله به على ثبوت

التهمة بعناصرها القانونية. كافة الامر الذي، يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فانه يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاحالة .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التى دين الطاعنان بها واحدة ، فان حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الاول الذى لم يقبل طعنه شكلا دون المحكوم عليه الاول الذى منذر الحكم غيابيا بالنسبة له قابلا للطعن فيه بالعارضة ، فان اثر الطعن لا يمتد اليه .

(الطعن رقم ١٢٢٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ١٧٢)

المبدأ :

١ - جريمة حيازة سلعة لم يؤد عنها ضريبة الاستهلاك ، خلو الحكم من نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن يبطله .

٢ - لا يعصم الحكم من البطلان أن يكون قد ورد بديباجة الحكم الابتدائى والمطعون فيه الاشارة الى رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما أن كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى .

٣ - لا يكفى الاعفاء من البطلان أن يكون الحكم الابتدائى قد اثبت بعجزه انه يتعين معاقبة المتهم بمواد الاتهام ما دام انه لم يفصح عن تلك المواد التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

المحكمة : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية دعت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون

فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد وزد بتدنيج الحكيمين (الابتدائى والمطعون فيه) الاشارة الى رقم القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده ، طالما ان كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى ، ولا يكفى فى بيان ذلك أن يكون الحكم الابتدائى قد أثبت بعجزة أنه « يتعين مغالبة المتهم بمواد الاتهام » ما دام أنه لم يفصح عن تلك المواد التى أخذ بها والتخاضة بالتجريم والعقاب .

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الاخر فى الدعوى الا أنه لا يقيده من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه اثره .

(الطعن رقم ١٥٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ١٧٣)

المادة :

جريمة حيازة سلعة مهربة من الرسوم الجمركية بقصد الاتجار وحيازتها بدون مستندات - يكون الحكم معيبا بالتخاذل اذا قضى فى منطوقه بعكس ما صرح به الحكم فى أسبابه .

الحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه خلص الى ثبوت التهمتين فى حق المطعون ضدهم الثلاثة واجاب المدعى بالحق المدنى الى طلباته فى الدعوى المدنية وأيد الحكم المطعون

فيه تلك الأسباب ثم انتهى في المنطوق إلى تبرئة المطعون ضدهما الثاني والثالث .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه أنه بعد ما انتهى إليه من تأييد الحكم الابتدائي بالقاضى بالادانة والتعويضات المدنية على المطعون ضدهم طبقا لما صرح به الحكم المطعون فيه فى أسبابه عاد فقضى بعكس ذلك فى المنطوق فان الحكم يكون معيبا بالتخاذل مما يوجب نقضه والاعادة فى خصوص الدعوى المدنية بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٦١ لسنة ٥٩ بقى - جلسة ١٩٩٢/١/٦)

الباب الثاني

الفصل الأول : خطف .

الفصل الثاني : دستور

الفصل الثالث : دعاة

الفصل الرابع : دعوى جنائية

الفصل الخامس : دعوى مدنية

الفصل السادس : دفاع

الفصل الاول

خطف

(قاعدة رقم ١٧٤)

المبدأ :

ثبوت الفعل المادى للخطف - توافر ركن التحايل والاكراه والقصد الجنائى .

المحكمة : جريمة خطف الانثى التى تبلغ منها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الاكراه المنصوص عنها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بابعاد هذه الانثى عن المكان الذى خطفت منه - أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها أو باستعمال أية وسيلة مادية أو أدبية من شأنها ملب ارادتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحايل والاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه الى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التى دان الطاعن بارتكابها فان البنى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤)

(قاعدة رقم ١٧٥)

المبدأ :

ليس على الحكم أن يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .

المحكمة : لا كان الحكم كىما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد

الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة
المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان
مفاد التفاته عنها انه اطرحها فان منعى الطاعنين على الحكم بالقصور
في الرد على ما اثاراه من رضاء المجنبى عليها بالموافقة يكون غير مديد .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٩٠ من قانون
العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ الذي حدثت الواقعة في
ظله تعاقب على خطف اثنى اذا اقترن بمواقعتها بالاكراه بغضوية الاعدام،
وهي الجريمة الاشد التي اثبتتها الحكم في حق الطاعنين فان قضاء الحكم
بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة المؤبدة بعد اعماله المادة ١٧ من قانون
العقوبات يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي منعى الطاعنين في هذا
التصدد في غير محله .

(.الطعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٩ ق.ـ. جملة ١٧/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٧٦)

المبدأ :

ظرف الاقتران الذي نصت عليه المادة ٢٩٠ عقوبات فيكفي لتحقيقه
أن يثبت الحكم قيام المصاحبة الزمنية بين جريمتي الخطف والمواقعة
بان تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد او في فترة قصيرة من الزمن ولا
يشترط وقوعها في مكان واحد - استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذه
الرابطه .

الحكمة : اما ظرف الاقتران الذي نصت عليه المادة ٢٩٠ عقوبات
أنف الذكر فيكفي لتحقيقه ان يثبت الحكم قيام المصاحبة الزمنية بين
جريمتي الخطف والمواقعة بان تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد او في فترة
قصيرة من الزمن ولا يشترط وقوعها في مكان واحد وتقدير هذه الرابطة
الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف

وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائي فى هذه الجريمة وكان ما اثبتته بمدونات كافية للتدليل على مساهمة الطاعنين فى ارتكابها بما يجعلها فى صحيح القانون فاعلين اصليين فيها ، كما اثبت عليهما بتدليل سائغ انهما لم يتمكنا من مواجهة المظنى عليها الا تحت التهديد بما تتوافر به جريمة مواجهة انثى بغير رضاها فى حقهما بكافة اركانها بما فيها ركن القوة ، واستظهر وقوع الخطف والمواجهة فى فترة زمنية قصيرة بما يتحقق به اقتران هاتين الجريمتين ، فان فيما اثبتته الحكم من ذلك ما يكفى لادانة الطاعنين طبقا لنص المادة ٢٩٠ عقوبات ، واذ كان ما تقدم - وكان الحكم قد اورد مؤدى الادلة التى استخلص منها الادانة - على الوجه السابق ايضا .

(الطعن رقم ٣٤٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)

(قاعدة رقم ١٧٧)

المبحث :

جريمة خطف انثى بالاكراه - عدم سؤال الطاعن فى محضر الشرطة وإنكاره فى تحقيقات النيابة العامة للواقعة المسند اليه ارتكابها وادانة الحكم له استنادا الى اعترافه بالوقائع المسندة اليه رغم مخالفة ذلك للثابت بالاوراق يعيب الحكم ويبطله لان الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى اوراق الدعوى وليس لها ان تقيم قضائها على امور لا سند لها من التحقيقات .

المحكمة : ومن حيث ان الطعن المقدم من المحكوم عليه الرابع ...
قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة خطف انثى بالاكراه ، قد شابه خطأ فى الاسناد وخالف الثابت فى الاوراق ذلك انه عول فى ادانته - من ضمن ما عول عليه - على اعترافه

بمحضر الشرطة رغم أنه لم يسأل في هذا المحضر ولم يصدر منه اعتراف
فى التحقيقات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه عول فى ادانة الطاعن
- من بين ما عول عليه - على اعترافه فى التحقيقات وحصل مضمونه
فى قوله : « وحيث أن المتهمين عدا الثالث اقروا التهمة المنسوبة اليهم
بمحاضر الشرطة وأنكروها جميعا بتحقيقات النيابة العامة » لما كان ذلك،
وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يسأل فى محضر الشرطة
وأنه أنكر فى تحقيقات النيابة العامة الواقعة المسند اليه ارتكابها وكان
الاصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى
أوراق الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا مسند لها من
التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ استند فى ادانة الطاعن - ضمن
ما استند اليه - الى اعترافه بالوقائع المسندة اليه رغم مخالفة ذلك للثابت
بالأوراق - على المياق المتقدم - يكون قد استند الى ما لا أساس له فى
الأوراق ، وهو ما يعيبه بما يبطله .

(الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

الفصل الثمانى

دستور

(قاعدة رقم ١٧٨)

المبدأ :

تعارض أحكام التشريع مع أحكام الدستور - وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها - يستوى أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور .

المحكمة : الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلا ، فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك ، تعين على المحكمة أن تلزم تطبيق التشريع صاحب الموق والصدارة الا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له ، اذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته .

(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٢١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٣٤٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٢/١١)

الفصل الثالث

دعارة

(قاعدة رقم ١٧٩)

المبسطة :

١ - جريمة الاعتداء على إدارة منزل للدعارة - عناصرها .

٢ - الأماكن المفروضة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون لسنة ١٩٦١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها - هذا المعنى يختلف عن المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محددة ولها نوع الاستمرار .

المحكمة : اذ كان الحكم قد اثبت بأدلة سائغة أن الطاعنة تدير منزلها للدعارة كما ورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل فان ما أثبته الحكم تتوافر به في حق المتهم عناصر جريمة الاعتداء على إدارة منزلها للدعارة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١. وليس صحيحا ما تبثيره الطاعنة من انطباق المادة التاسعة من القانون سالف البيان على واقعة الدعوى . لما هو مقرر من أن الأماكن المفروضة المشار إليها في المادة التاسعة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محددة ولها نوع الاستمرار - كما هو الحال في هذه الدعوى . ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢)

(قاعدة رقم ١٨٠)

• المبدأ

جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتوافر الاعتياد الذي يتميز بتكرار المناسبة او الظروف ، اذ ان تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مسرح واجد للاثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل .

• (الطعن رقم ٩٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٧٧٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ١٨١)

المبدأ :

جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل او افعال يهدف من ورائها الى ان يبسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد او قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له او تقديم المساعدة المادية او المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء ايا كانت طريقة او مقدار هذه المساعدة ، فيجب انصرف قصد الجاني الى تسهيل البغاء - فجورا كان أم دعارة - لغيره بقصد تمكين هذا الغير من ممارسته ، فلا تقوم الجريمة اذا لم ينصرف قصد الجاني الى ذلك بصفة اساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً .

(الطعن رقم ٩٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٧)

المبدأ :

الجريمة الواردة في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تميز بين بغاء الرجل وبغاء الانثى - الانثى حين ترتكب الفحشاء وتبيع عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي الدعارة تنسب الى البغى فلا تصدر الا منها ، ويقابلها « الفجور » ينسب الى الرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر الا منه .

المحكمة : اذ كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » وكان مفهوم هذا النص أن الجريمة الواردة فيه تميز بين بغاء الرجل وبغاء الانثى ، فالانثى حين ترتكب الفحشاء وتبيع عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي « الدعارة » تنسب الى البغى فلا تصدر الا منها ، ويقابلها « الفجور » ينسب للرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر الا منه ، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنة العدل الاولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، والذي تضمن القانون الحالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أحكامه ذاتها ، اذ أورد به « كما رأت الهيئة عدم الموافقة على ما رآه بعض الاعضاء من حذف كلمة (الدعارة) اكتفاء بكلمة (الفجور) التي تفيد من الناحية اللغوية المنكر والفساد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الانثى ، لان العرف القضائي قد جرى على اطلاق كلمة (الدعارة) على بغاء الانثى وكلمة (الفجور) على بغاء الرجل فرأت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الانثى والرجل على السواء » ويؤيد هذا المعنى ويؤكد استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين ١ ، ب من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ، فقد نص الشارع في المادة الثامنة على ان « كل من فتح أو ادار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون باية طريقة كانت في ادارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات . واذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة ٠١٠ »

وفى الفقرة (١) من المادة التاسعة على أن « كل من أجر أو قدم باية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة » وفى الفقرة (ب) من المادة ذاتها على أن « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة ... » فاستعمال الشارع عبارة « الفجور أو الدعارة » فى هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده فى المغايرة بين مدلول كلا اللفظين بما يصرف الفجور الى بغاء الرجل بالمعنى بادى الذكر ، والدعارة الى بغاء الانثى ، وهو ما يؤكد أيضا أن نص المادة الثامنة من مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ كان يجرى بأن « كل من فتح أو ادار منزلا للدعارة أو ساهم أو عاون فى ادارته يعاقب بالحبس ... ويعتبر محلا للدعارة كل محلل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة » . وقد عدل هذا النص فى مجلس النواب فاصبح « كل من فتح أو ادار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طويقة كانت فى ادارته ... ويعتبر محلا للفجور أو الدعارة كل مكان يتخذ أو يدار لذلك عادة ولو كان من يعارس فيه الفجور أو الدعارة شخصا واحدا » وقد جاء بتقرير الهيئة المكونة من لجنتي العدل والشئون التشريعية والشئون الاجتماعية والعمل المقدم لمجلس النواب فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٤٩ أن كلمة « فجور » اضيفت حتى يشمل النص بقاء الذكور والاناث .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم واعتبر ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجورا فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٨ قى - جلسة ١٩٨٩/٥/١٧)

(قاعدة رقم ١٨٣)

المبدأ :

١ - المادة الاولى فقرة اولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم الا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعد

عليه - لا تقوم الجريمة الا اذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو
الفحشاء مع المحرض .

٢ - الاصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه
ومن قصده فيه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه - يجب أن
ينصرف قصده الى الفعل الذي تقوم به الجريمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه ان الدعوى
الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف انهما عاونا وساعدا انثى (المتهمة
الاولى) على ممارسة الدعارة ، فدانهما الحكم بموجب مواد القانون رقم
١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، وحصل واقعة الدعوى بما
مفاده ان تحريات رئيس مباحث الاداب بشبين الكوم دلت على أن الشقة
رقم (٢) بالعمارة ٠٠٠٠ بشبين الكوم تدار للاعمال المنافية للاداب ويتردد
عليها بعض الاشخاص والنسوة الساقيات لممارسة الدعارة ، وبعد
استئذان النيابة العامة فى تفتيشها وضبط المتواجدين بها انتقل صحبة
رئيس مباحث قسم شبين الكوم حيث تمكن من ضبط المتهمة الاولى وهى
ناثمة على سرير باحدى حجرات المسكن بين احضان الطاعنين وكانا
يقبلانها وبتفتيش الحجرة عثر على سروال حريمى عليه آثار لسائل
منوى وبمواجهة المتهمة الاولى قررت انها حضرت لممارسة الدعارة معهما .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من
احكام لمكافحة الدعارة قد نص فى مختلف مواده على جرائم شتى تختلف
كل منها عن الاخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها واركائها والغرض
من العقاب عليها ، وهى فى عمومها تنقسم الى طائفتين تتعلق الاولى
بأنفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتياذ على ممارسة
الدعارة وتنصرف الطائفة الاخرى الى اماكن اتيان تلك الافعال ، واذا كان
القانون المذكور قد نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على أن
« كل من حرّض شخصاً ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة
أو المساعدة على ذلك أو سبّله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو
غواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن
سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه »

بينما نص فى الفقرة الاولى من المادة السادسة منه على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عاون انثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى » فقد دل بالصيغة العامة التى تضمنتها المادة الاولى على اطلاق حكمها بحيث يتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والانثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الاولى عن المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الانثى والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل .

لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى سالفه البيان ان الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم الا نى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز او يسهل له هذا الفعل او يساعد عليه ، فلا تقوم الجريمة اذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض .

ولما كان البين من تحصيل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى ان ما صدر من نشاط من الطاعنين انما قصدا به ان يمارسا الفحشاء مع المتهمه الاولى ولم ينصرف قصدهما البتة الى مساعدتها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز او تسهيلهما ذلك لها ، وكان هذا النشاط لا يتحقق به معنى المعاونة ، حسبما تضمنتها الفقرة الاولى من المادة السادسة السالف الاشارة اليها لاقتصر الشارع فى تأثيم المعاونة على صورة الانفاق على البغى وتأمين طريقها الى الدعارة ، وما يستلزمه الاتفاق من الاستدامة زمنا طالا او قصرا فلا يتحقق بمجرد اداء اجر للبغى مقابل ممارسته الفحشاء معها - وذلك كله بغرض ان المتهمه الاولى قد اعتادت ممارسة الدعارة وأن الطاعنين قد دفعا لها اجرا - فان الفعل الذى وقع من الطاعنين حسبما خلص اليه الحكم يخرج عن نطاق تطبيق تلك الفقرة ، كما يخرج عن نطاق تطبيق نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ما دام ان الطاعنين لم يقصدا به تحريض المتهمه الاولى على ارتكاب الفحشاء مع الغير دون تمييز والذى يستلزم الشارع انصراف قصد الجانى الى تحقيقه .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » وكانت صورة الواقعة حسبما تضمنتها مدونات الحكم المطعون فيه - من ضبط الطاعنين يحتضنان المتهمة الاولى ويقبلانها فى المسكن محل الضبط - لا تتحقق فيها جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور حسبما عرفت بها الفقرة الثالثة من المادة التاسعة سالف الذكر باعتبار أن الفجور ينسب الى بغاء الرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر الا منه ، وانه ولئن كانت قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسمى أيضا - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد نص على غير ذلك - وهو ما خلا منه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، الا أنه لما كان الاصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده فيه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه ، فانه يجب أن ينصرف قصده الى الفعل الذى تقوم به الجريمة بعناصرها القانونية كافة ، واذ كان فعل الطاعنين - بفرض قيام جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة فى حق المتهمة الاولى - لا يوفر فى حقهما الاشتراك فى تلك الجريمة كما هى معرفة به فى القانون لعدم انصراف قصدهما الى الاسهام معها فى نشاطها الاجرامى - بفرض ثبوته - وهو الاعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز او الى مساعدتها على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والامكانات التى من شأنها أن تيسر لها مباشرته أو فى القليل يزيل أو يذل ما قد يعترض سبيلها اليه من حوائل وعقبات ، وهو ما ينتفى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك .

لما كان ذلك ، وكان الفعل للسند الى الطاعنين كما حصله الحكم على السياق المتقدم لا يندرج تحت أى نص عقابى ، فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة معاونة أثنى على ممارسة الدعارة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين مما نسب اليهما .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)

المبدأ :

١ - جريمة منح أو ادارة محل للدعارة - يستلزم لقيامها نشاطا ايجابيا من الجانبى تكون صورته اما فتح المحل بقصد تهيئة اعداده للغرض الذى حصل من اجله او تشغيله وتنظيم العمل فيه تحقيقا لهذا الغرض - وهى من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها •

٢ - تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة هو من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائفا •

٣ - تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة فى مسرح واحد للاثم لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل •

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الدعوى انتهى الى ثبوت الواقعة فى حق الطاعن وباقي المتهمين بقوله : « وحيث أن الاتهام المند إلى المتهمين ثابت فى حق كل منهم ثبوتا كافيا أخذا بتحريات ضابط الواقعة السالف بيانها والتي توجب فى ان تحرياته دلت على ان الشقة رقم (٢) ٠٠٠٠٠ بشبين الكوم تدار للاعمال المنافية للآداب العامة وتتردد عليها الفتيات الساقطات وبعض الاشخاص لممارسة الدعارة بمقابل مادی ودون تمييز ، وما أثبتته بمحضر التحريات الذى حرره تنفيذًا لاذن النيابة العامة الصادر بتفتيش الشقة المذكورة وضبط المتواجدين بها والادوات التى تستعمل فى ارتكاب الجريمة اذ انتقل صحبة ضابط مباحث قسم شرطة شبين الكوم الى الشقة وضغط على جرس الباب ففتح له المتهم الثانى - الطاعن - الحائز للشقة فعرفه بمهمته ثم دلف الى الحجرة التى على يمار المدخل حيث ضبط المتهمه الاولى على سرير بين المتهمين الثالث والرابع ويحتضنها ويقبلها كل منهما وضبط المضبوطات السالف بيانها وعلى بعضها وملابى السرير وسروال المتهمه الاولى والمنديل الحریمى وفوطه الوجه آثار ليقع يحتمل أن تكون لسائل منوى وأرسلت النيابة هذه المضبوطات الى الطب الشرعى الذى أثبت بتقريره ان بها آثار

لسوائل وحیوانات منویة ، والمحكمة تطمئن الى التحصريات ومحضر الاستدلالات والتقرير الطبى الشرعى سالف البیان ، كما تطمئن ایضا الى ما ردهه المتهم الثانى بتحقیق النیابة أنه یحوز الشقة محل الضبط منذ شهرین سابقین على الواقعة وإن باقى المتهمین وهما الثالث والرابع یحضران بها لاستذکار الدروس وإن المتهمة الاولى حضرت للشقة قبل مداومة ضابط الواقعة بها ، وأقراره بحیازته للمبلغ المضبوط ٢٨٠ ج وملاية السریر ، ولشريط الفیدیو ، وما قرره المتهم الثالث بالتحقیقات من وجود المتهمة الاولى قبل حضور الضابط الواقعة بنصف ساعة ووجودها بالحجرة مكان الضبط والملمه بأوصاف ملابسها وتاید ذلك من أقوال المتهمین الثالث والرابع وأقوال المتهمة الاولى التى قررت أن المتهم الثانى الحائز للشقة أعطاها مفتاح الشقة وأقرارها بملکیتها للسروال والمندیل المضبوطین والمرسلین الى الطب الشرعى كما سلف البیان وملکیتها للحقیبة المضبوطة وبها مبلغ خمس جنیهات ونصف قررت لضابط الواقعة أنه عربون للممارسة الجنسية مع باقى المتهمین ، ولما كانت المحكمة تطمئن الى ما سلف البیان وكان المتهمون لم یدفعوا الاتهام بثمة دفع أو دفاع مقبول یتعین عقابهم » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت فى إدارته یعاقب بالعقوب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد على ثلاثمائة جنية ٠٠ » كما نصت المادة العاشرة منه على أن « یتبّر محلا للدعارة أو الفجور فى حکم المادتين ٨ ، ٩ كل مكان یستعمل عادة لممارسة دعارة الفجور وفجوره وله كان من یمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا »

لما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادتين الثامنة والعاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة تستلزم لقيامها نشاطا ایجابیا من الجانى تكون صورته اما فتح المحل بقصد تهيئة اعدادة للفرس الذى یخص من أجله أو تشغيل وتنظیم العمل فيه تحقیقا لهذا الفرض ، وهى من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقیق ثبوتها .

وانه ولئن كان من المقرر أن تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة هو من الامور التي تخضع للملطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفا . ولما كانت صورة الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه بالنسبة لجريمة فتح منزل للدعارة المسندة الى الطاعن قد خلت من استظهار عنصرى الفتح والعادة والتدليل على قيامهما في حقه خاصة وان الحكم لم يحصل في مدوناته ان ايا من المتهمين الثالث والرابع قرر بالتحقيقات انه التقى بالمتهمة الاولى قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط ، وكان تكرار الفعل من تاتى الدعارة في مسرح واحد للام لا يكفى لتكوين العادة ولم ضم المجلس اكثر من رجل ، ذلك ان الاعتیاد انما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم بما اورده لا يكفى لاثبات توافر ركن الاعتیاد الذى لا تقوم الجريمة المتقدم بيانها عند تخلفه فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)

(قاعدة رقم ١٨٥)

المبدأ :

جريمة الشروع في مساعدة وتهيل ارتكاب الفجور - لا تندرج تحت
أى نص عقابى فمن ثم يكون الحكم بالادانة خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ومن مدونات الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على انطاعن بوصف انه : أولا : كان لديه واخرين ما يحملهم على الاعتقاد بوقوع جريمة واعانوا المتهم الخامس على الفرار وذلك لتقديمهم معلومات لسلطات التحقيق وهم يعلمون بعدم صحتها . ثانيا : ساعد وسهل للمتهم الخامس والمتوفاة ٥٠٠٠ على ارتكاب الفحشاء على النحو المبين بالتحقيقات ولدى نظر الدعوى - امام محكمة اول درجة - طلبت النيابة العامة تعديل وصف الاتهام المسند الى الطاعن بجعله انه شرع في مساعدة وتهيل ارتكاب الفجور للمتهم الخامس و ٥٠٠ واوقف أثر الفعل لسبب لا دخل لارادة الجانى فيه وهو وقوع الحادث على النحو

المبين ، وهو ما أقرتها عليه محكمة أول درجة فدانت الطاعن بموجب المواد ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات و ١/١ ، ٧ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة كما أقر الحكم المطعون فيه المحكمة سائلة الذكر على ما أجرت من تعديل فى وصف الاتهام المسند الى الطاعن ، وقد حصل الحكمان - الابتدائي والمطعون فيه - واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن اقام حفلا فى مسكنه دعا اليه صديقه السعودى الجنسية وبعض المغاربة من بينهم شقيقة زوجة الاخير والمقيمة معه فى مسكنه بالقاهرة ، كما دعا الطاعن بعض المصريين من اصدقائه وحضرت الحفل - كذلك - جزائريتان ، وشرب المحتفلون الخمر حتى ثملوا فرقصوا واستمر احتفالهم حتى صباح اليوم التالى بينما كان الطاعن - لشعوره بارهاق - قد دلف الى غرفته وخذل الى النوم ، واذا انتهى ضيوفه من حفلهم انصرفوا - تباعا - من مسكنه ، وبقي و التى لم تشا الانصراف واصرت على النوم مع الطاعن ، ولما لم يصادف طلبها قبولا لدى زوج شقيقتها - - اصطحبها الى غرفة بالمنزل تشاحنا فيها غير انها هددته بالانتحار اذا لم يتركها وشأنها فى تحقيق رغبتها ، ولما لم يجيبها الى طلبها خلعت ملابسها وقفزت عارية من نافذة الغرفة حيث سقطت بحديقة المنزل واصيبت بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشرحية والتى اودت بحياتها .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - فيما تضمنه من احكام لمكافحة الدعارة - قد نص فى مختلف مواده على جرائم شتى أمام كلا منها - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها - عن الاخرى ، وان كانت فى عمومها تنقسم الى طائفتين تتعلق الاولى بافعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية الى اماكن اتيان تلك الافعال ، واذا كان القانون المذكور قد قضى فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على أن « كل من حرص شخصا فكرا كان أو انثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد

على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه « فقد دل بالصيغة العامة التى تضمنتها هذه المادة، على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكور والانثى على السواء ، وهى ترمى بذلك - بصيغة اساسية - الى محاربة الدعوة الى الفساد فى حد ذاتها أو حد تسهيله لمن يستجيب الى ذلك ، كما ان مفاد نص الفقرة الاولى من ذات المادة ان الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم الا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهله هذا الفعل أو يساعد عليه ، فلا تقوم الجريمة اذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته أو غيره معيناً بذاته الفحشاء مع المحرض ، وهو المعنى الذى اشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - المطابق للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - وافصح عنه تقرير لجنة العدل والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ بقوله : المقصود بالدعارة هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز كما حددتها محكمة النقض فى حكم لها ، وانه لا يشترط لتحقيق الممارسة تكرار فعل الفحشاء والمهم ان يكون ارتكاب الفحشاء بقصد الدعارة بالمعنى السابق بيانه ، فيعاقب القول الذى يطارد الانثى بتحريضها حتى تحملها على ارتكاب الفحشاء ولو مرة واحدة ما دام القصد دفعها الى الاحتراف ولا ينطبق النص مثلاً على الشخص الذى يغرى فتاة ويحرضها على ممارسة الفحشاء لمزاجه بإخاض ولو ادى بها ذلك - فيما بعد - الى احتراف الدعارة .

والمقصود من التفسير - على ما تركته لجنة قانون العقوبات - هو استبعاد الحالات الخاصة كحالة شخص يقدم على ارتكاب الفحشاء لمزاجه الخاص والمقصود هو ممارسة الدعارة مع أى شخص دون تمييز لا مع شخص معين « ، ويتفق ذلك كله مع هدف الشارع من تجريم جرائم انقوادة أخذاً بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة فى ليكسكس بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠ والتي انضمت اليها مصر وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٥٩ فى الحادى عشر من مايو سنة ١٩٥٩ .

لما كان ذلك ، وكان البين من تحصيل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى انه بغرض صدور نشاط من الطاعن قصد به ان يمارس صديقه

.....السعودي الجنسية الفحشاء مع المتوفاة فان قصده لم ينصرف البتة الى مساعتها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك لها ، ومن ثم فان هذا النشاط - بفرض صدوره - ينحصر عن نطاق تطبيق المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ما دام أن الطاعن لم يقصد به تحريض المتوفاة على ارتكاب الفحشاء مع الغير دون تمييز والذي يستلزم الشارع انصراف قصد الجاني الى تحقيقه هذا الى أن الفعل المسند الى الطاعن - كما حصله الحكم على السياق المتقدم - لا يندرج تحت أى نص عقابي آخر ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد دانه بجريمة الشروع فى مساعدة وتسهيل ارتكاب الفجور لـ و يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وفى تاويله بما يوجب نقضه والغاء الحكم الابتدائى والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند اليه .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)

(قاعدة رقم ١٨٦)

المبدأ :

خلو الحكم من استظهار توافر ركن الاعتقاد فى جريمة ادارة محل للدعارة ولم يتبين الدليل المؤدى الى ثبوته فى حق الطاعن يكون قاصرا مما يعيبه .

المحكمة : ومن حيث أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة قد نصت على أنه « تعتبر محلا للدعارة أو انجور فى حكم المادتين ٨ ، ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من مارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا ومقتضى ذلك أن جريمة ادارة منزل معد للدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتقاد فى جريمة ادارة محل للدعارة المسندة الى الطاعن ولم يتبين

الدليل المؤدى الى ثبوته فى حقه . فانه بذلك يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن وعلى أن يكون النقض بالنسبة الى هذه التهمة وإلى التهم الأخرى المسندة الى الطاعن نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، الا انه لا يمتد الى المحكوم عليهما الآخرين ، لانهما وان كان وجه الطعن متصل بهما ، الا انهما لا يستفيدان منه لانهما لم يكونا طرفا فى الخصومة الاستئنافية .

(الطعن رقم ١٠٦٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١١)

(قاعدة رقم ١٨٧)

المبدأ :

دعارة - المقصود بالدعارة - استبعاد حالة الشخص الذى يقدم على ارتكاب الفحشاء لمزاجه الخاص .

الحكمة : وحيث انه يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها أن ما تساند اليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة اقرت باعتياد ممارستها الدعارة مع الرجال دون تميز ولقاء اجر منذ سنوات لا اصل له فى أوراق الدعوى ولن قصارى ما قررت الطاعنة مفاده نشوء علاقة خاصة مع شخص معين بالذات وهو ما تنطق به أوراق الدعوى واقوال باقى المتهمين .

لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، ان الجرائم المخصوص عليها فيها لا تقوم الا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز او يسهل له هذا الفعل او يساعد عليه ، وهو المعنى الذى اشارت له المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

وأفصح عنه تقرير لجنّتي العدل والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ بقوله : « المقصود بالدعارة هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز كما حددتها محكمة النقض في حكم لها وأنه لا يشترط لتحقيق الممارسة تكرّر فعل الفحشاء والمهم أن يكون ارتكاب الفحشاء بقصد الدعاوة بالمعنى السابق بيانه ... والمقصود من التفسير على ما ارتأته لجنة تعديل قانون العقوبات - هو استبعاد الحالات الخاصة كحالة شخص يقدم على ارتكاب الفحشاء لمزاجه الخاص . والمقصود هو ممارسة الدعارة مع أي شخص دون تمييز لا مع شخص معين » .

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما صدر من نشاط من الطاعنة لم يكن بقصد ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو مساعدة غيرها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك .

لما كان ذلك ، وكانت الأفعال المسندة إلى الطاعنة لا تندرج تحت أي نص عقابي آخر ، فإن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنة عن تهم تسهيل واستغلال والمعاونة على ممارسة الدعارة والاعتیاد على ممارستها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب القضاء ببرائتها عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها فيه فأنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتحكم بمقتضى القانون ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنة مما أسند إليها .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

المبدأ :

١ - تحقيق ثبوت الاعتیاد على ممارسة الدعارة وان كان من الامور التى تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية بشرط ان يكون تقديرها سائفا .

٢ - الاعتیاد يتميز بتكرار المناهبة او الظروف - الحكم الصادر بالادانة والذي لا يمكن معه الوقوف على حقيقة الواقعة المكونة لعنصر الاعتیاد ولا زمان وقوعها بالنسبة للواقعة الاخرى لا يكفى لاثبات توافر ركن الاعتیاد الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه .

المحكمة : وحيث انه وان كان من المقرر ان تحقيق ثبوت الاعتیاد على ممارسة الدعارة وان يكون من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه يشترط ان يكون تقديره فى ذلك سائفا .

وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة دون ان يستظهر ركن الاعتیاد الا بقوله : « ومن حيث ان المتهم الثانية (الطاعنة) والثالثة فلما كانت ظروف ضبطهم وترحيلهم خارج اراضى المملكة العربية السعودية لممارسة الدعارة هناك ومما ثبت من التحريات من كونهم داخل تشكيل عصايبى للرقيق الابيض التفسير للخارج لممارسة الدعارة هنالك فضلا عن سبق اتهام كلا منهما فى القضية (رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ آداب الاسكندرية) » . ومن ثم فالمحكمة ترى من تلك الادلة سائلة الذكر ان الداعرات معتادى على ممارسة الفحشاء مع الرجال « بدون تمييز » . وهذا الذى اورده الحكم جاء مسترسلا لا يبنى على اطلاقه عن اعتیاد الطاعنة على ممارسة الدعارة خاصة وانه لا يمكن معه الوقوف على حقيقة الواقعة المكونة لعنصر الاعتیاد ولا زمان وقوعها بالنسبة للواقعة الاخرى ذلك ان الاعتیاد انما يتميز بتكرار المناسبة او الظروف وكان الحكم

بما أورده لا يكتفى لإثبات توافر ركن الاعتقاد الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنة والمحكوم عليها الأخرى لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها بغير حاجة لبحث باقى أوجه النعى الأخرى .

(الطعن رقم ٢٨٣٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٣٠)

قوى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٧٧٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ١٨٩)

المبسطة :

جريمة اغواء، أنشئ على ممارسة الدعارة واستغلال بغائها . - اغفال المحكمة الاستئنافية طلب الطاعنة سماع شهود الإثبات أمامها ومن لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن المدافع عن الطاعنة تمسك بطلب سماع شهادة شهود الإثبات الا أن المحكمة الاستئنافية وإن أوردت فى مدونات حكمها هذا الطلب - أعرضت ومن قبلها محكمة أول درجة عن اجابته او الرد عليه بما ينفى لزومه .

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر - تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم

صراحة أو ضمنا ، وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفه الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة ، الاستثنائية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها اذ ان حقها فى هذا النطاق مفيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون اوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقض فى اجراءات التحقيق .

ولما كانت المحكمة الاستثنائية قد اغفلت طلب الطاعنة سماع شهود الاثبات امامها ومن لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعه ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسببب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٩١)

الفصل الرابع

دعوى جنائية

تحريك الدعوى الجنائية

(قاعدة رقم ١٩٠)

المبدأ :

المادة ٣١٢ عقوبات - تضع قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - هذا القيد الوارد في باب المراقبة - من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع المراقبة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الامانة .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على انه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضارا بزوجة أو زوجته أو اصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له ان يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » .

لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله مستوقفا على شكوى المجنى عليه ، وكان هذا القيد الوارد في باب المراقبة علته المحافظة على كيان الاسرة ، فانه يكون من الواجب أن يمتد اثره الى الجرائم التي تشترك مع المراقبة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الامانة .

لما كان ما تقدم ، وكانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها - الطاعن - تبديد منقولاتها ، كان يتعين على محكمة الموضوع الحكم

بانقضاء الدعويين الجنائية والمذنية عملاً بمقتضى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها فى المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصحيحه وذلك بالحكم بنقضه وبانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية بالتنازل عن الشكوى اعتباراً فان التنازل عنها تشمل كلا الدعويين الجنائية والمدنية .

(الطعن رقم ٣٣٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١)

(قاعدة رقم ١٩١)

المبدأ :

نص المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ - عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له، أو اتخاذ اجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة ٢ الا بناء على طلب الوزير أو من ينييه - الخطاب فى هذه المادة موجه من الشارع الى النيابة العامة بصفتها صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية - الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذى تجريه دون غيرها لا تعتبر الدعوى قد بدأت باى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال .

المحكمة : ولئن نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة (٢) الا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه » الا أن الخطاب فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - موجه من الشارع الى النيابة العامة بصفتها

السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن حصول الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بغيره خاص يؤخذ تفريغاً وتقليصاً بالتضييق ولا ينتظر فيه قيد الخطاب التي غيوها من جهات الاستدلال والدعوى الجنائية لا يتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق مستواء بنفسها أم بمن تدببه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء أخير تقوم به سلطات الاستدلال ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال إما كان من مباشرها لا تعقب من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن ، رجوعاً الى حكم الأصل في الإطلاق ، وتحسرياً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشئها ، إذ لا يملك تلك الدعوى - في الأصل - غير النيابة العامة وحدها .

وإذ كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - على السياق آنف الذكر من شأنها أن تجعل الجريمة في حالة تأهب ، فإن الإجراءات التي قام بها مأمور الضبط القضائي تعبد من إجراءات الاستدلال المخولة له قانوناً ولا تعتبر من إجراءات تحريك الدعوى الجنائية التي تتوقف مباشرتها على طلب من الوزير المختص أو من نيابه ، ويكون الحكم إذا اعتبرها من إجراءات الدعوى ورتب على حصولها قبل تقديم الطلب المشار إليه بطلانها قد خالف القانون وأخطأ في تأويله مما يوجب نقضه . وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وقول كلمتها فيه فيتعين أن يكون النقض بقرونا بالأحالة . وذلك بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٦)

(قاعدة رقم ١٩٢)

المبدأ :

إذا ثبت أن النيابة حركت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب كتابى من مدير عام الجمارك أو من ينيبه فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف القانون ويكون الحكم الصادر فيها باطلا .

المحكمة : حيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التهريب الجمركى قد شابه البطلان لابتنائه على اجراءات باطلة اثرت فيه ، ذلك بانه لم يكن قد صدر طلب كتابى من مدير عام الجمارك أو من ينيبه باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية قبل الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك من انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه » . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينيبه ، وأنه اذا ما اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

واذا كانت الدعوى المبسطة يتوقف رفعها على صدور طلب كتابى يصدر من مدير عام الجمارك أو من ينيبه . وكان البين من الرجوع الى الاوراق والى المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة قد حركت الدعوى العمومية قبل الطاعن قبل أن يصدر طلب بذلك من الجهة المختصة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد

أقيمت على خلاف ما تقتضى به الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ويكون اتصال المحكمة بها فى هذه الحالة معدوما قانونا بما يمتنع عليها معه التعرض لموضوعها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا للنظر فانه يكون باطلا مستوجب نقضه والقضاء بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية .

(الطعن رقم ٦٠٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

(قاعدة رقم ١٩٣)

المبدأ :

المادة ٥٦ من القانون ١٩٨١/١٣٣ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من الوزير المختص أو من ينييه - اغفاله - اثره - بطلان الحكم .

المحكمة : لما كانت الجريمة التى دين بها الطاعن من جرائم التهريب المنصوص عليها بقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وكانت المادة ٥٦ من ذات القانون تنص على انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينييه » .

وكان مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من الوزير المختص أو من ينييه كتابه بذلك . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه به أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت يطلب كتابي من الوزير المختص او ممن ينييه في ذلك فانه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٣١ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٩٤)

المبدأ :

من المقرر ان الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لان التأشير بذلك لا يعدو ان يكون امراً ادارياً الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما اعدت ووقعها عضو النيابة واعلنت وفقاً للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام .

(الطعن رقم ١٠٥٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/٥ / ١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٥/٣ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٩٥)

المبدأ :

عدم اعلان الخصوم بالامر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الاجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه .

(الطعن رقم ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٣ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٩٦)

المبدأ :

الدعوى الجنائية اذا اقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقتضيه المادة ٦٣ اجراءات - اتصال المحكمة في هذه الحال يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها ان تتعرض لموضوعها - لا تملك

المحكمة الاستئنافية عند رفع الامر اليها. أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات امام المحكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن دفع بجملة ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٦ بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني الذي رسمته المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لهذا الدفع .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدعوى الجنائية اذا كانت قد اقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فان هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الاثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الامر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب اللجأ موصود دونها ، الى أن تتوافر الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو امر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولمحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه - اذ لم يعرض للدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني على الرغم من جوهريته . مما كان يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه - يكون فضلا عما شابه من لخلال بحق الدفاع قد تعيب بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٩١٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ١٩٧)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بملقصور اذا رتب على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها انقطاع صلته بالوظيفة العامة دون أن يستظهر ما اذا كانت مخالفته لخط السير قد وقعت منه اثناء العمل أو بسببه فلا تعدو أن تكون مخالفة لتعليمات الجهة التابع لها .

الحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت في فقرتها الثالثة على انه : « فيما عدا الجرائم المشار اليها من المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنسية أو جنحة وقعت منه اثناء تادية وظيفته أو بسببها » فقد دلت بصريح الفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية انما يتحقق اذا كانت الجنائية أو الجنحة قد رفعت من الموظف اثناء تادية وظيفته أو بسببها بحيث اذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد .

وكان من المقرر كذلك أن الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ويستوى فى هذا الصدد ان يكون عمل الموظف فى مرفق ادارى أو مرفق صناعى أو تجارى ، كما يستوى ان تكون تبعية المرفق للحكومة المركزية أو لوحدات الادارة المحلية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان حصل الدفع المشار اليه بوجه الطعن وأورد ان الطاعن قدم شهادة تفيد انه موظف (سابق)

بالوحدة المحلية بأولاد بقر أطرح ذلك الدفع بقوله : « وحيث انه عن الدفع المبدى من المتهم فمردود عليه بأن الاستفادة من نص المادة ٦٣ أ ج انه يشترط لرفع الدعوى على الموظف العام من النائب العام أو المحقق العام أو رئيس النيابة أن تكون الجريمة وقعت منه أثناء تاديبه لأعمال وظيفته أو بسببها . وأن المتهم هنا فى الدعوى الماثلة لم يرتكب الجريمة المنسوبة اليه بمقتضى أعمال وظيفته أو بسببها ، إذ انه خالف خط السير الممنوح له من قبل العمل التابع له كما أن عمله هذا يعد عملاً تجارياً خاصاً بالادارة التابع لها لغرض نفع خاص بها وهذا العمل خارج عن نطاق العمل الوظيفي للمتهم ، ومن ثم لا يتمتع بالحصانة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ أ ج وبالتالي يضحى الدفع فى غير محله متعيناً رقبه » .
وفضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ صحيح القانون إذ أطلق القول بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى سلب موظفيها الحماية التى أسيغتها عليهم المادة ٦٣ المشار اليها ، فإنه قد رتب على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها انقطاع صلته بالوظيفة العامة دون أن يستظهر ما اذا كانت مخالفته لخط السير قد وقعت منه أثناء العمل أو بسببه فلا تعدو أن تكون مخالفة لتعليمات الجهة التابع لها ، أم أن ما قارقه الطاعن لم يكن أثناء أداء عمله ولا بسبب أدائه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧)

(قاعدة رقم ١٩٨)

المبدأ :

جريمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك - خلو الحكم من الإشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من فوضه فى ذلك يعنيه بالقصور فى البيان .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة

حيازة ملح خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سداد الضريبة المستحقة عليها ، وعاقبه بمقتضى المادتين ٥٥٣ ، ٥٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

لما كان ذلك ، وكانت هذه الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة من المانقد ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينوب عنه » ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من الوزير المختص أو من ينوب عنه فى ذلك ، واذ كان هذا البطلان من البطلان الجوهرية التى يجب أن يضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن اللص عليه بالحكم ، ان يكون ثبتا بالأوراق - صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه خلا من الاشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من فوضه فى ذلك ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان - الذى يتسع له وجه انطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، مما يوجب نفيه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما التول ... والثالث ... الذين كانا طرفين فى الخصومة الاستئنائية » ، ولم يقررا بالطعن بطريق النقض ، وذلك لوحدة الواقعة والاتصال الوجهة التى بنى عليه النقض بهما ، عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض والصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ، وبغير حاجة . لبحث باقى أوجه الطعن .

(انظر ، رقم ١٣١٢ لسنة ٥٩ ق - مجلة ١٥ / ١ / ١٩٨١ :)

المبدأ :

١ - قانون الاجراءات الجنائية لم يسبغ الحماية المقررة بها فى شان عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة الا بالنسبة للموظفين او المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم اثناء تادية الوظيفة او بسببها .

٢ - انعطاف الحماية المقررة للموظفين او المستخدمين العامين على العاملين بالجمعية التعاونية الاستهلاكية خطأ فى تطبيق القانون لان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليست مرفقا من المرافق التي تديرها الدولة او أحد اشخاص القانون العام وان موظفيها وعمالها لا يعتبرون من الموظفين او المستخدمين العامين الا فى تطبيق قانون العقوبات فقط .

المحكمة : وحيث انه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه أسس قضاؤه فى استئناف المطعون ضده - المتهم بالقضاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة له وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ، على أن المطعون ضده موظف عام بهيئة فرقة القطن مما تنسب عليه الحصانة المقررة للموظفين والمستخدمين العامين بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شان عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة الا بالنسبة للموظفين او المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم اثناء تادية الوظيفة او بسببها ، وكان من المقرر ان الموظف او المستخدم العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار اشخاص معينين فى

حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصا ، كاللذان في جرائم الرشوة واختلاس الاموال الاميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس ادارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت . وكذا ما نصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الاستهلاكى من أنه في تطبيق احكام قانون العقوبات (١) يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس ادارتها ومندوبو التصفية ومراجعوا الحسابات والمديرون والعاملون في حكم الموظفين العموميين (ب) ٠٠٠ (جـ) ٠٠٠٠ . فيجعل هؤلاء في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام .

لما كان ذلك ، وكانت المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد نصتا على أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جهورية ديموقراطية تتكون طبقا لاحكام هذا القانون من المستهلكين للملح أو الخدمات للعمل على تحقيق مطالب اعضائهم اقتصاديا واجتماعيا يعقد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلك وأن أموالها مملوكة لها ملكية تعاونية يصفقتها الاعتبارية ، فإن الشارع يكون قد أقصح بجلاء عن أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليست مرفقا من المرافق التي تديرها الدولة أو أحد اشخاص القانون العام وأن موظفيها وعمالها لا يعتبرون من الموظفين أو المستخدمين العاملين الا في تطبيق احكام قانون العقوبات فقط وهو ما يؤكد إتجاهه الذى نص عليه في المادتين الأولى من مواد الاصدار الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١٦ لسنة ١٩٦٢ من سريان احكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التى تساهم

ففيها الدولة والتي يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية ،
كما يصرى على العاملين بها احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل .

لما كان ذلك ، وكان الثابت ان المطعون ضده ولئن كان من العاملين
بهئية فرقة القطن الا انه يعمل فى نفس الوقت بالجمعية التعاونية
الاستهلاكية للعاملين بتلك الهئية ، وانه بصفته الاخيرة هذه تعتمد اخفاء
حسابات الجمعية والتقارير والميزانية الواجب تقديمها للجهات المختصة ،
واذ كان ذلك فان ما نسب الى المطعون ضده من ارتكابه تلك الجريمة ،
يكون بهذه المثابة منبى الصلة بوظيفته ولم يقع منه اثناء تاديبه لها
او بسببها ، وانما بحكم كونه عاملا بالجمعية التعاونية الاستهلاكية
للعاملين بهئية فرقة القطن .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر
ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣
من قانون الاجراءات الجنائية على المطعون ضده بالغائه الحكم المستأنف
الذى دانه وقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة
فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، واذا حجه
هذا الخطا عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين ان يكون النقض
مقرونا بالاعادة .

(الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧)

انقضاء الدعوى الجنائية

(قاعدة رقم ٢٠٠)

المبدأ :

يجوز لمن خوله القانون حق الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .
(م ١٠ إجراءات)

المحكمة : ان المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية قد اجازت لمن خوله القانون حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .
ولما كان الثابت من مجونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المدعى بالحق المدنى حضر وقرر التنازل عن الدعوى المدنية قبل جميع المدعى عليهم كما تنازل عن الشكوى طبقا للمادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية ، غير أن المحكمة انتهت الى تأكيد الحكم الصادر بالادانة واقيت تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه المدنية . وكان صدور تنازل المدعى بالحق المدنى عن الشكوى على نحو ما تقدم لابد وأن ينتج أكثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في القانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى الجنائية وبانقضائها بالتنازل وببراءة الطاعن ، والمحكوم عليه الاخر - الذى كان طرفا في الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها ذلك الحكم - نظرا لاتصال هذا الوجه من أوجه الطعن به ولوحدته الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

(قاعدة رقم ٢٠١)

المبدأ :

لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن التنازل الصادر من المجنى عليه عن الدعوى الجنائية ما دامت أركان الجريمة قد توافرت اذ لا تأثير لهذا الصلح في قيامها .

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٢٠٢)

المبدأ :

إذا فقد الحكم وتعذر الحصول على صورة رسمية منه فإن الدعوى الجنائية لا تنقضى وبالتالي لا تكون لهذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

المحكمة : حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمقررات المضمومة وعلى مذكرة نيابة النقض الجنائي المؤرخة ١٩٩٠/٢/٥ أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الجنبه ٢١٤٩ لسنة ١٩٨٦ البدرشين المؤيد لادبائه بالحكم المطعون فيه قد فقد ولم يتم الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى قلن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . ولما كتبت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى باعادة المحاكمة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٢٠٣)

المبدأ :

الأصل انه وان كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية ما دامت متصلة بمسير الدعوى أمام القضاء الا انه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة ، فاذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له اثر على التقادم .

(للطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٠٥٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٥)

(قاعدة رقم ٢٠٤)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن اجراءات التحقيق التى تتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية سواء اجريت فى مواجهة المتهم او فى غيبته ، وان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى وان هذا الانقطاع عينى يمتد اثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الاجراءات .

(الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

المبدأ :

إذا كان الجانى موظفا عاما وكانت الجريمة المسندة اليه احدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، فان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لا تبدأ من يوم ارتكاب الجريمة وانما من يوم انتهاء خدمته أو زوال صفته أو من تاريخ مباشرة النيابة العامة للتحقيق .

الحكمة : اذ كان قانون الاجراءات الجنائية بعد ان نص فى الفقرة الاولى من المادة ١٥ منه على 'انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة نص فى الفقرة الثالثة من المادة المشار اليها على انه « . . . لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والى تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك » .

فان مفاد ذلك انه اذا كان الجانى موظفا عاما وكانت الجريمة المسندة اليه احدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لا تبدأ من يوم ارتكاب الجريمة وانما من يوم انتهاء خدمته أو زوال صفته أو من تاريخ مباشرة النيابة العامة للتحقيق .

لما كان ذلك ، وكان المستأنف فى حكم الموظف العام ، وكانت الجريمة المسندة اليه من بين الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فان احتساب المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى خدوصية هذه الدعوى ، يكون خاضعا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان .

(الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ٢٠٦)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنىح - المادتين ١٥ ، ١٧
اجراءات جنائية - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - تجاوز اثرته
لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته .

المحكمة : اذ كان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين
١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنىح بمضى ثلاث
سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام
او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى او باجراءات الاستدلال اذا اتخذت
فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد
ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان
المدة يبدأ من آخر اجراء .

لما كان ذلك ، وكان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد
على ثلاث سنوات من تاريخ قرار المحكمة الاستئنافية اخلال الأوراق الى
النيابة العامة الى يوم طلب النيابة العامة للطاعن للتحقيق دون اتخاذ
اجراء من ذلك القبيل وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما
تجاوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم
تشهد لصحته ، وهو الامر الثابت حسبما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه
اذ دان المتهم بكونه قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ،
وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير
على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقض الا بمضى المدة
المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ٩٢٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

في نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٦٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)
- (الطعن رقم ٤٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٦)
- (الطعن رقم ٨٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
- (الطعن رقم ٧٠١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)
- (الطعن رقم ١١٥٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
- (الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

(قاعدة رقم ٢٠٧)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - دفع جوهري متعلق
بالنظام العام .

المحكمة : اذ كان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفعا
جوهريا وهو من الدفعات المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فقد كان ينبغي
على المحكمة الاستئنائية وقد اثير امامها ان تمحصه وان ترد عليه بما
يفنده لما يبنى عليه - لو صح - من انقضاء الدعوى الجنائية ، اما وهي
لم تفعل بل دانت الطاعن بجرime تجريف ارض زراعية بدون ترخيص
دون ان يتضمن حكمها ما يسوغ به رفض هذا الدفع - فانه يكون قاصر
البيان .

- (الطعن رقم ٧٩٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

في نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٩٠٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠)
- (الطعن رقم ١٤٣٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٤)
- (الطعن رقم ٨٠١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
- (الطعن رقم ٧٨٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٨/١٠)
- (الطعن رقم ٧٨٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)
- (الطعن رقم ١٤٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٤)
- (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

(قاعدة رقم ٢٠٨)

المبدأ :

العبرة فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - هى بالمعانى - لا يشترط للتمسك به ايراده بلفظه .

المحكمة : وحيث ان البين من محضر جلسة ١٣/١٠/١٩٨٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن ذكر فى مرافعته أن الطاعن لم يقم بتجريف تلك الارض وان والد الطاعن هو الذى قام بتسويتها فى عام ١٩٧٩ الامر الذى تنقضى به التهمة قبله .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، انما هى بالمعانى ، فان مفاد ما اثاره الطاعن - على النحو المتقدم ، هو التمسك بانقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة الذى لا يشترط فى التمسك به ايراده بلفظه .

(الطعن رقم ٥٩٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٠٩)

المبدأ :

التنازل عن الطعن - هو ترك للخصومة - يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات - الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن .

المحكمة : من حيث ان الطاعن تنازل عن طعنه بمقتضى اقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بمكتب التوثيق بالشهر العقارى بكفر سعد ، قدم الى المحكمة من النيابة ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن ، فانه يتعين الحكم باثبات تنازل الطاعن عن طعنه .

(الطعن رقم ١٨١٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/١٠/١٩٩٠)

المبدأ :

سقوط الحق فى الدعوى الجنائية - هى ان يكون مبدأ السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون ان يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها - جريمة خيانة الامانة، تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد - جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت القاعدة العامة فى سقوط الحق فى الدعوى الجنائية هى ان يكون مبدأ السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون ان يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة خيانة الامانة مستثناة من هذه القاعدة وكانت هذه الجريمة جرمية وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد ولذا يجب ان يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق وانه اذا دفع امام محكمة الموضوع بان جريمة التبديد قد وقعت فى تاريخ معين وان الدعوى الجنائية قد سقطت فيجب عليها ان تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها .

وكانت المحكمة لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة ولم تكن البتة فى مدونات حكمها باستظهار تاريخ تحقق الامتناع وظهور العجز عن الرد ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما اورده ردا على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم قد بين العناصر الكافية المؤدية الى قبوله او عدم قبوله مما يعنيه بالقصور ويتن لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٦٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٦)

(قاعدة رقم ٢١١)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - دفع من النظام العام
ادانة الطاعن دون التعرض لهذا الدفع يجعل الحكم قاصر البيان مما
يعيبه .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
ان الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة ، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه
- لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد
دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا عليه ، فإنه يكون
قاصر البيان مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث الوجه
الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٥٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)

(الطعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

(قاعدة رقم ٢١٢)

المبدأ :

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم رغم التقرير بطريق النقض
وايداع الاسباب فى المواعيد .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق انه بعد التقرير بالطعن
بطريق النقض وايداع اسبابه فى الميعاد قد توفى الطاعن المحكوم عليه
..... بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٩٨٩ - كالتاب من شهادة الوفاة المرفقة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم » فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء الطاعن . :
(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٢١٣)

المبدأ :

إذا انقضى على الدعوى من تاريخ ايداع اسباب الطعن مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ فى معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بإدانته بجنحة المارقة من مكان مسكون بطريق الكسر من الخارج بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ واودعت اسباب طعنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ ايداع الاسباب الى ان نظرت بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، واذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ ايداع اسباب الطعن الحاصل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب دون اتخاذ أى إجراء قاطع بهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

(قاعدة رقم ٢١٤)

المبدأ :

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن رغم تقريره بطريق النقض
وايداع أسبابه فى الميعاد .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق انه بعد التقرير بالطعن
بطريق النقض وايداع أسبابه فى الميعاد - توفى الطاعن المحكوم عليه
بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٧ وقد ثبت ذلك من شهادة الوفاة المرفقة .
لما كان ذلك ، فانه يتعين على المحكمة الحكم بانقضاء الدعوى
الجنائية بوفاة الطاعن عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٠٥٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩)

(قاعدة رقم ٢١٥)

المبدأ :

ضياع الحكم الصادر من محكمة اول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى
الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن
فيه لم تستنفذ .

المحكمة : حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق وعلى مذكرة
القلم الجنائى المختص أن الحكم الصادر من محكمة اول درجة - فى

الجنة رقم ٢٠٥٦ لسنة ١٩٨٥ مركز الزقازيق - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد .

١١ - ٤ :

ولما كان لم يتم الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى ، فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . فنهائيا ما دامت طلق الطعن فيه لم تستنفذ .

ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى باعادة المحاكمة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩)

(قاعدة رقم ٢١٦)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهري وهو من الدفع المتعلقة بالنظام العام - يتعين على المحكمة ان تبحر فيه او ترد عليه بما يفنده فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصر البيان مما يعنيه .

المحكمة : هذا فضلا عن انه لما كان من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهري وهو من الدفع المتعلقة بالنظام العام .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المعارضة الابتدائية ان المدافع عن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لزور عشر سنوات . على البناء وقد اغفل الحكم للصادر في المعارضة الرد على هذا

الدفع وسأيره فى ذلك الحكم المطعون فيه مؤيدا حكم محكمة أول درجة لأسبابه ومن ثم فقد كان على الحكم وقد أثير هذا الدفع أمام محكمة أول درجة أن يحصه أو يرد عليه بما يقنده لما يتبنى عليه - لو صح - أن يتغير وجه الراى فى الدعوى ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧٤٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٤٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١)

(الطعن رقم ٢٨٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

الفصل الخامس

دعوى مدنية

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية

(قاعدة رقم ٢١٧)

المبدأ :

لا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والادبى ذلك بأن فى ثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بداءة الاحاطة باركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارقه بالتعويض .
(الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

(قاعدة رقم ٢١٨)

المبدأ :

استئناف المسئول عن الحقوق المدنية يقتصر اثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية لان اىصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئنافها من النيابة والمتهم .

المحكمة : ومن حيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بتهمة القتل الخطا والقيادة الخطرة فقضت المحكمة الجزئية غيابيا بحبسه ستة أشهر والزامه وهيئة النقل العام « المسئولة عن الحقوق المدنية » بالتعويض المؤقت فاستأنفت هيئة النقل العام والمحكمة الاستئنافية قضت حوزوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف فعارض الطاعن فى ذلك الحكم حيث قضى بتأييده .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية

تجيز للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه فى ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومن ثم فلا محل لما ذهب اليه الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن توقف الفصل فى استئناف المسئول عن الحقوق المدنية لعدم استفاد الطاعن طريق الطعن بالمعارضة ، اذ ان محل ذلك ان يكون الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة وليس من المسئول عن الحقوق المدنية .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان استئناف المسئول عن الحقوق المدنية يقتصر اثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية لان اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئنافها من النيابة العامة والمتهم ، فان ما يثيره الطاعن من ان فصل المحكمة فى استئناف المسئول عن الحقوق المدنية برفضه يروى بتصديها للدعوى الجنائية يكون على غير اساس .

لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن الدلائل ان يختصم فى تقرير الاستئناف ، وكان من المقرر انه يجب توافر شرطى الصفة والمصلحة لقبول الطعن ، فلا ينال الطعن فى الاحكام الا ممن كان طرفا فى الخصومة التى انتهت بصور الحكم محل الطعن وكان الحكم المذكور ملزما له ضارا به ، واذا لم يكن الطاعن خصما فى الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية ، ولا يضار بالحكم الصادر فيه بتأييد الحكم المستأنف لما هو مقرر من أن المتبوع « المسئول عن الحقوق المدنية » حين يوفى التعويض الى الدائن المضرور « المدعى بالحقوق المدنية » انما يحل محل هذا الدائن فى حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع ومن ثم يجوز للمدين التابع « المتهم » ان يتمك قبله بكافة الدفع التى كان له ان يتمك بها قبل المضرور ، فان معارضته الاستئنافية تكون غير مقبولة لانقضاء صفته ومصلحته فيها ، ويتعين - من ثم - نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول المعارضة .

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٤)

'(قاعدة رقم ٢١٩)'

المبدأ :

ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية - هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخص مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الدعوى المدنية بقبولها وبالزام الطاعن بالتعويض المؤقت ، وأقام قضاؤه فى هذه الدعوى تأسيسا على أن المدعى بالحقوق المدنية ٠٠٠٠ قد أصابه ضرر من الجريمة وكان من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية ، هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخص مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ، ولا تتعداه الى الأفعال الأخرى غير المحملة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وكانت جريمة النصب المسندة الى الطاعن قد وقعت أصلا على مستأجر الأرض الذى حرر له الطاعن عقد الايجار عنها ، ولم يؤن المدعى بالحقوق المدنية - مالك الأرض - طرفا فى هذا العقد ، ولم يصبه ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية ، فلا تكون له صفة فى المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك النظر وقضى فى الدعويين الجنائيتين بالأدانة ، والمدنية بقبولها والزام الطاعن بالتعويض المؤقت ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، والزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٦٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

(قاعدة رقم ٢٢٠)

المبدأ :

الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

(قاعدة رقم ٢٢١)

المبدأ :

الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضا .

المحكمة : اذ كان الوجه الذى بنى عليه الطعن يتعلق بالدعوى الجنائية ونحدها ، الا انه لما كان من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

(الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧)

نطاق الدعوى المدنية

(قاعدة رقم ٢٢٢)

المبدأ :

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدى لها والا كان الحكم معيبا .

٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية التي حركت بالطريق المباشر .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على مجازر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن دفع بـ جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وقدم حافظة مستندات .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدى لها عند ابدائها .

ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع فيقسطه حقه ايرادا وردا ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

هذا وانه لما كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر فان قبول الدعوى الجنائية يتوقف على ما ينتهي اليه الامر بشأن قبول الدعوى المدنية ، ومن ثم فان النقض يشمل الدعويين المدنية والجنائية .

(الطعن رقم ٣٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٣)

(قاعدة رقم ٢٢٣)

المبدأ :

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما - يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

المحكمة : لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامة من الطاعنين ضد المطعون ضده يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره البطاعنون على الحكم فى هذا الخصوص على غير أساس متعينا رفضه .

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٤)

(قاعدة رقم ٢٢٤)

المبدأ :

يمرر حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧: إجراءات جنائية على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه .

المحكمة : اذ كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يمرر أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية - كما هو الحال فى الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها امتثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة اخرى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بهذا إلغاء دون أن ينص فيه على أنه صدر باجماع الآراء ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١١٥١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

(قاعدة رقم ٢٢٥)

المبدأ :

مناط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

المحكمة : وكان مناط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية هو أن يكون الضرر المطالب بالتعويض عنه قد نشأ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكان لا يوجد ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة شخصاً آخر خلاف المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن زوجة المجنى عليه قد لحقها ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة التي وقعت على زوجها ، فإن ما يثيره الطاعن بخصوص قبول دعاوها يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٢٦)

المبدأ :

لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استثنائياً بالتعويض إلا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظراً للتبعية بين الدعويين ولازتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي والقاضي بإلغاء الحكم المتألف الصادر برغض الدعوى المدنية دون أن يذكر الحكم المطعون فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تحكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يرمى أيضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برغض دعاواه بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم

تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهمين و برفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المدعى بالحقوق المدنية كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا للتبعية بين الدعيويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية ، قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة ، لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء رفض الدعوى المدنية ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولان الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الا انه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من محكمة اول درجة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون او على خطأ فى تطبيقه او فى تاويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى المدنية وذلك بالنسبة للطاعنين الثانى والثالثة دون الطاعنة الاولى - التى قضى بعدم جواز طعنها - لانها لم تكن طرفا فى الحكم المطعون فيه ، وذلك بغير حاجة لبحث وجه الطعن المقدم من الطاعنين مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

الحكم فى الدعوى المدنية

(قاعدة رقم ٢٢٧)

المبدأ :

قوام مسئولية المتبوع - تحقق مسئولية التابع •

المحكمة : اذ كان الثابت من الاوراق ان المتهمين اولئك الذين قضى بمساءلتهم عن التعويض تابعين لهيئة السلك الحديدية - المسؤولة عن الحقوق المدنية وقد وقع منهم الضرر ذاك وعملهم غير المشروع - على النحو البادى ذكره - حالة تادية وظيفتهم لديه ، وكان قوام مسئولية المتبوع ، تحقق مسئولية التابع وتوافرها - وهو الحال فى الدعوى الماثلة ، فانه يتعين الزام وزير المواصلات بصفته بالتعويض عملا بنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى •

(الطعن رقم ٦٢٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٢٨)

المبدأ :

دعوى مدنية - ضرر يستوجب التعويض •

المحكمة : لما كان من المقرر انه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحكم اذانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت بالادلة الماثلة التى اوردتها ارتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى الزمه بالتعويض على مقتضاه فانه يكون قد وافق صحيح القانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد •

(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/٧/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٢٩)

المبدأ :

للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه فى اية حالة كانت عليها
الدعوى .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على المغردت ان الطاعن قدم
للمحكمة فى فترة حجز الدعوى للحكم - وفى خلال الاجل المصرح له فيه
بذلك مخالصة صادرة من المدعى بالحقوق المدنية مصدقا على توقيع
عليها تفيد تنازله عن كافة حقوقه فى الدعوى الماثلة ، وقضت المحكمة فى
حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فيما قضى به من
طلبات فى الدعوى المدنية .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون
قد اخطا فى تطبيق القانون - بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون
الاجراءات الجنائية التى تتيح للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه
فى اية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه ويستوجب نقضه جزئيا
وتصحيحه باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه والزامه
بمصاريفها .

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٢٣٠)

المبدأ :

من المقرر انه متى يبين الحكم اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ
وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة
كافية ولا تثيريب عليه بعد ذلك اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على
اسامه التعويض .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(قاعدة رقم ٢٣١)

المبدأ :

لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والادبى ذلك أن فى اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن ندائه الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب الحكم على مقارفه بالتعويض .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٣٢)

المبدأ :

يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون اذا صدر بالفاء الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى المدنية والزام الطاعن بالتعويض دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بالفاء الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى المدنية ، وقضى بالزام الطاعن بالتعويض دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى يصرى حكمها على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه - كالحال فى الدعوى - فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى المدنية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة للتعويض لوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، مع الزام المطعون بصدده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٢٢)

البدا :

مناط للحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات .

المحكمة : انه لما كان مناط الحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة الاولى التي يثيرها لحد الخصوم خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي او - النوعي - وأن المشرع بصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد انط بالمحاكم الجزئية المختصة للفصل في المنازعات الزراعية ايا كانت قيمتها .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ركن في طلبة وقف السير في الدعوى الى انه يضع اليد على الارض الزراعية محل النزاع بناء على عقد ايجار شفهي صادر له من الطعون عليه الثاني واقام الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٧ مننى جزئى ابو قرقص لاثبات هذا العقد - وكان ما يتحدى به الطاعن على هذا النحو يعد مسألة اولوية لازمة للفصل في الدعوى ويخرج النظر فيها عن اختصاص المحكمة الابتدائية مما ينبغي معه وقف السير في الدعوى لحين الفصل فيها فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٩ ق - جملة ١١٩٠/١٢/٥)

(قاعدة رقم ٢٢٤)

البدا :

متى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى الدنية فانه لا يجوز إلغاء هذا الحكم في الشق المدني والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا بجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

المحكمة : وحيث أن هذا النعى صحيح فى القانون ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة ام لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فانه لا يجوز الغاء هذا الحكم فى شقه الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بهذا الالغاء دون أن يصدر باجماع الراء ، فانه يكون قد خالف القانون - اذ كان لزاما على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ، عملا بحكم الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والحكم بمقتضى القانون بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى المدنية دون حاجة لمبحث أوجه الطعن الأخرى والزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

(الطعن رقم ١٥٤٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

الطعن في الاحكام الصادرة.فى الدعوى المدنية

(قاعدة رقم ٢٣٥)

المبدأ :

سريان حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ اجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة.سواء استأنفته النيابة أم لم تستأنفه .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يمرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فتمت. كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فانه لا يجوز الغاء هذا الحكم فى شقه الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بهذا الالغاء دون أن يصدر باجماع الراء ، فانه يكون قد خالف القانون ، اذ كان لزاما على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية دون حاجة لبحث لوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٥٤٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

(قاعدة رقم ٢٣٦)

المبدأ :

متى لا يجوز للمدعى بالحق المدنى استئناف الحكم الصادر ضده
فى الدعوى المدنية •

المحكمة : وحيث أن المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان الدعاوى المدنية تخضع امام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحكمة والاحكام وطرق الطعن فيها - ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية آجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستئناف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ، ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تلويله - ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت •

(الطعن رقم ٤١٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٣٧)

المبدأ :

قضاء الحكم الابتدائى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية - لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة •

الحكمة : وحيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يمسر أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنف نفسه النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظرا للتعبير بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة ، فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته .

(الطعن رقم ٨٩٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

الفصل السادس

دفاع

حضور المحامي ومرافعته

(قاعدة رقم ٢٣٨)

المبدأ :

الاستعانة بمحامى الزامى لكل متهم بجناية اُحيلت لنظرها امام محاكم الجنايات - فرض عقوبة الغرامة على كل محام - منتدبا او موكلا - اذا هو لم يدافع عن المتهم او يبين من يقوم مقامه للدفاع عنه فضلا عن المحاكمة التأديبية .

المحاكمة : وكان من القواعد الاساسية التى اوجبها القانون ان تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية اُحيلت لنظرها امام محكمة الجنائيات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى، تقديرنا بان الاتهام بجناية امر له خطره ولا تؤتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام اثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من المشرع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - منتدبا كان او موكلا من قبل متهم يحاكم فى جنائية - اذا هو لم يدافع عنه او يبين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال .

ولما كان ما ابداه المحامى المنتدب للدفاع عن الطاعن من دفاع على المسياق المتقدم لا يحقق فى صورة الدعوى الغرض الذى من اجله استوجب الشارع حضور محام عن المتهم بجناية ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فان اطراف المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بطلانا

أثر فى الحكم بما يوجب نقضه حتى نتاح للمتهم فرصة تحقيق دفاعه على الوجه المبسوط قانونا .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤)

(قاعدة رقم ٢٣٩)

المبدأ :

السماح لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين الثلاثة على الرغم من قيام تعارض بين مصلحتهم - إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم .

المحكمة : وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة ندبت المحامى الموكل عن الطاعنين الاول والثانى للدفاع عن الطاعن الثالث ، فتولى الدفاع عن ثلاثتهم ، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اعتمد فى قضائه بادانة الطاعنين الاول والثانى على اعتراف الطاعن الثالث انهما اللذان احدثا اصابات المجنى عليه ، ومؤدى ذلك ان الحكم اعتبر الطاعن الثالث شاهد اثبات ضد الطاعنين الاول والثانى فى شأن تواجدهما بمكان الحادث واحداثهما اصابات المجنى عليه التى اودت بحياته ، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحة الطرفين ، الامر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الاخر .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين الثلاثة مافى البيان على الرغم من قيام هذا التعارض فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة الاول ، ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يتعين نقض الحكم أيضا بالنسبة للطاعن الرابع .

(الطعن رقم ٢٤٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٥)

(قاعدة رقم ٢٤٠)

المبدأ :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ الرد يكون مستقادا ضمنا من القضاء بإدانتهم استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

(قاعدة رقم ٢٤١)

المبدأ :

للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه - وهو حق أصيل مقدم على حق المحكمة في تعيين محامي له .

المحكمة : إذ كان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة في تعيين محامي له ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعن مثل أمام المحكمة وحضر عنه محام طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميهِ الاصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وندبت له من قبلها محاميا كلفته بالاطلاع على ملف الدعوى وسمعت مرافعته ثم قضت بإدانة الطاعن دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، وأن تشير الى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها لخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٣٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣)

(قاعدة رقم ٢٤٢).

المبدأ :

وجوب أن يحضر مع المتهم بجناية محام - المتهم حر في اختيار محاميه - إذا ما عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع - يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ما لم يتضح لها أن القصد من طلباته تعطيل سير الدعوى .

المحكمة : وكان من المقرر أنه يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام ، وأن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه فإذا ما عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ما لم يتضح لها أن القصد من طلباته تعطيل السير في الدعوى .

ولما كان الثابت مما تقدم أن المحامين الحاضرين مع الطاعن الاول طلبا من المحكمة تأجيل نظر الدعوى لدور مقبل لاتخاذ اجراءات التحقيق الموضحة بمحضر جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ ولم يترافع أيهما في موضوع الدعوى ، فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدي محاميه دفاعه ، اما وهى لم تفعل واصدرت حكمها في موضوع الدعوى بادانة الطاعن واطرحت طلب التاجيل دون أن تشير الى اقتناعها بأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى، فإنها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهم مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها أيضا بالاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٢٤٣)

المبدأ :

من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

(الطعن رقم ١٤٤٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٢٤٤)

المبدأ :

لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم قرر أنه لم يوكل محامياً للدفاع عنه ، ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام ، فنُذبت المحكمة له محام ترافع في الدعوى وأبدي ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها ، فإن المحكمة تكون قد وفرت له حقها في الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٤٥)

المبدأ :

يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

المحكمة : يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة قررت بجلسة ١٩٨٦/١/٨ التاجيل ليقدم الطاعن دليل عذر المرض ثم لما كانت جلسة ١٩٨٦/١/٢٢ - التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - قدم شهادة مرضية أثبتت المحكمة اطلاعها عليها وردتها اليه فانه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع أما وقد التفتت عنه واغفلت الرد عليه وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلا للقرار به بعد الميعاد فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٧٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)

(قاعدة رقم ٢٤٦)

المبدأ :

القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة - ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .

المحكمة : اذ كان القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن الطاعن والمتهمين الآخرين ارتكبوا معا جريمة السرقة بطريق الاكراه المسندة اليهم ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أي من الطاعن والمتهم الثاني لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تبرئة الآخر منه أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنا كما أن القضاء بادانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببرائة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي

المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه امامه الواقع لا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما ان يبديه من اوجه الدفاع ما دام لم يبديه بالفعل لما كان ذلك ، فان مصلحة الطاعن والمتهم الثانى فى الدفاع لا تكون متعارضة ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس من الواقع والقانون . .

(الطعن رقم ١٥٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٤٧)

المبدأ :

حضور مدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنايات - يتعين ان يتم سماع اى شاهد ومرافعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه او ممثلا عن يقوم مقامه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الشارع قد اوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا منه بان الاتهام بجناية امر له خطره ، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يكون ملما بما لجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه ان يتم سماع اى شاهد ومرافعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه او ممثلا عن من يقوم مقامه ، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٨٩١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٢٤٨)

المبدأ :

الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية اُحيلت لنظرها امام محاكم الجنايات - الغرض من ذلك - اذا كان ما ابداه المحام المنتدب من دفاع لا يحقق الغرض الذى استوجب الشارع حضور محام عن المتهم بجناية ويقتصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقديره - اثره - بطلان اجراءات المحاكمة .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة قررت - بذات الجلسة ندب محام دفاع عن المحكوم عليه ، واعطته صورة من القضية للاطلاع عليها ثم سئل المحكوم عليه عن التهمة المسندة اليه فانكرها وذكر ان شخصا يدعى اسمه اعطاه المأذنة المضبوطة بزعم انها دواء طالبا اليه وضعه فى دبره وساعدته زوجته فى ذلك ، واذ اكتفت النيابة والدفاع بتلاوة اقوال الشاهد لغيابه فقد امرت المحكمة بتلاوتها ، وصممت النيابة على طلباتها وشرح الدفاع ظروف الدعوى من خلال الاوراق ، ودفع بعدم علم المتهم بكنه المخدر المضبوط وطلب اصلها براعته واحتياطيا استعمال الرافعة ، فكان ان قررت المحكمة احالة القضية الى الفتى لاستطلاع رايه مع حجزها للحكم. فيها بجلسة ١٧/٥/١٩٨٩ ثم مدت اجل الحكم لجلسة ١٣/٦/١٩٨٩ وفيها اصدرت حكمها المعروض دون موافقة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٧ من الدستور قد اوجبت ان يكون لكل متهم فى جناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الاساسية التى اوجبتها للقانون ان تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية اُحيلت لنظرها امام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بان الاتهام بجناية امر له خطره ولا تتأتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام اثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من الشارع

على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام منتدبا. كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جنائية اذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم فضلا عن المحاكمة التاديبية اذا اقتضتها الحال ..

ولما كان ما جرى بجلسة المحاكمة ، وما أبداه المحامى المنتدب عن المحكم عليه من دفاع - على السياق المتقدم - لا يحقق فى صورة الدعوى - الغرض الذى من اجله استوجب الشارع حضور محام عن المتهم بجنائية ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقديره ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله ، مما يتعين معه نقض الحكم والاعادة حتى تتاح للمتهم فرصة تحقيق دفاعه على الوجه المبسوط قانونا .

(الطعن رقم ٣٠١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلصة ١٩٩٠/٦/٣)

(قاعدة رقم ٢٤٩)

المبدأ :

يجب أن يكون مع المتهم بجنائية امام محكمة الجنائيات محام يتولى الدفاع عنه - المتهم حر فى اختيار محاميه - حقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيينه - ليس للقاضى أن يعين له محاميا آخر الا اذا كان المحامى المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير فى الدعوى .

المحكمة : من حيث أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المظنون فيه أن الطاعنة مثلت امام المحكمة وتخلف محاميا الموكل عن الحضور ، وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تغييبه وطلب التأجيل لجلسة اخرى. حتى يتسنى لزميله أن يحضر فلم تستجب المحكمة الى طلبه ومضت فى نظر الدعوى بأن نددت محاميا للدفاع عن الطاعنة ، وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة المحامى المنتدب بذات الجلسة قضت بإدانة الطاعنة .

لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه والاصل فى هذا الوجوب أن المتهم حر فى اختيار محاميه ، وإن حقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيينه ، فإذا اختار المتهم محاميا ، فليس للقاضى أن يفتات على اختياره ويعين له مدافعا آخر إلا اذا كان المحامى المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير فى الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم أن الحاضر مع الطاعنة استاجل نظر الدعوى لحضور المحامى الموكل عنها غير أن المحكمة التفتت عن طلبه ومضت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعنة بالعقوبة مكتفية بمثول من نديته للدفاع عنها ، وكانت المحكمة لم تفصح فى حكمها عن العلة فى عدم اجابتها طلب التأجيل أو تشير الى أن الغرض منه هو عرقلة السير فى الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطّل لاجراءات المحاكمة فضلا عن القصور فى التمييز بما يوجب نقض الحكم والاعادة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٩٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٦)

(قاعدة رقم ٢٥٠)

المبدأ :

الاصل أنه وإن كان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا - إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته وإن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه فى الجلسة الاولى المحددة لنظر الاستئناف لم يحضر الطاعن وكذلك تخلف محاميه الموكل عن الحضور وحضر عنه محام آخر التمس أجلا لحضور المحامى الموكل الاستاذ ليقدم ما معه من

مستندات ، الا ان المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وقضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وان كان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مراقبته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .

ولما كان الثابت بما تقدم أن الطاعن لم يحضر وتخلف ايضا عن الحضور محاميه الاصل ولم تستجب المحكمة لطلب المحام الحاضر عنه لطلب التأجيل ومضت في نظر الدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته وان تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو مجرد عرقلة سير الدعوى فاذن بما باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٦٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٢٦)

(قاعدة رقم ٢٥١)

المبدأ :

الاقوال التى يدلى بها المتهم فى حق غيره من المتهمين تجعله شاهد اثبات ضدهم - استلزام فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن الاقوال التى يدلى بها المتهم فى حق غيره من المتهمين تجعله شاهد اثبات ضدهم ، وكان مؤدى ما خلص اليه

الحكم المطعون فيه أنه اعتبر المحكوم عليه الآخر شاهداً اثباتاً ضد الطاعن الأمر الذي كان يستلزم فصل دافع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصالحته الخاصة وحدها .

وإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٥-٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٢٥٢) .

المبدأ :

لم يمنع القانون أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - تعارض المصلحة أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما لم يبيده بالفعل .

المحكمة : لما كن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أحد المتهمين لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل اسناد التهمة شائعة بينهما. شيوفا صريحا أو ضميا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخبر بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل .

لما كان ذلك ، فان مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة ،
ويكون ما يقوله الطاعن فى هذا الوجه من الطعن لا يستند الى اساس من
الواقع أو القسانون ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على
غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٤٧٧١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٥٣)

المبدأ :

حضور محام مع المتهم بجنحة - غير واجب قانونا - متى عهد الى
محام بمهمة الدفاع - يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن
تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية
أن محاميا حضر مع الطاعن واستأجل للاطلاع والاستعداد ولتقديم دليل
البعذر المانع من التقرير بالاستئناف فى الميعاد ، الا أن المحكمة اعرضت عن
هذا الطلب دون تنبيه ، وقضت فى الاستئناف بعدم قبوله شكلا للتقرير
به بعد الميعاد بغير سماع دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم
بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة
الدفاع ، فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له
الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المدافع عن الطاعن طلب
الى المحكمة تأجيل نظر الدعوى ، حتى يتسنى له الاطلاع على اوراقها
وليقدم دليل عذره الذى حال بينه وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد ،
فانه كان على المحكمة اما أن تجيبه الى طلبه أو أن تنبيهه الى رفضه حتى
يتمكن من ابداء دفاعه ، اما وهى لم تفعل وقصلت فى الدعوى دون أن
تتيح للمتهم فرصة ابداء دفاعه - مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب

مراعاتها فى المحاكمات الجنائية - فان حكمها المطعون فيه ؛ يكون معيبا
!الاخلال بحق الدفاع الذى يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٤٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٤)

(قاعدة رقم ٢٥٤)

المبدأ :

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده - أمر موكل الى تقديره
هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

المحكمة : اذ كان الثابت من محضر جلسة المحكمة ان الطاعن قرر
بانه لم يوكل محاميا للدفاع عنه فندبت له المحكمة الاستاذ المحامى
الذى ترافع مدافعا عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة ، ولم يثبت ان الطاعن
اعترض على ذلك او ابدى طلبا ما فى هذا الشأن فان ما يثيره الطاعن من
قالة الاخلال بحق الدفاع يكون على غير اساس ، ولا وجه لما يتحدى
به من ان المحامى المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى اذ ان استعداد
المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما
يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(الطعن رقم ١٢١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

(قاعدة رقم ٢٥٥)

المبدأ :

السماح من المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين (الطاعن
صاحب المقهى) والمتهم الاول الذى ضبط حال تعاطيه مخدر بمقهى
الطاعن الذى يعلم بذلك مع قيام هذا التعارض فانها بذلك تكون قد اخلت
بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الاول ، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اعتمد فى قضائه بادانتها على اعتراف المتهم الاول بأنه ضبط حال تعاطيه مخدر بمقهى الطاعن الذى يعلم بذلك ويتقاضى مبالغ نظير اعداده لادرات التعاطى وتهيئة المكان الذى تم فيه ذلك . وكان مؤدى اقوال هذا المتهم أن يجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الاخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض فانها بذلك تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهم ٠٠٠ و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك بخير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦١٧٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٩ / ١٩٩٠)

ما يعتبر اخلايا بحق الدفاع

(قاعدة رقم ٢٥٦)

المبدأ :

دفاع هام وجوهري - يتعين على المحكمة ان تعرض له استدلالاته وان تستظهره وتمحص عناصره .

المحكمة : اذ كان دفاع الطاعن آنف البيان - وفي خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسؤوليته الجنائية ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وان تستظهر هذا الدفاع ، وتمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، أما وقد امسكت عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٤١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٨)

في هذا المعنى :

(الطعن رقم ٣٧١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣)

(قاعدة رقم ٢٥٧)

المبدأ :

الحارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الاشياء المحجوزة الى اى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه .

المحكمة : وحيث ان البين من مخاضر جلسات المحاكمة بدرجتى النقاضى ان المدافع عن الطاعن طلب الحكم ببراعته ودفع بانه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الجارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الاشياء المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأى فى الحكم ، فإنه يكون فضلا عما شابه من قصور فى التسبيب منطقياً على اخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

(قاعدة رقم ٢٥٨)

المبدأ :

إذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لاسبابه دون أن يعرض أيهما لدفاع الطاعن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى ببطلانها وتمحيصه وفحص المستندات التى ارتكز عليها بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكن اذا: اسقطته جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

الحكمة : واذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لاسبابه دون أن يعرض أيهما لدفاع الطاعن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى ببطلانها وتمحيصه وفحص المستندات التى ارتكز عليها بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكن اذا اسقطته جملة ونم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

(قاعدة رقم ٢٥٩)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة .

المحكمة : اذ كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم وما دامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى اقوال شاعدى الاثبات فلا تثريب عليها اذا هى لم تعرض فى حكمها الى دفاع الطاعن لوجود خلافاً سابقة بينه وبين شاعدى الاثبات لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وهو بهذه المثابة ليس من الدفوع الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٨٤٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤) .

(الطعن رقم ٢٩٦٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣)

(قاعدة رقم ٢٦٠)

المبدأ :

١ - الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

٢ - الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية
لناصر الدعوى المطروحة ما دامت أنها ليست من المسائل الفنية
البحثة .

٣ - الطعن بالتزوير هو من قبيل طلب التاجيل مما لا تلتزم المحكمة
فى الاصل بالاستجابة اليه فى حالة عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

٤ - اذا لم يتعرض الحكم لما اثارته الطاعة من الطعن بالتزوير على
الشكايات محل الاتهام رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل
المقدم فى الدعوى فانه يكون معيبا بالبطلان .

المحكمة : ومن حيث ان البين من محضر الجلسة التى صدر فيها
الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعة طعن بالتزوير على الشكايات
محل الواقعة بيد ان المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى
دان الطاعة دون أن تعرض لهذا الدفاع .

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من
اوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع
التى لا تلتزم بإجابه لان الاصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير
القوة التدليلية لناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبير
الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها او الاستعانة بخبير يخضع
رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة
التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها وان طعن
المتهمه بتزوير الشكايات انما هو من قبيل طلب التاجيل لاتخاذ اجراءات
الطعن بالتزوير مما لا تلتزم المحكمة فى الاصل بالاستجابة اليه الا ان ذلك
مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك
الاجراء .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما اثارته الطاعة
من الطعن بالتزوير على الشكايات محل الاتهام ، رغم تعلقه بتحقيق دفاع

جوهرى يتمل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث ان صح هذا الدفاع
تغير وجه الراى فيها ، فقد كان على المحكمة ان تعرض فى حكمها لهذا
الدفاع وان تمحصه وان تبين العلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطرلحه .
اما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتمرة على تاييد الحكم المستأنف
لاسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه
والاعادة - دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .
(الطعن رقم ٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٧٦١)

المبدأ :

متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له -
فلا يجوز لها ان تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

المحكمة : ومن حيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع
عن الطاعن طلب مساع شاهدى الاثبات وضم دفتر احوال قسم مكافحة
المخدرات ببلييس ، وقد استجابت المحكمة له ، واجلت الدعوى لهذا
الغرض - مما يفيد انها قدرت جدية الطلب ، الا انها عادت من بعد
ونظرت الدعوى واصدرت حكمها فيها ، دون اجابة الدفاع الى طلبه .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض فى حكمها لطلب الدفاع
او توبرر بسبب عدولها عن تنفيذه ، وكان من المقرر انه متى قدرت المحكمة
جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فلا يجوز لها ان تعدل
عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول . فان الحكم المطعون فيه يكون
قد اخل بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٦٢)

المبدأ :

دفاع هام وجوهري - على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهره ، وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه - اذا لم تفعل يكون حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان دفاع الطاعن - أنف البيان - في خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد المسئولية الجنائية ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه - اما وانها لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٩٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩)

(قاعدة رقم ٢٦٣)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لعذر المرض الذي ابداه وكيل الطاعن تبريرا لتخلف الطاعن عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولا للشهادة المرضية التي قدمها لاثبات صحة العذر والتفت عنه واغفل الرد عليه ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٩٩٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١١)

(قاعدة رقم ٢٦٤)

المبدأ :

تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد بذاته أن سماعه أصبح متعذراً .

المحكمة : اذ كان تخلف الشاهد عن الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لاعلانه - وحتى بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة لا يفيد بذاته أن سماعه أصبح متعذراً طالما أن قانون الاجراءات الجنائية قد بين في المادتين ٢٧٩ ، ٢٨٠ الاجراءات التي تتبعها المحكمة في حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه واجازت لها تفريجه والامر بضبطه واحضاره .

لما كان ما تقدم - وكان ما اورده الحكم رداً على طلب الطاعن سماع الشهود على ما سلف بيانه . لا ينبئ على اطلاقه انه استحال على المحكمة سماعهم ، فان حكمها يكون معيباً - بالعيب في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع ومن ثم يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٤٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٤)

(قاعدة رقم ٢٦٥)

المبدأ :

الدفع بتعذر الرؤية من أوجه الدفاع الموضوعية - لا يستوجب في الاصل رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً .

المحكمة : اذ كان من المقرر ان الدفع بتعذر الرؤية من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من أن النيابة العامة أجرت المعاينة في ظروف تخالف

ظروف الحادث ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا النقص واجراء تجربه للرؤيا تتفق وظروف الحادث ، ومن ثم فلا يحق له من بعد ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض اذ هو لا يعدو ان يكون تعبيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن فى الحكم ويكون منعا فى هذا الشأن فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٢٦٦)

المبدأ :

دفاع جوهرى لما له من اثر فى توافر اركان الجريمة - على المحكمة ان تمحص عناصره او ترد عليه .

المحكمة : ومن حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه على الرغم من تحصيله دفاع الطاعن القائم على خلو المصنع الذى وقع الحجز على منقولاته من أى شئ يمكن الحجز عليه ، الا انه أغفل كلية عن الرد عليه .

لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى ابداه الطاعن هو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى لما له من اثر فى توافر اركان الجريمة ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تمحص عناصره بلوغا الى غاية الامر فيه او ان ترد عليه بما يدفعه ان هى رأت اطراحه ، اما وقد امسكت عن تحقيقه وامترد عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٦٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٦٧)

المبدأ :

الدفع بعدم الاصابة دفاع جوهرى وهو من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها اليها بنفسها لابداء رأى فيها .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعن قدم الى محكمة اول درجة مذكرة مصرح له بتقديمها خلال فترة حيز الدعوى للحكم تمسك فيها بعدم اصابة المجنى عليه وطلب تحقيقا لدفاعه سماع شهود ثم عاد الى التمسك بهذا الطلب فى المذكرة المصرح له بتقديمها الى محكمة الدرجة الثانية .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المبدى فى مذكرة مصرح بها هو تتمتع للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له اذا لم يسميها دفاعه الشفوى ان يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها ، وكان الدفع بعدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا فى الدعوى ومؤثرا فى مصيرها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابتداء رأى فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وكان يبين من مدونات الحكمين المستأنف والمطعون فيه أنهما لم يعرضا لدفاع الطاعن برغم جوهريته إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاعادة والزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) بالمصاريف المدنية دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٩٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

(قاعدة رقم ٢٦٨)

المبدأ :

تمسك الطاعنة فى دفاعها بأن أجرت محلا تجاريا له مقوماته المادية والعنوية - ادانتها بجريمة خلو الرجل عن هذا المحل دون أن يقسط دفاعها حقه ولم يعن بتمحيصه ولم يعرض له ايرادا وردا - قصور واخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن بيع المحل أو تأجيريه بالجدك لا تسرى عليه احكام القوانين المتعلقة بتحديد الاجرة ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والمفردات المضمومة ان الطاعنة تمسكت فى دفاعها بأنها أجرت محلا تجاريا له مقوماته المادية والمعنوية - والتي من بينها العملاء والسمعة والرخصة - وارفقت للتدليل على ذلك رخصة للمحل وشهادة صحية باسمها .

وكان الحكم المطعون فيه قد ادان الطاعنة بجريمة خلو الرجل عن هذا المحل ، دون ان يقسط دفاعها المشار اليه حقه ولم يعن بتخصيص بلوغا الى غاية الامر فيه ولم يعرض له ايرادا وردا رغم جوهريته لاتصاله بوافقة الدعوى وتعلقه بموضوعها وحكم القسّاتون فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق ما ران عليه من قصور مشوبا بالاخلال بحق الدفاع، مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٣٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

(قاعدة رقم ٢٦٩)

البسدا :

طلب الدفاع فى ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا سماع المجنى عليها ومناقشتها - يعد طلبا حازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن وان اكتفى فى مستهل الجلسة بتلاوة اقوال شهود الاتبات الغائبين الا انه اختتم مرافعته طالبا اصليا البراءة واحتياطيا سماع المجنى عليها ومناقشتها ، مما يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة اذ ان نزول الطاعن فى اول الامر عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول واعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ،

واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بادانة الطاعن والتفتت عن طلبه ذاك فانه يكون قد اخل بحقه فى الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٢٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٧٠)

المبدأ :

دفاع الطاعن انه وقت ارتكاب الجريمة لم يكن موظفا بالشركة -
وجوب تحقيق المحكمة هذه الصفة - مخالفة ذلك - قصور فى التسبيب
واخلال بحق الدفاع .

المحكمة : حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن
الطاعن اثار فى مرافعته ان الطاعن لم يكن موظفا عموما ، اذ تم فصله
قبل الواقعة بشهر ونصف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن
فى قوله : « وتلتفت المحكمة عما قال به الدفاع عن المتهمين المذكورين اذ
لم يقدم الاول ما ينفى صفته الوظيفية بعد اقراره بها بتحقيقات النيابة
ولم يدفع التهمة بثمة دفاع مقبول » .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن من انه وقت ارتكاب
الجريمة لم يكن موظفا بالشركة - يعد فى صورة الدعوى المطروحة -
دفاعا هاما ومؤثرا فى مصيرها لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مسئولية
للطاعن الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى اطراحه لهذا
الدفاع على مجرد القول بان الدفاع لم يقدم ما ينفى صفته الوظيفية -
دون ان يعنى بتحقيق هذه الصفة وهى واقعة كان يمكن للمحكمة - حتى
يستقيم قضاؤها - ان توقف على مبلغ صحتها لو انها قامت بتحقيقها .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم 'المطعون فيه يكون قد جاء مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٢٧١)

المبدأ :

ما اثاره الدفاع عن المتهم من عدم ارتكاب المتهم جريمة القتل وان مرتكبها شخص آخر - من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

المحكمة : اذ كان ما اثاره المدافع عن المتهم من عدم ارتكاب المتهم لجريمة القتل وان مرتكبها شخص آخر فانه فضلاً عن كونه من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم اذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورث الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه أطرحها فان الحكم قد عرض له بقوله : « وحيث انه لكل ما تقدم تقطع المحكمة بأن المتهم وحده هو مرتكب الحادث على النحو سالف البيان وان نلزم بان القاتل شخص آخر يحجة ان الأوراق لم تكشف عن ظروف نقل المجنى عليها من مكان تركه لها حيث مكان العثور عليها ، فكلها أقوال من صنع المتهم والاقترب الى الحقيقة ما قال به الشاهد الاول فى هذا الخصوص وتأخذ به المحكمة ويعدو دفاع المتهم فى هذا الصدد مقطوع بعد أن أوردت المحكمة للأدلة الواقعة على ارتكاب المتهم لواقعتى السرقة بالاكراه والقتل العمد وحده » ، وهو ما يسوغ به أطراح دفاعه فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٤٥٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

المبدأ :

الاصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - الا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألّت بها - إذا هى التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة - فإن حكمها يكون قاصر البيان .

المحكمة : من المقرر أنه إذا كان الاصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألّت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فإذا هى التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة حين إطرحت هذا الدفاع لم تكن على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن هو الذى قام بزراعة النبات المخدر وعول فى الادانة - فيما عول - على أقوال المشرف الزراعى وحصلها على خلاف الثابت فى الأوراق ، فى حين أن دفاع الطاعن قام على أنه يستأجر أرضا خلاف الأرض المنزعة بالنبات المخدر وأن شهادة المشرف الزراعى لا تغيد غير ذلك ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى هاما ومؤثرا مما كان يقتضى من المحكمة المختصة لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، إما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٢٧٣)

المبدأ :

تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنه يجب عليها ليكنون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما - فان لم تفعل كان عليها أن تبين فى القليل الاسباب التى تبني قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافيا •

المحكمة : ومن حيث أن البين من المفردات المضمومة انها تضمنت حافظة مستندات معلاة تحت رقم ١١ تحتوى على شهادة تأدية الخدمة العسكرية الخاصة بالطاعن وثابت بها انتهاء خدمته من القوات المسلحة لعدم اللياقة الطبية لصابته بمرض عقلى قبل الخدمة وهى مؤرخة فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ ، كما أثار المدافع عنه هذا الدفاع امام غرفة المشورة بجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٨ وطلب احالة الطاعن الى مصلحة الطب الشرعى او لحدى المصحات النفسية لتقدير حالته العقلية ، فان هذا الدفاع يعد مطروحا على المحكمة ، وهو دفاع جوهرى ، اذ كان مؤداه - لو صح - انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية عملا بالمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر ان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يجب عليها ليكنون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما ، لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم او انتفائها ، فان لم تفعل كان عليها أن تبين فى القليل الاسباب التى تبني قضاءها برفض هذا الطلب بيانا كافيا ، اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وانه مسئول عن الجرم الذى وقع منه ، فاذا هى لم تفعل شيئا من ذلك - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - فان حكمها يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يبطله •

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه •

(الطعن رقم ٢٤٨٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

المبدأ :

دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته - دفاع
جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل - سكوت المحكمة عنه إيرادا أو ردا يكون
حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع
عن الطاعن قد اثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل عقب
اصابته بطلبه الجازم مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك عند الحكم
بغير البراءة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين ما استند
اليه - فى ادانة الطاعن الى اقوال المجنى عليه التى شهد شاهدا الاثبات
... و ... بانه افضى اليهما بها من أن الطاعن هو الذى اعتدى عليه
بالضرب ، وكان دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب
اصابته يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى ، فان المحكمة
اذ لم تظن الى هذا الدفاع ولم تقسطه حقه وتعن بتحقيقه عن طريق
المختص فنيا ، بلوغا الى غاية الامر فيه بل سكنت عنه إيرادا له وردا
عليه ، يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يبرقع هذا العوار
ان يكون الحكم قد استند فى ادانة الطاعن الى ادلة اخرى ، ذلك بان
الادلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها البعض الاخر ،
فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد
تعدز التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى
انتهت اليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة
لو انها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٢٤٩٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)

٤

(قاعدة رقم ٢٧٥)

المبدأ :

دفاع جوهرى - يترتب عليه - لو صح - أن تندفع مسؤولية الطاعن عن التهمة المسندة اليه - عدم تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما يدفعه - يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث ان مؤدى الدفاع المشار اليه بوجه الطعن أن التوقف عن العمل بالخبز كان لجر مشروع وبالقدر اللازم لمواجهة عذر قهرى ، وهو دفاع جوهرى - يترتب عليه - لو صح - أن تندفع مسؤولية الطاعن عن التهمة المسندة اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته ، لم توجد بين المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاشارة الى دفاع الطاعن الذى ضمته مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة والتى تعتبر متممة لدفاعه الشفوى . ولما كان لا وجه للمنازعة فيما يقول الطاعن انه اوردته بذلك المذكرة على النحو الذى اشار اليه فى وجه الطعن ما دام الظاهر يسانده ، وكان عدم تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما يدفعه مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٦٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٧٦)

المبدأ :

دفاع جوهرى مؤثر فى مصير الدعوى - يقتضى من المحكمة ان تواجهه وتمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه .

الحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية انه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٥ أثبت الدفاع عن الطاعن انه مستأجر للعقار محل الاتهام بموجب عقد ايجار ثابت التاريخ وليس مالكا له وقدم تاييدا لذلك عقد ايجار ثابت التاريخ فى ٤ من ابريل سنة ١٩٨٥ كسا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا' او ردا رغم انه دفاع جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وتمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٥٤ لسنة ٨٦ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٧٧)

المبدأ :

حجز تنفيذى وفاء لضرائب مستحقة لمصلحة الضرائب - دفع الطاعن بعدم علمه الا بعد سجب الرصيد - ادانة الطاعن دون تحقيق هذا الدفاع رغم جوهريته - يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى فى قوله : « ان ... مندوب بنك الاهرام (فرع اللفى) تعلم من مكتب البريد صباح يوم ١٣/٩/١٩٨٨ الخطابات الواردة للفرع ومن بينها الخطاب المسجل رقم ١٢٤١ الوارد من مأمورية ضرائب بولاق الدكرور والمتضمنة توقيع الحجز التنفيذى على جميع ارصدة شركة الريان للمعاملات المالية والموجودة تحت يد بنك الاهرام وفروعه وفاء لمبالغ ملزم جنيه

مجموعها ٨٠٠ر ٢١٩١٠م تمثل قيمة شيكات كانت قد اصدرتها الشركة المذكورة وفاء الضرائب مستحقة عليها لمصلحة الضرائب ولم يتم تحصيلها ، وقد قام مندوب فرع البنك بتسليم الخطاب فور تسليمه ضمن بريد اليوم الى الموظفة المختصة بالفرع كلف ... مدير الفرع باعادة

فتح الخزينة لصرف اوامر الدفع الثلاثة والبالغ قيمتها خمسة وسبعون ألف دولار وكلفه بالحضور بنفسه الى المركز الرئيسى صباح يوم ١٤/٩/١٩٨٨ لتدعيم الخزينة لمواجهة قيمة امر الدفع الرابع حيث قام .دوب المتهم الثالث بصرف قيمته من الفرع يوم ١٤/٩/١٩٨٨ فتمكنت بذلك شركة الريان للمعاملات المالية والتي يراس مجلس ادارتها المتهم الثالث من سحب كل أرصدها من بنك الاهرام فرع مصر الجديدة قبل اخطاره رسميا بامر الحجز هذا بالاضافة الى أن المتهم الاول نائب مدير بنك الاهرام فرع الالفى طلب من كل من و العاملين بالفرع والذين يخضعان لرئاسته أن يثبتا على خلاف الحقيقة بحافضة امتلام بريد يوم ١٣/٩/١٩٨٨ أن خطاب مأمورية ضرائب بولاق الدكرور قد حصل للفرع يوم ١٤/٩/١٩٨٨ « .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين نفى علمهم بمضمون خطاب مصلحة الضرائب بشأن توقيع الحجز على أموال شركة الريان للمعاملات لدى بنك الاهرام قبل يوم ١٥/٩/١٩٨٨ فى حين أن صرف المبلغ موضوع الدعوى تم يومى ١٣ ، ١٤/٩/١٩٨٨ ، كما أن مندوب بنك الاهرام تسلم خطاب مصلحة الضرائب بشأن توقيع الحجز على أموال الشركة سالفة الذكر من مكتب بريد العتبة. بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٨ واستقر بإدارة الشؤون القانونية لبنك الاهرام التى أعلنت فروع البنك بالحجز ، وقدم الطاعنان الاول والثانى تأييدا للدفاع مالف الذكر مستندات من بينها خطاب هيئة البريد أثبت به أن خطاب مصلحة الضرائب سلم فى ١٤/٩/١٩٨٨ ، كما ساق دفاع الطاعنين عدة قرائن تأكيداً لصحة هذا الدفاع مما سلف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين دون أن يعرض لهذا الدفاع ايراداً له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن الطاعنين لم يعلموا بالحجز الموقع على أموال شركة الريان للمعاملات لدى بنك

الاهرام فى ١٣/٩/١٩٨٨ حىث تم سحب مبلغ خمسة وسبعين ألف دولار أمريكى فان الحكم المطعون فىه اذ أقام قضاءه بالادانة على تصـوـير عماده ثبوت هذا العلم ، والتفت عن دفاع الطاعنين ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنين فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٨)

(قاعدة رقم ٢٧٨)

المبدأ :

١ - القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه - المتهم حر فى اختيار محاميه - اذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضى أن يفتات على اختياره ويعين له مدافعا آخر الا اذا كان المحامى المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير فى الدعوى .

٢ - تخلف المحامى عن الحضور مع الطاعن وحضر محام آخر طلب التاجيل حتى يحضر محاميه الاصيل - التفتات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته الى التاجيل يعتبر اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

المحكمة : وحيث أن القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، والاصل فى هذا الوجوب أن المتهم حر فى اختيار محاميه وأن حقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيينه فاذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضى أن يفتات على اختياره ،

ويعين له مدافعا آخر ، الا اذا كان المحامي المختار قد بدأ منه ما يدل على
انه يعمل على تعطيل السير فى الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ٣ مايو
سنة ١٩٨٩ أن الطاعن مثل أمام المحكمة وتخلف محاميه الموكل عن
الحضور والذي سبق له الحضور معه فى جلسة سابقة - وحضر عنه
محام آخر استأجل الدعوى لحضور زميله الاصيل وأوضح أن سبب تخلفه
هو السفر لاداء العمرة ، وأمر الطاعن والمحامي الحاضر على طلب
تأجيل نظرها حتى يتمنى لمحاميه الاصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير
أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ومضت فى نظر الدعوى وقضت على
الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي المنتدب من المحكمة فى ذات
الجلسة ، ودون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته
وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو مجرد عرقلة
سير الدعوى ، ولا سيما أن الثابت أن المحامي الاصيل سبق له تنبّع
اجراءات المحاكمة وأبدى طلبات استجابات لها المحكمة ومن ثم كان يتعين
أن تتم اجراءات المحاكمة الى نهايتها فى وجوده بشخصه او ممثلا بمن
يقوم مقامه ، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى الماثلة .

لما كان ذلك ، فان المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع
مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٢٧٩)

المبدأ :

دفاع جوهرى - يقتضى من المحكمة أن تظن اليه وتعنى بتحقيقه
او ترد عليه بما ينفيه - اغفاله - قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل دلالة ذلك وهو في صورة الدعوى دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لو صح - من النيل من اقوال شهود الاثبات ومن صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدان المحكمة ، بما كان يقتضى من المحكمة ان تظن اليه وتعنى بتحقيقه او ترد عليه بما ينفيه ؛ اما وقد اغفلته جملة فان حكمها يكون فوق ما شابه من قصور فى التمييز منطويا على اخلال بحق الدفاع الامر الذى يستوجب نقضه

(الطعن رقم ٤٦٨٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٢٨٠)

المبدأ :

دفاع - هام ومؤثر في مصير الدعوى - اغفاله - اخلال بحق الدفاع والقصور فى التمييز .

المحكمة : وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « حيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما ابلغ به وقرره . . . » بالتحقيقات من انه قام بتأليف اغنية تحت اسم عجائب وقام بتسجيلها بالشهر العقارى ثم فوجئ بالمتهم ينسبها اليه وقام بتقديمها الى أحد المحنن كى تقوم بغنائها الفنانة وحيث انه بمؤال المتهم بالتحقيقات اصر على ان تلك الاغنية من تأليفه وليست ملكا للمجنى عليه « . ثم استنرد . « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه ومن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين عقابه عملا بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج « .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على ما يبين من مدونات الحكم الابتدائى ومحاضر جلسات المحاكمة - القائم على ان تلك الاغنية من تأليفه وليست ملكا للمجنى عليه ، وأنه اقام دعوى بتثبيت ملكيته لها . وهو

دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تححيصه لتقف على مبلغ صحته او أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٠٣٠ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٩٠/١٠/٣٠)

(قاعدة رقم ٢٨١)

المبدأ :

دفاع الطاعنة المؤيد بالمستندات بأن المجنى عليها استغلت جهلها بالقراءة والكتابة وحصلت على بصمتها على الشيك موضوع الدعوى مع شيكات أخرى بطريق الغش والتدليس بعد أن أوهمتها بأن بصمتها على الأوراق ضمان لدين على زوجها ثم تبين أنها شيكات وتمسكت بدلالة المستندات - دفاع جوهرى وهام - كان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهره وأن تمحص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه .

المحكمة : ومن حيث انه وان كان لا يبين من الاطلاع على محضر جملة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنة قدمت حافظة بمستنداتها التى اشارت اليها باسباب طعنها ، الا ان البين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ان ملف الدعوى الاستئنافية قد حوِّى حافظة مستندات للطاعنة اثبت باحدى صفحاتها دفاعها بأن المجنى عليها استغلت جهلها بالقراءة والكتابة وحصلت على بصمتها على الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى بطريق الغش والتدليس بعد أن أوهمتها بأن بصمتها على أوراق ضمان لدين على زوجها ثم تبين لها أنها شيكات ، وتمسكت بدلالة المستندات التى تضمنتها الحافظة على صحة هذا الدفاع وقد ادرجت تلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التى يحتوئها ملف الدعوى بما يفيد أنها قدمت للمحكمة وكانت تحت بصرها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي الذى دان الطاعنة ، أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما أبدته الطاعنة من دفاع أمام المحكمة الاستئنافية وما قدمته من مستندات تدليلاً على صحة دفاعها ، وكان دفاع الطاعنة الذى تضمنته حافظة المستندات مألوفة البيان يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليتها الجنائية ، مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنة ، ولو أنها عنيت ببحثها وفحص الدفاع المؤمس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً فساداً عن قصوره بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٨٢)

المبدأ :

منازعة الطاعن فى تاريخ اقامة قمينة الطوب محل الاتهام - مما يتصل بحكم القانون الواجب التطبيق فيها - يتعين على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها من اعمال احكام القانون الواجب للتطبيق .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الثابت من المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن قرر بمحضر الضبط أن قمينة الطوب اقامها منذ عام ١٩٧٥ وقدم أمام محكمة ثانى درجة شهادة رسمية صادرة من المجلس المحلى تفيد أن قمينة الطوب مقامة منذ عام ١٩٧٥ وظلت بالارض حتى يوم ٦/٢٧ سنة ١٩٨٥ وتم ازلتها بعد ذلك كما سمعت محكمة ثانى درجة

أقوال محرر المحضر الذى قرر أنه شاهد القمينة بالارض يوم تحرير المحضر ولكنه لا يستطيع تحديد ما اذا كانت مقامة من قبل من عدمه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ برغم منازعته فى تاريخ اقامة قمينة الطوب محل الاتهام . مما يجعل المنازعة فى تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل بحكم القانون الواجب التطبيق عليها ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها من اعمال أحكام القانون الواجب التطبيق ، واذا كانت المحكمة لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن حتى تبين لها وجه الحقيقة من عدمه . ولم تعرض لدفاع الطاعن رغم جوهريته فى خصوص هذه الدعوى - فانه يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٥٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ٢٨٣)

المبدأ :

١ - الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - الا انه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها .

٢ - دفاع جوهرى - اسقاط الحكم له جملة وعدم إيرادها على نحو يكشف عن ان المحكمة لحاطت به واقسطته حقه - يشوب الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسييب .

المحكمة : ومن حيث ان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع الحاضر مع الطاعن قد استهل مرافعته بدفاع مؤداه

أن واقعة الضبط حدثت على نحو مخالف لما ذكره الضابط وفي مكان آخر خارج دائرة القسم المقول بحصول الضبط فيه مستدلا على ذلك بما تضمنته البطاقة الشخصية للطاعن وبما قرره الطاعن في التحقيقات من عدم صلاحية السيارة المقول بضبطه فيها والتي جرى سحبها بمعرفة الشرطة وأن واقعة ضبطه حدثت بمنزل شخص آخر ، وأضاف الدفاع أن قرار سلطة التحقيق بسؤال هذا الشخص وفحص السيارة لم ينفذ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في مقام تحصيله لواقعة الدعوى وإيراده لمؤدى شهادة النقيب ٠٠٠ - الشاهد الوحيد في الدعوى - قد أثبت أن الطاعن ضبط أثناء قدومه بالسيارة وعثر معه وبالسيارة قيادته على المخدر المضبوط ، وكان حصول واقعة الضبط على هذه الصورة محل منازعة من الطاعن - على السياق المتقدم - وكان من المقرر أنه إذا كان الاصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، ولما كان الثابت من محونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على عدم صلاحية السيارة المقول بأنه كان يقودها عند ضبطه ، وعلى عدم حصول الضبط بالكيفية التي قال بها ضابط الواقعة . وكان هذا الدفاع في خصوصية الدعوى الماثلة يعد دفاعا جوهريا لاتصاله بواقعة الدعوى ولتعلقه بموضوعها وبحقيق التحليل فيها ولو عنى الحكم ببحثه وتمحيصه والرد على ما ساقه الطاعن من شواهد للتدليل على صحته بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ولكنه اذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأسقطته حقه فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التبيين ، ولا يقدر في ذلك سكوت الطاعن عن ابداء طلب صريح بحقيق دفاعه ، ذلك أن ما ينطوى عليه من منازعة في صورة الواقعة كما اعتنتها المحكمة ، يتضمن في ذاته المطالبة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، وإذا كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٨٤)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه - الطلب المريح
الجازم .

المحكمة : لما كان من المقرر ان الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته
أو الرد عليه هو الطلب المريح الجازم ، ومتى كان الثابت ان الدفاع
عن الطاعن وان طلب بمحضر جلسة ١٩٨٩/٧/٢٤ ضم دفتر احوال نقطة
سيدى غازى ، الا انه لم يصر على ذلك بجلسة ١٩٨٩/٧/٢٦ التى جرت
فيها المرافعة الاخيرة ، ومن ثم فان ما يرمى به الحكم من قالة الاخلال
بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٠٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٢٨٥)

المبدأ :

وجوب ان يكون لكل متهم فى جناية محام للدفاع عنه منتدبا كان
أو موكلا والا كانت اجراءات المحاكمة باطللة بطلانا يؤثر فى الحسكم
بما يوجب نقضه .

المحكمة : وحيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة
ندبت محاميا للدفاع عن المحكوم عليه اقتصر فى دفاعه على طلب براءة
المتهم واحتياطيا استعمال الرافعة لكبر سنه ، وكانت المادة ٦٧ من الدستور
قد اوجبت ان يكون لكل متهم فى جناية محام للدفاع عنه ، وكان من
الفواعد الاساسية التى اوجبها القانون ان تكون الاستعانة بالمحامى الزامية
لكل متهم بجناية احيلت لنظرها على محكمة الجنائيات حتى يكفل له
دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بان الاتهام بجنائية امر له خطره
ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام ليشهد اجراءاتها وليعاون

المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من المشرع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام – منتدبا كان او موكلا من قبل متهم يحاكم فى جنابة – اذا هو لم يدافع عنه او يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال وكان ما ابداه المحامى المنتدب عن الطاعن من دفاع على السياق المتقدم لا يحقق – فى صورة الدعوى – الغرض الذى من أجله استوجب الشارع حضور محام عن المتهم بجنابة ويقتصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بطلانا اثر فى الحكم بما يوجب نقضه والاعادة حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا امام سلطة القضاء .

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٢)

(قاعدة رقم ٢٨٦)

المبدأ :

حكم – يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع اذا كان دفاع الطاعن هاما وجوهريا لاتصاله بواقعتها وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، واذا لم تقمطه المحكمة حقه ولم تعن بتحقيقه اكتفاء بما اورنته فى اسباب حكمها من رد قاصر لا يسوغ اطراحه ويمثل مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره .

المحكمة : ومن حيث ان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن تمسك بالدفاع المبين بوجه النعى ، واذا عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع فقد اطرحه فى قوله : « اما عن ان القبض كان قبل الاذن ، فانه لما كان يبين من مطالعة محضر التحريات انه حرر الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٨٦/١/١٧ وان الاذن صدر فى الساعة الثالثة من

مساء يوم ١٧/١/١٩٨٦ وكان الشاهد قد شهد على أن الضبط تم في الساعة السادسة تقريبا من مساء يوم ١٧/١/١٩٨٦ واذ تلقى المحكمة في صدقه. وخلو ما حصلته آنفا من أقواله من قالة بالتفريق أو عدم المعقولية فإنها تطرح كل ما ساقه المتهم والمدافع عنه من أوجه دفاع للتشكيك في رواية شاهد الاثبات خاصة وأن الشهادة المنسوب صدورها الى نقطة منشأة القناطر المقدمة من الدفاع قد خلت تماما من ذكر اسم المتهم . ومن ثم تلتفت عنها المحكمة » .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم بيانه يعد في صورة الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لاتصاله بواقعتها وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، ومن شأنه لو ثبتت صحته أن يتغير به وجه الرأي فيها ، واذ لم تقسطه المحكمة حقه ولم تكن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه اكتفاء بما أوردته في أسباب حكمها من رد قاصر لا يسوغ اطراحه ويمثل مصادره من الحكم لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم امره ، فإن حكمها يكون معيبا بالصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة بغبر حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١)

(قاعدك رقم ٢٨٧)

المبدأ :

حضور مدافع واحد للدفاع عن الطاعنين مع قيام تعارض بينهما في تبادل ونفى الاتهام عنهما يبطل إجراءات المحاكمة للاخلال بحقوقهما في الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ان الطاعن الاول قرر في التحقيقات ان المجنى عليه أخرج مطواة وحاول الطاعن الثانى أخذها منه وأثناء تجاذبها اياها أصابت رقبة المجنى عليه ، كما يبين منها ان الطاعن الثانى قرر أن إصابة المجنى عليه بريقته حدثت أثناء قيامه مع الطاعن الاول سويا بمحاولة جذب المطواة من المجنى عليه .

لما كان ذلك ، وكان تبادل الاتهام بين المتهمين على هذا النحو ، وحصر الطاعن الاول الاتهام فى الطاعن الثانى وحده - . بما مؤداه ان يكون شاهد اثبات ضده - ونفيه الاتهام عن نفسه ، وزج الطاعن الثانى له فيه يؤدى حتما الى تعارض المصلحة بينهما ، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما وحتى تتوافر لكل منهما الحرية الكاملة فى الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها .

واذ كان الثابت ان مدافعا واحدا قد حضر للدفاع عن الطاعنين مع قيام هذا التعارض ، فان ذلك مما يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوقها فى الدفاع مما يوجب نقض الحكم بالنسبة اليهما دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الاخرى المقتمة منهما .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٤)

(قاعدة رقم ٢٨٨)

المبحث ١ :

لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم ، الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم بالبطلان والاخلال بحق الدفاع لانه لم يعرض للمتهم الثانى دفاعا حقيقيا فى الدعوى بعد وفاة محاميه الموكل اثناء اجراءات المحاكمة ، لا يتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيه ، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

المبدأ :

الأصل أن الحكمة لا تلتزم بمراقبة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها ولجبت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فى ١٤ من مارس سنة ١٩٨٧ ومن المفردات المضمومة أن دفاع الطاعنة نفى علاقتها بتخزين المفرقات ، وتقدم فى درجتى التقاضى بمستندات صادرة من شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية التى تتبعها الطاعنة ومن مكتب المفرقات التابع لقسم الرخص بمصلحة الامن العام تمسك بدلتها على أن المشرف على مخازن المفرقات بالشركة المذكورة والمسؤل عن التخزين فى تاريخ الواقعة هو غير الطاعنة .

لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه وإن أوقف تنفيذ العقوبة - دون أن يعرض أيهما لدفاع الطاعنة أيزاد له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بصحة نسبة واقعة الدعوى إلى الطاعنة - وبحقيق مسئوليتها عنها وبغير أن يعنى ببطله وتمحيصه وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغا إلى غاية الأمر فيه مما يجوز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى بل أسقطه بجعله جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٤١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

المبدأ :

اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة - حضور الطاعن
الجلسة المحددة لنظر الاستئناف دون اعلان ودون اجابته الى طلب
التأجيل لتحضير دفاعه يخالف القانون .

المحكمة : وحيث انه لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات
الجنائية تنص على انه : « اذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه او بواسطة
وكيل عنه ، فليس له ان يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له
ان يطلب تصحيح التكليف او استيفاء اى نقص فيه واعطائه ميعادا
لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . وعلى المحكمة اجابته الى
طلبه » .

وكان يبين من مراجعة المفردات ان تقرير الاستئناف المرفوع من
الطاعن والموقع عليه منه حددت به جلسة ١٩٨٧/٢/٤ لنظر الاستئناف ثم
تأثر على ظهر التقرير من وكيل النيابة بتعديل تاريخ الجلسة الى
١٩٨٧/٥/٦ وبعلان المتهم ، غير ان المفردات خلت مما يفيد اعلانه .
كما يبين مما اثبت بمحضر هذه الجلسة ان المتهم حضر من السجن وطلب
اجلا للاطلاع وابداء الدفاع ثم اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه
يقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا .

لما كان ذلك ، وكان قول الطاعن بوجه النعى انه سيق الى الجلسة
التي حددت لنظر استئنافه بغير اعلان وقبل ان يتيمر له اعداد دفاعه هو
قول يظاهره الواقع على نحو ما سلف ، وكانت المحكمة قد التفتت عن
طلب الطاعن التأجيل لتحضير دفاعه ومضت فى نظر الدعوى ولم تفصح
فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابة هذا الطلب ، فان ذلك منها
يعد اخلاا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة بما يوجب نقض الحكم
المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٦)

(قاعدة رقم ٢٩١)

المبدأ :

الاصل أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونيا الا انه اذا حضر محام فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مراقبته فان طلب التأجيل للاستعداد ولم تجبه المحكمة الي طلبه ولم تنبهه الى رفضه حتى يبدى ما يعن له من دفاع فانها بذلك تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مما يعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية ان الطاعن حضر ومعه محاميه الذى طلب أجلا لبدء دفاعه - الا ان المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وقضت بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم النيابى المعارض فيه والذى قضى برفض استئناف الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مراقبته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكانت المحكمة بعد أن طلب محامى الطاعن التأجيل للاستعداد لم تجبه الى هذا الطلب ولم تنبه الى رفضه حتى يبدى ما يعن له من دفاع ، فانها بذلك تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٣٨٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥)

المبدأ:

شَيْكَ بَدُون رَضِيد - حَضُور مُحَامٍ مَعَ الْمُتَهَمِ بِجُنْحَةٍ غَيْرِ وَاجِبٍ قَانُونًا وَلَكِنْ إِذَا عَهِدَ الْمُتَهَمُ إِلَى مُحَامٍ مَهْمَةُ الدِّفَاعِ عَنْهُ فَانَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمَحْكَمَةِ أَنْ تَسْتَمَعَ إِلَى مِرَافَعَتِهِ وَلَا كَانَ الْحُكْمُ قَدْ صَدَرَ دُونَ سَمَاعِ دِفَاعِ مِنَ الْمُتَهَمِ مِمَّا يَعْيبُهُ بِالْإِخْلَالِ بِحَقِّ الدِّفَاعِ .

المحكمة : وَمَنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَبِينُ مِنْ مُحَضَّرِ جُلْمَةِ الْمَعَارِضَةِ الِاسْتِثْنَائِيَةِ أَنَّ الطَّاعِنَ خَضِرَ وَمَعَهُ مُحَامِيهِ الَّذِي طَلَبَ أَجْلًا لِإِبْدَاءِ دِفَاعِهِ - أَلَا أَنَّ الْمَحْكَمَةَ لَمْ تَسْتَجِبْ لِهَذَا الطَّلَبِ وَقَضَتْ بِقَبُولِ الْمَعَارِضَةِ شُكْلًا وَفِي الْمَوْضُوعِ بِرَفْضِهَا وَتَأْيِيدِ الْحُكْمِ الْغِيَابِيِّ الْمَعَارِضِ فِيهِ وَالَّذِي قَضَى بِرَفْضِ اسْتِثْنَائِ الطَّاعِنِ .

لَمَّا كَانَ ذَلِكَ ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَضُورُ مُحَامٍ مَعَ الْمُتَهَمِ بِجُنْحَةٍ غَيْرِ وَاجِبٍ قَانُونًا ، أَلَا أَنَّهُ مَتَى عَهِدَ الْمُتَهَمُ إِلَى مُحَامٍ بِمَهْمَةِ الدِّفَاعِ عَنْهُ ، فَانَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمَحْكَمَةِ أَنْ تَسْتَمَعَ إِلَى مِرَافَعَتِهِ أَوْ أَنْ تَتَّيْحَ لَهُ الْفُرْصَةُ لِلْقِيَامِ بِمَهْمَتِهِ ، وَكَانَتْ الْمَحْكَمَةُ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ مُحَامِي الطَّاعِنِ التَّاجِيلَ لِلِاسْتِعْدَادِ لَمْ تَجِيبِهِ إِلَى هَذَا الطَّلَبِ وَلَمْ تَنْبِهِ إِلَى رَفْضِهِ حَتَّى يَبْدَأَ مَا يَعْنِي لَهُ مِنَ دِفَاعٍ ، فَانْهََا بِذَلِكَ تَكُونُ قَدْ فَصَلَتْ فِي الدَّعْوَى بِدُونِ دِفَاعٍ مِنَ الْمُتَهَمِ مُخَالَفَةً فِي ذَلِكَ لِلْمَبَادِيءِ الْأَسَاسِيَةِ الْوَالِجِبِ مِرَاعَاتِهَا فِي الْمَحَاكِمَاتِ الْجَنَائِيَةِ مِمَّا يَعْيبُ حُكْمَهَا بِالْإِخْلَالِ بِحَقِّ الدِّفَاعِ .

لَمَّا كَانَ مَا تَقَدَّمَ ، فَانَّهُ يَتَغَيَّنُ نَقْضُ الْحُكْمِ الْمَطْعُونِ فِيهِ وَالْإِعَادَةُ دُونَ خَاطِئَةٍ إِلَى بَحْثِ الْوَجْهِ لِأَخْرَاجِ مِنَ الطَّاعِنِ .

(الطَّاعِنِ رَقْم ٣٨٩٥ لِسَنَةِ ٥٩ ق - جُلْسَةُ ١٩٩١/٦/٥)

المبدأ :

إذا عول الحكم بالادانة على اقوال شهود الاثبات دون الاستجابة الى طلب سماعهم أو الرد عليه بما يبرر رفضه فإنه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن استهل مرافحته بالتنازل عن سماع شهود الاثبات مكتفيا بتلاوة اقوالهم بالتحقيقات الا انه عاد واختتم مرافحته طالبا اصليا البراءة واحتياطيا سماع شهود الاثبات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن الاصل فى المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجربيه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لأثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج عن هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولا صريحا أو ضمنيا - واذا كان ذلك ، وكان حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان نزول المدافع عن الطاعن بادئ الامر عن سماع شهود الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يحرمه العدول عن هذا النزول ولا يملبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماعهم طالما كانت المرافعة دائرة لم تتم بعد .

لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافحته من طلبه اصليا القضاء ببراءته واحتياطيا سماع شهود الاثبات يعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند لاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الادانة على اقوال شهود الاتبات دون الاستجابة الى طلب سماعهم أو الرد عليه بما يبرر رفضه فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .
(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٢٩٤)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو -
الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه - وعلى ذلك فما اثبت بمحضر الجلسة على لسان الوقائع من انه : « لو اجريت معايينة لاثبتت أن الشارع عرضه ٤ أمتار ووضع اريكة يعوق السيارة » لا بعد طلبا بالمعنى السابق ذكره ولا تلتزم المحكمة باجابهته ولا محل معه لتعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً
رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٣٠٢٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٢٩٥)

المبدأ :

إذا كان دفاع الطاعن قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه لما ثبت من المعايينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها - اطراح الحكم لهذا الدفاع استناداً الى ثقته في اقوال شهود الاتبات - دفاع الطاعن جوهرى قصد به تكذيب شهود الاتبات من شأنه ان

صبح لتغيير وجه الراى فى الدعوى فإنه لا يسوغ الاعتراض عنه ويعتبر
مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحص أمره بتحقيق تجريره المحكبة أو
بالرد عليه .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى أن
منذ صباح يوم ١٩٨٩/٣/٢٥ والمتهمون الثلاثة يطلقون النار من اسلحتهم
التي كانت بحوزتهم على فترات متقطعة وكان المتهم الاول يحمل
مسدس عيار ٩ مم وكل من الثانى والثالث يحمل بندقية آلية عيار
٣٩/٧.٦٢ على ارض طرح النهر بفرع رشيد التابعة لعزبة بريك مركز
منوف بقصد فرض سيطرتهم عليها ، وقبل ظهر نفس اليوم كان المجنى
عنه يتحادث مع المتهم الاول بشأن اطلاق تلك الاعيرة النارية ،
فما كان من المتهم الاول الا أن يطلق من سلاحه اربعة اعيرة نارية اصاب
منها عيارا ناريا المجنى عليه فى جبهته اودت بحياته وحاول الفرار
والقى بسلاحه فى مياه فرع النيل كما حاول اهالى العزبة أن يلاحقوه
الا ان المتهم الثانى الذى كان يطلق النار من الشط الآخر لفرع النيل
التابع لحافظة البحيرة استطاع بمعاونة المتهم الثالث الذى كان يطلق
النار أيضا من انقاذ حياة المتهم الاول ونقله الى الشاطئ الآخر بواسطة
قارب واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة
مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما ورد بتقرير الصفة التشريحية لجثة
المجنى عليه من أن « اصابة المجنى عليه بالرأس نارية حرسية
حديثة من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد تعزى الوفاة الى الإصابة
بالعيار النارى وما أحدثه من كسور بالجمجمة قبوة وقاعدة وتهتك
ونزيف » .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الاول قد قام على نفى وقسوع
الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه ، ودل على ذلك
بشواهد ، منها ما ثبت من المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها .
وكان الحكم فى معرض رده على هذا الدفاع قد اطرحه استنادا الى ثقته
فى أقوال شهود الإثبات ، وكان هذا الدفاع جوهرى بقصد به تكذيب شهود

الاثبات ومن شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه لا يسوغ الاعتراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى ما شهد به شهود الاثبات، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن قبل ان ينضم امره بتحقيق تجربته المحكمة او بالرد عليه بما يفنده من ماديات الدعوى ، ومن ثم يكون ما أورده الحكم في هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن الاول بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الاول .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي دين بها للطاعنون واحدة فان حسن سير العدالة تقتضى الحكم بالنسبة الى الطاعنين الاخرين كذلك وذلك بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعنون قبل اوجه طعنهم .
(الطعن رقم ٨٣٢٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢)

(قاعدة رقم ٢٩٦)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالاخلال بحق الدفاع وبالتالي قد صدر باطلا اذا اصدرت المحكمة الاستئنافية قرارا بتأجيل الدعوى للمصلح ثم عادت في آخر الجلسة وقضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف اذ لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر استئنافه بسبب لا يد له فيه .

المحكمة : وحيث ان البين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية انه تجدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٨/١٠/٥ وفيها حضر الطاعنان واصدرت المحكمة في مواجهتهما - قرارا بتأجيل الدعوى لجلسة ١٩٨٨/١٠/١٢ للمصلح ثم عادت في آخر الجلسة وقضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف رغم عدم عدولها عن قرار التاجيل .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا اذ لم

يمكن الطاعنان من ابداء دفاعهما بالجملة التي حددت لنظر استئنافهما بسبب لا يد لهما فيه هو صدور قرار من المحكمة بتأجيل الدعوى فى حضورهما الى جلسة اخرى .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه وحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ٢٧٨٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٤)

(قاعدة رقم ٢٩٧)

المبدأ :

الدفع بالاعفاء من العقاب تاسيسا على قيام الطاعن بإبلاغ السلطات العامة بالجريمة والذي ادى الى ضبط باقى الجناة من الدفوع الجوهرية يجب على المحكمة ان تناقشه فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه - الحكم بالادانة دون ان يعرض لهذا الدفع يكون مشويا بالقصور فى التفسير منطويا على الاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة انه قد اثبت به على لسان المدافع عن الطاعن ما نصه « والحاضر دفع الدعوى باعتبار المتهم معذورا وبراءته مما أسند اليه عملا بالمادة ٢/٤٨ من قانون المخدرات لان هذا الاعتراف خلق شكلا عن المساهمة الجنائية الاصلية وليس التبعية بتقديم النيابة من يدعى ... حدا من حدود الدعوى الاصلية » ، ثم انتهى الدفاع فى ختام مراقبته الى طلب براءة المتهم الطاعن باعتباره معذورا طبقا للمادة ٢/٤٨ من قانون المخدرات .

لما كان ذلك ، وكان ما تمسك به الدفاع هو طلب البراءة تاسيسا على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦. التي تنص على الاعفاء من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في الفقرة الاولى من تلك المادة - ومن بينها الاتجار في المخدر - اذا حصل البلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة متى ادى البلاغ الى ضبط باقى الجناة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة بأنه يحرز المخدر المضبوط لحساب المتهم الثانى الا ان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، وكان الدفع بالاعفاء من العقاب تاسيما على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة ان تناقشه فى حكمها فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه .، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع او يرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب منطويا على الاخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٨٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٥) .

(قاعدة رقم ٢٩٨) .

المبدأ :

متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز لها ان تعدل الا لسبب سائق يبرر هذا العدول .

المحكمة : - وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان المحكمة الاستئنافية - تحقيقا لدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نذبت مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى ،

وما به من مستندات ، وما عسى أن يقدمه المتهم منها ، والانتقال الى الأرض محل الاتهام لبيان ما اذا كان المتهم قد أقام قعينة طوب على أرض زراعية من عدمه ، وما اذا كانت الأرض المقام عليها القعينة مملوكة للمتهم من عدمه ، غير أنها عادت وفصلت في الدعوى قبل تنفيذ ذلك .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة على الرغم من ندبها خبراء وزارة العدل كطلب الدفاع - ما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب - قست نظرت الدعوى واصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٢٩٩)

المبدأ :

دفاع - اخلال بحق الدفاع - متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

المحكمة : ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة صرحت للمتهم بإعلان محرر المحضر لسماع شهادته ، وبالجلسة الثالثة قدم المتهم ما يفيد إعلان الشاهد الا أنه تبين عدم حضوره فاصدرت حكمها المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب

من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلا مما يبرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها رغم عدم تنازل الطاعن عن طلبه ، فإن الحكم يكون قد اخل بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٥٩٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٣٠٠)

المبدأ :

دفاع - دفاع جوهري - يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالا وإن تستظهره وإن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه والا كان الحكم مشويا بالقصور في التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث أن البين من مطالبة المفردات المضمومة أن دفاع الطاعن المكتوب امام درجتي التقاضي قام على أن آخر خلاف زوج الشاكية هو المستاجر الاصلى للعين موضوع النزاع بعقد ايجار مفروش مسجل بالوحدة المحلية وأنه بسبب علاقات العمل المشتركة بين المستاجر الاصلى وزوج الشاكية اقام الاخير فيها ، وقد وقع الطاعن حجرا تحفظيا على العين موضوع النزاع اقرت فيه الشاكية رسميا بما تقدم كما حصل على حكم من القضاء المستعجل بطرد المستاجر الاصلى وزوج الشاكية من العين موضوع النزاع ، كما دلل على صحة دفاعه بما قدمه من المستندات الثبوتية عنها بدفاعه وكان البين من الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه حصل دفاع الطاعن في قوله : « وتلثفت المحكمة عن دفاع المتهم بأن الثقة مؤجرة مفروشة لشخص آخر وتوجد علاقة عمل بين المؤجر لتلك الشقة المفروشة والشاكية إذ إن العقد المحرر بين المتهم

والمؤجر له المفروض ليس الا عمل المتهم ذات نفسه ولا تعتد به المحكمة .
ولما كان دفاع الطاعن - آنف البيان - فى خصوص الدعوى المطروجة
هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية مما
يتعين معه على المحكمة أن تعرض نه استقلالاً وإن تستظهر هذا الدفاع وإن
تمحص عناصره كشفا لدى صدقه وإن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت
اطراحه ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - لا يسوغ به الرد على دفاع
الطاعن لخروجه عن نطاقه . ومن ثمة بات الحكم مشوبا بالقصور فى
التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة بغير
حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

(الطعن رقم ١٢٩٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٠١)

المبدأ :

جريمة خداع المتعاقد - الدفع بأن المسئول عن التهمة غيره ولم تحقق
المحكمة فى دفاعه . رغم انه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى ولم تمحصه
أو ترد عليه فإن الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور
فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ا أمام محكمة
الدرجة الثانية أن الطاعن دفع التهمة بأن المسئول هو الشركة المنتجة
دونه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى
لاسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع تحقيقا له أو ردا عليه وكان يتعين
لادانة المتهم فى جريمة خداع المتعاقد المؤتمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ أن يثبت انه هو الذى ارتكب فعل

الخداع الذى وقع ، واذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الخداع وقرر أن الشركة المنتجة هى المسؤولة عنه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأدائته دون أن يبين مدى مسؤولية الطاعن ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تولجه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه مما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التمييز .

لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٩٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٢ / ١٩٩١)

ما لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع

(قاعدة رقم ٣٠٢)

المبدأ :

دفاع - يترتب عليه اثر فى تحديد مسؤولية الطاعة الجنائية وجودا
وعدمها - دفاع هام جوهري - يتعين على المحكمة ان تمحص عناصره
او ترد عليه .

المحكمة : لما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث
دفاع الطاعة آنف البيان ، وكان هذا الدفاع فى خصوص الدعوى
المطروحة بعد هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مسؤولية
الطاعة الجنائية وجودا او عدما مما كان يتعين على المحكمة ان تمحص
عناصره فى ضوء التاويل الصحيح للقانون كتحققا لدى صدقه او ان ترد
عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه وهى على بينة من حكم صحيح القانون
بشأنه .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١)

(قاعدة رقم ٣٠٣)

المبدأ :

الدفع بتلقيق الاتهام من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى
الاصل ردًا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استنادا
الى أدلة الثبوت .

المحكمة : اذ كان ما يدعيه الطاعن من ان حقيقة الواقعة انها كانت
مُأجرة اصيب فيها المجنى عليه واذ ذاك حاول آله تلقيق هذا الاتهام
ضده ، مردودا بما سطره الحكم « من انه لا صلة على الاطلاق ولا معرفة
ولا معاملة سابقة تربط بين المتهم - الطاعن - وبين المجنى عليه وذويه ،
وبالتالى فانه ليس هناك من مبرر لتلقيقهم لآى اتهام ضده - ومن البديهي

أن هذا الاتهام بذاته لما يجلب العار على المجنى عليه وأهله ، وكان من السهولة بمكان الكيد نلتمهم عن طريق آخر غير مخز لو أراد أهل المجنى -نيه ذلك « .

وكان هذا الذى أورده الحكم سائنا فى العقل ولم ينازع الطاعن فى أن له أصله فى الأوراق ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا . ما دام الرد مستفادا ضمنيا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

(قاعدة رقم ٣٠٤)

المبدأ :

لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية .

المحكمة : من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أخذ بها .

ولما كان ما يثيره الطاعن الثانى من التفات الحكم المطعون فيه عن دفاعه أنه لم يتسلم المخزن محل الجريمة بعد جرد فعلى لمحتوياته وعدم تحقيق هذا الدفاع ، لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إمساكه عن الرد صراحة على هذه الجزئية إذ أن فى قضائه بالادانة للدلالة السائغة التى أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التى خلص إليها .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٣٠٥)

المبدأ :

دفاع - عار عن دليله وينحصر الواقع - المحكمة في حل من أن تعرض له وتفنده - لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم - لا يعتبر سكوتها عنه قصورا في حكمها .

لمحكمة : إذ كان ما يثيره الطاعنان من إنكار وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه فإن الحكم المطعون أطرحه إذ أن المدافع عنهما لا يمارى من أن المعاينة أثبتت بعض البقع من الدماء حيث وجدت جثة المجنى عليه وهو ما لا يخرج الحكم المطعون فيه عن تحصيله ويتفق مع ما أورده الحكم نقلا عن الشاهد من وقوع الحادث في المكان الذي حدده ومن ثم فإن دفاع الطاعنين القائم على أن المجنى عليه لم يقتل في المكان الذي حدده هذا الشاهد يكون عاريا من دليله وينحصر الواقع بما يجعل المحكمة في حل من أن تعرض له وتفنده لأنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ولا يعتبر سكوتها عنه قصورا في حكمها .

(الطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣٠٦)

المبدأ :

دفاع جوهرى - شرطه - أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويمسأنه - إذا كان عاريا عن دليله - لا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عنه .

المحكمة : كما أنه من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كيمنا تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا

يسهده له الواقع ويسانده ، فاذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده الى واقع يظاھرہ .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن الثاني او المدافع عنه لم يقدم اى عنهما دليلا بالاوراق يظاھرہ ما ادعاء من ان بقعة الدماء التي عثر عليها على فائلة الطاعن الثاني هي فصيلة دمه وانها ناجمة عن اصابته هو وليست ناتجة عن اقترافه للجريمة ، كما لم يطلب من المحكمة تحقيقا في هذا الشأن فليس له ان يعيب على المحكمة مكوثها عن اجابته الى طلب لم يبدده او الرد على دفاع لم يثره املها .

(الطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣٠٧)

المبدأ :

١ - الاصل ان الاحكام في المواد الجنائية تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ومن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مفتوحا .

٢ - يكون الحكم معيبا بالاخلاق بحق الدفاع اذا اختتم دفاع الطاعن على طلب استدعاء شهود ورفضت المحكمة الاستجابة الى طلب سماعها اكتفاء باستناده الى اقوالهم في التحقيقات .

المحكمة : وحيث انه لما كان الاصل ان الاحكام في المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ، وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا - وكان طلب الدفاع في ختام رافعته البراءة اصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات او اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء

بالبراءة - فإن الحكم اذ قضى بادانة الطاعن اكتفاء باستناده الى اقوال الضابطين فى التحقيقات ورفض المحكمة الاستجالية الى طلب سماعها للسبب الذى ذكرته - يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى امر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الاقوال التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٩١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧)

(قاعدة رقم ٣٠٨)

المبدأ :

نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم والتي من شأنها ان تؤدى الى صحة ما رتبته عليها من ادانة .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن القائم على انه يحوز النقض الاجنبى بصفته مستوردا وان له حسابا فى البنوك بالعملات الاجنبية فى قوله : « ولا ينال من ذلك النظر أن المتهم مستورد وأن له حسابات بالعملة الحرة فى عدة بنوك أو أنه لم يسبق له أن اتهم من قبل أو أنه لو أراد التعامل لتعامل من خلال الحسابات الحرة فى البنوك ، اذ لا علاقة بين كل ذلك والتهمة المنسوبة له والثابتة فى حقه وهو تعامله بالتقيد الاجنبى عن غير طريق المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بذلك » . وهو ما يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ، فضلا عما هو مقرر من أن نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها

الحكم والتي من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما رتب عليها من ادانة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي وأدلة النفي ما دامت لم تنق : بما ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير قويم .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٣٠٩)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت الملائمة التي يوردها .

(الطعن رقم ٢٨٤٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٣١٠)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعي الذي أوقع الكشف الطبّي على المجنى عليه ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء .

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٣١١)

المبدأ :

تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة - لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

المحكمة : وكان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة عن

اجراء تجربة رؤية ومناظرة ملابس الطاعن وتحريز جيب الجاكت لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينص عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد .

(الطعن رقم ٤٥٧٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(قاعدة رقم ٣١٢)

المبدأ :

لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية .

المحكمة : لما كان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لان الرد عليها يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى اخذت بها ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الشاكى لم يقدم طلبا للادارة الهندسية وطلبه استخراج شهادة تفيد ذلك لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة ، فإنه لا يعيب الحكم التفاته عنه ، اذ أن فى قضائه بإدانة الطاعن للدلة السائغة التى أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير عقيدته التى خلص اليها .

(الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٣١٣)

المبدأ :

ليس للطاعن - أن يعنى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى ان الطاعن او المدافع عنه لم يقدم للمحكمة شهادة بشأن تحديد الحيز العمرانى للقربة ، فانه ليس للطاعن - من بعد - ان ينغى عليها قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ، هذا فضلا عن انه من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فالمحكمة أن تلتفت عن الدليل الفنى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمنت اليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، وهى غير ملزمة - من بعد - بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى ما دام الرد عليه مستفادا ضمنا من قضائها بادانتته استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردتها فى حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن - بفرض صحته - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٤)

(قاعدة رقم ٣١٤)

المبدأ :

لا يجوز للطاعن ان ينغى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة الى اجرائه .

المحكمة : اذ كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد طلب الى المحكمة سماع افراد القوة المصاحبة للضابط بعد ان يدلى الاخير باسمائهم فليس له من بعد ان ينغى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمنت الى صحة الواقعة كما رواها الضابط شاهد الاثبات .

(الطعن رقم ٦١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦)

(قاعدة رقم ٣١٥)

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها - ولا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

.. المحكمة : لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة انه خلا منها بغيره الطاعن من دفاع قائم على أن الجزء الأكبر من الكمية المضبوطة لم يثبت انه مخدر وان باقى الكمية قد دسسته عليه ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في وجه طعنه من أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد به دفاع لا يكون له محل إذ أنه ليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل فيه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(.الطعن رقم ٢٨٩٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١) .

(قاعدة رقم ٣١٦)

المبدأ :

لا تلتزم المحكمة بمنح المتهم أجلاً لتقديم مستنداته ما دام قد كان في استطاعته تقديمها .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلاً لتقديم مستنداته ما دام قد كان في استطاعته تقديمها ، وإذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المحامي الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره القانون ، أو أن عذرا قهريا قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع وتجهيز المستندات في هذا الميعاد فلا تثريب على المحكمة أن هي رفضت طلب

التأجيل لهذا السبب ويكون النعي على الحكم بدعوى الاخلال بحق
الدفاع غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨١٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣١٧)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته او الرد عليه - هو
الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار
عليه فى طلبه .

المحكمة : وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
ان المدافع عن الطاعن وبجلسة ١٧/٤/١٩٨٩ أثار فى مرافعته انه مصاب
بأفة فى العقل أفقدته الوعى والرشد وطلب احتياطيا لحالته للطب
الشرعى لبيان حالته الصحية ، وختم مرافعته بتلك الجلسة بقوله : « انه
لا يستطيع ان يتحمل مسؤولية الدفاع فى الموضوع حيث ان المتهم يهذى
ولم يفهم منه شيء ، والتمس اجلا لدور مايو فى حالة ندب الطبيب الشرعى
ودور مقبل فى حالة الافراج عن المتهم ... » وبجلسة ١٦/٥/١٩٨٩ أورد
فى معرض مرافعته انه وجد صعوبة فى التفاهم معه وانه قد أصيب بعاهة
عقلية وختم مرافعته بطلب البراءة واحتياطيا التأجيل لاستكمال
المستندات اذا رأت المحكمة ذلك. ومن باب الاحتياط الافراج عن المتهم
واستعمال الرافعة ، كما انه وبجلسة ١٧/٥/١٩٨٩ اختتم المدافع عن
الطاعن مرافعته بقوله : « ان المتهم مشلول بالسجن فكيف يقدم الدليل
وضم على طلباته . » وكان قد حددها بالبراءة واحتياطيا . اخلاء سبيل
المتهم . واخيرا وبالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه التمس
الدفاع براءة المتهم واحتياطيا استدعاء اصحاب المبالغ من الخارج ومن
باب الاحتياط الكلى استعمال الرافعة مع المتهم ، دون ان يصر سواء فى
صدر مرافعته او فى طلباته الختامية ، على طلب احالة الطاعن للطب
الشرعى لبيان حالته العقلية ، وكان من المقرر ان الطلب الذى تلتزم

محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاعرار عليه في طلباته الختامية ، فلا وجه لما يتعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لافتقاده طلبه خصائص الطلب الجازم .

(الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣١٨)

المبدأ :

١ - إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوى على بطلان في الاجراءات ولا يعد اخلالا بحق المتهم في الدفاع ما دام لم يبد اعتراضا او يتمسك بطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٢ - استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي اليه ما رتبته عليها ولم يمار الطاعن ان لها أصلا صحيحا في الأوراق .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة ان المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن فاستأجل الدعوى لليوم التالي وترافع عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة الذي خلا من أى اعتراض للطاعن على هذا الاجراء - كما خلا من أى طلب للطاعن بتأجيل الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه وكان الاصل انه اذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى فان ذلك لا ينطوى على بطلان في الاجراءات ولا يعد اخلالا بحق المتهم في الدفاع ما دام لم يبد

اعتراضاً على هذا الاجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامي المنتدب لم يكن ملماً بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقريره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣١٩)

المبدا :

سمّاح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين الثلاثة واعتماد المحكمة في قضائها بالإدانة على اعتراف أحد الطاعنين على الآخرين وهو ما يتحقق به قيام التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محامياً واحداً تولى الدفاع عن الطاعنين الثلاثة ، كما يتضح من الحكم المطعون فيه انه اعتمد في قضائه بإدانتهم على اعتراف الطاعن الثالث بارتكابه الحادث مع الطاعنين الاول والثاني اللذين ألزما جانب الإنكار ، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن الثالث شاهد اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ويستلزم فصل دفاع الطاعن الثالث عن دفاع الطاعنين الاول والثاني .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٥/٢/١٩٩١)

المبدأ :

الدفاع بأن وزن المخدر المضبوط غير ما تم تحليله ما هو الا جدال في تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها او مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ما قام عليه دفاع الطاعن من اختلاف وزن المخدر المضبوط بقوله : « أما ما نادى به محامي المتهم بشأن وزن المخدر المضبوط والفرق بين وزن الضابط ووزن معامل الطب الشرعى فان الثابت من مجزر ضابط الواقعة انه قد وزن المخدر المضبوط على ميزان غير حساس فجاء وزنها خمسمائة جرام ومقاد محضره انه قد تم الوزن بورق الجرائد والاكياس اذ لم يذكر الضابط انه قد وزن المادة صافية بينما جاء بنتيجة معامل الطب الشرعى أن وزن المادة بالاكياس ولفافة الجرائد ٢٤٥ جرام ووزنها بالاكياس وبدون لفاقة الجرائد ٤٢٢ر٣ جرام اربعمائة واثنين وعشرون جراما وثلاثون سنتجرام وهذا الفرق الذى ينادى به محامي المتهم لا يشكل في الواقعة وصحتها وثبوتها في حق المتهم » .

لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن من دفاع استنادا إلى الفرق في وزن المخدر انما قصد به تشكيك المحكمة في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله . وكانت المحكمة بما اورده ردا على هذا الدفاع قد اقصت عن اطمئنانها الى أن ما تم ضبطه هو ما جرى تحليله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بأن من الاجدل في تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها او مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥) -

(قاعدة رقم ٣٢١) .

المبدأ :

إذا لم يحضر المحامي الموكل وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى فإن ذلك لا ينطوى على بطلان في الإجراءات ولا يعدّ اخلافا بحق المتهم في الدفاع .

المحكمة : لما كان الثابت بمحضر الجلسة ان المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعة ترافع بما هو مدون بمحضر الجلسة دون اى اعتراض منها ، وخلا المحضر من اى طلب منها بتأجيل نظر الدعوى التحين حضور محاميا الموكل ، وكان الاصل انه اذا لم يحضر المحامي الموكل وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوى على بطلان في الإجراءات ولا يعدّ اخلافا بحق المتهم في الدفاع ما دام لم يبد اعتراضا على هذا الاجراء أو يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما تثيره من ان المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى .

(الطعن رقم ٨٥٣٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٨/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٢٢)

المبدأ :

١ - تنازل المدافع عن سماع الشاهد مكتفيا بتلاوة أقواله في التحقيقات لا يحق له الدفع ببطلان الإجراءات لعدم سماعه .

٢ - إذا كان الطاعن لم يطلب سماع أفراد القوة التي شاركت الضابط في واقعة الضبط فليس له ان يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم يبد ، ولا يكون هناك اخلاخل بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشاهد مكتفيا بتلاوة اقواله فى التحقيقات ، فان منعا ببطالان الاجراءات لعدم سماعه لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب سماع افراد القوة التى شاركت الضابط فى واقعة الضبط - بغرض صحتة - فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم ييده ، ويكون النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩٢/١/٢٢)

طلبات التساجيل

(قاعدة رقم ٢٢٣)

المبدأ :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن ترد بالقبول أو الرفض - اغفال ذلك .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تخلف عن الحضور فيها وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلاً بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات مخيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كما يؤثر الإدلة ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وإن تبني ما تنتهي إليه من رأي في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تغلغل به الطاعن كعذر

مانع له من حضور الجلسة ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وكان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحقه فى الدفاع مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٧٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٢٤)

المبدأ :

اذ كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن كلا من المتهمين لم يوكل محاميا للدفاع عنه ، ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام فنذبت المحكمة لكل منهما محام ترفع فى الدعوى وأهدى ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها فان المحكمة تكون قد وفرت لهما حقهما فى الدفاع .

(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٢٥)

المبدأ :

طلب التأجيل - تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى متصل بالدليل المقدم فى الدعوى - على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم اجابته ان هى أطرحته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى متصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث ان صح هذا الدفاع تغيير وجه الراى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى

عدم اجابته ان هي رأت اطراحه ، اما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية
مقتصرة على تأييد الحكم الاستثنائي لاسبابه ، فان الحكم المطعون فيه
يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٤)

(قاعدة رقم ٢٢٦)

المبدأ :

أوجه البطلان المتعلقة بميعاد التكليف بالحضور - ليست من النظام
العام .

المحكمة : وحيث انه لما كانت أوجه البطلان المتعلقة بميعاد
التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فاذا حضر المتهم في الجلسة
بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وانما له - طبقا
لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يطلب
اعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وكان الطاعن
لم يطلب من محكمة الموضوع اعطائه اجلا لاعداد دفاعه ، فانه يعتبر
متنازلا عن حقه في ابداء هذا الطلب وليس له من بعد أن يؤثر ذلك
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

(قاعدة رقم ٢٢٧)

المبدأ :

طلب وقف الدعوى لحين الفصل في أخرى دفاع جوهري كان يجب
على المحكمة أن تستجيب له أو ترد عليه فاذا لم تفعل كان حكمها
مستويا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التمييز .

المحكمة : وحيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة الاستئنافية قررت بجلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة .

لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعي ان الطاعنة قدمت خلال الاجل المحدد مذكرة صممت فيها على طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى الجنية رقم ٣٣٠٤ لسنة ١٩٨٣ الموكل والدعاوى المضمومة اليها - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : « اذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية اخرى وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل فى الثانية » .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع المكتوب فى مذكرة يصرح بتقديمها انما هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ايضاً ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى ومنتهجة فيها وكان طلب الطاعنة وقف الدعوى لحين الفصل فى اخرى ، هو فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهرى لما قد يترتب عليه من تغير وجه الراى فى الدعوى ، فانه كان لزاماً على المحكمة ان تستجيب له او ترد عليه فى حكمها بما يدفعه - اما وانها لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التمييز بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث وجوه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٣٢٨)

المبدأ :

لا تلزم محكمة الموضوع بمنح المتهم اجلاً لتقديم دفاع كان فى قدرته تجهيزه قبل مثوله امامها الا اذا ابدى عذر منعه عن ذلك .

المحكمة : كما لا تلزم المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها الا اذا أبدى عذر منعه عن ذلك .
واذ كانت المحكمة – فى الدعوى الماثلة – قد استخلصت من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليها انما كانت بسبب الاصابات التى حدثت بها نتيجة اعتداء الطاعن ، واذا كان المدافع عن الطاعن – على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة – لم يبد عذرا منعه من اعداد تقرير طبى استشارى وتقديمه للمحكمة ، فان ما يثيره الطاعن فى طعنه يكون على غير أساس بما يتعين معه القضاء برفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٣١٣٣ لسنة ٦٠ ق – جلسة ١٩٩١/١٢/٢٣)

طلبات التحقيق

(قاعدة رقم ٣٢٩)

المبدأ :

الدفاع المسطور في أوراق الدعوى يكون مطروحا دائما على المحكمة في أية مرحلة تالية والالتفات عنه يوجب عليها بيان العلة .

المحكمة : ولما كان من المقرر ان الدفاع المسطور في أوراق الدعوى يكون مطروحا دائما على المحكمة في أية مرحلة تالية والالتفات عنه يوجب عليها بيان العلة . وان لم يعاود المتهم اثارته أمام المحكمة للاستئنافي ذلك بان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى فان هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ .

(الطعن رقم ٣٢٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

(قاعدة رقم ٣٣٠)

المبدأ :

حق الدفاع - يخول للمتهم اداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا .

المحكمة : اذ كان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله اداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا فان نزول المدافع عن الطاعن يادی الامر - عن سماع الضابط ، بمثابة أحد شهود

الواقعة ، واسترساله فى المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائمة لم تتم بعد .

(الطعن رقم ٢٤٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(قاعدة رقم ٣٣١) .

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

المحكمة : هذا الى أن محاضر جلسات المحاكمة خلت من طلب الطاعن تحقيق هذا الدفاع ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٣٣٢) .

المبدأ :

حق الدفوع يخول المتهم ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا .

المحكمة : حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان استرسال المدافعين عن الطاعن - بعد أن طلبا سماع أقوال شاهدي الاتبات - فى المرافعة لا يملهما حقهما فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذين الشاهدين طالما كانت المرافعة ما زالت دائمة لم تتم بعد .

لما كان ما اختتم به المدافعان عن الطاعن ومرافعتهما من طلبهما أصليا القضاء ببرائته واحتياطيا استدعاء شاعدي الاثبات ... و ... لسماع شهادتيهما يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بإدانة الطاعن وعول ضمن ما عول عليه - على اقوال الشاهدين المار ذكرهما - دون الاستجابة الى طلب سماعهما يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧)

(قاعدة رقم ٣٣٣)

المبدأ :

من المقرر انه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره امامها ولا يقبل منه التحدى بالدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣٣٤)

المبدأ :

طلب جازم - تلتزم المحكمة بإجابته - نزول الطاعن في اول الامر عن تحقيق طلب معين - لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول واعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

المحكمة : اذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن ولو أنه اكتفى في مستهل الجلسة بتلاوة اقوال شهود الاثبات الغائبين الا انه عاد في ختام مرافعته فطلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الاثبات ومناقشتهم فيما أبداه من دفاع أمام المحكمة، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته. متى كانت لم تنفث الى

القضاء بالبراءة؛ إذ أن نزول الطاعن في أول الامر عن تحقق طلب معين لا يمليه حقه في العدول عن ذلك النزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

(الطعن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٢٣٥)

المبدأ :

لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم .

المحكمة : لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا النعي أن محكمة الدرجة الاولى بعد أن استمعت بجملة ١٩٨٤/٣/٢٧ لشاهد نفي - في حضور الطاعن ومحاميه ودون أن يطلب أى منهما سماع شهود آخرين - أمرت بإقفال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم ، ومن ثم فهي لا تلتزم بما جاء به طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه من بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة صرح له بتقديمها ما دام لم يطلب ذلك بجملة المحاكمة ، هذا الى أن الطاعن بعد أن اشتهر في مذكرته المقدمة بعد اقفال باب المرافعة الى الشاهد ... اردف بقوله « ويمكن سماع شهادته اذا ما رأت عدالة المحكمة ذلك حتى تزداد اطمئناننا لصحة ما ذكرناه » وهي عبارة لا تفيد معنى الطالب الصريح الجازم ما لا تكون معه المحكمة ملزمة بإجابته لمثل هذا الطلب أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(قاعدة رقم ٣٣٦)

المبدأ :

القانون وان اوجب سماع ما يبيديه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا انه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها ان تعرض عنه ولا تثريب ان هي اغفلت الرد عليه .

(الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٣٧)

المبدأ :

من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على اوجه الدفاع الموضوعية لان الرد يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اخذت بها .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٣٣٨)

المبدأ :

متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج - للمحكمة ان تعرض عن ذلك .

المحكمة : اذ كان من المقرر انه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة. او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع بيان العلة . واذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب لجراء المعاينة ، وكان هذا

الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة - بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة باجابهته فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٤٤٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٣٣٩)

المبدأ :

دفاع جوهرى - من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى - يتعين على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه أو أن ترد عليه بأسباب مائفة تؤدي الى اطراحه .

المحكمة : اذ كان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ قد نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على انه : « مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية ، تؤول الى الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الاحوال - جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها باية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل باعمال رئيس مجلس الادارة التنفيذى أو عضو مجلس الادارة المنتخب أو مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل مفر أو بدل مصاريف انتقال أو اقامة متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التي تباشر فيها مهمة التمثيل » ، فان مؤدى ذلك أن دفاع الطاعنين مالف البيان بشأن استحقاقهما البسذل الممنوح لهما من الشركة السعودية باعتباره مقابل نفقات فعلية يعد -

فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ من شأنه - لو صح - تغيير وجه الرأى فيها ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة ان تحقّقه بلوغا الى غاية الامر فيه او أن ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطرارحه ، أما وهى لم تفعل اكتفاء بما أوردته من أقوال مجملة لبعض الشهود بشأن عدم استحقاق الطاعنين البديل الممنوح لهما بقالة ان الشركة السعودية تكفلت بسائر نفقاتهما الفعلية يغير تمحيص هذه الاقوال على ضوء ما جاء بالكتاب المنسوب الى تلك الشركة مالف الذكر ، ودون التحقق مما ذهب اليه الطاعنان من قيام لجنة فنية ببحث الامر والوقوف - فى هذه الحالة - على نتيجة عملها ، فقد بات حكمها مشويا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٤٠)

المبدأ :

حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يَحُولُ له ابداء ما يعن لى من طلبات التحقيق . طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

(الطعن رقم ٢٢٢٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٧٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(الطعن رقم ٢٣٨٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٣٤١)

المبدأ :

التفات الحكم عن دفاع الطاعن فى شأن وقت وقوع الحادث من أن جثة المجنى عليه لم توجد فى حالة تعفن رسمى - دفاع جوهري - لتعلقه بالدليل - وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا .

المحكمة : اذ كان الحكم قد التفت كلية عن دفاع الطاعن الاول فى شان وقت وقوع الحادث من أن جثة المجنى عليه لم توجد فى حالة تعفن رسمى ، وهو يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى والمستمد من اعترافهما المطعون فيه واقوال الضابط الشاهد ومن تقرير الصفة التشرحية ، وهو دفاع قد ينبئ عليه - لو صح - تغير وجهه الراى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية بحث - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب اهل الفن صراحة ذلك بان منازعة الطاعنين فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفيد . . .

(الطعن رقم ٢٤٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٤٢)

المبدأ :

دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى - سكوت المحكمة عنه ايرادا او ردا عليه - يكون حكمها معيبا بالاخلاق بحق الدفاع .

المحكمة : اذ كان دفاع الطاعنين بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب اصابتة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى فن المحكمة اذ لم تظن الى هذا الدفاع ولم تقسطه حقه وتعن بتحقيقه عن طريق المختص فنيا بنوعا الى غاية الامر له ، بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه يكون حكمها معيبا بالاخلاق بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة اهل الفن صراحة ، ذلك بان آثاره هذا الدفاع فى خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن بذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٤٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(قاعدة رقم ٣٤٣)

المبدأ :

دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب
اصابته - دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل - سكوت المحكمة عنه
ايرادا أو ردا - اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين ما استند
اليه في ادانة الطاعن - الى اقوال شاهد الاثبات ٠٠٠ من أن المجنى
عليه قد ابلغه بأن الطاعن هو الذى اطلق عليه العيار النارى ، وكان
دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته
يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى ، فان المحكمة اذ
لم تظن الى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه عن طريق
المختص فنيا ، بلوغا الى غاية الامر فيه ، بل سكنت عنه ايرادا له وردا
عليه يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن
يسكت الدفاع عن طلب دعوة اهل الخبرة صراحة، ذلك بأن اثاره هذا الدفاع
- فى خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة
بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند
فى ادانة الطاعن الى أدلة أخرى ، ذلك بأن الادلة فى: المواد الجنائية
ضماثم متساندة يكبل بعضها البعض الاخر ، فتتكون عقيدة القضاى
منها مجتمعة ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ
الاثر الذى كان للتحليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو
الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا
الدليل غير قائم .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب
نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٣٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٤٤)

المبدأ :

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها .

المحكمة : اذ كان من المقرر انه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد رأت ان انفجار الاطار نتج من ضغط الاصطدام اثناء الحادث - وكان الثابت من المفردات المضمومة ان تقرير المهندس الفني قد تضمن ان انفجار الاطار يرجع الى عيب في المادة المصنعة للاطار والضغط الداخلي وسوء حالة الطريق ومن ثم فان المحكمة 'ذ تصدت لهذه المسألة الفنية التي قد يختلف الرأي فيها دون تحقيقها عن طريق المختص فنيا فان حكمها يكون مشوبا بالاخسار . بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١١٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٤٥)

المبدأ :

دفاع جوهري مؤثر في مصير الدعوى - عدم الرد عليه او العمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا - اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد اثار عدم قدرة المجنى عليها على انتحدث بتعقل حين سؤالها بمعرفة وكيل النيابة المحقق .

لما كان ذلك ، وكان التدافع الذي ابداه الطاعن على النسخ المتقدم يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى الماثلة ومؤثرا في مصيرها اذ قد

ينبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية
البحث التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لابداء رأى
فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا
الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنيــسا - وهو الطبيب
الشرعى - اما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير
الفنى فى مسألة فنية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند - من بين
ما استند اليه - فى ادانة الطاعن الى أقوال المجنى عليها فى التحقيقات
قبل وفاتها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري أو يعمل
على تحقيقه عن طريق المختص فنيا ، فإن التفتات الحكم عن ذلك الاجراء
يخل بدفاع الطاعن ، ولا يقدر فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة
اهل الفن صراحة ، ذلك بان اثاره هذا الدفاع - فى خصوص الواقعة
المطروحة - يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه ولا
يرفع هذا الحوار أن يكون "الحكم قد استند فى ادانة الطاعن الى أدلة
أخرى ، ذلك بان الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض
الاخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها أو
استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى
الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كنت تنتهى اليه من نتيجة
لو انها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(لطنعن رقم ٣٠١٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٤٦)

المبدأ :

لا يصح النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

المحكمة : لما كان "بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن
لم يطلب الى المحكمة تحقيقا معينا فى شأن استحالة تعرف المجنى عليه
على الطاعن من صوته - ولم تر المحكمة من جانبها محلا له - اطمئنانا

منها لاقوال المجنى عليه فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ويكون النعى بقالة الاخلال بحق الدفاع فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٥٠٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٣٤٧)

المبدأ :

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها .

المحكمة : اذ كان يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها ان الطبيب الشرعى وان اورد بتقريره رأيا بان واقعة الاعتداء وما نشأ عنها من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد اديا الى تنبيه القلب عن طريق الجهاز العصبى السميتاوى مما القى عبئا اضافيا على القلب الامر انذى يعجل بظهور النوبة القلبية والتى أدت الى وفاة المجنى عليها ، فانه قد انتهى أيضا الى امكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجى بسبب ما كشف عن فحص القلب من وجود حالة مرضية به عبارة عن تصلب بشرايينه وتضخم بجدر البطين الايسر - وان مثل هذه الحالة قد تعرض الشخص المصاب بها لحصول نوبات قلبية قد تنتهى احداها بالوفاة اما بسبب الحالة المرضية وحدها او بسبب مؤثر خارجى كالانفعال النفسانى او المجهود الجسمانى - دون أن يرجح أحد الرايين على الآخر .

ولما كان من المقرر انه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب فى قضائه الى أن التعدى وما نشأ عنه من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى كان سببا مهد وعجل بحصول النوبة القلبية التى أدت الى وفاة المجنى عليها - دون أن يبين سنده فى الاخذ

بهذا الرأي دون الرأي الآخر الذى أورده الطبيب الشرعى فى تقريره ،
ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص
فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢٨٤٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

(قاعدة رقم ٣٤٨)

المبدأ :

حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول ابداء ما يعن له من طلبات
التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحاً .
(الطعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٤٩)

المبدأ :

طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة اصلياً واحتياطياً اجراء
تحقيق معين يعتبر طلباً تجازماً تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته
الى القضاء بالبراءة .
(الطعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٥٠)

المبدأ :

١ - اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة
والاوراق دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ويبين وجه استدلاله به
على ثبوت التهمة بعناجرها القانونية كافة فإنه يكون معيباً بالقصور .
٢ - عدم تعرض الحكم للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة .

الفصل فيها ولم تحققه وتفصل فيه رغم أنه دفاع جوهرى يوجب نقضه .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله : « من حيث أن التهمة ثابتة قبل المنهم ثبوتاً كافياً وذلك من الأقوال الثابتة بالأوراق ومحضر الضبط وجمع الاستدلالات ومن عدم حضور المتهم ودفعه للاتهام بدفاع مقبول وحيث تلمثن المحكمة لثبوت الاتهام قبله مما يتعين ادانته .. » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة لتلعوبة بياننا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قباصراً ، واذ كان الحكم لم يبين واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة والاوراق دون أن يورد مضمون اى منها ومؤداه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيباً بالقصور ، هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها الذى أبداه المدافع عن الطاعن ولم تحققه المحكمة وتفصل فيه رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٣٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

(قاعدة رقم ٣٥١)

المبدأ :

لا تكون المحكمة ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ما دامت قد ججزت القضية للحكم .

المحكمة : من المقرر أنه بما دامت المحكمة قد حجزت القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان الإجراءات يكون ولا محل له .
(الطعن رقم ١٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٢٥٢)

المبدأ :

١ - الدفاع المكتوب في مذكرة هو تتممة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها .

٢ - اذا لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه اذ قد يتغير بتحقيقه وجه الراى فى الدعوى - يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاختلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان محامى الطاعن قدم مذكرة بدفاعه بجلسة ٢٥ يونية سنة ١٩٨٦ اودعت ملف الدعوى تحت رقم ١٥ دوسيه ضمنها دفاعه المشار اليه باسباب الطعن . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، وكان من المقرر ان الدفاع المكتوب فى مذكرة هو تتممة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه اذ قد يتغير بتحقيقه وجه الراى فى الدعوى لو ثبت صحة دفاع الطاعن ، فان الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون معيبا - بالقصور فضلا عن الاختلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

(قاعدة رقم ٣٥٣)

المبدأ :

١ - حادث قهرى اذا توافرت شروطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ .

٢ - الدفع بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى لا يد له فيه دفاع جوهرى يلزم المحكمة بتحقيقه او ترد عليه بما يدفعه لان ثبوته يغير وجه الرأى فى الدعوى والا ثاب الحكم الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان يبين من المفردات المضمومة ان الطعن قدم الى محكمة ثانى درجة مذكرة عزا فيها الحادث الى القوة الباعرة متمثلة فى اصطدام سيارة أخرى بسيارته من الخلف مما افقده التحكم فى قيادتها وكان من المقرر انه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، فان دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة مسبب أجنبى لا يد له فيه هو - فى صورة هذه الدعوى - دفاع جوهرى كان لزاما على المحكمة ان تحققه او ترد عليه بما يدفعه لما ينبنى على ثبوت صحته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، اما وقد امسكت عن ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب ، متعيينا عن ثم نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٥٤)

المبدأ :

١ - الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنتمه للدفاع الشفوى المبدى بالجلسة او هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها .

٢ - اغفال المحكمة طلب الطاعن تحقيق الدعوى بسماع شهادة ولم تلق بالا الى دفاعه ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتمحيصه وهو دفاع جوهري - لو صح - لتغير معه وجه الراى فى الدعوى ، فان حكمها يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه لما كان الاصل أن الاحكام فى المواد الجنائية انما تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن لى من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامى الطاعن قدم مذكرتين الى محكمتى اول وثانى درجة اشار فيهما الى دفاعه الموضح بوجه الطعن ، فان هذا الدفاع يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وان تمحص عناصره ، اما وقد أمسكت عنه فان حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسيب فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ولا يقفح فى ذلك أن محاضر جلسات المحاكمة قد خلت من تمسك الطاعن بطلب سماع شهادة وكيل الملاك ما دام الثابت أن الطاعن لم يبد دفاعا بالجلسة بعد أن صرحت له المحكمة بدرجةيتها بتقديم مذكرات ، ومن المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من اوجه الدفاع بل اذا لم يسبقها دفاعه الشفوى أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها كما لا يغير من الامر أن المحكمة الاستئنافية فى الاصل لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الاوراق اذ أن حقها فى ذلك مفيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبى لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق ثم تورد فى حكمها ما يدل على انها واجهت الدعوى والتمت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها .

لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أغفلت طلب الطاعن تحقيقاً الدعوى بسماع شهادة وكيل الملاك الاستاذ الحامى ولم تلق بالا الى دفاعه ولم تولجه على حقيقته أو تغنى بتمحيصه وهو دفاع جوهرى - لو صح - لتغير معه وجه الراى فى الدعوى فان حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧)

(قاعدة رقم ٣٥٥)

المبدأ :

١ - الاصل فى الاحكام الجنائية انها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً .

٢ - يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٣ - حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحاً .

٤ - النزول عن طلب سماع شاهد الاثبات لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن اكتفى فى مستهل جلسة ١٤/٥/١٩٩٠ بتلاوة أقوال شاهدهى الاثبات الغائبين فأمرت المحكمة بتلاوتها ، الا ان الدفاع قد عاد فى ذات الجلسة الى طلب سماع شاهد الاثبات الاول فى الدعوى وأصر على ذلك فى ختام مرافعته فالتفتت المحكمة عن ذلك وأصدرت الحكم المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكان الاصل فى الاحكام الجنائية انها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود

ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح للمحكمة أن تقرّر تلاوة شهادة الشاهد اذا
تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المقرر
أيضا أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من
طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا فان نزول الطاعن
عن طلب سماع شاهد الاثبات لا يملبه حقه فى العدول عن ذلك النزول
والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة . واذا ما كان الحكم
المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن استنادا الى أقوال ذلك الشاهد
الغائب بغير أن يسمع شهادته ودون أن يبين الاسباب التى حالت دون
ذلك وبالرغم من اصرار الدفاع عنه على طلب مناقشته فى مراقبته
وفى طلباته الختامية فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع الذى يوجب
نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث وجه النعى الاخر .

(الطعن رقم ١٤٨٤٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٢)

طلبات نذب الخبراء ومناقشتهم

(قاعدة رقم ٣٥٦)

المبدأ :

دفاع جوهرى - يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى -
وجوب تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى والادلة التى أقام عليها قضاءه بادانة الطاعنة ، عرض لدفاعها القائم على نفى دسها السم فى طعام زوجها المجنى عليه وعلى عدم تشريح الكبد واطرحه بقوله : « ولا يفوت المحكمة أن تشير الى أن ما ذهب اليه الدفاع من أن التقرير الطبى الشرعى قد خلا من الاشارة الى تشريح الكبد - وهو مخزن السموم - وتحديد نسبة السموم مردود بان الوفاة قد حدثت سريعا فتوقفت بذلك أجهزة جسم المجنى عليه عن اداء عملها قبل أن يمتص الكبد السم » .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة يخلو تقرير الصفة التشريحية من الاشارة الى تشريح الكبد وبيان ما اذا كان قد امتص بعض السم الذى تناوله المجنى عليه ، انما يتصل بتحديد الزمن الذى انقضى بين تناول المجنى عليه السم وبين وفاته وبالتالي الوقوف على ما اذا كانت الوفاة قد حدثت نتيجة تناوله الطعام الذى أعدته له الطاعنة أم طعاما آخر تناوله فى وقت سابق ، فانه بهذه المثابة دفاع جوهرى اذ قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ومن ثم فقد كان على المحكمة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه وذلك عن طريق اهل الخبرة المختصين لكونه من المسائل الفنية البحت ، اما وقد نكلت عن ذلك ، واذا كان ما ساقته من رد على دفاع الطاعنة ذاك - على السياق المتقدم - لا يصلح لاطراحه ، ذلك بانه فضلا عما ينطوى عليه من المصادرة على المطلوب ، فقد اقحمت به المحكمة نفسها فى مسألة فنية بحث لا تمتطئع أن تشق طريقها للفصل فيها دون الاستعانة بخبير مختص فنيا .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق اخلاله بحق
الدفاع مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يتعين معه نقضه والاعادة ،
وذلك دون حاجة الى النظر فى باقى وجوه الطعن ، مع الزام المطعون
ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٦/١)

(قاعدة رقم ٣٥٧)

المبدأ :

ان المحكمة لم تكن ملزمة باجابة الدفاع الى طلب ندب خبير آخر
فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ
هذا الاجراء ، ذلك ان تقرير آراء الخبراء مرجعه الى محكمة الموضوع
التي لها كامل الحرية فى تقدير الدليل .

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٣٥٨)

المبدأ :

١ - دفاع جوهرى لتعلقه بالصورة الصحيحة للواقعة ، يتضمن
اثارة لمسألة فنية بحث يتعذر على المحكمة أن تشق طريقها فيها بغير
الاستعانة باهل الخبرة - ينبى عليه لو صح تغير وجه الراى فى الدعوى
- يقتضى من المحكمة أن تحققه بواسطة خبير فنى - اغفال ذلك - قصور
يعيب الحكم .

٢ - التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يبرز اطراحه ما دام منتجا من
شأنه أن تندفع به التهمة او يتغير به وجه الراى فى الدعوى .

٣ - استعمال المتهم حقه فى الدفاع فى مجلس القضاء لا يصح البتة
وصفه بأنه جاء متاخرا .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن قد اثار دفاعا مؤداه أن العيار النارى الذى اصاب المتهم هو ذاته الذى اصاب المجنى عليه وطلب ضم أوراق علاج المتهم وتوقيع الكشف الطبى عليه وضم حرز الرصاصة المستخرجة من جسم المجنى عليه لتحديد مسافة وزاوية الاطلاق ونوع السلاح المستخدم ، بيد أن الحكم اطرح هذا الشطر من الدفاع بقوله : « ان الثابت من مطالعة التحقيق الابتدائى أن المتهم ابدى دفاعه أنه تم ضبطه داخل مسكنه حيث اصطحبه الشاهد الاول واستعمل معه القوة على النحو الوارد بأقواله ولم يشر فى دفاعه وقد تم فى حضور محاميه الى كيفية اصابة المساعد اول ٠٠٠٠ - المجنى عليه - وهى غير مجعودة من المتهم أو من الدفاع ، كما خلت الأوراق من وجود أية أحراز خاصة بالرصاصة المستخرجة من جسم المجنى عليه أو المتهم وبالتالى كان طلب الدفاع فى هذا الشأن فضلا عن تعذر تنفيذه لا يبنى من ورائه الا تعطيل محاكمته . ومن ثم تلتفت عنه المحكمة » .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى ابداه الطاعن فى الدعوى المطروجة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالصورة الصحيحة للواقعة ، وهو دفاع يتضمن اثاره لمسألة فنية بحث يتعذر على المحكمة أن تشق طريقها فيها بغير الاستعانة بأهل الخبرة وهو ما قد يبنى عليه لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجهه أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها. بلوغا الى غاية الامر فيها بواسطة خبير فنى تنديه لذلك ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدر فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك أن منازعة الطاعن فى الصورة الصحيحة للحادث - على السياق المتقدم - يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر وغير سائغ لا يبنى فى مقام التحديد لامر يتطلبه - هذا بالإضافة الى أن الحكم المطعون فيه قد صادر دفاع الطاعن فى هذا الصدد بقالة السكوت عن اثارته فى التحقيق. الابتدائى ، ذلك بأنه من المقرر أن التأخير فى الادلاء بالدفاع

لا يبرر اطراحه ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه فى الدفع فى مجلس القضاء لا يصح البتة وصفه بأنه نجاء متاخرا لان المحاكمة هى وقفه المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع والزام المحكمة بالنظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الامر فيه .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق ما شابه من قصور فى التسببب والخلال بحق الدفاع معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٥٩)

المبدأ :

دفاع الطاعن بتمسكه به واصراره عليه فى ختام مرافعته بطلب ندب خبير لتحقيق عناصر الدعوى - دفاع جوهرى اذ يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى - يلزم المحكمة أن تحققه أو ترد عليه .

المحكمة : لما كان يبين من مطالعة مختصر الجلسة الاخيرة امام محكمة ثانى درجة ان المدافع عن الطاعن يمسك فى ختام مرافعته بطلب ندب خبير لتحقيق عناصر الدعوى .. الا أن المحكمة اغفلته ولم تستجب اليه وقضت فى الدعوى بحكمها المطعون فيه دون أن تعرض له ايرادا أو ردا .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - الذى يمسك به واصر عليه فى ختام مرافعته امام محكمة ثانى درجة بطلب ندب خبير لتحقيق عناصر الدعوى - يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها . فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه

بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو ان ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي الى
اطراحه ، اما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم
المستأنف لأسبابه فان حكمها يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء
مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه . ر
(الطعن رقم ٧٣٠٠ لسنة ٥٨ ق ن جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

(قاعدة رقم ٣٦٠)

المبدأ :

طلب الحاضر مع الطاعن نذب خبير حسابى - انتهائه فى مرافعته
الى طلب أصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلبه - اغفال المحكمة
له وأدائته - يشوب حكمها بالقصور .

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات
المحاكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن طلب نذب خبير حسابى
وانتهى فى مرافعته انه يطلب أصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلبه ،
الا ان المحكمة اغفلته ولم تستجب اليه وقضت فى الدعوى - بحكمها
المطعون فيه دون ان تعرض له ايرادا او ردا .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الذى تمسك به واصر عليه
فى ختام مرافعته بطلب نذب خبير حسابى - لتحقيق المبالغ المالية
الثابتة للمطعون ضده - يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا
اذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فيها ، فقد كان لزاما على
المحكمة ان تحققة بلوغا الى غاية الامر فيه ، او ترد عليه بأسباب سائفة
تؤدي الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا باخلال
بحق الدفاع والقصور مما يعينه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى
بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٦١)

المبدأ :

تمسك المدافع عن الطاعن بأن الأرض المقام عليها البناء ليست أرض زراعية - طلبه نذب خبير في الدعوى - قضاء الحكم المطعون فيسه بادانتها دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا او ردا - قصور يشوب الحكم واخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية ان المدافع عن الطاعنة تملك في دفاعه ان الأرض المقام عليها البناء ليست أرضا زراعية وطلب نذب خبير في الدعوى ؛

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا لا وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، ذلك انه لو صح ان الأرض ليست أرضا زراعية - او ليست في حكمها - فإن احكام القانون المطبق لا يمسرى عليها ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحميصة بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما اراد عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٠٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٦٢)

المبدأ :

من المقرر ان محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الدفاع الى ما يطلبه من نذب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن ثم حالته اثناء مثوله امامها .

(الطعن رقم ١٢١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣١٣)

المبدأ :

تقدير حالة المتهم التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية -
أمر يتعلق بوقائع الدعوى - يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه
طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الدفاع احوالة
الطاعن الى الطب الشرعى لبيان حالته العقلية وما اذا كان اصيب بجنون
فجائى واطرحه بقوله : « وحيث أن المحكمة لا ترى اجابة الدفاع الى
الطلب الخاص باحوالة المتهم الى الطب الشرعى لفحص قواه العقلية
اذ أن هذا الطلب لا يوجد له أى سند فى الاوراق اذ لم يثبت من
التحقيقات وجود أى اعراض على المتهم اثناء سؤاله تنبىء عن وجود
حالة مرضية عقلية لديه ، كما ان المحكمة لم تلاحظ ذلك اثناء ماثول
المتهم امامها الامر الذى يكون معه هذا الطلب غير جدى ومن ثم فان
المحكمة ترى عدم اجابة الدفاع له » .

وكان تقدير حالة المتهم التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية
الجنائية أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب
عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة كما حدث فى واقعة الدعوى .
(الطعن رقم ١٢١١٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٢/١٣ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣١٤)

المبدأ :

١ - تقدير حالة المتهم العقلية الاصل أنه من المسائل الموضوعية التى
تختص بالفصل فيها محكمة الموضوع - يتعين على المحكمة ليكون قضاؤها
سليما أن تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليه
من قيام مسؤولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها .

٢ - إذا لم تعين المحكمة خبيرا لتقدير حالة المتهم العقلية كان عليها أن تورد اسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب اذا رأت من ظروف الحال وحالة المتهم ووقائع الدعوى أن قواه العقلية سليمة .

المحكمة : ومن حيث أن البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بأنه يعاني من اضطراب عقلى وقدم تاييدا لذلك خطابا وقرارا صادرين من القومسيون الطبى يفيدان اصابته بهذا المرض - وقد عرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله : « وقدم الدفاع صوراً فوتوغرافية لاوراق محررة عام ١٩٧٣ خاصة بطلب قدم من المتهم الذى يعمل جنديا بالشرطة لعدم اللياقة انطوية استنادا الى كشف طبى يفيد أن عنده اضطراب عقلى ، والمحكمة تلتفت عن هذه الاوراق اذ لا تطمئن اليها فضلا عن أن ما ورد بها لا يفيد أن المتهم غير مسئول عن اعماله فى تاريخ الحادث » .

لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليه من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفاؤها ، فان لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل اسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه اذ أطرح دفاع الطاعن فى صدد امتناع مسئوليته قد أسس ذلك على مجرد كون التقرير المقدم منه صادرا فى تاريخ سابق على الحادث . كما أرسل القول بعدم اطمئنانه الى هذا التقرير . وكان ما ساقه الحكم - على النحو المتقدم - لا يتأدى منه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلى أن الطاعن لم يكن يعاني من حالة الاضطراب العقلى - التى من شأنها انتفاء مسئوليته عن الفعل المسند اليه وقت وقوعه ، وكان يتعين من ثم على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق ذلك الدفاع عن طريق المختص فنيا للبت فى حالة

الطاعن وقت وقوع الفعل أو ترد عليه بما ينفيه بأسباب سائفة ، أما وهى لم تفعل واكتفت بالرد السالف بيانه فان الحكم المطعون فيه يكون فوق ما شابه من اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبب معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦١٢٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

(قاعدة رقم ٣٦٥)

المبدأ :

طلب الطاعن ندب خبير - المحكمة لم تجب الطاعن الى طلبه أو ترد على دفاعه رغم جوهريته بأسباب تؤدي الى اطراحه فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة الموضوع بدرجتيها ومن مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن طلب ندب خبير لبيان ما اذا كان البناء مطابق للرخصة أم لا الا ان المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تجب الطاعن الى مطلبه أو ترد على دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بنوعا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي الى اطراحه ، اما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بما جاء بخطاب الجهة التى اصدرت الترخيص ومن محضر الضبط من مخالفته شروط الترخيص اذ ان ما جاء بهما من مخالفة هي ما يجدها الطاعن بطلبه هذا بغية اظهار وجه الحق فيه وبيان مدى مطابقتها للواقع ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٣٦٦)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب نذب خبير
لاجراء تقديم تقرير استشارى منه ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها
واطمأنت الى تقرير الاطباء الشرعيين .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع
الى طلب نذب خبير لاجراء تقديم تقرير استشارى منه ما دام ان الواقعة
قد وضحت لديها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى تقرير الاطباء الشرعيين
بصدد امكان التعرف على جثة المجنى عليه ، فان كل ما يثيره الطاعن
فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٦٧)

المبدأ :

تمسك الطاعن بأن الارض المقام عليها البناء محاطة بالمبانى من
جميع الجهات وتقع داخل الكتلة السكنية وطلبه نذب خبير لبيان طبيعتها
- دفاع جوهرى يلزم المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه .

المحكمة : وحيث ان الثابت من مطالعة محضر الجلسة التى انتهت
بصدور الحكم المطعون فيه ان محامى الطاعن تملك بان الارض المقام
عليها البناء موضوع الاتهام محاطة بالمبانى من جميع الجهات وتقع داخل
الكتلة السكنية وطلب نذب خبير لبيان طبيعتها .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن يعد - فى صورة الدعوى جوهرى
- اذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فقد كان
لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فاذا هى لم تفعل
فان حكمها يكون - فوق قصوره فى البيان - مشوبا بالاخلال بحق الدفاع
بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن -

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١)

(قاعدة رقم ٣٦٨)

المبدأ :

الدفاع بعدم سرعان القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ على القرية التي وقعت فيها المخالفة وطلب ندب خبير لتحقيق دفاعه ، اذانة الطاعن دون أن يعرض لدفاع الطاعن ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يغير وجه الراى فيها فانه يكون قاصرا ومخلا بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه .

المحكمة : ومن حيث انه لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على انه تسرى احكام هذا القانون على الميادين والطرق العامة على اختلاف انواعها أو صفتها الداخلة فى حدود البلاد التى لها مجالس بلدية .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الدفاع عن الطاعن اثار دفاعا مؤداه عدم سرعان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ على القرية التى وقعت فيها المخالفة ، وطلب ندب خبير لتحقيق دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المستبدلة بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يغير وجه الراى فيها ، ذلك بأنه لو صح بأن القرية التى وقعت المخالفة فيها ليس لها مجلس قروى ، فان احكام القانون المطبق لا تسرى عليه ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتصحيحه بلوغا إلى غاية الامر فيه . فانه يكون فوق ما ران عليه من اللقصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يعيبه وبوجب نقضه دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٩١)

طلبات سماع الشهود

(قاعدة رقم ٣٦٩)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

المحكمة : اذ كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعة ولئن كان قد طلب سماع شهود إلا أنه بالجلسة الاخيرة ترفع عن الطاعة واختتم مرافحته طالباً أصلياً البراءة واحتياطياً استعمال الرافعة مما مفاده أنه عدل عن طلبه سماع الشهود ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، مستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢)

(قاعدة رقم ٣٧٠)

المبدأ :

اغفال المحكمة الرد على دفاع الطاعن من نفى وقوع الحادث فى المكان الذى حدده الشهود ولم تظن اليه أو تعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه فإن الحكم يكون معيباً بالقصور لانه دفاع جوهري .

الحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه بخلاف بين الطاعن وزوجه المجنى عليها ولاقامتها بمنزل والدها ورفضها الصلح معه فقد عقد عزمه على الاعتداء عليها وأعد لذلك مطواة وتربص لها ظهر يوم الحادث في الشارع الذي أيقن مرورها فيه وما أن ظفر بها حتى انهال عليها طعنا بللمطواة في راسها وظهرها فحدثت بها الاصابات الموصوفة بقرار الصفة التشريحية وانتي اودت بحياتها ، ثم فر هاربا وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة استمدها من أقوال شهود الاثبات ومن تفسير الصفة التشريحية الذي نقل عنه ان اصابات المجنى عليها بالراس والظهر قطعية وقطعية حيوية حديثة حدثت من نصل خاد ومدبب الطرف لالة صلبة كمطواة ، وان وفاتها تعزى الى ما أحدثته اصابتها القطعية الطعنبة بأعلى وسط الظهر النافذة لتجويف يمار الصدر لما أحدثته من قطع بانسجة الرئة اليسرى ونزيف غزير بتجويف الصدر وساعدت باقى الاصابات القطعية على سرعة حدوث الوفاة وما نتج عنها من نزيف خارجي .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذي حددته الشهود ودلل على ذلك بشواهد منها ما اثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في ذلك المكان. رغم أن المجنى عليها أصيبت بعدة اصابات قطعية بالراس والظهر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو في بصورة الدعوى دفاع جوهرى لما ينبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شهود الاثبات مما كان يقتضى من الحكمة أن تظن اليه وتعنّى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد اغفلت الرد عليه جملة ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٨٩/٥/٩)

المبدأ :

إذا أغفلت المحكمة الاستثنائية طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث أن ما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه لاذاته بجريمة تسهيل ارتكاب جريمة الدعارة قد شابه قصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن متمسك أمام درجتي التقاضي بضرورة سماع شهود الاثبات الا أن محكمة أول درجة قضت بادلنته دون أن تجيبه الى طلبه او ترد عليه وحفت المحكمة الاستثنائية حذوها ولم تحفل بما متمسك به مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محاضر الجلسات ومن المفردات المضمومة - تحقيقاً لوجه الطعن - أن المدافع عن الطاعن قد استمسك في درجتي التقاضي - سواء فيما قدمه من دفاع شفوي أو مكتوب - بطلب استدعاء محرر المحضر وكل المشتركين في عملية الضبط الا ان حكم محكمة أول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض في مدوناته لهذا الطلب أو يرد عليه .

لما كان ذلك ، وكان للاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تنبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، ولما أصبح لها أن تقرر ثلاثة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل التهم او المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتكاح على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة او ضمناً وهو ما لم يحصل في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما متمسك به

من سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر . ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبين قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ، اذ ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجود مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون اوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق .

ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اغفلت طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهن الاخريات الذين كن طرفا فى الخصومة الاستئنافية - ولو لم يقررن بالطعن بالنقض - وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٣٧٢)

المبدأ :

طلب جازم - تلتزم المحكمة باجابهته عند اللاتجاء الى القضاء بغير البراءة .

المحكمة : اذ كان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته عن طلبه اصليا القضاء ببراءته واحتياطيا استدعاء الضابط لسماع شهادته يعد على هذه الصورة بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابهته عند اللاتجاء الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن باستناده الى الضابطين الآخرين دون الاستجابة الى طلب سماعه . يكون مشويا بالاخلال

بحق الدفاع مما يكون معه الحكم معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب
نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(قاعدة رقم ٣٧٣)

المبدأ :

واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بادانة الطاعن استنادا الى
اقوال الشهود الغائبين على الرغم من اصرار الدفاع على طلب مناقشتهم
في ختام مرافعته ، فانه يكون مبنيا على البطالان في الاجراءات للاخلال
بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣٧٤)

المبدأ :

يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم
ذكر في قائمة شهود الاثبات او يقيم المتهم باعلانهم .

المحكمة : يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو
لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات او يقيم المتهم باعلانهم لانهم
لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة
هي الملاذ الاخير الذي يتعين ان ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على
الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في
قائمة شهود الاثبات او تسقطه من اسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة
او يمكن ان يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب
الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الابداء .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٣٧٥)

المبدأ :

محكمة ثانى درجة تحكم على مقتضى الاوراق - لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه - ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة اول درجة سماعهم .

المحكمة : اذ كان الاصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة اول درجة سماعهم ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب امام محكمة اول درجة ، فان منعه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع الشاهد المذكور يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٧٦)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه الى ما قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى - الطلب الذى يتجه الى تجريح اقوال شهود الاثبات - لا تلتزم المحكمة باجابته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يصر بجلسة المرافعة على طلب نذب خبير فى الدعوى فانه لا تثريب على المحكمة ان هى لم تستجب لهذا الطلب الذى يقرر الطاعن انه ابداه امام المحكمة لما هو مقرر من ان الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه الى ما قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى ، هذا فضلا عن انه لما

كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن الطلب المشار اليه لا يتجسـه مباشرة الى نفي الافعال المكونة للجريمة المسندة للطاعن او استحالة حصولها بالكيفية التى رواها شهود الاثبات بل المقصود منه فى واقع الامر هو تجريخ اقوالهم الامر الذى لا تلتزم المحكمة باجابته ، فان النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٧٧)

المبدأ :

إذا لم تستجب المحكمة لطلب سماع الشاهد الذى يعد بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة يكون حكمها مشوباً بالفساد فى الاستدلال والاخلاق بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعته من طلبه أصليا القضاء ببراءتهم واحتياطيا استدعاء الشاهد الثانى لسماع شهادته يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعنين اكتفاء بإستناده الى اقوال الشاهد الثانى بمحضر جمع الاستدلالات وبتحقيقات النيابة العامة - دون الاستجابة الى طلب سماعه - يكون مشوباً فوق فساد استدلاله بالاخلاق بحق الدفاع ولا يشفع له فى ذلك كونه قد عول فى قضائه علاوة على ما سلف على أدلة أخرى، ذلك بان الاصل فى الادلة فى المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع - والحال كذلك - أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استتعت الى شهادة الشاهد المذكور التى كانت عنصراً من عناصر عقيدتها فى الدعوى .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فانه

يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بنص المادة ٤٥ من قانون حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ .

(الطعن رقم ١٢٤٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٧٨)

المبدأ :

تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة - لا
يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

المحكمة : إذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن
الطاعن نعى على النيابة قعودها عن استدعاء شهودي نفيه . وسؤالهما .
دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص - فإن
ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في
المرحلة السابقة على المحاكمة ، مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على
الحكم .

(الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٧٩)

المبدأ :

طلب سماع شهودي الإثبات - طلب جوهري - لتعلقه بواقعات
الدعوى - يتعين إجابة المدافع عن الطاعنين إليه لإظهار وجه الحق
في الدعوى .

المحكمة : لما كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة الطاعنين دون أن
تجيب المدافع عنهم إلى طلبه سماع شهودي الإثبات أنفى الذكر . وكان
هذا الطلب يعد طلباً جوهرياً لتعلقه بواقعات الدعوى ، مما كان يتعين
على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل منها

ما اوردته من تعليل لرفضها اجابته لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها وهو ما لا يصح فى اصول الاستدلال ، ذلك بان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة ان تبدي ما تراه فى شهادته ، لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة - التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه - والاعادة بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليه الاخر ... وشهرته ... وذلك لحسن سير العدالة دون حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ٢٩٩٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٨٠)

المبدأ :

من المقرر انه يتعين اجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات او يقيم المتهم باعلانهم اذ انهم لا يعتبرون شهود نفى بمجرد الكلمة حتى يقوم المتهم باعلانهم .

(الطعن رقم ٢٢٤٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٨١)

المبدأ :

دفاع جوهرى - قصد به تكذيب اقوال شهود الاثبات ومن شأنه - ان صح أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى - لا يسوغ الاعراض عنه بقالة الاطمئنان الى شهادة أولئك الشهود .

المحكمة : اذ كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث

فى المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه الاول امتنادا الى ان ضابط الشرطة الذى انتقل الى محل الحادث لم يثبت بمحضره انه وجد آثار دملاء او طلقات فارغة بجوار الجثة ، وقد اطرح الحكم فى هذا الدفاع تاسيسا على ان شهود الاثبات حددوا مع معاينة النيابة العامة مكان الحادث مما تكون معه منازعة الدفاع فى هذا الشأن بلا سند من الاوراق ويضحى القول بنقل الجثة من مكانها مجرد قول مرسل ، واذا كان هذا الدفاع جوهرى قصد به تكذيب اقوال شهود الاثبات مالفى الذكر ومن شأنه - ان صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه لا يسوغ الاعراض عنه بقالة الاطمئنان الى شهادة اولئك الشهود لما يمثلها هذا الرد من مصادرة للدفاع المتقدم قبل ان ينحسم امره بتحقيق تجريه المحكمة او بالرد عليه بما يحضه من ماديات الدعوى ، ولا يغير من ذلك ما تساند اليه الحكم من معاينة النيابة العامة اذ خلت مدوناته من ايراد ما تضمنه المحضر المحرر عنها حتى يتضح وجه استدلاله بها ، ومن ثم يكون ما اورده الحكم فى هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعنين بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٠٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٢)

(قاعدة رقم ٣٨٢)

المبدأ :

نزول الطاعن فى اول الامر عن تحقيق طلب معين لا يسلب حقه فى العدول عن ذلك النزول واعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

المحكمة : اذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطعن ولو انه اكتفى فى مستهل الجلسة بتلاوة اقوال شاهدين الاثبات الخائبين الا انه عاد فى ختام مرافعته فطلب اصليا البراءة واجتياطيا

استدعاء شاهدي الاثبات لمناقشتها ، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، اذ ان نزول الطاعن في اول الامر عن تحقيق طلب معين لا يسلب حقه في العدول عن ذلك النزول واعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائمة . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بادانة الطاعنة استنادا الى اقوال الشاهدين الغائبين على الرغم من اصرار الدفاع على طلب مناقشتها في ختام مرافعته ، فانه يكون مبنيا على البطلان في الاجراءات للاخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٣٧٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٣٨٣)

المبدأ :

طلب الدفاع أصليا البراءة واحتياطيا سماع شاهد - يعتبر طلبا جازما - تلتزم المحكمة باجابته طالما لم تنته الى القضاء بالبراءة .

المحكمة : طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن انتهى في مرافعته الى طلب البراءة واحتياطيا مناقشة شاهد الاثبات الا أن المحكمة لم تستجب الى طلب الدفاع الاحتياطي ولم ترد عليه بما يبرر رفضه ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٨٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

المبدأ :

تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شاهد - وكان قول هذا الشاهد من بين ما عولت عليه محكمة أول وثاني درجة في ادانة الطاعن - عدم التعرض لهذا الطلب الجوهرى ايرادا أو ردا - اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث ان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التى حجزت فيها الدعوى للحكم ، ان الحاضر عن الطاعن طلب اصليا البراءة واحتياطيا مناقشة كشاهد بعد ان قضت محكمة اول درجة ببراءته بيد ان المحكمة الاستئنافية لم تستجب لهذا الطلب واغفلت الرد عليه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الصادر بادانة الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان الاصل ان الاحكام الجنائية انما تبني على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الا بنزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه وأنه ولئن كانت المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة انما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تمتلصه من الاوراق المعروضة عليها الا ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية توجب عليها ان تسمع بنفسها أو بواسطة احد القضاة تندبه لسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق . واذا كان المدافع عن الطاعن - على السياق المتقدم - قد تملك بسماع الشاهد المشار اليه - والذى كان متهما فى الدعوى وقضت محكمة اول درجة ببراءته - وكان قول هذا الشاهد من بين ما عولت عليه محكمتا اول وثاني درجة في ادانة الطاعن ، فكان على الحكم المطعون فيه ان يعرض لهذا الطلب الجوهرى ايرادا وردا ، ولا يسوغ حاجة الطاعن بانه لم يبد هذا الطلب

امام محكمة اول درجة ، لان سببه لم يكن قد قام امام تلك المحكمة ، وانما جد بعد ذلك ، حين انقشع الاتهام نهائيا عن المطلوب — سماع شهادته بقضاء محكمة اول درجة ببراءته — وعدم استئناف النيابة العامة هذا الحكم — مما يوجب سماع شهادته بعد اداء اليمين .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠)

(قاعدة رقم ٣٨٥)

المبدأ :

الاصل ان محكمة ثاني درجة لا تجرى تحقيقا في الجلسة - حقها في هذا النطاق مقيد - بموجب مراعاة مقتضيات حق الدفاع .

المحكمة : انه وان كان الاصل ان محكمة ثاني درجة لا تجرى تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ، الا ان حقها في هذا النطاق مقيد بموجب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون يوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها او بواسطة أحد القضاة - تنحبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص في اجراءات التحقيق ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اغفلت طلب سماع شهود النفي الذي لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٥٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٨)

(قاعدة رقم ٣٨٦)

المبدأ :

الطلب الجازم للمتهم - تلتزم المحكمة بإجابه عند الاتجاه الى
القضاء بغير البراءة •

المحكمة : اذ كان ما اختتم به المدافع عن الطاعن الاخير مرافعته
من طلبه أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا استدعاء المجنى عليها وشهود
الواقعة لمناقشة الاولتين ولسماع اقوال الاخيرين فى النقاط التى حددها
أمام المحكمة يعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة
بإجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة •

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء بادانة الطاعن
الرابع مستندا - فيما استند اليه - الى اقوال المجنى عليها وشهود
الواقعة الذين تملك الدفاع بطلب سماعهم ، وكان رفض المحكمة طلب
هذا الطاعن للميب الذى ذكرته غير مانع ، اذ القانون يوجب سؤال
الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته وذلك
لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التى تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى ، فان الحكم
اذ قضى فى الدعوى بادانة الطاعن وركن الى اقوال اولئك الشهود - دون
الاستجابة الى طلب سماعهم - يكون مشويا بالاخلاق بحق الدفاع • ولا
يشفع له فى ذلك كونه قد عول فى قضائه - علاوة على ما سلف على أدلة
أخرى ، ذلك بأن الاصل فى الادلة فى المواد الجنائية أنها متساندة يشد
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع -
والحال كذلك - أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استمعت
بنفسها الى شهادة الشهود المذكورين التى كانت عنصرا من عناصر
عقيدتها فى الدعوى •

(الطعن رقم ٢٩٦٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)

(قاعدة رقم ٣٨٧)

المبدأ :

حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان نزول المدافع عن الطاعنين - بادئ الامر - عن سماع شهود الاثبات ، واسترساله فى المرافعة لا يحرم المدافع عن الطاعن الرابع من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .

(الطعن رقم ٢٩٦٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)

(قاعدة رقم ٣٨٨)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه - هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن كان قد طلب سماع اقوال شاهد الاثبات فاستجابت له المحكمة واستمعت الى شهادة المقدم ثم ترفع الدفاع بالجلسة الاخيرة التى اختتمت بصسذور الحكم المطعون فيه - فى موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن واحتياطيا استعمال الرافعة دون أن يطلب سماع أى شاهد آخر ، ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهد لم يصر على طلب سماعه مما لا محل لما يثيره من قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٣٨٩)

المبدأ :

التفات المحكمة عن اجابة طلب الدفاع الاحتياطي استدعاء شاهد الاثبات بقالة انه يتعين على الدفاع أن يبين الدواعى التى من أجلها طلب سماع الشاهد . قول غير مبالغ وأخلل بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع أنهى مرافعته بطلب براءة الطاعن واحتياطيا استدعاء شاهد الاثبات ، غير ان المحكمة التفتت عن اجابة طلب الدفاع الاحتياطي بقالة انه كان يتعين على الدفاع ان يبين الدواعى التى من أجلها طلب سماع الشاهد حتى لا يعد طلبه مجرد وميلة لعرقلة الفصل فى الدعوى ، وهو قول غير سائغ وفيه اخلل بحق الدفاع لتناقضه مع المبادئ الاساسية فى المحاكمات الجنائية التى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة بجملة المحاكمة فى مواجهة المتهم ، ولانه ينطوى - من ناحية أخرى - على معنى القضاء فى امر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء أقوال هذا الشاهد التى تسمحها المحكمة وبياح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التى ثبتت فى عقيدتها من قبل سماعه .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم الطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٧٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٩٠)

المبدأ :

طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة إصليا واحتياطيا سماع شاهد الاثبات يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(الطعن رقم ٤٥٧٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٠)

المبدأ :

١ - الاصل فى المحاكمات الجنائية أن تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة او نفيها ما دام سماعهم ممكنا .

٢ - حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعين له من طلبات التحقيق ما دام ان باب المرافعة لا زال مفتوحا حتى لو كان قد تنازل عن طلب سماع شهود الاثبات ثم عدل عنه وتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة .

٣ - يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات او يقيم باعلانهم لانهم لا يعتبرون شهود نلى حتى يلتزم باعلانهم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة فى العاشر من سبتمبر سنة ١٩٨٩ أن المدافع عن المحكوم عليه طلب مناقشة شهود الاثبات فكان أن قررت المحكمة استبعاد القضية من الرول لما بان لها من عدم اعلان أولئك الشهود ، واذا نظرت الدعوى بجلسة الاول من نوفمبر سنة ١٩٨٩ فقد اكتفت النيابة والدفاع فى مسهل الجلسة - بتلاوة أقوال الشهود الواردة بالتحقيقات وتليت ، ولما ترفع محامى المحكوم عليه ختم مرافعته بطلب الحكم أصليا بالبراءة واحتياطيا استدعاء شهود من بينهم ٠٠٠ وهو شقيق المجنى عليها فكان أن أصدرت المحكمة حكمها الذى استندت فيه - فيما استندت اليه فى ادانة المحكوم عليه الى أقوال الشاهد سالف الذكر ولم ترد على طلب مناقشته .

لما كان ذلك ، وكان الاصل فى المحاكمات الجنائية أن تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة او نفيها ما دام سماعهم

ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، كما أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إزاء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دلم أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ولا يسلب نزوله عن طلب سماع الشاهد حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة ، كما أن القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بهذه الأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ، ومن ثم يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو يقيم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما أثبتته فى قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفتت الجدية فى المحاكمة أو تفلق باب الدفاع فى وجه طارقيه بغير حق ، وهو ما تاباه العدالة أشد الأباء .

لما كان ذلك ، وكان المدافع عن المحكوم عليه - على ما سلف - وإن تنازل ضمنا عن سماع شهود الاثبات ، إلا أنه وقد طلب فى ختام واقعته أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا استدعاء الشاهد لمناقشته أمام المحكمة ، فإن هذا الطلب يعتبر جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة ، ومن ثم فإن الحكم إذا انتهى إلى القضاء بإدانة المحكوم عليه مستندا - فيما استند إليه - إلى أقوال الشاهد الذى تمسك الدفاع بطلب سماعه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع ولا يشفع له فى ذلك كونه قد عول فى قضاؤه - علاوة على تلك الشهادة على أدلة أخرى أخصها اعتراف المحكوم عليه فى التحقيقات ، ذلك بأن الأصل فى المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع - والحالة كذلك - أن يعرف

مسير قضاء محكمة الموضوع ماذا يكون فيما لو استمعت بنفسها الى شهادة الشاهد المار ذكره والتي كانت عنصرا من عناصر تكوين عقيدتها في الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث ما اثاره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٦)

(قاعدة رقم ٣٩٢)

المبدأ :

اغفال المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن بسماع شاهد الاثبات الذي لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعه يكون حكمها معيبا بالقصور والاخلاق بحق الدفاع .

المحكمة : البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه عول في قضائه بالادانة - من بين ما عول - على اقوال المبلغ بمحض الاستدلالات وتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاضى ان الطاعن تمكن بضرورة سماع شهادة المبلغ الا ان كلا من محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تعرض في مدونات حكمها لهذا الطلب او ترد عليه بما ينبغي لزومه - رغم ان محكمة اول درجة قد اجلت الدعوى اكثر من مرة لهذا السبب .

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل التهم او المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع

فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة او ضمناً - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذى جرى عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شاهد الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً فى الجملة وانما تبنى قضاءها على ما سمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها. اذ ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون أوجب عليها طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تسمع بنفسها او بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق .

ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اغفلت طلب الطاعن سماع شاهد الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعه فان حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

(قاعدة رقم ٣٩٣)

المبدأ :

لا تثريب على المحكمة ان هى قفبت فى الدعوى دون اجابة الطاعن الى طلبه سماع الشهود الذين طلب سماعهم او ضمهم المستندات التى اشار اليها الدفاع فى مرافعته وتنحصر عنه قالة الاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

المبدأ :

اغفال المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن بسماع شهود الإثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه عول في قضائه بالادانة على اقوال كل من الشاهدين و بمحضر الشرطة . وتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام درجتي التقاضي ان الطاعن تمسك بضرورة سماع الشاهدين سالفى الذكر الا ان كلا من محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تعرض في مدونات حكمها لهذا الطلب او ترد عليه بما ينفي لزومه .

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجزئه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا وانما يضح لها ان تقرر ثلثة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذي افترضه الشارع الا بتنازل الخصوم صريحة او ضمنا وهو ما لم يحصل في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الإثبات لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة سالفه الذكر ولا يعترض على ذلك بان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضائها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها اذ ان حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل ان القانون اوجب عليها ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة

تنبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتمتوى كل نقض فى إجراءات التحقيق .

ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أغفلت طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التمييز فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعن يتصل بالمتهمة الاخرى ... التى استأنفت الحكم بيد انها لم تقرر بالطعن فيه فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليها عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٣٧١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٣٩٥)

المبدأ :

اذا كانت الواقعة التى طلب سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعهم لازما للفصل فيها فاذا أغفل الحكم طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيبا .

المحكمة : وحيث ان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن انتهى مرافعته بطلب براءته بما أسند اليه واحتياطيا سماع اقوال النقيب وأمناء الشرطة الذين تواجدوا اثناء الضبط والتفتيش غير ان المحكمة التفتت عن اجابة هذا الطلب دون ان تعنى بتحقيقه أو الرد عليه فى حكمها .

لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتعبه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى فى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة

الجنايات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالامس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او لنفيها ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، فقد كان يتعين اجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات او يقيم المتهم باعلانهم لانهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين ان ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الاثبات او تسقط من اسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة او يمكن ان يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية فى المحاكمة وانفلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق . وهو ما تبايه العدالة اشد الالباء .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التى طلب سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل طلب الدفاع فلم يجبه او يرد عليه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٨٣٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩/٩/١٩٩١)

طلبات المعاينة

(قاعدة رقم ٣٩٦)

المبدأ :

الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي
بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها .

المحكمة : ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة
أن الطاعن ولدى نظر الدعوى أمام محكمة اول وثان درجة قد اثار دفاعا
في مذكراته مؤداه أنه قد أعاد تسليم العين الى البنك الذي كان قد عين
حارسا عليها وذلك قبل المعاينة التي أجرتها الشرطة لعين النزاع . مما
يعتبر انحصار مسؤوليته عنها بوقيم من المبتدلات ما يؤيد دعواه ، الا ان
الحكم المطعون فيه رغم تعويله على محضر التسليم سالف البيان لم يورد
هذا الدفع ولم يرد عليه . وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة
مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه
أن لم يكن قد أبدى فيها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن
بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصمه ويقول
كلمته فيه . فإن الحكم ببقوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا
بفصور يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٥٨ : ق. - جلسة ١٩٨٩/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٣٩٧)

المبدأ :

طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجناية او
استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود - يعد دفاعا
موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته .

المحكمة : وكان من المقرر ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود ، وانما مجرد اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لعدم اجابته طلب الدفاع باجراء معاينته موقع الكمينين ومعاينته جهاز التلسكوب ما دام قد افصح عن اطمئنانه لاقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وخلص منها سائغا الى رفض هذا الطلب ، هـ ما يبرى بالنسبة الى طلب الدفاع ضم دفتر المرور وسماع اقوال شرطى المرور .

(اطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٩٨)

المبدأ :

طلب - المقصود منه اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمنت اليه المحكمة - دفاع موضوعى لا تلتزم المحكمة باجابته .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعنين باقرار المعاينة واطرحه للاسباب السائفة التى أوردها فان دعوى الاخلاق بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وان طلب اجراء المعاينة لم يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصوله بل المقصود منه اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته بما يصبح معه معنى الطاعنين فى هذا الصدد غير سديد .

(اطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٩٩)

المبدأ :

طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل قصد به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة فان هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته .

(الطعن رقم ٥١٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

(قاعدة رقم ٤٠٠)

المبدأ :

طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة باجابته .

(الطعن رقم ٢٤٥٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(قاعدة رقم ٤٠١)

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائها .

المحكمة : اذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن اجراء معاينة مكان الحادث دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الشأن ، فانه ليس

للطاعن أن ينعى عليها قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر
هى حاجة الى اجرائها بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها
الشاهد .

(الطعن رقم ٢٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

(قاعدة رقم ٤٠٢)

المبدأ :

طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى
اثبات استحالة حصول الواقعة - بل المقصود به اثارة الشبهة فى الادلة -
يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

المحكمة : ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون
للمجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان
المقصود به اثارة الشبهة فى الادلة التى اطمأنت اليها المحكمة ، يعد
دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابهته . وكان الحكم المطعون فيه -
بعد أن أورد فى بيانه لواقعة الدعوى ، وفى تحصيله لاقوال شاهد
الاثبات ان الطاعن ظل واقفا بجوار سيارته بعد نزوله منها واغلاق بابها
وانه اعترف بحيازته للمخدر المضبوط فيها - قد عرض لما ابداه الدفاع من
طلب معاينة السيارة واطرحه لعدم جدواه اطمئنانا لاقوال الشاهد ،
فانه لا يكون هناك محل للنعى عليه فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٠٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٤٠٣)

المبدأ :

من المقرر ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون
للمجريمة او استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود ،
وانما مجرد اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، فان

مثل هذا الطلب يعتبر من قبيل الدفاع الموضوعى كالحال فى الدعوى
الماثلة ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع .
(الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(قاعدة رقم ٤٠٤)

المبدأ :

متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة او أن الامر المطلوب
تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .
فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى
استحالة حصول الواقعة كما رواها شاهد الاثبات .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن
طلب اجراء معاينة لمكان الحادث واطرحه فى قوله : « وحيث انه لما
تقدم واذا كانت المحكمة تطمئن الى رواية شاهد الواقعة من أن المتهم
قد اعتدى على المجنى عليه بعضا شوم وعلى الجانب الايمن من الراس
فإن الدليل الفنى فى الدعوى يؤيده من أن تلك الاصابة الاخرى
تحدث من السقوط على الارض الصلبة أى جسم صلب عند السقوط على
الارض وهى الكسر الشرخى بعظام الجدارية اليسرى ، واذا كان الثابت
من تقرير الصفة التشريحية أن اصابة الجدارية اليمنى التى أحدثها
المتهم تحدث الوفاة بمفردها شأنها شأن الاصابة الاخرى بالجدارية
اليسرى من السقوط على الارض الصلبة - انجسم الصلب - ومن ثم فلا
جدوى من اجراء معاينة لمكان الحادث بعد فوات الاوان » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى كانت الواقعة قد وضحت
لدى المحكمة او أن الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن
تعرض عن ذلك مع بيان العلة وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم اطراح
ذلك الدفاع الذى ابداه الطاعن فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجه الى نفي
الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة - كما رواها شاهد

الاثبات - بل كان المقصود به اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة ، ومن ثم فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير شديد .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١)

(قاعدة رقم ٤٠٥)

المبدأ :

إذا كان المدافع عن الطاعن تنازل عن سماع شهود الاثبات طبقا لما هو ثابت بمختصر الجلسة ثم عاد واختتم مرافعته بطلب سماع شهود الاثبات فانه يعد بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا والا كان الحكم الصادر مغيبا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن استهل مرافعته بالتنازل عن سماع شهود الاثبات مكتفيا بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات الا أنه عاد واختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا سماع شهود الاثبات .

لما كان ذلك وكان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن الاصل فى المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج عن هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولا صريحا أو ضمنيا - واذا كان ذلك ، وكان الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا فان نزول المدافع عن الطاعن - أول الامر عن سماع شهود الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يحرمه العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه

فى العودة الى التمسك بطلب سماعهم طالما كانت المرافعة دائمة لم تتم
بعد .

لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته من
طنبه اصليا القضاء ببراءته واحتياطيا سماع شهود الاثبات يعد فى هذه
الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاه الى
القضاء بغير البراءة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى الادانة على
اقتوال شهود الاثبات دون الامتجابة الى طلب سماعهم او الرد عليه بما
يجرر رفضه فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ٤٠٦)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا ولا تلتزم المحكمة بمتابعتها في كل مناحيه والرد استقلالا على كل شبهة تثار فيه ، ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٦٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٢/١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٠٧)

المبدأ :

الدفع بتلقي التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفع الموضوعية التي لا تستاهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا عليها من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من احتمال دس المخدر عليه لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ٩/٥/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٠٨)

المبدأ :

من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع فضلا عن أنها ليست بحاجة الى الرد استقلالا على دفاع افاد حكمها ضمنا الرد عليه .

(الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٥٧ ق - جملة ١١/٥/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٠٩)

المبدأ :

سكوت الطاعن أو المدافع عنه - لا يصح أن يبنى عليه طعن ما. دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع - ولا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده .

المحكمة : اذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة اطلعت في حضور الطاعن والمدافع عنه على القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ جنابات مخدرات النزهة وجوازي سفر الطاعن والمتهم الآخر ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الاستطرد في مرافعته فلا محل للنعي عليها ان هو أمسك عن ذلك ، لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع ، كما لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده .

(الطعن رقم ٥٣٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٧)

(قاعدة رقم ٤١٠)

المبدأ :

دفاع جوهرى - قصد به تكذيبه شاهد الإثبات - يقتضى من المحكمة أن تحسم أمره بتحقيق تجريه أو بالرد عليه بما يدحضه من ماديّات الدعوى .

١! ملاحظة : اذ كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم - سواء بقالة الاطمئنان الى أدلة الثبوت أو بقالة أن نقل الجثة أمر لاحق على وقوع الحادث لا يسوغ اطراح دفاع الطاعن ، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاعه مع أنه دفاع جوهرى قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن

شأنه - لو صح - أن يتغير به وجهة الرأي في الدعوى بما كان يقتضى من المحكمة أن تحسم أمره بتحقيق تجريه أو بالرد عليه بما يحضه من ماديّات الدعوى ، أما وقد أغفل الحكم دلالة ما سبق أن سجله بمحوناته نقلا عن تقرير للصفة التثريحية من أن وفاة المجنى عليه تشات من أصابات الرأس والوجه وبما صاحبها من نزيف ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٤٣٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

(قاعدة رقم ٤١١)

المبدأ :

إذ كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع محرر المحضر بل أبدى محاميه دفاعه في الدعوى ، وكان الطاعن وإن أبدى طلب سماع محرر المحضر أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن المسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٨٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٤١٢)

المبدأ :

لا يجوز النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثره الطاعن أمامها .

المحكمة : إذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فليس له أن ينعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثره أمامها .

(الطعن رقم ٥٨٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٤١٣)

المبدأ :

من المقرر أن مكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهدة في
حضرته ومواصلة المرافعة دون الاصرار على طلب سماعها انما يفيد انه
تتازل عن ذلك ضمنا .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٤١٤)

المبدأ :

من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع
الشفوي المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها
ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من اوجه الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٤١٥)

المبدأ :

التشكيك في التهمة - من اوجه الدفاع الموضوعية - لا تستوجب في
الاصل ردا صريحا من المحكمة .

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان معنى الطاعن بالتفات الحكم عن
اوجه دفاعهما بالتشكيك في التهمة لا يعدو أن يكون من اوجه الدفاع
الموضوعية التي لا تمتجب في الاصل ردا صريحا من المحكمة بل الرد
يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ولا يكون ثمة محل
لتعيب الحكم في صورة الدعوى التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها
ولا في تعويله في قضائه بالادانة على اقوال شاهدي الإلجاب والتفاته

عن دفاع الطاعنين في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره في طعنهما من أوجه دفاعهما بالتشكيك في التهمة انما ينحل في واقعه الى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٣)

(قاعدة رقم ٤١٦)

المبدأ :

من المقرر أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عديم جديته ما دام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجهه
الراى فى الدعوى .

(الطعن رقم ١١٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)

(قاعدة رقم ٤١٧)

المبدأ :

استعمال المتهم حقه في الدفاع في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الامر فيه .

(الطعن رقم ١١٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)

(قاعدة رقم ٤١٨)

المبدأ :

سكوت الطاعن أو المدافع عنه - لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

المحكمة : لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة عدلت وصف التهمة في حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة ١٩٨٩/٥/١٣ ثم أجلت نظر الدعوى لليوم التالي استكمالاً للمرافعة وبذلك الجلسة حضر الطاعن والمدافع عنه حيث استكمل مرافعته وانتهى الى طلب حجز الدعوى للحكم .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعي أن المحكمة منعت محاميه من الاستطراد في دفاعه فلا محل للنعي عليها أن هو امسك عن ذلك ، لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبين عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع ، ومن ثم يكون منعا في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٤١٩)

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

المحكمة : لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة وشواهد كاف للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعن بها فإن هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في التسيب هذا فضلا عن أن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة تدب خبير فني لتحقيق دفاعه القائم على نفى صلته بالتوقيعات المنسوبة له ، فليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٢٠)

المبدأ :

دفاع الطاعنة عن تنازل المدعية بالحق المدني عن كافة حقوقها -
دفاع هام وجوهري - على المحكمة أن تعرض له استقلالاً لتقول كلمتها
فيه أو تحققه بلوغاً لغاية الامر فيه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان نص المادة العاشرة من قانون الاجراءات
الجنائية قد جرى بانه « لمن يقدم الشكوى أو الطلب فى الاحوال المشار
اليها فى المواد السابقة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب فى أى وقت
الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقض الدعوى الجنائية بالتنازل »
وكان دفاع الطاعن فى خصوص تنازل المدعية بالحقوق المدنية عن كافة
حقوقها قبل الطاعن يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من اثر فى
تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجوذاً وعدماً مما كان يتعين معه على
المحكمة أن تعرض له استقلالاً لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغاً لغاية
الامر فيه ، أما وقد قعدت المحكمة عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً
بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو
ما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً
صحيحاً على واقعة الدعوى وإن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن
بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والاعادة .

(الطعن رقم ١٠٠٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

(قاعدة رقم ٤٢١)

المبدأ :

عدم طلب الطاعن اجراء تحليل أو اللجوء الى خبير - لا يجوز
النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

المحكمة : اذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن

الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحليل أو الالتجاء الى خبير فى
شان غيبة المجنى عليه عن وعيه وقت الحادث فلا يجوز له ان ينعى على
المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه ان يثير
هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ - تصوير الاشرطة السينمائية وتسجيل
المسرحيات أو الاغاني أو المعلومات أو ما يماثلها - يخرج عن نطاق الحظر
المشار اليه فى المادة الثانية - اذا حصل بغير قصد الاستغلال .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن
تنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغاني
والمسرحيات والمنولوجات والامطوانات واشرطة التسجيل الصوتى
قد نص فى مادته الثانية على حظر القيام باعمال معينة قبل الحصول
على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالرقابة على تلك المصنفات
الفنية ، ومن بين هذه الاعمال :

(أولا) تصوير الاشرطة السينمائية بقصد الاستغلال ،

(ثانيا) تسجيل المسرحيات أو الاغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها
بقصد الاستغلال ، بما مؤداه ان كلا من هذا التسجيل وذلك التصوير
يخرج عن نطاق الحظر المشار اليه اذا حصل بغير قصد الاستغلال . واذا
كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت جريمة طبع وتسجيل الاشرطة
المضبوطة بمسكن الطاعن الى مجرد ضبطها فى حيازته دون ان يستظهر
حقيقة قصد الطاعن من حيازتها أو يعرض لدفاعه القائم على انه يحوزها

لاستعماله الشخصى وأنه لا يقوم ببيع أو تاجير تلك الاشرطة ، وهو دفاع جوهري يترتب عليه - لو صح - انتفاء قصد الاستغلال الذى جعله الشارع مناط تجريم الافعال التى دين الطاعن بها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ، ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٤٢٣)

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه وعلى ذلك فتساؤل الدفاع عن الطاعنة « عن وزن المخدر صافيا » لا يعد طلبا بالمعنى السابق ذكره اذ هو لا يعدو ان يكون تعيبا لتحقيق النيابة بما يراه من نقض دون أن يتمك بطلب استكمال .

(الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٢٤)

المبدأ :

ليس للطاعن النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بانه لا يقيم فى مكان الضبط واطرحه بما هو كاف لاطراحه أخذا بما ثبت من كتاب السجل المدنى بالمويس من أن بيانات البطاقة

العائلية رقم ٢٢٧٥٤ السويس الخاصة بالمتهم - الطاعن - . تفيد أنه يقيم بهذا المسكن الكائن ٠٠٠٠ بالسويس هذا فضلا عن أن في اطمئنان المحكمة التي ما أورده الضابط في تحرياته وما قرره في أقواله من أن الطاعن يقيم في هذا المسكن ما يكفي للرد على هذا الدقاع .

وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى أن المسكن الذي صدر اذن النيابة بتفتيشه (أسفر التفتيش عن ضبط المواد المخدرة المضبوطة فيه . هو مسكن الطاعن) فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون في غير محله ويعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٢٥)

المبدأ :

١ - تقدير المحكمة لجدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له لا يجوز لها أن تعدل عنه لا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

٢ - ليس للمحكمة أن تبدئ رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر الدليل عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى .

٣ - المحكمة : وحيث أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لإجرائهما قبل صدور اذن التفتيش وطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات بالغربية فإن هذا الطلب يعد على هذه الصورة بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بلجأته عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، وإذا كانت المحكمة قد سبق لها أن استجابت إلى هذا الطلب وأجلت الدعوى لضم ذلك الدفتر

الا أنها عادت وفصلت فى القضية دون تنفيذ هذا القرار وعللت اطرافها لما طلبه الطاعن بقولها : « وحيث انه عن قالة وقوع الضبط والتفتيش قبل صدور اذن النيابة العامة فهو مجرد قول مرسل لا دليل عليه بالاوراق ولا تعول المحكمة على ما قرره المتهم من تحديد وقت ضبطه ، وتطمئن المحكمة الى ما قرره شاهدى الاثبات من أن الضبط والتفتيش كان الساعة السادسة مساء كما أن عدم ضم دفتر الاحوال لا يصلح سندا لهذا القول خاصة وقد ثبت من كتاب مكتب المخدرات أن الدفتر تم حفظه بالمديرية وقد اطمانت المحكمة لاقوال شاهدى الاثبات » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يررر هذا العدول ، كما انه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر الدليل - بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له - عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الراى فى الدعوى ، ولما كانت المحكمة لم تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع الطاعن بطلب دفتر الاحوال من محل حفظه بمديرية الامن، وهو طلب بجوهرى لتعلقه بتأييد وجهة نظره فى الدفع ، وكان ما أورده الحكم من اطمئنان المحكمة الى تحديد شاهدى الاثبات لوقت الضبط لا يسوغ معه رفض الطلب والعدول عن قرار المحكمة السابق بالاستجابة له اذ أنها تكون بذلك قد ثبتت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها لتقول كلمتها فيها، مع ما يمكن أن يكون لها من اثر فى عقيدتها لو انها اطلعت عليها .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه - فوق اجلاله بحق الدفاع - يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(للطعن رقم ٦٠٧٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)

(قاعدة رقم ٤٢٦)

المبدأ :

قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى امام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه ، لم يثر شيئا بشأن اختلاف اسم صاحب البطاقة المزورة فى تحقيقات الشرطة عنه فى باقى مراحل التحقيق ، فان ما ينعاه فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما هو مقرر من ان قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى امام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

لما كان ذلك ، وكان لا يجدى للطاعن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بشأن جريمته العثور على شيء فاقد واحتياجه بنية تملكه والنصب ، ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الاربع المسندة اليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الاشد وهى التزوير فى محرر رسمى واستعماله وذلك اعتمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم ؛ فان نعيه فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٢/٦)

(قاعدة رقم ٤٢٧)

المبدأ :

الدفاع بطلب البراءة تأسيسا على قيام الطاعن بتأجير الأرض محل الضبط بموجب عقد ايجار - دفاع جوهري يترتب على ثبوت صحته انحسار مسؤوليته عن التهمة المسندة اليه - يجب على المحكمة ان ترد عليه على استقلال ويكون حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب اذا لم تحققه .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأقوال شهود الاتبات – ومؤدى تقرير التحليل – أشار فى مدوناته الى انكار الطاعن ، وطلب المدافع عنه براءته تأسيساً على تأجيله لتلك الزراعة لغيره ، كما يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار فى دفاعه أنه يؤجر الأرض محل الضبط لـ ٠٠٠ بموجب عقد ايجار موقع ببصمته .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن – على ما مبق بيانه – يعد فى خصوص هذه الدعوى هاماً وجوهرياً لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار مسؤوليته عن التهمة المسندة إليه ، فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيداً بدليله أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، أما وهى لم تفعل ، فقد اضحى حكمها مشوباً بالقصور فى التسبيب ، متعينا نقضه والاحالة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٦٠ ق – جلسة ١٩٩١/٣/١٩)

(قاعدة رقم ٤٢٨)

المبدأ :

لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بإدلة الثبوت التى عولت عليها .

المحكمة : وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بإدلة الثبوت التى عولت عليها ، وحسب الحكم – كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه – أن يورد الأدلة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عندها أنه اطرحها ، فإنه لا محل لما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى شأن هذه

التهمة ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(انطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)

(قاعدة رقم ٤٢٩)

المبدأ :

١ - مجرد التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا ومن شأنه أن يدفع به التهمة او يتغير وجه الراى فى الدعوى .

٢ - استعمال المتهم حقه المشروع له فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لان المحاكمة هى وقفه المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صادر دفاع الطاعن المشار اليه بدعوى انه غير جاد فيه لانه تأخر فى الادلاء به مع أن مجرد التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة او يتغير وجه الراى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا ، لان المحاكمة هى وقفه المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع ، والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

ولما كان الدفاع الموقوف من الطاعن - يعد فى صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويتربط

عليه - لو صح - تغيير وجه الزاى فيها ، واذا لم تقسطه المحكمة حقسه وتعنّى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما اوردته فى حكمها لاطراح ذلك الدفاع من اسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتبته عليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معينا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٦)

(قاعدة رقم ٤٣٠)

المبدأ :

اطمئنان المحكمة الى أن المواد المضبوطة هى التى أرسلت عينات منها للتحليل واطمأنت الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها ان هى التفتت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن - مجرد جدل فى تقدير الدليل - لا يجوز مجادلتها او مصادرتها فى عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها .

المحكمة : وكان ما يثيره الطاعن بشأن اختلاف وزن المخدر مردودا بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن المواد المضبوطة هى التى أرسلت عينات منها للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها ان هى التفتت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن ، اذ أنه مجرد جدل فى تقدير الدليل المستند من اقوال شاهد الواقعة ومن عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها او مصادرتها فى عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها .

(الطعن رقم ١٣٢٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١/١/١٩٩٢)

(قاعدة رقم ٤٣١)

المبدأ :

عدم الزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل تهمة يثيرها على استقلال اذ ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .

المحكمة : المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ، وفى عدم ايرادها لهـذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للدالة التى عولت عليها فى الادانة .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٤١٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٨)

الباب الثالث

- الفصل الاول : الدفوع المتعلقة بالاختصاص .
- الفصل الثاني : الدفوع المتعلقة باجراءات التحقيق .
- الفصل الثالث : الدفوع المتعلقة بالاثبات .
- الفصل الرابع : الدفوع المتعلقة ببطلان الحكم والاجراءات .
- الفصل الخامس : الدفوع المتعلقة بانقضاء الدعوى .

الفصل الاول

الدفع المتعلقة بالاختصاص

(قاعدة رقم ٤٣٢)

المبدأ :

لا يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى .

المحكمة : اذ كان الطاعن قد دفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش وما ترتب عليها امام محكمة أول درجة التى قبلت هذا الدفع وبراته ، واذا استأنفت النيابة العامة قضت المحكمة الاستئنافية باجماع آراء قضاتها - بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع ذاك وفى موضوع الدعوى بالادانة ، فان محكمة أول درجة تكون بذلك قد استنفدت ولايتها فى نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها اعادة نظرها ، اذا ما رأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة رأيها فى صدد التفتيش ، ذلك أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه النعى عليه بتصديده للفصل فى موضوع الدعوى غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

الفصل الثانى

الدفع المتعلقة بإجراءات التحقيق

(قاعدة رقم ٤٣٣)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع إذا أغفل الرد على الدفع بعدم مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة اليه بسبب السكر الذى كان فيه وقت ارتكابها لانه دفاع هام من شأنه ان صح ان يرفع عن المتهم المسئولية الجنائية .

المحكمة : ومن حيث انه مما ينعاه الطاعن الاول ان الحكم المطعون فيه اذ دانه والثانى بجريمة الشروع فى سرقة ليلا حالة كون كل منهما يحمل سلاحا ابيض « سكين » قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بانه دفع امام المحكمة بانه كان فى حالة سكر بين بما يعدم مسئوليته عن الجريمة المسندة اليه - لكن الحكم اغفل هذا الدفع ايرادا وردا مما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات ان المدافع عن الطاعن الاول تمسك بعدم مسئوليته عن الجريمة المسندة اليه بسبب السكر الذى كان فيه وقت ارتكابها . الا ان الحكم لم يورد هذا الدفع ولم يرد عليه .

لما كان ذلك ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يورد هذا الدفع ويحصه ويأخذ به او يرد عليه اذا كان دفاعا هاما من شأنه ان صح ان يرفع عن المتهم المسئولية الجنائية ، اما وقد اغفل الحكم ذلك فانه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الاول وكذلك الثانى نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وذلك دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٦٠٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٧)

(قاعدة رقم ٤٣٤)

المبدأ :

دفع الطاعن بمدنية العلاقة بينه وبين المجنى عليه - من الدفوع
الجوهرية - وجوب أن يعرض الحكم لهذا الدفاع مبينا وجه الرأى فيه -
اغفاله - قصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بمدنية العلاقة بينه وبين المجنى
عليه الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له أو ردا عليه .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون أن
يعرض لهذا الدفاع مبينا وجه الرأى فيه ، مع أنه من الدفوع الجوهرية -
فى خصوص الدعوى الماثلة التى تلتزم المحكمة بأن تناقشها فى حكمها .
وترد عليها .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه
ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .
(الطعن رقم ٤٢٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٤٣٥)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بارتكاب آخر للجريمة من أوجه الدفاع الموضوعية
التي لا تستوجب فى الاصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد
ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردتها الحكم .
(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٤٣٦)

المبدأ :

الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير اكراه - دفع
جوهرى - يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها
تحت تأثير اكراه ، ادبياً كان أم مادياً أم قرين أيهما هو دفع جوهرى
يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، وكان الحكم المطعون فيه
قد عول فى ادانة الطاعن على أقوال شاهدتى الاثبات سالفتى الذكر دون
أن يعنى بالرد على دفاع 'الطاعن - على السياق المتقدم - ويقول كلمته
فيه ، فانه يكون قد تعيب بالفساد فى الاستدلال فوق قصوره فى التسبيب
واخلاله بحق الدفاع ، ولا يعصم الحكم من هذا العوار ما أورده المحكمة
من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل
بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها
أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى
الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت الى
أن الدليل ذاك غير قائم .

(الطعن رقم ٢٢٤٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٤٣٧)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

المحكمة : من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان
مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافياً فى
تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً

لحكم القانون ، ومن ثم فإن حالة القصور التي يرمى بها الطاعنان الحكم تكون منتفية .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان من نعى على الحكم لعدم رده على دفعهما ببطلان القبض عليهما مردود بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن اليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض ولم يشر اليه فى مدوناته ومن ثم فقد انحصر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع .

(الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)

(قاعدة رقم ٤٣٨)

المبدأ :

الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته - دفاع جوهرى - يعتبر من المسائل الفنية - عدم اتخاذ المحكمة ما تراه لتحقيقها عن طريق المختص فنيا .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فيما عول فى ادانة الطاعن - اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب على أقوال المجنى عليه التى ابداهها قبل وفاته بمحضر جمع الاستدلالات فى الساعة ١٢ر٤٥ من ظهر يوم الحادث على ما تكشف عنه مدوناته ، وكان الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته يعد دفاعا جوهريا فى تدعوى وهؤثرا فى مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لبدء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى .

ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الاجراء واطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ذلك لان امتطاعة النطق بعد الاصابة شئ والقدرة على التحدث بتعقل - وهو مدار منازعة الطاعن - شئ آخر ؛

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور فى التسبيب ، ولا يرفع هذا العيب أن يكون الحكم قد استند فى ادانة الطاعن الى ادلة اخرى ذلك بأن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الاخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها قطنت الى أن هذا الدليسل غير قائم .

(الطعن رقم ٢٣٤٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٣٩)

المبدأ :

الدفع بالتزوير يعد دفاعا جوهريا - اذا لم يتم الحكم المطعون فيه باقساط حق الطاعن فى دفاعه بتزوير الشيك ولم يورد الاسانيد التى عول عليها فى ذلك فانه يكون معنيا منطقيا على اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع الذى اثاره الطاعن فى قوله : « وحيث أنه عن الطعن بالتزوير فالمحكمة ترى انه غير جدى والقصد منه تعطيل الفصل فى الدعوى ومن ثم فهى تقضى برفضه » .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بالتزوير يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، وعلى المحكمة أن تقسطه حقه وتمحصه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اساب الحكم المطعون فيه لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير الشيك حقه ، ولم يورد الاسانيد التى عول عليها فى ذلك ، واكتفى فى مقام الرد على دفاعه - رغم جوهريته - بتلك العبارة القاصرة والمبهمة التى اوردها والتى لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به فى شأن الادعاء بالتزوير ، فانه يكون

معيبا قاصر البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع. مما يوجب نقضه
والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من اللطعن مع الزام المطعون
ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٤٠)

المبدأ :

الدفع بتعذر الرؤية بسبب الظلام هو من أوجه الدفاع الموضوعية
لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء
بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة : من المقرر أن الدفع بتعذر الرؤية بسبب الظلام هو من
أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا
صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة
الثبوت التي أوردها الحكم، وإذ كانت المحكمة قد أوردت في حكمها
الاسباب التي أقامت عليها قضاؤها بما لا تناقض فيه واطمأنت الى أقوال
شهود الاتبات والمجنى عليه وصحة تصويرهم واعتراف الطاعن بتحقيقات
النيابة بما لا يجعلها عن قضاها ويحرفها من مواصفاتها ويكفي بياننا
لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة وكانت المحكمة لم تعول في ادانة
الطاعن على أقوال الشاهد ولم تشر اليه في مدونات حكمها فان
ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير
الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها في شأنه ومن ثم
يكون منعاه غير صحيح .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين
رفضه .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٣)

المبدأ :

١ - للمحكمة اطراح الدفع بعدم جدية التحريات استنادا الى اطمئنانها الى صحة الأجزاء وجديتها .

٢ - الدفع ببطلان تحقيقات النيابة لتمزيق ورقتين من اوراق التحقيق وان كان يشير الى عدم دقة المحقق الا انها لا تدل على انحرافه بالتحقيق او فقدانه لحيدته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع بعدم جدية التحريات استنادا الى اطمئنان المحكمة الى صحة الاجراءات التي اجراها الشاهد الاول وجديتها ، وهو ما يعد كافيًا للرد على ما اثاره الطاعن في هذا الخصوص فان متغاه في هذا الشأن لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة ورد عليه في قوله : « ان المحكمة تطمئن تماما الى التحقيقات التي تمت بمعرفة النيابة العامة في هذه الدعوى ، وترى انها تمت في حيدة كاملة ، ولا يوجد بالاوراق ما يشير الى عدم جيدة من قاموا على التحقيق فيها ، أما ما يثيره الدفاع من ان أحد المختصين قام بتمزيق ورقتين من اوراق التحقيق ، فانها وان كانت تشير الى عدم دقة المحقق ، الا انها لا تدل على انحرافه بالتحقيق او فقدانه لحيدته ، ومن ثم تكون التحقيقات صحيحة ، ويكون الدفع ببطلانها على غير سند من صحيح القانون » .

وكان ما اورده الحكم - على النحو المار بيانه - يعد سائفا وكافيا في اطراح الدفع ببطلان تحقيقات النيابة ، وفي بيان وجه اقترناع المحكمة بصحتها ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٤٤٢)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لقيام المجنى عليه برفع جنحة امام محكمة أخرى أى الدفع بقيام ارتباط بين الجنحتين دفع جوهرى عدم التعرض لهذا الدفع يكون معه الحكم الصادر معينا بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن اثار بجلسة ١٩٨٨/١/٣٠ دفعا بعدم جواز نظر الدعوى وقدم شهادة صادرة من نيابة قسم اول شبين الكوم واوضح باسباب طعنه ان المجنى عليه سبق له ان اقام الجنحة رقم ١٧٠١ سنة ٨٧ جنح القسم امام محكمة أخرى مما يضحى معه دفع الطاعن وفق ما مـلف فى حقيقته دفعا بقيام الارتباط بين الجنحة موضوع الطعن المائل والجنحة رقم ١٧٠١ لسنة ١٩٨٧ جنح قسم شبين الكوم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الدعوى محـل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الامر فيه مع انه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فان الحكم يكون معينا بالقصور بما يقتضى نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٧٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٣٠)

(قاعدة رقم ٤٤٣)

المبدأ :

لا يجوز للطاعن أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره امام المحكمة - كما لا يقبل منه اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات فانه لا يجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة ، كما لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٣٨٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١)

الفصل الثالث

الدفع المتعلقة بالاثبات

(قاعدة رقم ٤٤٤)

المبدأ :

الدفع بنفى التهمة وشيوعها وتلقيها هو من الدفع الموضوعية
التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء بما تورده من أدلة الاثبات
التي تلمئن اليها بما يفيد اطراحه .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(قاعدة رقم ٤٤٥)

المبدأ :

جدل موضوعى حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى
عقيدها - لا يقبل لدى محكمة النقض .

المحكمة : واذا كان الثابت من مخضر جلسة المحكمة أن المدافع عن
الطاعن دفع بانتفاء اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة ، ومن ثم فإن ما
يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى حول تقدير
المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدها ، ولا يعدو - فى حقيقتها -
أنه محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى
مناقضة الصورة التى ارسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل
الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

المبدأ :

الدفع ببطلان الاعتراف - دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا - يستوى أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول بالادانة على هذا الاعتراف .

المحكمة : اذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنين انكرا التهمة ودفع المدافعان عنهما ببطلان الاعتراف لانه نتيجة اكراه لاعتداء ضابط المباحث عليهما بالضرب ، ولعدم مطابقة الاعتراف للحقيقة والواقع ، كما اثار المدافع عن الطاعن الاول ان الحادث لم يقع وفق التصوير الوارد بالاعتراف وأقوال الضابط الشاهد فى الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٨٨/٧/٣٠ وانما وقع الساعة الثالثة من صباح اليوم التالى ١٩٨٨/٧/٣١ من مجهولين بدلالة أن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه أثبتت أن الجثة لم تكن فى حالة تعفن روى رغم أن الحادث وقع فى الصيف ، وما قرره بتحقيقات النيابة العامة من أن شاهد شخصين يجريان من ناحية مسكن المجنى عليه الى ناحية البحر وقت استغاثة الطاعنة الساعة الثالثة صباح يوم ١٩٨٨/٧/٣١ وكان يبين من مطالعة المفردات أن الطاعنين عدلا بنهاية تحقيقات النيابة العامة عن اعترافهما وقررا أن الاعتراف نتيجة اكراه لاعتداء ضابط المباحث عليهما بالضرب وحدث اصابات بظهر الطاعنة الثانية ، ولم تعرض على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر لاثبات تلك الاصابات . وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعتراف .

(الطعن رقم ٢٤٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ١٤٤٧)

المبدأ :

الدفع بتلفيق التهمة - دفع موضوعي - لا تستاهل بحسب الاصل
ردا صريحا - يكفي أن يكون الرد مستفادا من الادلة التي عولت عليها
المحكمة .

المحكمة : اذ كان الدفع بتلفيق التهمة او عدم ارتكابها هو من قبيل
الدفع الموضوعية التي لا يستاهل بحسب الاصل رد صريحا بل يكفي
الرد عليه مستفادا من الادلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ
بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ايها ، ومن ثم فإن ما يثيره
الطاعن في شأن عدم ارتكاب الجريمة وأنها من نتاج وتلفيق رجال
المباحث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقرت في
عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها مما لا يقبل معهثارته امام
محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٩٠) :

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٢٢/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٨٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٤/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٣١١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/١/١٩٩٠)

(الطعن رقم ١٥٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٢٢/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٨٤٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٣/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٥/٧/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٤٨)

المبدأ :

لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء أن يدفع ببطلانه .

المحكمة : لما كان لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفاع لاحق لوجود الصفة فيه .

لما كان ذلك ، فإن منعى الطابعين على الحكم المطعون فيه بشأن استجوابه وزوجته وأولاده بمعرفة عضو الرقابة الادارية يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)

(قاعدة رقم ٤٤٩)

المبدأ :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو ترشح لقيامها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطابعين لم يتمسكوا بقيام حالة الدفاع الشرعى وما ورد على لسان المدافع عن الطابعين الاول من أن « الشهود لم يكشفوا عن محدث اصابة المتهم الاول » لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ، ولا يعد

دفعاً جديداً يستوجب على المحكمة أن تعرض له بالرد في حكمها ، فإن:
لا يقبل من الطاعنين إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(النطن رقم ٣٤١ لسنة ٦٠ ق - جلمة ١٩٩١/٤/٣)

(قاعدة رقم ٤٥٠)

المبدأ :

الدفع باستجالة الرؤية من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب
رداً صريحاً من المحكمة ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة
استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الدفع باستجالة الرؤية من أوجه
الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ،
ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت
التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص
يكون غير سديد .

(البطن رقم ٣٤١ لسنة ٦٠ ق - جلمة ١٩٩١/٤/٣)

(قاعدة رقم ٤٥١)

المبدأ :

الدفع بصور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً
يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناءً على
هذا الأذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع
الخاص بصور إذن النيابة العامة بعد الضبط والتفتيش في قوله « أما
ما دفع به محامي المتهم من التشكيك في أن الضبط والتفتيش قد تما

قبل صدور الاذن فمردود أيضا بان الاوراق والتحقيقات قد خلت مما يؤكد هذا القول ، بل ان التحقيقات ترخص هذا الوجه من أوجه الدفء فلا يوجد تلاق زمنى شديد بين ساعة وتاريخ محضر التحريات وبين ساعة وتاريخ اذن النيابة وبين ساعة وتاريخ الضبط والتفتيش الذى تم ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الدفء غير سديد » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفء بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفءا موضوعيا كفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادانة السائفة التى اوردتها ، وكان ما رد به الحكم على الدفء سالف الذكر مائنا فى اطراحه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

(قاعدة رقم ٤٥٢)

المبدأ :

الدفء بعدم صحة الواقعة وتلفيق التهمة من الدفء الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الدفء بعدم صحة الواقعة وتلفيق التهمة من الدفء الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها ، بما يفيد اطراحها فان ما يثيره الطاعن نعا على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة - من الدفوع التي لا تستاهل من المحكمة ردا صريحا اذ في قضائها بادانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها ما يفيد اطراحها له .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال كل من الرائد ... والرائد ... وما قرره الماذون بتفتيشها وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة ساقطة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن بشأن أحد مستشاري الهيئة التي اصدرت الحكم المطعون فيه فمردود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا المستشار وان كان من بين أعضاء الهيئة التي عرضت عليها الدعوى بجلستي ٢٢ ، ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧ الا أنه لم يبد رأيا فيها ، أو يصدر حكما ، اذ أنه لم يكن من أعضاء الهيئة التي عرضت عليها الدعوى بجلطة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ وسمعت المرافعة واصدرت الحكم الذي مبق نقضه ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .

لما كان ذلك ، وكان محضر جلطة المحاكمة قد خلا مما يثيره الطاعن بامباب طعنه من أنه دفع بشيوع التهمة بينه وبين المتهمين الآخرين في الدعوى فانه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة تقوؤها عن الرد على دفاع لم يبين امامها ولا يقبل منه اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تستاهل من المحكمة ردا اذ في قضائها بادانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها ما يفيد اطراحها له ، ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٦)

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(الطعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

(الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)

(قاعدة رقم ٤٥٤)

المبدأ :

الدفع بقيام ارتباط بين الدعويين هو من الدفع الجهرية على
المحكمة أن تعرض له في حكمها والا كان الحكم مغنيا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت
المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعي أن الطاعنين قدما مذكرة الى المحكمة
الاستئنافية. وإثارا فيها أن المال محل جريمة الاتلاف ملك لهما ملكا
للمجنى عليها ، كما تمسكا بقيام ارتباط بين هذه الدعوى والدعوى
رقم ٦٠٨٠ لسنة ١٩٨٦ جنح الرمل - المستأنفة برقم ٥٥١٨ لسنة ١٩٨٦
شرق الاسكندرية - تاسيما على وحدة الخصوم والحق المعتدى عليه
ووقعهما لغرض واحد .

لما كان ذلك ، وكان مفاد النص فى المادة ٣٦١ من قانون العقوبات على أن « كل من خرب أو أتلف عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس ... » .

ان مناط التائيم فيها ان تقع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم ، فاذا وقعت على مال يمتلكه فانها تخرج عن مجال التائيم لتدخل فى عداد تصرف المالك فى ملكه . وكان من المقرر ان الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة بذات الجلسه هو من الدفوع الجوهرية على المحكمة ان تعرض له فى حكمها ، وكان ما اثاره الطاعنان بوجهيهما قد ضمناه مذكرتهما المشار اليهما - والتي تعتبر متممة لدفاعهما الشفوى فان الحكم المطعون فيه اذ قضى فى الدعوى محل الطعن دون ان يعرض لدفاع الطاعنين بشقيه - كى يتبين حقيقة الامر فيه مع انه دفاع جوهرى لوى تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاجالة - دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١)

(قاعدة رقم ٤٥٥)

المبدأ :

الدفع ببطلان الحجز - دفع جوهرى - عدم تعرض الحكم له يعيبه بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن أبدى بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٨ دفعه ببطلان الحجز اذ لا علم له به . وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يعرض لدفاع الطاعن المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى اذ يقصد به نفي الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم لم يلتفت الى هذا الدفاع ايرادا له او ردا عليه ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١١)

(قاعدة رقم ٤٥٦)

المبدأ :

الدفع بتفليق التهمة هو من قبيل الدفع الموضوعية التى لا تستاهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفى ان يكون الرد مستفادا من الادانة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطرافها ايهاا .

(الطعن رقم ٦٥١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١)

(قاعدة رقم ٤٥٧)

المبدأ :

١ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم يتعقل عقب اصابته - دفع جوهرى ويعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها فيها بنفسها لابداء رأى فيها . التفات المحكمة عن هذا الاجراء واطرافها لدفاع الطاعن ينطوى على فساد فى الاستدلال واخـلال بحق الدفاع .

٢ - تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهن بمثيئة المتهم فى الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن عدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته ورد عليه في قوله : « وتطمئن المحكمة الى أقوال المجنى عليه وقت استجوابه بمعرفة النيابة وترى أنه كان يتحدث بتعقل وإدراك وأن عدم إثارة الدفاع ذلك للسيد كبير الأطباء الشرعيين وقت حواله انما تعتبره المحكمة عدولا من الدفاع بالنسبة لهذه الخصوصية التي أثارها في مرافعته » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن - ضمن ما عول عليه - على أقوال المجنى عليه التي أباها بتحقيق النيابة العامة قبل وفاته ، وكان الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لابداء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وذلك عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الاجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، ذلك لان استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل وهو مدار منازعة الطاعن شيء آخر ومن ثم فإن الحكم فضلا عن إخلاله بحق الطاعن في الدفاع يكون قد انطوى على الفساد في الاستدلال ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل عقب إصابته يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، كما لا يؤثر في ذلك ما ذهب اليه الحكم من عدول الطاعن عن دفاعه في هذا الخصوص بقعوده عن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في شأنه أثناء مآله بالجلسة ، وذلك لما هو مقرر من أن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٨٢٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٩١)

الفصل الثاني: الالغاء

الدفع المتعلقة ببطلان الحكم والاجراءات

(قاعدة رقم ٤٥٨:)

المبدأ :

حصول التفتيش لغير حضور المتهم، أو من ينييه عنه، لا يترتب عليه البطلان .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم أو من ينييه عنه لا يترتب عليه البطلان ، ومن ثم فحضوره هو أو من ينييه عنه ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون قد حصل في غيبة الطاعن أو غيبة من ينييه عنه ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم "لغائبه" عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص لانه دفع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)

(قاعدة رقم ٤٥٨:)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة متى أبدى لها أن تتحرى حقيقة الواقع في شأنه وأن تجري ما تراه لازما من تحقيق بلوغا الى غاية الامر فيه .

(الطعن رقم ٨٨٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨)

(الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩)

(الطعن رقم ٨٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لم سابقة الفصل فيها - رد المحكمة على هذا الدفع بأنه فى غير محله ورفضه دون أن يبين من الوقائع التى أوردتها اختلاف الدعيين فى الخصوم أو الموضوع أو السبب وما إذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى نهائيا ، يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لم سابقة الفصل فيها فى القضية رقم ٤٤٩٨ لسنة ١٩٨٥ جنح مستأنف شبين الكوم ، غير أن الحكم المطعون فيه عندما عرض لهذا الدفع أطرحه بقوله : « وحيث أنه عن الدفع بعدم الجواز فإنه فى غير محله ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفضه » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة ، وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » ومن ثم كأن محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع - المشار اليه من المحكوم عليه - بقولها انه فى غير محله ، دون أن يبين من الوقائع التى أوردتها اختلاف الدعيين فى الخصوم أو الموضوع أو السبب وما إذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى نهائيا ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم للرد على الدفع فى تلك العبارة القاصرة لا يكفى لحمل قضائه برفضه .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أوردته ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله بما

يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٨٤٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

(الطعن رقم ١١٢١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)

(الطعن رقم ١٠٩٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

(الطعن رقم ١٠٩٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢)

(الطعن رقم ٢٨٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

(الطعن رقم ٢٨٩٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٦٥٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٣)

(الطعن رقم ٨٨٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

(الطعن رقم ٩١٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

(الطعن رقم ٨٥٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٦١)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور اذا لم تتعرض المحكمة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها لانه دفع من النظام العام .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المصاكمة امام درجتى التقاضى أن المدافع عن الطاعنين دفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها فى الجئحة رقم ٢٧٦٢ لسنة ١٩٨١ بركة السبع واستئنائها رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٤ س . ثبين الكوم ولكن المحكمة فى درجتى التقاضى اصدرت حكمها دون أن تعرض فيه لهذا الدفع أو ترد عليه بما يفنده .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجاوز اثارته في أية حالة-كانت عليها
الدعوى . وكان البين أن الطاعنين قد أقاموا دفعا على هذا الدفع ،
سواء كان لازمة أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه -
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله
ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن
الآخرى .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٩٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٤٦٢)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها ممن لا يملك ذلك قانونا يتعلق
بالنظام العام - يتعين على المحكمة التعرض لهذا الدفع الجوهرى -
وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة والا كان معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من معضد جلسة المحاكمة أمام محكمة
أول درجة بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٥ أن المدافع عن الطاعن دفع
بعدم قبول الدعوى لرفعها ممن لا يملك ذلك قانونا وفقا لنص المادة ٦٣
من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها
ممن لا يملك ذلك قانونا يتعلق بالنظام العام وأنه يتعين على المحكمة
أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن سالف الإشارة
فأنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث
باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - رفض الحكم لهذا الدفع استنادا الى اختلاف الحدود والعمق والمساحة محل التجريف فى كل من الدعويين دون بيان تفاصيل هذا الاختلاف وما اذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى نهائيا يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الجلسة رقم ١٥٠٣ لسنة ١٩٨٤ مستأنف، شـبـيـن الكوم ، اطرحه بقوله : « وحيث الثابت للمحكمة اختلاف الحدود والعمق والمساحة فى الدعوى الحالية عنه فى الدعوى ٢٥٠٣ لسنة ١٩٨٤ من شـبـيـن الكوم ومن ثم يضحى الدفع غير قائم على سنده الصحيح من القانون جديرا بالرفض » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه ، والوقائع المسندة اليه يصدر حكم نهائى فيها بالتبوء أو بالادانة . واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالاستناد الى اختلاف الحدود والعمق والمساحة محل التجريف فى كل من الدعويين ، دون أن تبين من الوقائع التى أوردتها تفاصيل هذا الاختلاف وما اذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الاولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور فى بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما اثير من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيب

الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٣٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(الطعن رقم ٢٨٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٦٤)

المبدأ :

الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات هو دفع
ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بالقبض والتفتيش - دفع جوهرى
- عدم تعرض المحكمة له يعيب حكمها بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية
ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية
التحريات وهو فى حقيقته دفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة
بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات اذ العبرة فى مثل هذا الدفع
بمدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه .

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان جدية التحريات وكفايتها
لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق
التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع
ببطلان هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع
الجوهرى وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة ، واذا كان الحكم المطعون
فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية
التحريات التى بنى عليها على الرغم من انه اقام قضاءه بالادانة على
الدليل المستمد مما امفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فانه يكون معيبا .

بالقصور مما يستوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه .
الآخر ٠٠٠٠ - ولو لم يقرر الطعن بالنقض - وذلك طبقا للمادة ٤٢ من
قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لوحدة الواقعة واتصال وجه الطعن به - وذلك بغير
حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٦٥)

المبدأ :

الدفع ببطلان الاجراءات هو ما يتم منها امام محكمة اول درجة .
ولا يدفع به لأول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة : من المقرر ان العبرة ببطلان الاجراءات هو ما يتم منها
امام محكمة اول درجة ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة
الاستثنائية ان الطاعن مثل ومعه محاميه ، ولم يثر شيئا بشأن بطلان
اجراءات محاكمته امام محكمة اول درجة ، فليس له من بعد ان يتحدث
عن هذا البطلان امام محكمة النقض ، هذا فضلا عن ان الثابت من
محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية ان الطاعن لم يحضر بجلسته ٢٤
ديسمبر سنة ١٩٨٦ وحضر عنه محام وطلب تأجيل نظر الدعوى
للاطلاع فاجابته المحكمة وقررت تأجيل نظرها لجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٧
وبها حضر محام عن الطاعن وعاود ابداء ذات الطلب والسبب ، فان
المحكمة لا تكون ملزمة بلجاوبته .

(الطعن رقم ١٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٤٦٦)

المبدأ :

اذا لم يدفع الطاعن او المدافع عنه ببطلان الاعتراف الصادر منه
بتحقيق النيابة فليس له ان ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاعه

لم يثّر أمامها ولا يقول منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها وصحة اسنادها أدلة مستعدة من أقوال النقيب والشاهد وتقرير العمل الكيميائى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أن يحيل فى ايراد أقوال شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن اختلاف أقوال الشاهد مع الوقائع موضوع شهادة النقيب ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه بتحقيق النيابة فإنه لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثّره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٩١/٥/٩)

(قاعدة رقم ٤٦٧)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها : دفاع جوهري وجوب التحقيق، فى هذا الدفع والا كان الحكم معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة

الاستثنائية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. فى. الجنحة رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٣ مركز أوسيم ، ولكن المحكمة أصدرت حكمه المطعون فيه دون أن تعرض الى هذا الدافع .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٧/١٩٩١) .

فى. نقض المعنى .

(الطعن رقم ٨٧٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٨/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٤٩٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٨٣٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٦٨)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - دفاع جوهرى يهدم التهمة موضوع الدعوى لو صح لبنائه على سبق الفصل فيها - يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه والا عيب حكمها بالقصور .

- المحكمة : - وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى. الجنحة رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٦ العطارين ولكن محكمة أول درجة أصدرت حكمها المؤيد لاسبابه، بالحكم المطعون فيه دون أن تعرض الى هذا الدافع .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى

لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيها ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى .
(الطعن رقم ٣٠١٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٤)

(مقاعدة رقم ٤٦٩)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - من النظام العام يلزم أن تتعرض المحكمة له وتقسطه حقه ايزادا له وردا عليه والا كان حكمها قاصرا .

المحكمة : من حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢ امام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم ٣٦٢٤ لسنة ١٩٨٦ العطارين فانجلت المحكمة نظر الدعوى لضم تلك اللجنة ثم توالى بعد ذلك تأجيل نظر الدعوى لهذا السبب وبجلسة ١٩٨٨/١/١١ تمسك الحاضر عن الطاعن بهذا الدفع الا ان المحكمة اصدرت حكمها الابتدائى المؤيد والمكمل لاسبابه بالحكم المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفع بما يقيدده .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته فى أية حالة كانتعليها الدعوى ، وكان البين أن الطاعن اقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمة أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠١٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٧٠)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون صحيحا فى حالة وحدة الواقعتين فى الدعويين اما اذا كانت لكل من الواقعتين ذاتية خاصة تتحقق بها الغيرية التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعتين فى الدعويين فان هذا الدفع يكون مرفوضا .

المحكمة : وحيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى القضية ، المار ذكر رقمها فى غير محله ، ذلك لان الثابت من دفاع المتهم فى هذا الصدد أن فعل التجريف فى الدعوى المطروحة حدث بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢ وهو تاريخ لاحق على تاريخ فعل التجريف فى الدعوى الاخرى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٠ جنح مركز امبابه وهو ١٩٧٩/١٠/١ ، مما يفيد استغلال كل من الواقعتين ، وأن لكل منهما ذاتية خاصة تتحقق بها الغيرية التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعتين فى الدعويين ، ومن ثم تقضى المحكمة برفض هذا الدفع .

وحيث أن ما أورده الخبير فى تقريره من عجزه على الوقوف على تاريخ محدد لبداية حيازة المتهم للأرض محل التجريف هو أمر يقيم الشك لدى المحكمة فى حيازة المتهم فعلا للأرض وقت تجريفها ، ومتى كان ذلك ، فان المحكمة لا تطمئن الى صحة اسناد التهمة الى المتهم ، وتقضى ببراءته منها - من بعد الغاء الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٨٨١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

(الفصل الخامس)

الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى

(قاعدة رقم ٤٧١)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - دفع جوهري - يجب على الحكم أن يحصيه ويرد عليه بما يفنده .

المحكمة : اذ كان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو من الدفع الجهرية المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فقد كان على الحكم أن يحصيه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - ان صح - انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، أما وهو لم يفعل - بل دان الطاعن - دون أن يعرض لهذا الدفع كلية ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، مما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٧/١٩٩٠)

في نفس المعنى :-

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٥٨٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٣٠/١٦/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/٥/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٦٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٦٨٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٣٢٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٩٠)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسبق صدور امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع العودة الى اقامة الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ .

المحكمة : ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التبيد قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بان المدافع عنه دفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسبق صدور امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ما زال قائما لم يلغ ، بيد ان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع برغم جوهريته ايرادا له وردا عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من مطالعة محاضر المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ما زال قائما لم يلغ .

لما كان ذلك ، وكان الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ ، فلا يجوز مع بقائه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الامر فيها لان له في نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الامر المقضى .

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية التي ترفع امام المحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

لما كان ذلك ، وكان الدفع المذكور جوهريا ومن شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الراى في قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، مما كان ينبغى معه على محكمة الموضوع ان تحصنه بلوغا الى غاية الامر فيه او ترد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل وقضت بحكمها المطعون فيه فانه

يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٣٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٢٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٧٣)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام - ادانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بانقضاء المدة رغم جوهريته يكون معيبا بالقصور .

الحكمة : ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن ضمن مذكرته المصرح له بتقديمها من محكمة ثانى درجة - لدى نظر استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائى الذى قضى ببرأته - أن البناء مقام منذ سنة ١٩٧٨ أى منذ أكثر من خمس سنوات وأنه قدم بحافظة مستنداته أمام محكمة أول درجة شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية تفيد أن البناء مقام منذ هذا التاريخ .

لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أثاره الطاعن فى مذكرة دفاعه يحمل على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - لما هو مقرر من أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه والا كان حكمها معيبا ، وأذ كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعن دون أن يعرض البتة لما دفع به المدافع عنه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة رغم جوهريته ، ولم يقل كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٩١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٩١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٩١)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد لانقضاء أكثر من ثلاثة أشهر بين تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية بالواقعة وتحريك الدعوى بالادعاء - التفات الحكم عن هذا الدفع رغم جوهريته يعيبه بالقصور .

الحكمة : وحيث أن البين من مطالعة محاضر الجلسات إن الطاعنين دفعا امام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها - بعد الميعاد لانقضاء أكثر من ثلاثة أشهر بين تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية - المطعون فيه بصفته - بالتوفيق وتحريك الدعوى بالادعاء عنى خلاف ما تقضى به المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى أحد ماموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . وكان الحكم المطعون فيه قد التفت كلية عن الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى رغم جوهريته ، لما يبنى عليه - لو صح - من عدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قاصر البيان معيبا بما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه النعى .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٧٥)

المبدأ :

- ١ - صدور حكم فى دعوى جنائية - لا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن على الحكم بالطرق المقررة فى القانون .
- ٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - يقبـول المحكمة لهذا الدفع لوحدة الواقعة والخصوم فى الدعويين دون أن تبين وقائع الجثة ولا أساس وحدتها مع وقائع الدعوى الماثلة ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى اسبابه على القول : « وحيث تقدم الحاضر عن المتهم بصورة من الحكم فى الدعوى ١٢٦٣٨ لسنة ١٩٨٣ جنح-مركز المنصورة والذى قضت المحكمة ... ببراءة المتهمين من التهمة المنسوبة اليهما ورفض الدعوى المدنية واذا جاءت الدعوى السابقة بذات الموضوع والطلبات والمتهمين وكان قد سبق الفصل فى ذات الدعوى السالفة، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه . والوقائع المسندة اليه بصور حكم نهائى فيها بالبراءة او الادانة ، واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن . فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » وكان القول بوحدة الجريمة او بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقولها بوحدة الواقعة والخصوم فى الدعويين دون أن تبين وقائع الجثة رقم ١٢٦٣٨ لسنة ١٩٨٣ مركز المنصورة ولا أساس وحدتها مع وقائع الدعوى الماثلة ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور .

فى بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه ، الامر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٧٦)

المبدأ :

١ - اذا رفعت الدعوى الجنائية عن جريمة الشكوى بطريق الادعاء المباشر فيلزم أن يكون المجنى عليه المضرور من الجريمة قد حركها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالجريمة وبمركبها .

٢ - الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد - دفع جوهري - عدم تعرض الحكم لهذا الدفع ايرادا له أو ردا عليه يعيبه بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع .

الحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٦ - التى صدر بها الحكم المطعون فيه أن المحامى انحاضر مع الطاعن دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد .

لما كان ذلك ، وكانت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا بطريق الادعاء المباشر ، وكان من المقرر أنه اذا رفعت الدعوى الجنائية عن جريمة الشكوى بطريق الادعاء المباشر ، كالحال فى الدعوى فيلزم أن يكون المجنى عليه المضرور من الجريمة قد حركها فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالجريمة وبمركبها ، فإن الدفع المبدي من الطاعن يكون دفعا جوهريا من شأنه - أن صح - أن يتغير به وجه الراى فى قبول الدعوى الجنائية محل الطعن ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض البتة لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه قد تعيب

بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع متبغينا نقضه دون حاجة الى بحث باقى الوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٧٧)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية - دفع جوهري متعلق بالنظام العام يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب اذا لم يعرض لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قدم مذكرة لمحكمة الدرجة الثانية دفع فيها بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع من الدفعات الجوهرية والمتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه ، أن تنقضى الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع ايرادا وردا عليه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب متبغينا نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٧٨)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - من الدفعات المتعلقة بالنظام العام - عدم الرد عليه يعيب الحكم .

المحكمة : وحيث ان البين من الاوراق أن الطاعن عارض فى الحكم الغيابى الابتدائى الصادر بادانته ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى

المدة، انعقدت محكمة أول درجة بقبول معارضته شكلاً وبالغاء الحكم المعارض فيه وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى للمدة . واذ استأنفت النيابة العامة هذا الحكم وردد الطاعن ذلك للدفع أمام محكمة الدرجة الثانية قضت باجماع الراء بالغاء الحكم المستأنف وبتغريم الطاعن ٥٤٠٠ جنيه بحقة أصلية ومثلها غرامة إضافية، وأمرت بإعفائه من الغرامة الأصلية واتخذت من اسباب الحكم المستأنف سنداً لقضائها بالادانة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها بسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما جاز لثبوتها بالحكم والا: كان قاصراً . وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من الدفع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه - لو ثبت - ان تنقض الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة التي استوجبت عقاب للطاعن ومن ايراد الادلة التي عول عليها في ادانته ومن الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية وانتهى الى الغاء الحكم المستأنف رغم انه اعتنق اسبابه دون ان يبين سبب ذلك الالغاء فانه يكون معيباً - فضلا عن التناقض بين منطوقه وبين اسبابه - بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن والنيابة العامة .

(المظن رقم ٢٩٨٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

(قاعدة رقم ٤٧٩)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه ان يهدم التهمة بموضوع الدعوى . يجب على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه والا كان حكمها معيباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ، أمام محكمة الموضوع بدريتها ان المدافع عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٤ -جنح : مستأنف دمنهور . ولكن محكمة الموضوع أصدرت حكماً المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبناؤه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه . ويتعطل فيه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٨٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٨٠)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى - يكون الحكم معيبا بالقصور إذا لم تعرض المحكمة لهذا الدفع فتبسطه حقه ايرادا له وردا عليه .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة : ١٩٨٧/٦/٦ والتي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفن عدم جواز نظر الدعوى لمبق الفصل فيها فى الجنحة رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ قسم ثانى المنصورة ولكن المحكمة أصدرت حكماً المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفع أو ترد عليه بما يفنده .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان يبين أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع ، مما كان

لازمة أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه - أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان فضلا عن الاختلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

(الطعن رقم ١٣٥٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٨١)

المبدأ :

تقديم - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - دفع جوهرى من الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجب على المحكمة أن تمحصه وأن ترد عليه - عدم الرد يبطل الحكم •

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ أن المدافع عن الطاعن دفع - أمام محكمة أول درجة - بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم •

لما كان ذلك ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفعا جوهريا وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فقد كان على الحكم وقد أثر هذا الدفع أمام محكمة أول درجة - أن يمحصه وأن يرد عليه بما يقنده لما ينبئ عليه - لو صح - من انقضاء الدعوى الجنائية - أما وهو لم يفعل - بل دان الطاعن دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع فانه يكون قاصر البيان معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

(الطعن رقم ٥٣٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٦)

رسم

(قاعدة رقم ٤٨٢)

المبدأ :

جريمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون مسداد الضريبة المستحقة عليها - الحكم بالغرامة وإداء الضريبة المستحقة وثلاثة أمثالها دون أن يلزمهم متضامنين بإداء تلك الضريبة وفى التعويض الذى يعادل ثلاثة أمثالها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضدهم بالجريمة المسندة اليهم ، وعاقب كل منهم طبقا للمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، بعقوبة الغرامة وإداء الضريبة المستحقة وثلاثة أمثالها ، دون أن يلزمهم متضامنين بإداء تلك الضريبة وفى التعويض الذى يعادل ثلاثة أمثالها ، وذلك على خلاف ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٣ من القانون - المار ذكره - التى أوجبت فضلا عن القضاء بعقوبتى الحبس والغرامة أو بحداهما ، الحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة وتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة ، مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ، وهو ما كان يؤذن بتصحيحه وفقا للقانون ، إلا أنه لما كانت المحكمة قد انتهت الى نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بناء على طعن المحكوم عليه ، فإنه يتعين نقضه والاعادة بناء مع طعن المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

رشيوة

(- قاعدة رقم ٤٨٣)

المبدأ :

٠٠- اختيار الجدول بمحكمة الاسكتندرية للامور المستعجلة - نيظ به مباشرة مهمة رسمية - طلب لنفسه وأخذ مبلغ رشوة بقصد الاخلال بواجب تلك المهمة - تم ضبطه بناء على اذن النيابة العامة - اعتباره في حكم الموظف العمومي عملا بنص المادة ١١١/٣ عقوبات في باب الرشوة - انبساط اختصاص الرقابة الادارية عليه .

المحكمة : اذ كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية تنص عليه انه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الادارية بالاتي : (ح) الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بمببها : كما تختص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين والتي تستهدف الماس بملامة اداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة وذلك بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة العامة قبل إتخاذ الاجراءات كما تنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « تباشر الرقابة الادارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها باى وجه من الوجوه مما يعتبر أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم في فقه القانون ، وإنما بسطه ليشمل العاملين في جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها في تلك المادة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن خبير بجدول بمحكمة الاسكتندرية للامور المستعجلة وقد نيظ به مباشرة المهمة

التي ندبته تلك المحكمة للقيام بها في القضية رقم ٣١٧٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى
مستعجل اسكندرية - وهى مهمة رسمية - وقد طلب لنفسه وأخذ مبلغ
الرشوة بقصد الإخلال بواجب تلك المهمة - وتم ضبطه بناء على إذن صادر
من النيابة العامة - فإنه يعتبر فى حكم الموظف العمومى وذلك عملاً
بنص المادة ٣/١١١ من قانون العقوبات فى باب الرشوة ويتبسط عليه
اختصاص الرقابة الادارية - واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى
الى هذه النتيجة فان النعى عليه فى هذا الخصوص يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٤٥٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

(قاعدة رقم ٤٨٤)

المبدأ :

ليس من الضروري فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب
من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له
بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى
بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها ،
وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المبلغ وضابط الواقعة
وهى أدلة مائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس من الضروري فى جريمة
الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق
الوظيفة مباشرة ، بل يكفى أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض
من الرشوة ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق
الطاعن أنه يعمل مديراً لفرع الشركة - إحدى شركات وزارة ...
وطلب من المبلغ مبلغ ثلاثين جنيها مقابل توقيعه باعتماد محضر لجنة
استلام رمال - تم توريدها لعملية تابعة لفرع الشركة المذكورة - لكى
يتمكن من صرف مستحقاته ، وقد أخذ الطاعن مبلغ الرشوة من المبلغ
وسلمه محضر استلام الرمال موقعا عليه منه - وهو ما لم يجعده الطاعن -

فان هذا الذى أثبتته الحكم مما يتوافق به الاختصاص الذى يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ، ويضحى نعى الطاعن عليه بأن توقيعه غير لازم لصرف مستحقات المبلغ فى غير محله .
(الطعن رقم ٨٩٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)

(قاعدة رقم ٤٨٥)

المبدأ :

يكون الحكم قاصرا فى جريمة الرشوة اذا اكتفى بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها مقصود الحكم ولا يتحقق بها ما يجب فى التسبب من وضوح وبيان .

المحكمة : لما كان اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه ايا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركنا فى جريمة الارتشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣-مكررا من قانون العقوبات فإنه يتعين على الحكم اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، واذ كان البين من المساق المتقدم أن الحكم المطعون فيه سواء فيما أورده بينا لواقعة الدعوى أو فى رده على دفاع الطاعن بشأن انحصار اختصاصه بالعمل الذى طلب من أجله الرشوة لم يثبت فى حق الطاعن الاول اختصاصه بالعمل الذى دفع الجعل مقابلا لادائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه مع أنه ركن فى جريمة الرشوة التى دانه بها ، واكتفى فى ذلك بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الاحكام ، ولا يتحقق بها ما يجب فى التسبب من وضوح وبيان ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة لجميع التهم المسندة الى الطاعن الاول لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها - وهى جريمة الرشوة - عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٠)

(قاعدة رقم ٤٨٦)

المبدأ :

جريمة الرشوة - تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه حقا أو غير حق ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته للقانون .

المحكمة : وكانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه قـا أو غير حق ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لإحكام القانون ، لان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا فى الجريمة ولان الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وان الشارع قدر ان الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على اساس موهوم منه حين يتجر فيها على اساس من الواقع اذ هو يجمع بين الاثنين هما الاحتيال والارتشاء ومن ثم فانه لا يجدى الطفلن بما تمسك به من انه كان قد اتخذ كافة ما توجه به عليه وظيفته قبل أن يحصل على الرشوة ولم يعدم فى سلطته أن يفي للمبلغ بما وعده به ويضحي نعيه على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٣٨١٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١١/٢)

(قاعدة رقم ٤٨٧)

المبدأ :

إذا كان ما أورده الحكم بشأن الغرض من الرشوة يدل على اضطرابه فى بيان واقعة الرشوة واختلال فكرته عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها الاستمرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة - يكون الحكم متخاذلا فى أسبابه متناقضا فى بيان الوظيفة تناقضا يعيبه مما يوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه إن الطاعن طلب ولخذ من الشاكي ٠٠٠٠ مبلغ سبعمائة جنيه - مقابل تسهيل اصدار ترخيص لبناء يشرع الاخير في اقامته ، وبعد ان أورد الحكم الادللة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ، عاد من بعد في معرض استخلاصه ما انتهى اليه الى القول بان الطاعن تقلض الرشوة مقابل التغاضي عن اتخاذ الاجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل الشاكي لقيامه ببناء عقار بدون ترخيص .

ولما كان ما اوردته الحكم على السياق المتقدم - بشأن الغرض من الرشوة ، يدل على اضطرابه في بيان واقعة الرشوة واختلال فكرته عن عناصر الدعوى وعدم استقراره الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثلاثية ، الامر الذي يتعذر معه بالتالي على محكمة النقض تبين نصبة الحكم من فساده . ومن ثم يكون متخاذلا في اسبابه معتقضا في بيان الواقعة تناقضا يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٠٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٨٨)

المبدأ :

المادة ١١٠ عقوبات - جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة - لا توقع الا في حق من يثبت عليه انه قارب الجريمة فاعلا كان او شريكا ، لا يتعدى الى غيره ممن لا شأن له بها .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على ان « يحكم في جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الرشاش او الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » . وقد اضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ وجاء في مذكرته الايضاحية تطبيقا عليها

ما نصه : « ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الرأش على سبيل الرشوة . وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز صفة عامة الحكم بمصادرة الاشياء التي تحصلت من الجريمة والبين من النص في صريح لفظه وواضح دلالته ، ومن عبارة المذكرة الايضاحية ان جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهي بهذه المثابة لا توقع الا في حق من يثبت عليه انه قارف الجريمة فاعلا كان او شريكا ، ولا يتعدى الى غيره ممن لا شأن لديها ، وان الشارع افترض توقيع هذه على سبيل الوجوب ، بعد ان كان الامر فيها موكولا الى ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها على اعتبار بان الاشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية ، وبذلك فان حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب ان يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كاصل عام حماية حقوق الغير حسن النية ، ويندرج تحت معنى الغير كل من كان اجنبيا عن الجريمة ، هذا بالإضافة الى ان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجبت لصحة الحكم بالمصادرة ان يكون موضوعها دفع من يصدق عليه انه برأش او وسيط . »

لما كان ذلك ، وكان ما دفعه المطعون ضده باعتباره راشيا يجب القضاء عليه بمصادرته - المبلغ الذي عرضه - فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عللا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

(الطعن رقم ٤٤٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٤)

(قاعدة رقم ٤٨٩)

المبدأ :

جريمة الرشوة - صورها طبقا لما وردت بالقانون الاخلال بواجبات الوظيفة - اتساعه لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف - مثال .

المحكمة : وحيث ان المتهم انكر ما نسب اليه وعلل تواجده بمكتب الاستاذ المحامى يوم القبض عليه انه اراد اعادة ورقة توكيل كان قد تركها المحامى سهوا بمكتبه عندما قُدم اليه لايداع مذكرة بدفاع موكلته فى الدعوى المحجوزة للحكم وبجلسة المحاكمة اصر على الانكار وتمسك المدافع عنه فى مرافعته بانتفاء عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات فى حق المتهم ، وحيث ان المحكمة لا تعول على انكار المتهم ازاء اطمئنانها الى أدلة الثبوت آنفة البيان :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عددت صور الرشوة قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة الى الموظف ومن فى حكمه اسوة باقتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يسمح مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال التى يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينتمى الى هذه الاعمال ، ويعد من واجبات أدائها على الوجه انسوى الذى يكفل لها دائما ان تجرى على مند قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها . فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص . فاذا تعاطى الموظف جعلا على هذا الاخلال كان فعله ارتشاء . وكان من المقرر كذلك ان الشارع قد سوى فى نطاق جريمة الاتجار بالذخوذ

المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرريهين قانون العقوبات بين تذرع الجاني - في الطلب أو القبول أو الاخذ - بنفوذ حقيقى للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قدر الشارع أن للجاني حين يتجرع بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجرع به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش - أو الاحتيال - والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات والجهات الخاضعة لشرافها ولا يلزم أن يكون الزعم صريحا بل يكفى أن يكون سكوت الجاني منطويا ضمنا على زعم منه بذلك النفوذ .

لما كان ذلك .. وكان الثابت للمحكمة على النحو السالف بيانه أن الطاعن وهو موظف عمومى « أمين سر » بمحكمة الازبكية قد زعم للشاهد الأول أن له صلة بالقاضى الذى يستعرض عليه الدعوى المقامة على موكلته وأنه طلب منه النفوذ واخذها لاستعمال نفوذه - الناشء عن تلك الصلة - للحصول على حكم ببراءة موكله الشاهد السالف بيانه وابلاغه به قبل اصداره بيوم أو يومين فإن الواقعة تكون قد انطوت على ما يوفر أركان الجريمةتين المنصوص عليهما فى المادتين ١٠٤ ، ١٠٦ مكرريهين من قانون العقوبات . - وحيث أنه بذلك يكون قد قرر فى يقين المحكمة على سبيل القطع والجزم أن المتهم ٠٠٠٠ فى يوم ١٧/٤/١٩٨٥ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة ٠ بصفته موظفا عموميا « أمين سر محكمة جناح الازبكية الجزئية » طلب لنفسه واخذ عطية للاخضلال بواجبات وظيفته واستعمل نفوذ مزعوم بأن طلب واخذ من ٠٠٠ المحامى مبلغ ألف جنيه على سبيل الرشوة ومقابل استعماله لنفوذ مزعوم لدى السيد / قاضى المحكمة لاستصداره حكم ببراءة موكلته ٠٠٠٠ المتهمه فى قضية الجنية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ الازبكية وابلاغه بمنطوقه قبل اصداره ، ومن ثم يتعين معاقبته بالمادتين ١٠٤ ، ١٠٦ مكرر عقوبات واخذًا بما هو منصوص عليه فى المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

- وحيث أن المحكمة مقيدة بما سبق القضاء به ضد المتهم كحد اقصى وحتى لا يضار من طعنه تقضى بذات العقوبة لما نسبتها وما اتاه للمتهم من جرم .

(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٤٩٠)

المبدأ :

لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة .

المحكمة : لما كان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من طلبت منه الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه رئيس قسم التنظيم والمختص باصدار التراخيص عن المنطقة التي يبغى المبلغ إقامة البناء بها وأنه طلب واخذ مبلغ الرشوة مقابل استخراج الرخصة للشاكي واتخاذ اللازم نحو الانذار المحرر ضده ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا أساس له .

(الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٤٩١)

المبدأ :

القصد الجنائي في الرشوة - يستنتج هذا الركن من الظروف والملايسات التي صاحبت العمل والامتناع أو الاختلال بواجبات الوظيفة .

المحكمة : وكان من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الانتفاع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للاختلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا

الركن من الظروف والملازمات التي صاحبت العمل والامتثال أو الاخلال
بواجبات الرقابة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على أن المبلغ قدم
للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين الشاكي للعمل
على استخراج ترخيص بالبناء واتخاذ اللازم نحو الانذار المستمر
ضده ، وهو ما يتحقق به معنى الإتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد
الجنائي كما هو معرف به في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم
توافر القصد الجنائي في حقه وأنه أخذ المبلغ لقاء عمل رسميات
هندسية من مكتب استشاري ، يكون لا محل له .

(الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٤٩٢)

المبدأ :

إذا فاق الحكم المطعون فيه بيان مؤدى الدليل المستند من
التسجيلات يكون فوق ما اعتراه من تناقض قد شابه قصور في التسبيب .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يجمل
في أن الطاعن ضبط بمكتبه اثر تقاضيه مبلغ من النقود دفع له على
سبيل الرشوة ، غير أن هذا المبلغ لم يعثر عليه معه ، فاقتاده الضابطان
... و ... الى مقر الشرطة الذي احتجز به حتى التاسعة مساء ،
وهناك اعترف بأنه أخفى النقود في دفتر موجود بمكتبه بمامورية
ايرادات شبرا ، فاستدعى رجال الشرطة حارس المامورية الذي فتح
لهم بابها ، وتم لهم العثور على النقود مخبأة في المكان الذي أرشده
عنه الطاعن . وقد أقصح الحكم عن استناده في اثبات حصول الواقعة
على هذه الصورة الى الالة المتقاة من أقوال كل من المبلغ ،
والضابطين ... و ... ومن ضبط النقود المقدمة على سبيل الرشوة ،
ومن التسجيلات التي أجريت للقاءات المبلغ بالطاعن وبالوسيط ، وورد
الحكم في تحصيله لأقوال الضابطين أن الطاعن بعد احتجازه في مقر
الشرطة حتى مساء يوم الضبط قد اعترف بأنه أخفى مبلغ الرشوة في

دفتر موجود بمكان عمله بمأمورية الإيرادات ، فاستدعى حارسها الذى قام بفتحها وتم ضبط المبلغ مخبأ فى ذلك الدفتر ، بيد أن الحكم اذ أعرض بعد ذلك لما تمسك به الدفاع من بطلان اعتراف الطاعن لكونه وليد اكراه ، وبطلان ما ترتب عليه من ضبط المبلغ المقول بدفعه على سبيل الرشوة قد رد عليه بقوله : « أما دفع الحاضر عن المتهم بوقوع اكراه على المتهم لكى يرشد عن مكان النقود المقدمة كرشوة فانه مردود عليه بأنه متى اقتنعت المحكمة من أقوال المبلغ والتسجيل الحادث بينه وبين المتهم الى استلام المتهم لمبلغ الرشوة فلا يلزم لاقتناعها بعد ذلك ضبط المبلغ أو عدم ضبطه : إذ الثابت من التحقيقات أيضا أن المبلغ فتشته القوة عقب الضبط . ولم يكن معه المبلغ المسلم اليه . وبذلك أيضا يكون مردودا على الدفع ببطلان التفتيش الثانى الذى حدث من قوة الشرطة لمبنى المأمورية ليلا بعد احضار خفير المبنى وفتحه لانه حتى يفرض بطلان هذا التفتيش فهو غير لازم لتكوين عقيدة المحكمة فى تمام جريمة الرشوة وهى لا تحول عليه الا بصدد أن المبلغ كان عهدة حكومية لا يلزم مصادرته » .

لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح صراحة - فى صدد بيانه لادلة الادانة - عن أنه اعتمد فى تكوين عقيدته فى الدعوى على الدليل المستمد من ضبط مبلغ النقود المقدم على سبيل الرشوة ، كما كشف فيما نقله من أقوال الضابطين ٠٠٠ و ٠٠٠ عن اخذه بما اعترف لهما به الطاعن من اخفائه لهذا المبلغ فى مكان عمله وبما ترتب على هذا الاعتراف من ضبط النقود فى المكان الذى اخفيت فيه ، قد عاد فى معرض الرد على دفاع الطاعن فاستبعد الاخذ بالدليل المستمد من الاعتراف ومن ضبط النقود ، فان ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ، وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس ، وينطوى فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاثر يبنىء على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها الادانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة

الدعوى أو بالتطبيق القانونى ، ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التى أوردها الحكم وعدم استقرارها ائـتـسـتـقـرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، هذا الى أن الحكم عول – من بين ما عول عليه فى قضائه بالادانة على التسجيلات الصوتية التى أجريت للاحاديث التى دارت بين الطاعن والمبلغ وبين الاخير والوسيط دون أن يبين فحوى تلك التسجيلات .

ولما كان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان كاف بمؤدى الادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة وانه لا تكفى مجرد الإشارة الى تلك الادلة بل ينبغى سرد مضمون كل دليل منها بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ فاته بيان مؤدى الدليل المستمد من التسجيلات ، يكون فوق ما اعتراه من تناقض قد شابه القصور فى التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٦٠ ق – جلسة ١٩٩١/٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٩٣)

المبدأ :

الدفع ببطلان التفتيش غير لازم لتكوين عقيدة المحكمة فى تمام جريمة الرشوة وهى لا تعول عليه الا بصدد أن المبلغ كان عهدة حكومية لا يلزم مصادرتة .

المحكمة : وبذلك ايضا يكون مردودا على الدفع ببطلان التفتيش.

الثانى الذى حدث من قوة الشرطة لبنى الجمهورية ليلا بعد احضار خفير المبنى وفتحته لانه حتى بفرض بطلان هذا التفتيش فهو غير لازم لتكوين عقيدة المحكمة فى تمام جريمة الرشوة وهى لا تعول عليه الا بصدد أن المبلغ كان عهدة حكومية لا يلزم مصادرتها .

لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بعد ان أفصح صراحة - فى صدد بيانه لادلة الادانة - عن أنه اعتمد فى تكوين عقيدته فى الدعوى على الدليل المستمد من ضبط مبلغ النقود المقدم على سبيل الرشوة ، كما كشف فيما نقله من أقوال الضابطين ... و ... عن أخذه بما اعترف لهما به الطاعن من اخفائه لهذا المبلغ فى مكان عمله ، وبما ترتب على هذا الاعتراف من ضبط للنقود فى المكان الذى اخفيت فيه ، قد عاد فى معرض الرد على دفاع الطاعن غاستبعد للاخذ بالدليل المستمد من الاعتراف ومن ضبط النقود ، فان ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الاخر ، وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس .، وينطوى فوق ذلك على غموض وابهام وتهاتر ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها الادانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ، ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التى أوردها الحكم وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى هذا الى أن الحكم عول - من بين ما عول عليه فى قضائه بالادانة على التسجيلات الصوتية التى أجريت للحديث التى دارت بين الطاعن والمبلغ وبين الاخير والوسيط دون أن يبين قبحوى تلك التسجيلات .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٩٤)

المبدأ :

اقتناع المحكمة من أقوال المبلغ والتسجيل الحادث بينه وبين المتهم الى استلام المتهم لمبلغ الرشوة فلا يلزم لاقتناعها بعد ذلك ضبط المبلغ أو عدم ضبطه .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يجمل في أن الطاعن ضبط بمكتبه اثر تقاضيه مبلغ من النقود دفع له على سبيل الرشوة ، غير أن هذا المبلغ لم يعثر عليه معه ، فاقتاده الضابطان ... و ... الى مقر الشرطة الذي احتجز به حتى القاسعة مساء ، وهناك اعترف بأنه أخفى النقود في دفتر موجود بمكتبه بمأمورية ايرادات شبرا ، فاستدعى رجال الشرطة حارس المأمورية الذي فتح لهم بابها ، وتم لهم العثور على النقود مخبأة في المكان الذي أُرشد عنه الطاعن ، وقد أفصح الحكم عن استناده في اثبات حصول الواقعة على هذه الصورة الى الادلة المستفادة من أقواله كل من المبلغ ، والضابطين ... و ... ومن ضبط النقود المقدمة على سبيل الرشوة ، ومن التسجيلات التي أجريت للقاءات المبلغ بالطاعن وبالموسيط ، وأورد الحكم في تحصيله لأقوال الضابطين أن الطاعن بعد احتجازه في مقر الشرطة حتى مساء يوم الضبط قد اعترف بأنه أخفى مبلغ الرشوة في دفتر موجود بمكان عمله بمأمورية الإيرادات ، فاستدعى حارسها الذي قام بفتحها وتم ضبط المبلغ مخيا في ذلك الدفتر ، بيد أن الحكم إذ أعرض بعد ذلك لما تمسك به الدفاع من بطلان اعتراف الطاعن لكونه وليد اكراه ، وبطلان ما ترتب عليه من ضبط المبلغ المقول بدفعه على سبيل الرشوة قد رد عليه بقوله : « أما دفع الحاضر عن المتهم بوقوع اكراه على المتهم لكي يرشد عن مكان النقود المقدمة كرشوة فانه مردود عليه بأنه متى اقتنعت المحكمة من أقوال المبلغ والتسجيل الحادث بينه

وبين المتهم الى استلام المتهم لمبلغ الرشوة فلا يلزم لاقتناعها بعد ذلك ضبط المبلغ أو عدم ضبطه اذ الثابت من التحقيقات ايضا أن المبلغ فتشته القوة عقب الضبط ولم يكن معه المبلغ المسلم اليه .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٩٥)

المبدأ :

١ - تمدى المحكمة لشرط الاختصاص لبيان ما اذا كان العمل الذى طلبت الرشوة من اجله يتمل باعمال وظيفة الطاعن مما يقع عن طائلة المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أو ان هذا العمل لا يدخل فى نطاق وظيفته وانما هو قد ادعى كذبا اختصاصه به .

٢ - التمدى هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء ركن من أركان الجريمة وليس فيه اضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محاميه اثناء المحاكمة .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

رقابة ادارية

(قاعدة رقم ٤٩٦)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الادارية - هو قرار ادارى من اعمال السلطة التنفيذية وليس له قوة القانون - لا يجوز لذلك القرار ان يلغى هيئة الرقابة الادارية وينسخ او يعطل نصوص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الرقابة الادارية كانت أحد قسمى النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية ، اذ نصت المادة الثانية منه على ان « تتكون النيابة الادارية من قسم الرقابة وقسم التحقيق » ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ونص فى مادته الاولى على ان « الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء » ثم عدلت بعض أحكام هذا القانون بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الادارية ، وبعد ذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ومن ثم فلا يجوز لذلك القرار ان يلغى هيئة الرقابة الادارية وينسخ او يعطل نصوص هذا القانون ، ومما يعل على ذلك ان القرار الجمهورى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس لهيئة الرقابة الادارية قد أشار ويحيلجته الى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بما مفاده ان نصوص هذا القانون لم تنسخ ويتضمن اقرارا ضمنيا بعدم شرعية القرار الجمهورى السابق الصادر بالالغاء ومن ثم فان هيئة الرقابة الادارية كانت وما تزال قائمة لم تلغ بالنظر القانونى الصحيح ، واذ كلف الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فان النعى عليه فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٥٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

زراعة

(قاعدة رقم ٤٩٧)

المبدأ :

حيازة اترية مجرقة دون ترخيص - عدم افصاح الحكم عن الظروف التي احاطت بضبط هذه الاتربة بما يكشف عن انها مجرقة وتحويله على ما جاء بالاوراق واقوال محرر المحضر يكون قاصر البيان .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه لاسبابه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على ترديد ما جاء بمحضر الضبط من حيازة الطاعن اترية مجرقة بغير ترخيص ثم خلاص الى ادانته استنادا الى ما جاء بالاوراق - واقوال محرر المحضر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وعلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا ، ولما كان ما أجمله الحكم من مؤدى محضر الضبط لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذي يتطلبه القانون اذ انه لا يفصح عن الظروف التي احاطت بضبط هذه الاتربة بما يكشف عن انها مجرقة ، فضلا عن ان الحكم وقد عول على ما جاء بالاوراق واقوال محرر المحضر فانه لم يورد مضمون تلك الاوراق وهذه الشهادة ومؤداها في ثبوت الجريمة ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

المبدأ :

اتخاذ اجراءات تقسيم الاراضى الزراعية وما فى حكمها لاقامة مبان عليها داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وداخل الحيز العمرانى للقرية التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - تضخى غير مؤتمة فى هذا النطاق - متى ثبت أن التقسيم على ارض زراعية او ما فى حكمها داخل كردون المدينة او الحيز العمرانى للقرية .

المحكمة : اذ كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من أغسطس سنة ١٩٨٣ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله ، ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر اقامة أية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .
ج ، د ، هـ ، « .

فان مفاد ذلك ومؤداه ان اتخاذ اجراءات تقسيم الاراضى الزراعية وما فى حكمها لاقامة مبان عليها داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ او داخل الحيز العمرانى للقرية التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضخى غير مؤتمة فى هذا النطاق ، متى ثبت ان التقسيم على اراضى زراعية او ما فى حكمها داخل كردون المدينة او الحيز العمرانى للقرية ، على ما سلف ببيانه ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف ابراده - قد

اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى ما اثبتته محرر المحضر من قيام المتهم بتقسيم قطعة ارض دون صدور قرار بتقسيمها ، دون أن يبين نوع هذه الارض ، وبما اذا كانت من الاراضى الزراعية أو ما فى حكمها التى ورد الحظر بشأنها أم انها من الاراضى الزراعية أو ما فى حكمها التى تخرج عن نطاق هذا الحظر - على السبيل المتقدم - أم انها غير ذلك من الاراضى - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعلان عناصرها القانونية كافة كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، الامر الذى يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(قاعدة رقم ٤٩٩)

المبدأ :

إذا اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الابتدائى الذى لم يودع اخذا بأسبابه فانه يكون قد أيد حكما باطلا واخذ بأسباب لا وجود لها مما يبطله .

المحكمة : من حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه صدر مشوبا بالبطلان ، ذلك بانه أيد الحكم المستأنف القاضى ببسراة المطعون فيه من تهمة تجريف ارض زراعية بدون ترخيص معتقلا اسبابه رغم أن ذلك الحكم لم يودع بعد ملف الدعوى ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاوراق والمفردات المضمومة أن الحكم الابتدائى صدر فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٦ قاضيا ببراءة المطعون ضده فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، وبجلسة ٦٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦

صدر الحكم المطعون فيه غيابيا بتأييد الحكم الابتدائي معتقنا اسبابه دون اضافة اسباب أخرى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي لم يودع ملف الدعوى حتى نظر هذا الطعن ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالرأية - على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي الذى لم يودع اخذا باسبابه ، فانه يكون قد ايد حكما باطلا واخذ باسباب لا وجود لها مما يبطله ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤١٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٥٠٠)

المبدأ :

حظر اقامة مصانع او قمائن طوب فى الارض الزراعية - المادة ١/١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - مخالفة احكامها - عقوبتها الحبس وغرامة مع الحكم بالازالة - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

المحكمة : وكانت المادة ١/١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد حظرت اقامة مصانع او قمائن طوب فى الارض الزراعية كما اوجبت المادة ١/١٥٧ من القانون ذاته على معاقبة من يخالف احكامها بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بالازالة على نفقة المخالف ، وتضمنت عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء عقوبة الحبس المقتضى بها من محكمة اول درجة فانه يكون اخلا فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا لاحكام القانون

بتأييد الحكم المستأف . والمحكمة - محكمة النقض وهي تنقض بذلك تراعى ظروف الواقعة فتعمل فى حق الطاعن المادة ٥٥ عقوبات وتامر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين من اليوم .

(الطعن رقم ٣٣٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٠١)

المبدأ :

اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ واقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - غير مؤتم فى هذا النطاق م ١٥٢ من قانون الزراعة معدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : اذ كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ - وهو القانون الواجب التطبيق حيث تمت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه فى ظله قد نص فى المادة ١٥٢ منه على ان يحظر اقامة اية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او اتخاذ اى اجراءات من شأنها تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(ا) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد فى

١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة عن نطاق الحيز العمرانى للقرى الذى

يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير
... الخ .

فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ واقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمراني للمقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحي غير مؤثرة فى هذا النطاق .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى محضر الضبط الذى استند اليه فى ادانة الطاعن . كما لم يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر على ما سلف . بيانه كما اغفل الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، فانه يكون باطلا وقاصرا ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٠٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٦)

(الطعن رقم ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٣٠)

(قاعدة رقم ٥٠٢)

المبدأ :

مناطق تطبيق المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على ان « يحظر اقامة اية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او اتخاذ اية اجراءات فى شان تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى ، والذي يصدر بتحيده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج)

(د)

(هـ)

ولما كان مؤدى ذلك أن اقامة مبنى فى الاراضى الواقعة داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ او فى الاراضى الداخلة فى الحيز العمرانى للقرى يخرج عن نطاق الجدير الوارد فى المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ مألقة الذكر ومن ثم فإن مناط تطبيق هذه المادة يقتضى استظهار مدى مخالفة ما اجراه المالك لشروط المتقدمة وتاريخ اقامة الطاعن للمبنى موضوع الاتهام وذلك من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد اثير هذا الدفاع امام محكمتى اول وثلاثى درجة - أن يحصه وان يرد عليه بما يفتده لما يبنى عليه - لو صح - من تغيير وجه الراى فى الدعوى ، اما وهو لم يفعل بل دان الطاعن بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية بغير ترخيص دون أن يتضمن ما يسوغ به اطراح ذلك الدفاع فانه يكون مشويا بالقصور فى التسبب الامر الذى يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقارير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون ، بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

(قاعدة رقم ٥٠٣)

المبدأ :

١ - اقامة بناء على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية المحدد وفق احكام تكون غير مؤتمة فى هذا النطاق! .

٢ - عدم استظهار الحكم وخلوه من أن المباني اقيمت على ارض زراعية يكون قاصرا .

المحكمة : وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه دانه عن جريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص رغم أن الارض تدخل ضمن الحيز العمرانى للقرية - على نحو ما ثبت من الشهادة المرفقة بأسباب الطعن - ومن ثم فهى مستثناة من الحظر الوارد بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة ، ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية. ويستثنى من هذا الحظر :

» (١) »

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) »

(د) »

(هـ) »

كما بين قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر بعد موافقة وزير التعمير - كيفية تحديد الحيز العمرانى للقرية ونطاق بالمحافظين كل فى دائرة محافظته اعتماده - ومن ثم فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية المحدد وفق احكام تكون غير مؤثرة فى هذا النطاق .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بوجه طعنه يقتضى التحقق فيما اذا كانت الارض التى اقيم عليها البناء موضوع الاتهام تقع داخل

الحيز العمراني للقرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار ذلك فانه يكون قاصرا بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه وهو قصور يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على اوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٠٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

(قاعدة رقم ٥٠٤)

المبدأ :

من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اقامة بناء على ارض زراعية - وهو مناط التاثيم في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه طبيعة الارض المقام عليها المبنى وما اذا كانت زراعية من عدمه ، واطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مجهلة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٧٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

(قاعدة رقم ٥٠٥)

المبدأ :

تجريف الارض الزراعية - يخرج عن دائرة التاثيم - قيام المزارع بتسوية ارضه تسهيلا لعملية الصرف .

الحكمة : وحيث انه لما كانت المادة الاولى من قرار وزير الزراعة

رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر اعمالا لحكم المادة ٣/١٠٥ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣. قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد اخرج من دائرة التجريم قيام المزارع بتسوية ارضه بوضع تراب ما علا منها فيما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن ما قام به لا يعدو أن يكون تسوية للارض وليس تجريفا كما يبين من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل المقدم فى الدعوى انه انتهى الى نتيجة مؤداها ان الطاعن قام بتجريف الارض موضوع الاتهام كما يتساوى مع جيرانه تسهلا لعملية الرى ، فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن دفاع الطاعن المتقدم ولم يعن بتمحيصه على ضوء ما جاء بذلك التقرير بلوغا الى غاية الامر فيه رغم جوهرية هذا الدفاع بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)

(قاعدة رقم ٥٠٦)

المبدأ :

تجريف الارض الزراعية - يكون الحكم قاصرا اذا حلت كلية من بيان اركان الجريمة والدليل على ثبوتها والاحتفاء بالاشارة الى تقرير الخبير دون أن يورد مضمونه .

الحكمة : ومن حيث ان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لمصياحه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « ثبت من تقرير الخبير ان الارض مجرفة وبعض كلمات غير مقروءة » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالأدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وإن تورد الدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا .

وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد خلا كلية من بيان اركان الجريمة والدليل على ثبوتها في حق المتهم واكتفى في ذلك بالاشارة الى تقرير الخبير دون أن يورد مضمونه ، هذا فضلا عن أن بعض كلماته غير مقروءة ، ولا يمتثلين منها صورة الواقعة بما يدخلها في نطاق الاتهام المسند اليه ، فان الحكم المطعون فيه فيما أورده على السياق وبالكيفية الانب ببيانها لا يتحقق به ما أوجبه الشارع من بيانات تسبب الاحكام ويكون معيبا بالقصور في التسبب ويتعين من ثم نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١١٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٥)

(قاعدة رقم ٥٠٧)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة وتقرير الخبير دون أن يبين مضمونها ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كما لم يستظهر ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الاراضي التي تخرج عن هذا الحظر . على ما سلف بيانه . فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٠٨)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمادة ٢/١٠٦ مكررا من ذات القانون . والمعللين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أن مناطق التاثيم فى جريمة تجريف الاراضى الزراعية ونقل التربة منها أن تكون هذه الارض من الاراضى الزراعية ، فاذا انحصر عنها هذا الوصف كان تجريفها غير مؤثم .

(الطعن رقم ٥٠١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٠٩)

المبدأ :

اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص - عدم بيان الحكم المطعون فيه ما اذا كان محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - قصور .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى محضر الضبط بما ورد فيه من اقامة الطاعن لبناء على ارض زراعية بدون ترخيص دون ان يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٩٣٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

(قاعدة رقم ٥١٠)

المبدأ :

المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها في أغراض الزراعة غير مؤثم في هذا النطاق - لا تقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تمتلزمه المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - بهذه المثابة أصلح للمتهم من هذه الناحية وهو الواجب التطبيق .

الحكمة : وكانت المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى وقعت الجريمة المسندة الى المتهمين ارتكابها فى ظله - قد حظرت تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها بغير ترخيص من وزير الزراعة ، وكان قد صدر من بعد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص فى المادة ١٥٠ منه على انه : « يحظر تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ... ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه يتفق والعرف الزراعى » .

ومفاد هذا النص المستحدث أن تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ، ولا يقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم يكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه - بهذه المثابة - أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى أثبت أنه أجرى عملية تجريف الارض

الزراعية أو نقل الاتربة منها بغرض استعمالها فى أغراض الزراعة ، أو فى أغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وفقا لقرار وزير الزراعة ، على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الدعوى الراهنة ما دام لم يفصل فيها بحكم بات .

(الطعن رقم ٤٨٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)

(قاعدة رقم ٥١١)

المبدأ :

تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها بصور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - لاستعمالها فى أغراض الزراعة أصبح غير مؤثم - لا يقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ هو القانون الاصلح للمتهم .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى وقعت الجريمة المسندة الى المتهمين ارتكابها فى ظله - قد حظرت تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها بغير ترخيص من وزير الزراعة ، وكان قد صدر من بعد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص فى المادة ١٥٠ منه على انه « يحظر تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ... ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه يتفق والعرف الزراعى » .

ومفاد هذا النص المستحدث أن تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ، ولا يقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من القانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم يكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه - بهذه المثابة - اصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى اثبت انه اجرى عملية تجريف الارض الزراعية او نقل التربة منها بغرض استعمالها فى اغراض الزراعة ، او فى اغراض تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها وفقا لقرار وزير الزراعة ، على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الدعوى الراهنة ما دام لم يفصل فيها بحكم بات .

(الطعن رقم ٤٨٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)

(قاعدة رقم ٥١٢)

المبدأ :

الاحكام فى المواد الجنائية - يجب ان تبنى على الجزم واليقين -
لا على الظن والاحتمال .

المحكمة : اذ كانت المحكمة لا تسترمل بثقتها فى محضر ضبط الواقعة الذى قام عليه الاتهام - سواء بالنسبة للمتهم الاول او بالنسبة للمتهم الثانى - ذلك ان من المقرر ان الاحكام فى المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، واذا كان دفاع المتهم الاول قد قام على انه قد قام بازالة جزء من الطبقة السطحية لمساحة القيراطين محل الاتهام بغرض تجفيف حظيرة مولثية ثم اعادة ما يتخلف من الحظيرة من سداد بلدى الى ذات العين لتحسينها زراعيًا ، وكان قد ثبت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى صحة دفاع الطاعن اذ وجد بالارض كمية من السداد البلدى تقدر بنحو عشرة امتار مكعبة فمن ثم يكون ما قام به المتهم الاول من تجريف كان بغرض تحسين الارض زراعيًا او المحافظة على خصوبتها وهو ما يخرج عن نطاق التائيم . وكان الثابت من اقوال مدير الجمعية الزراعية بمحضر اعمال الخبير المنتدب فى الدعوى قوله انه اشترك مع المهندس الزراعى بالناحية فى تحرير محضر ضبط الواقعة بيد انه لم يشاهد واقعة نقل تربة من الارض محل الاتهام الى مصنع طوبى المتهم الثانى او تواجد الاخير بمكان الضبط خلافا لما اثبت

بذلك المحضر ومن ثم يكون الاتهام المسند الى المتهم الشـسـانى على
غير سند .

لما كان ١٠ تقدم ، فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف وببراءة
المتهمين مما أسند اليهما عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات
الجنائية ، بغبر مضاريف جنائية .

(الطعن رقم ٤٨٢٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٩٠/٢/٨)

(قاعدة رقم ٥١٣)

المبدأ :

نفى التهمة - هو من قبيل الدفاع الموضوعى لا يستلزم ردا صريحا .

المحكمة : اما ما يثيره الطاعن فى طعنه من ان المحكمة لم تحقق
دفاعه بان احدا لم يشهد بانه قام بتجريف الارض واستخدم الاتربة الناتجة
عن ذلك فى غير الاغراض الزراعية فمردود عليه بان نفى التهمة هو
من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا صريحا بل يعتبر الرد مستفادا
من القضاء بالادانة للدلة التى اوردتها المحكمة فى حكمها .

(الطعن رقم ٦٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٩٠/٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥١٤)

المبدأ :

ادانة الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص - خلو
الحكم كلية من بيان اركان الجريمة والدليل على ثبوتها - اكتفاء الحكم
بالاشارة الى تقرير الخبير دون أن يورد مضمونه - قصور .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف
ارض زراعية بغير ترخيص قد خلا كلية من بيان اركان الجريمة والدليل

على ثبوتها في حق المتهم واكتفى في ذلك بالإشارة إلى تقرير الخبير دون أن يورد مضمونه ، هذا فضلا عن أن بعض كلمات غير مقروءة ، ولا يستبين منها صورة الواقعة بما يحفلها في نطاق الاتهام المسند إليه ، فإن الحكم المطعون فيه فيما أورده على السياق وبالكيفية الآنف بيانها لا يتحقق به ما أوجبته الشارح من بيانات تسبب الأحكام ويكون معيبا بالقصور في التسبب ، ويتعين من ثم نقضه .

(الطعن رقم ١١٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ٥١٥)

المبدأ :

جريمة زراعة النباتات من الجرائم التي يستمر ركنها المادي لفترة وجود الزرع في الأرض إذ لا يقتصر هذا الركن على مجرد وضع البذور بل يتسع ويمتد ليشمل كل ما يتخذ من أعمال التعهد المختلفة للزرع إلى حين نضجه وقلعه .

(الطعن رقم ٦٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

(قاعدة رقم ٥١٦)

المبدأ :

جريمة تجريف الأرض الزراعية - يتحقق بإزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية لاستعماله في غير أغراض الزراعة بغض النظر عن عمق التجريف - شرطه أن يكون هذا الفعل لغير أغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها .

المحكمة : ومن حيث أنه ولئن كانت جريمة الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية لاستعماله في غير أغراض الزراعة ، بغض النظر عن عمق التجريف - إلا أن ذلك شرطه أن يكون هذا الفعل لغير أغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وذلك أعمالا لحكم المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر أعمالا لنص المادة ٣/١٥٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة

١٩٦٦ - المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والتي دلت في صريح عبارتها على أن الشارع قد أخرج من دائرة التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها فيما انخفض فيها ليصيرا في مستوى واحد .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من أقوال محرر المحضر أن الأرض موضوع الاتهام طرح النهر وأنها كانت ترتفع عن غيرها من باقى المساحة المملوكة للمتهم وأنه سعى لتسويتها ولم يترتب على فعله أية أضرار بالتربة الزراعية وهو ما يظهر دفاع المتهم أن ما قام به لا يعدو أن يكون تسوية للأرض لزراعتها وربها بما ترى معه المحكمة أن ما قام به المتهم غير مؤثم بما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٧٢٧٩ لسنة ٥٨ ق.ج. جلسة ١٦/٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥١٧)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية - قيام المزارع بتسوية أرضه يخرج عن دائرة التجريم .

المحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر عملا لحكم المادة ٣/١٥٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت في صريح عبارتها ووضح دلالتها على أن الشارع قد أخرج من دائرة التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن قدم مستندات ، وكان البين من المفردات المضمومة أنها اشتملت على شهادة صادرة من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية سبرما مركز طنطا ورد بها أن الطاعن قام بتنظيف الأرض من الحشائش

التي كانت تعوق التربة الزراعية بتسويتها وان بها زراعة جيدة وانها ترتفع عن الارض المجاورة بمتر ونصف المتر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون له من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو انه عنى ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٢٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ٥١٨)

المبدأ :

١ - اذا لم يبين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بياناً تتحقق به اركان الجريمة المسندة الى المَطْعُون ضده الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق للقانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما يقتضى ان يكون مع التفتُّص الاعادة .

٢ - يكون الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون اذا قضى ابتدائياً وأيد استئنافياً لاسبابه اذا تجاوز فيما قضى به من عقوبة الغرامة الحد الاقصى المقرر فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم الواقعة وزاد فيه بان امر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة على خلاف القانون .

المحكمة : ومن حيث انه لما كانت المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ - الذى يحكم الواقعة - تعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على الفجنيه عن كل فدان أو جزء منه كل من يترك أرضاً زراعية غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ، كما حظرت على القاضى ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد تجاوز فيما قضى به عن عقوبة الغرامة

الحد الاقصى المقرر لها فى الفقرة الاولى من المادة سالفة الذكر ، وزاد الحكم المطعون فيه بأن أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة أيضا لمدة ثلاث سنوات على خلاف الفقرة الرابعة من ذات المادة ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ القانونى يقتضى تصحيحه بانزال حكم القانون الصحيح على الواقعة غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بياناً تتحقق به أركان الجريمة المسندة الى المطعون ضده الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما يقتضى أن يكون مع النقض الاعادة .

(الطعن رقم ١٥٩٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥١٩)

المبدأ :

١ - مفاد نص المادة ١٥٠ من قانون الزراعة المعدل ان تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق .

٢ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه ان ازالة الاتربة كان لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ولم يكن بغرض تحسين الارض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها - يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : وكانت المادة ١٥٠ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - الذى وقعت الجريمة المسند الى الطاعن ارتكابها فى ظله قد نصت على انه : « يحظر تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ... ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه يتفق والعرف الزراعى » .

ومفاد هذا النص أن تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها فى اغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ، متى اثبت انه أجرى بغرض استعمالها فى اغراض الزراعة ، او فى اغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وفقا لقرار وزير الزراعة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - لم يستظهر ان ازالة الاتربة كان لاستعمالها فى غير اغراض الزراعة ولم يكن بغرض تحسين الارض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، فانه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبب بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)

(قاعدة رقم ٥٢٠)

المبدأ :

إذا لم يورد الحكم بيانًا لواقعة الدعوى أو جاء غامضًا لا يبين منه طبيعة الارض التى اقيمت عليها قمينة الطوب وما إذا كانت من الاراضى المحظور اقامة قمائى طوب عليها وان الحكم عول على تقرير الخبير دون أن يعنى ببيان أولئك الشهود وذكر فحوى شهادتهم والاسانيد التى اقيم عليها يكون معيبًا .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مظالعة الحكم الابتدائى انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى جق الطاعن على قوله : « حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات وعقابها ينطبق على نص المواد المطلوبة عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ١ » . كما يبين من الحكم المطعون فيه والذى أيد الحكم الابتدائى لاسبابه - أنه بعد أن بين واقعة الدعوى كما وردت فى وصف النيابة عرض الى أدلة الثبوت فى قوله : « وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات أمام هذه المحكمة على النحو

المبين بمحاضرها قدم خلالها الخبير المنتدب المهمة الموكلة ائيه تقريره
والذى انتهى فيه الى أن :

(١) المتهم الحالى هو الذى اقام قمينة الطوب بداخل ارض الجنة
الحالية وعملها وقت تحرير المحضر المخالفة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٨٥
وكان ذلك من الاتربة المخلفة عن المشروع اثناء تطهيره حـــــسبما
قرر شهود .

(٢) قام المتهم بازالة القمينة نهائيا من ارض الجنة الحالية وزراعة
الارض بالمقمح والانبات فيها جيد والتربة خصبة ... حيث أن الاتهام
ثابت قبل المتهم الامر الذى ترى معه المحكمة تأييد الحكم المستأنف
بكامل اجزائه والزام المتهم بالمصاريف الجنائية » .

لما كن ذلك ، وكان القسانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة أن
يُتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بايراد مؤدى الأدلة التى استخلصت
منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا ،
ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه - مواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم
الابتدائى او ما أضيف اليه من اسباب أخرى - بيانا لواقعة الدعوى جاء
غامضا ولا يبين منه طبيعة الأرض التى أقيمت عليها قمينة الطوب وما اذا
كانت من الاراضى المحظورة اقامة قمائى طوب عليها ، فضلا عن أنه عول
على تقرير الخبير دون أن يعنى ببيان اولئك الشهود الذين تضمنهم أو
ذكر فحوى شهادتهم والاسانيد التى اقيم عليها حتى يكشف عن وجه
استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبطت منه معتقدها فى الدعوى
مما يصح بالقصور فى البيان ، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، ولما كان ما تقدم ،
فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة
الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٢٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١١/١٩٩٠)

المبدأ :

المشرع فى قانون الزراعة ، أتم صورتين من صور النشاط الإجرامى أولهما ترك الأرض الزراعية غير منزرعة والثانية ارتكاب أى فعل أو امتناع من شأنه تبويرها أو المساس بخصوبتها - يشترط وقوع كل من هاتين الصورتين تحقق الشروط التى أوردتها المادة ١٥١ من القانون المذكور - اقتضار الحكم المطعون فيه على بيان الواقعة على عبارة قاصرة مفادها أن المطعون ضده قام بتبوير الأرض الزراعية بتركها دون زراعة دون أن يبين حقيقة الفعل الذى اتاه ويستظهر مدى توافر أركان الجريمة مما يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : اذ كانت المادة ١٥١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - والمستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على أنه يحظر على المالك أو نائبه أو المستاجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها ، كما نصت المادة ١٥٥ من القانون ذاته على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها ... وإذا كان المخالف هو المستاجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها . وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ... » .

وكان مفاد النصين سالفى الذكر أن الشارع أتم صورتين من صور النشاط الاجرامى الاولى منها ترك الارض الزراعية غير منزوعة والى الثانية ارتكاب أى فعل أو امتناع من شأنه تبويرها أو المساس بخصوصيتها ، واشترط لوقوع كل من هاتين الصورتين تحقق الشروط التى أوردتها المادة ١٥١ من توافر صفة معينة فى الجانى ومضى مدة معينة تترك الارض فيها غير منزوعة وتوافر مقومات صلاحيتها للزراعة بالنسبة للصورة الاولى ، وأن يكون من شأن الفعل أو الامتناع فى الصورة الثانية تبوير الارض أو المساس بخصوصيتها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستتوية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة على عبارة قاصرة مفادها أن المطعون ضده قام بتبوير الارض الزراعية بتركها دون زراعة دون أن يبين حقيقة الفعل الذى اتاه المطعون ضده ويستظهر مدى توافر أركان الجريمة حسبا هى معرفة به فى احدى صورتها على السياق المتقدم مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وأن تبدى رايها فيما تثيره الطاعنة ، مما يعيب الحكم بالتصور الذى يتيح له وجه الطعن وله الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٥٢٢)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص تكون قد استكملت عناصرها القانونية متى قامت الاستدلالات على ثبوت وقوعها .

المحكمة : ومن حيث أن الواقعة على ما يبين من الاطلاع على أوراقها
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٢/١/١٠ أثبت ... مدير الجمعية الزراعية
بالبدرشين و ... دلال المساحة بتلك الجمعية ، قيام المتهم بتجريف
قطعة أرض زراعية مساحتها أربعة قراريط بعمق متر دون حصوله على
ترخيص بذلك وأن جيران هذه القطعة الحد البحري ... والقبلي
والشرقي باقى ملك المتهم والغري ...

ومن حيث أن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافر
الاستدلال على صحة اسنادها الى المتهم مما أورده مدير الجمعية الزراعية
بالبدرشين من أن المتهم قام بتجريف مساحة أربعة قراريط من الاطيان
الزراعية وحدودها الجار البحري ... والقبلي والشرقي باقى ملك المتهم
والغري ... وأن المتهم لم يحصل على ترخيص بذلك .

لما كان ما تقدم ، فإن جريمة تجريف اطيان زراعية بدون ترخيص
تكون قد استكملت سائر عناصرها القانونية وقامت الاستدلالات على ثبوت
وقوعها من المتهم مما يتعين معه عقابه بمقتضى المادتين ٧١ مكرر ، ١٠٦
مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل - وقرار وزير الزراعة مع
ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملاً
بالمادتين ١/٥٥ ، ١/٥٦ عقوبات .

(الطعن رقم ١٢١٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٢٣)

المبدأ :

عدم بيان الحكم المطعون فيه ماهية المكان الذي أجريت فيه أعمال
البناء ، وما اذا كانت مملوكة لهيئة السكك الحديدية ولم يبين موضوع
الاعمال التي اتاها كل طاعن والتي تشكل جريمة التعدي على أرض زراعية
ولم يحصل الادلة التي استخلصت منها المحكمة ذلك - يجعل الحكم معيباً
بالقصور .

المحكمة : وحيث أن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة التعدي على أرض زراعية مملوكة لهيئة السكك الحديدية قد شابه القصور في التسبب ، ذلك أنه جاء خلوا من بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يبين ماهية المكان الذي أجريت فيه أعمال البناء وما إذا كانت مملوكة لهيئة السكك الحديدية ، كما لم يبين بوضوح الأعمال التي أتاها كل طاعن والتي تشكل جريمة التعدي على أرض زراعية ولم يحصل الدلة التي استخلصت منها المحكمة ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٢٤)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة اختلاف العقوبة في كل من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته عن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٨٦ مؤيدا الحكم الابتدائي الصادر في ٥ .

مارس سنة ١٩٨١ للذي دان الطاعن بالجريمة التي نجيحتها اليه النيابة العامة من انه وهو مالك وحائز للارض الزراعية المبينة بالمحضر قام بتجريفها بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة مائتي جنيه وذلك اعمالا لنص المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ م والتي كانت ترصد في فقرتها الثالثة لجريمة التجريف المنصوص عليها في المادة ٧١ مكررا من القانون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان او جزء منه من الارض - موضوع الجريمة اذا كان المخالف هو المالك . كما نصت في الفقرة الخامسة منها على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩٨٣ م - قبل الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة ، ونص الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ على انه : « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه عن كل فدان او جزء منه من الارض موضوع المخالفة » . ثم استطرد في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله : « فاذا كان المخالف هو المالك وجب الا يقل الحبس عن ستة اشهر » . كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على انه في جميع الاحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة الاتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » . فان هذا القانون الجديد - الذي يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يعمل احكامه يعد قانونا اصلح لملك الارض الزراعية الذي يقوم بتجريفها دون ان تتعدد المخالفة ، اذ انشأ له مركزا قانونيا اصلح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الاعلى درجة وهي الحبس من سنة - طبقا للقانون القديم - الى ستة اشهر فقط مع ايجازته وقف

تنفيذ تلك العقوبة ، وان رفع العقوبة الأدنى درجة وهى الغرامة فى
حيثها الأقصى والأدنى . ذلك ان العبرة فى المقارنة بين العقوبات هى
"ير القانون للعقوبة الاصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢
من تانون العقوبات ومن ثم - وتطبيقا للمادة ١١ من هذا القانون فان
عقوبة الغرامة مهما ارتفع قدرها أخف دائما من عقوبة الحبس فى صحيح
القانون ولو كان المتهم يرى غير ذلك ، مع مراعاة ما هو مقرر من أنه
لا يضر الطاعن بطعنه ، بالإضافة الى أن القانون الجديد قد اجاز
وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سلف القول ، وهو ما لم يكن جائزا فى
القانون القديم .

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة
الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم
بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان الفقرة الثانية من تلك
المادة تنص على أنه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم
فيه نهائيا قانون اُصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، فان القانون
الجديد سالف البيان يضحى هو القانون الاصلح الواجب التطبيق فى حق
الطاعن عملا بتلك الفقرة ، لانه وفقا لوصف النيابة العامة المنسوبة اليه
هو مالك وحائز الارض محل للتجريف .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م تدخل محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء
نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اُصلح
للمتهم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة
حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون
الاصح رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، وباعتبار أن انزال العقوبة
طبقا لحكم هذا القانون الاخير مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وذلك
دون حاجة الى بحث أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٩ ق. - جملة ١٩٩٠/١٢/٣٢)

المبدأ :

التعويل فى ادانة الطاعن على محضر الضبط وعدم ايراده مضمونه
ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية يكون
معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه
الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها
فى حق الطاعنة على قوله : « وحيث انه يبين من مطالعة اوراق الدعوى
والتحقيقات التى تمت فيها ان التهمة الممندة الى المتهم من محضر ضبط
الواقعة ومن عدم دفع التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبتها بمسود
الاتهام عملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج . » كما يبين من الحكم المطعون فيه
انه بعد ان افصح عن تأييده للحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها
اضاف : « وثابت بتقرير الزراعة ان المتهمه اقامت بناء على ارض زراعية
بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤ ولا تطمئن المحكمة الى الاوراق العرفية المقدمة
من المتهمه » .

وكان البين من المفردات التى ضمت ان المشرف الزراعى اعد بتاريخ
٣١ من يوليو سنة ١٩٨٦ محضرا ان الطاعنة اقامت بناء على ارض زراعية
بغير ترخيص وتحرر محضر مخالفة بالواقعة بتاريخ ٤ من اغسطس سنة
١٩٨٦ وآخر بتاريخ ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٨٦ أثبت فيه افادة الادارة
الزراعية وأدلت فيه الطاعنة بأقوالها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى
استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على
الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف اليه من أسباب أخرى - قد عول في ادانة الطاعنة على محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى. أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٧٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢)

(قاعدة رقم ٥٢٦)

المبدأ :

اكْتفاء الحكم المطعون فيه فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص دون أن يبين ما إذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر يكون قاصرا على بيان التهمة بعناصرها القانونية .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق المتهم على قوله : « حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما اثبتته محرر محضر الضبط من أن المتهم أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة ، ولم يدفع المتهم ما أسند اليه بثمة دفاع ، الامر الذى ترى معه المحكمة لدانته ومعاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/١ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على

الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا . واذا كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لإقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة

فى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى للداخلية فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج)

(د)

(هـ)

ومن ثم فان إقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وإقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضخى غير مؤتمة فى هذا النطاق . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم أقام بناء على ارض زراعية بغير ترخيص دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية ، كلفة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مرلبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار

اثباتها فى الحكم ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث
بافى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٥٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٢٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١)

(الطعن رقم ١١٣٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١)

(قاعدة رقم ٥٢٧)

المبدأ :

جريمة تبوير أرض زراعية بتركها دون زراعة مدة سنة من تاريخ
آخر زرع رغم صلاحية زراعتها وتوافر مستلزمات انتاجها - التفرقة فى
العقوبة بين المالك والمستاجر الذى يقوم بالزراعة منهما - اذا لم يبين
الحكم من الذى قام بالتبوير ومدة تركها دون زراعة فانه يكون معيبا
بالقصور .

المحكمة : من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه
انه اذ دانه بجريمة تبوير أرض زراعية قد شابه القصور فى التسبب ذلك
أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه جاء محررا على
نموذج مطبوع ولم يحدد ما اذا كان الطاعن مالكا أو حائزا أو مستاجر
ولم يبين ما اذا كان قد تم التنبيه على الطاعن بضرورة زراعة الارض قبل
عام سابق على تاريخ اتهامه طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه
والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيان الواقعة والتدليل على
ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله : « وحيث أن الواقعة تحصل
فيما أثبتته قيذا ووصفا السيد محرر المحضر بمخضره حيث أن التهمسة

ثابتة قبله أخذا بما أثبتته السيد محرز المحضر بمحضره ومن عدم دفعها عن المتهم بدفع مقبول ٠٠ » ثم أضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله : « وحيث أنه لما كان الثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ من أن المتهم قام بتبوير الأرض الزراعية ومساحتها ١٢ ط واقامة تشوينات عليها عبارة عن صناديق زجاج وذلك دون الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة حيث أن ذلك يعد ارتكاب إفعال من شأنها التبوير ومن ثم فإن المحكمة تطعن الى محضر الضبط ويتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف ٠٠ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استتلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقص من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل أن الطاعن قام بتبوير أرضه الزراعية قبل ١٩٨٥/٢/٢٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيكون القانون المذكور هو الذي يحكم واقعة الدعوى ، وكانت المادة الاولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على أنه وتستبدل بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ النصوص الاتيان : م ١٥١ يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض من غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة . ومسئوليات انتاجها الذي تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية م ١٥٥ يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه وجب أن

يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الادارة الزراعية المختصة تأجير الارض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين تعود بعدها الارض لملكها او نائبه وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، واذا كان المخالف هو المستأجر او الحائز دون المالك وجب ان يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة انتهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالارض المتروكة وردها للمالك لزراعتها وفي جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها بما اثبت بمحضر الضبط من قيام الطاعن بقبويز مساحة ١٢ ط من الارض الزراعية واقامة تشوينات عليها بدون ترخيص دون ان يبين ما اذا كان الطاعن هو المالك للارض ام نائبه او المستأجر او الحائز لها وما اذا كان قد تركه سائرا غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة من عهده على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقارير برأى فيما يقره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٨٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٢٨)

المبدأ :

حظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية - ما يعتبر فى حكم الاراضى الزراعية - الاستثناء من هذا الحظر .

المحكمة : وحيث ان المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . والمستبدلة بالقانون رقم

٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه : « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية ، ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البسور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الاراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الاراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى بعد الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ، ومع ذلك يجوز للمالك الاراضى فى القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، وكانت هذه المادة قبل التعديل الذى أدخله القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ عليها تنص على أنه : « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية ، عدا الاراضى التى تقع داخل كردون ... وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنها للملكها » .

لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق احكام اى من القانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ أو ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى حق الطاعنة يقتضى استظهار تاريخ إقامة البناء محل الاتهام وهل تخضع لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فيستثنى من حظر البناء فى الاراضى الزراعية لمجرد أنه مخصص لخدمة الاراضى الزراعية أو سكنها للملكها أم يخضع لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والذي يشترط لانتطابقه هذا الاستثناء أن يكون البناء فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أورد ما إثارت الطاعنة فى هذا الشأن وذكر مضمون معانة البناء محل الاتهام وإبان أن البناء حظيرة لتربية المواشى الا أنه قصر عن بيان تاريخ إقامتها فانه يكون مشوبا بالقصور للذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

المبدأ :

جريمة حيازة اترية ناتجة عن تجريف ارض زراعية دون ترخيص -
اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة
المحكوم بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة
والا كان باطلا .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان النيابة
العامة اسندت الى الطاعن جريمتى حيازة اترية ناتجة عن تجريف ارض
زراعية وصناعة طوب على ارض زراعية بدون ترخيص . وقد قضت محكمة
الدرجة الاولى ببراءته مما اسند اليه ، استأنفت النيابة العامة وقضت
المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييده
فيما قضى به عن التهمة الاولى والغائه وبحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل
وغرامة عشرة آلاف جنيه عن الثانية وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

لما كان ذلك وكان الشارع قد نص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات
الجنائية على انه « اذا كان الاستئناف برفعها من النيابة العامة فلا يجوز
تشديد العقوبة المحكوم بها او الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء
قضاة المحكمة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى حكم محكمة اول
درجة فى خصوص ما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية دون ان ينص فى
اسبابه ومنطوقه على صدور الحكم باجماع آراء قضاة هذه المحكمة الامر
بأنذى بطله ، بما يتعين معه نقضه وتأييد الحكم المستأنف القاضى بالبراءة
وذلك دون ما حاجة نبحت سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية - قيام الخبير بإثبات أن التجريف تم
بمعرفة السلطات لتقوية جصور النيل - براءة .

المحكمة : وحيث أن الواقعة - حسبما يبين من الأوراق - تخلص
فيما أثبت بمحضر المخالفة المؤرخ ١٩٨٠/٧/٢٦ من أن المتهمه قامت
بتجريف مساحة خمسة قرايط من الأرض الزراعية بعمق يبلغ قدمين ،
وبسؤال المتهمه فى محضر الضبط أنكرت ما هو منسوب اليها وقسرت
أنها تستأجر تلك الأرض من ٠٠٠٠ وأنها تسلمتها بالحالة التى هى عليها،
وحيث أن المحكمة ندبت خبيراً فى الدعوى انتهى فى تقريره المؤرخ
١٩٨٢/٤/٢١ الى وجود تجريف بعمق حوالى قدمين فى مساحة تبلغ
خمسة قرايط ، وأثبت فى تقريره سؤال كل من عمدة الناحية وشيخ
الخفراء اللذين قررا أن التجريف الموجود بالأرض أجرى بمعرفة السلطات
فى عام ١٩٥٠ واستخدمت الاتربة الناتجة من هذه الأرض وأراضى أخرى
بالناحية لتقوية جصور النيل وأن المتهمه لم تستأجر هذه الأرض الا فى
عام ١٩٦٠ .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطعن الى شهادة رجال الادارة
بالناحية التى أيدت المتهمه فى دفاعها من أنها استأجرت الأرض من مالكةا
بالحالة التى هى عليها ، فإن التهمة المسندة الى المتهمه تصبح على غير
سند ، الامر الذى يتعين معه القضاء ببراءتها عملاً بنص المادة ١/٣٠٤
من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٧٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٨) .

المبدأ :

تعويل الحكم فى الادانة على مجرد حصول تجريف دون بيان مكان التجريف وشخص مقارفه وصلة الطاعن بالتجريف الذى وقع وكيفية وصول الاتربة الناتجة عن التجريف الى الطاعن ودليل علمه بمصدرها المؤثم ودون ان يثبت فى حقه ما يرتب مسئوليته عن الجريمة التى دانه بها يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى وادلة ثبوتها فى حق الطاعن على ما نصه : « حيث تطمئن المحكمة الى أن المتهم استعمل أتربة مجرفة من أرض زراعية بشهادة كل من ٠٠٠ مدير الجمعية الزراعية المختصة و ٠٠٠ شيخ الناحية وبما ثبت بمحضر الضبط من اثباتهما ذلك التجريف مع خلو ملف الدعوى من دلائل مناهض » ثم عرض الحكم للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وانه هو الواجب التطبيق على الواقعة وخلص الى قوله « ومن ثم يتعين مساءلة المتهم بحكم المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ واسترشادا بحكم المادة ٣٠٤/١٢ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بهما وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على مجرد حصول تجريف بشهادة مدير الجمعية الزراعية وشيخ الناحية - دون ان يبين مكان التجريف وشخص مقارفه وصلة الطاعن بالتجريف الذى وقع وكيفية وصول الاتربة الناتجة عن هذا التجريف الى الطاعن ودليل علمه بمصدرها المؤثم ، ودون ان

يفتقد في حقه ما يرثب مسئولية عن الجريمة التي دانه بها ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلمنة ١٠/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٣٢)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية دون ترخيص - عدم استظهار الحكم الموقع
الأرض وهل هي أرض زراعية خارجة عن كردون المدينة والحيز العمراني
للقرية بما يتوافر به تائم الواقعة يعيبه بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن - على أن أورد وصفاً للنيابة العامة للتهمة وقيداً ، وأعقبها بقوله : « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً لادانته حسبما جاء بمحضر الضبط ومن الدليل المستند مما أثبتته محضر الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند إليه في وصف الاتهام ومن عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام » ١

ولم يضاف الحكم المطعون فيه الى الحكم الابتدائي في مقام بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها سوى قوله : « ان الثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٦/٤/٢١ قام المتهم بالبناء على قطعة أرض زراعية ... الموضحة الحدود والمعالم فيا بإنشاء قواعد خرسانية عليها دون الحصول على ترخيص من الزراعة ومن ثم تكون الجريمة الواردة بالمادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قائمة في حقه بركبتها المادى والمعنى » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد

أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على
الواقعة كما يصير اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، واذا كانت المادة ١٥٢
من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن (تحظر اقامة أية مبان أو منشآت
فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى
لاقامة مبان عليها ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة
للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى

١٩٨١/١٢/١ ...

(ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقبرى الذى

يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج)

(د)

(هـ) «

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة
والتدليل على ثبوتها بما أورده من محضر الضبط من أن الطاعن اقام
قواعد خرسانية فى أرض زراعية .، ولم يستظهر ما اذا كان الموقع الذى
اقام فيه الطاعن ذلك هو من الاراضى الداخلة فى الرقعة الزراعية
والخارجة عن كردون المدينة والحيز العمرانى للقريه بما يتوافر به تائيم
الواقعة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير
حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٧)

(قاعدة رقم ٥٣٣)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا اذا عول فى ادانة الطاعن على مجرد أن التربة المستعملة فى صناعة الطوب ناتج التربة الزراعية دون أن يبين أن هذه التربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية بالمخالفة للقانون .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل عليها فى حق الطاعن على قوله (وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته المهندس الزراعى فى محضره أن المتهم قام بصناعة طوب بلدى مستعملا تربة ناتج التربة الزراعية بدون ترخيص ، وحيث انه يسأل المتهم أنكر ما نسب اليه ، وحيث أن التهمة المسندة قبل المتهم ثابتة فى حقه بثبوتها كافيًا من محضر الضبط المرفق بالاوراق ، ولم يدفع المتهم ما اسند اليه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام ٠٠) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها ، وسلامة مأخذها تمكينًا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على مجرد أن التربة - المستعملة فى صناعة الطوب - ناتج التربة الزراعية - دون أن يبين أن هذه التربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية ، وأن هذا التجريف قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩)

(قاعدة رقم ٥٣٤)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية - لم يشترط القانون لقيام جريمة التجريف نقل الأثرية الناتجة عن عملية التجريف خارج الأرض الزراعية فعاقب على فعل التجريف بمجرد باعتباره ما ينتج عنه من ضرر للأرض الزراعية .

المحكمة : ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذي صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ يعد قانوناً أصح فيما تضمنته الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ منه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عن أحد الأفعال التي أثمها القانون المذكور في المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ منه - ومن بينها جريمة تجريف أرض زراعية - التي دين الطاعن بها - وهو ما كانت تحظره الفقرة الخامسة من المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة قبل إلغائها بالقانون المشار إليه ، إلا أنه لما كان الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة - هو كتقديرها فيما بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين قانوناً - مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر أولاً بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه وإنما خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك بحسب ما ينتهي إليه رايه ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه قد صدر قبل الحكم نهائياً في الدعوى بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ . وبالتالي كان تحت نظر المحكمة وهو ما يفصح عن أنها رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها لا تقتضى وقف تنفيذ العقوبة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة ودلل على ثبوتها في حقه بما مؤداه أنه قام بتجريف الأرض الزراعية المملوكة له ،

وكان البين من نص المادتين ٧١ مكرر ، ١٠٦ مكرر من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - اللتين دين الطاعن بهما - إن الشارع اثم افعال تجريف الأرض الزراعية ونقل الاتربة المجرقة وشراؤها واستخدامها في أى غرض كل غنى حدة ولم يشترط القانون لقيام جريمة التجريف نقل الاتربة الناتجة من عملية التجريف خارج الارض الزراعية فعاقب على فعل التجريف بمجرد باعتباره ما ينتج عنه من اضرار بالارض الزراعية ، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم ثبوت قيامه بنقل الاتربة الناتجة من التجريف لا تأثير له على قيام الجريمة التى دين بها ويكسب نفعه في هذا الصدد في غير محللة - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٣١٩٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١/٢٤ / ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٣٥)

المنبدا :

تجريف ارض زراعية بغير ترخيص - اعادة زرع الارض بعد التجريف
لا يؤثر في قيام الجريمة .

المحكمة : - وحيث ان النيابة العامة اتهمت المعارض - وآخر قضى ببراعته - بانهما قاما بتجريف ارض زراعية بغير ترخيص - وطلبت عقابهما بالمواد ٧١ ، ١٠٦ ، ١٠٦ مكررا ، ١٠٧ مكررا ١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث ان الواقعة على ما يبين من الاطلاع على اوراقها وما تم فيها من تحقيقات تخلص فيما اثبتته ... المشرف الزراعى لناحية الصواف في محضره المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٨١ من ان قام بتجريف مساحة اثني عشر سهما من الارض الزراعية بحوض النخيلة البحرية التابعة لناحية الصواف مركز كوم حمادة ، بعمق مترين ، وبسؤاله نفى ارتكابه الفعل وقرر انه باع الارض لـ ... - المعارض - وقدم تاييدا لأقواله

صورة رسمية من محضر جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨١ مدنى مركز كوم حمادة المرفوعة من المتهم - المعارض - ضد ٠٠٠٠ وفيها تم الحاق محضر الصلح المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٨١ بمحضر الجلسة والذي تضمن انه بمقتضى عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٢ ابريل سنة ١٩٧٩ باع المدعى عليه للمدعى مساحة ٥ ط ، ١٢ م اطيان زراعية بحوض النخيلة البحرية ناحية الصواف مركز كوم حمادة .

وحيث ان محكمة اول درجة اصدرت قرارها بندب مكتب خبراء وزارة العدل لندب احد الخبراء المختصين للانتقال لمعاينة الارض محل الدعوى وبيان ما اذا كانت مجرفة من عدمه والقائم بتجريفها وصلته بها وفى حالة التجريف بيان المساحة المجرفة وعمق التجريف والغرض منه ، وقد قدم الخبير المنتدب تقريره الذى اثبت فيه ان الاطيان موضوع الاتهام والمحضر عنها محضر التجريف المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٨١ الواقعة بحوض النخيلة البحرية بزمام الصواف مركز كوم حمادة كانت مجرفة وقت تحرير المحضر بسطح ١٢ سهما بعمق مترين وانه بالمعاينة على الطبيعة تم ردمها واصبحت فى مستوى الاطيان المجاورة وظاهر بها اثار الترسبة التى تمت وان القائم بالتجريف ٠٠٠٠ وليس ٠٠٠٠ وقد استخدمت الاتربة الناتجة عن التجريف لاستخدامها فى صنعة الطوب الاحمر وان صلة القائم بالتجريف وهو ٠٠٠ انه اشترى للاطيان موضوع الاتهام ضمن اطيان اخرى من ٠٠٠٠ بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٢ ابريل سنة ١٩٧٩ وانه صدر عنه حكم فى الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨١ مركز كوم حمادة .

وحيث ان دفاع المتهم المسطور امام محكمة اول وثانى درجة قام على انه لم يتم تجريف للارض وان ما حدث هو انهيار التربة بسبب انخفاض الارض المجاورة وانه لجبر الجار على رد ذلك الجزء وانه لا صلة له بمصنع الطوب المجاور وقم حافظة مستندات تحوى اقرارات من الجمعية الزراعية تؤيد دفاعه .

وحيث ان المحكمة تطمئن الى تقرير الخبير المقدم فى الدعوى من انه تم تجريف الارض موضوع الدعوى بعرفة المتهم وان اعادة ردمها

بعد تجريفها لا يؤثر في الجريمة التي تمت بوقوع التجريف ومن ثم يتعين ادانة المتهم عملا بمواد الاتهام ويتعين لذلك رفض المعارضة .

ولما كان الحكم المنقوض بناء على الطعن المرفوع من المتهم قد امر بوقف تنفيذ العقوبة فانه يتعين شمول الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من اليوم .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٥٣٦)

المبدأ :

تبوير الاراضى الزراعية - اختلاف العقوبة بالنسبة لكل من المالك أو المستاجر - عدم اظهار الحكم لاركان الجريمة وخلوه من تحديد صلة المطعون ضده بالارض - يعيه بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما إثبته محرر المحضر من أن المتهم ترك أرضه دون زراعة رغم توافر مقومات الانتاج على النحو المبين بالاوراق : وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بمحضر الضبط سالف الذكر ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ٠ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥١ من قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه : « يحظر على المالك أو نائبه أو المستاجر أو الحائز للارض الزراعية باية صفة ترك الارض الزراعية غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التي تحدد بقرار من وزير

للزراعة ، كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها » .

كما نصت المادة ١٥٥ منه على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها ... وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة انتهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها ، وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة » .

وكان مفاد هذين النصين أن الشارع أتم صورتين من صور النشاط الإجرامى ، الأولى منهما هى ترك الأرض الزراعية غير منزوعة والثانية هى ارتكاب أى فعل أو امتناع من شأنه تبويرها أو المساس بخصوبتها ، واشترط لوقوع كل من هاتين الصورتين تحقق الشروط التى أوردتها المادة ١٥١ من توافر صفة معينة فى الجانى ومضى مدة معينة تترك الأرض فيها غير منزوعة مع توافر مقومات صلاحيتها للزراعة بالنسبة للصورة الأولى ، وأن يكون من شأن الفعل أو الامتناع فى الصورة الثانية تبوير الأرض أو المساس بخصوبتها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقص من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والإكراه قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة على عبارة قاصرة لا يبين منها حقيقة الفعل الذى اتاه المطعون ضده دون أن يستظهر مدى توافر أركان الجريمة حسبا هى معرفة به فى إحدى صورتها على السياق المتقدم كما خلا من تحديد

صلة المطعون ضده بالارض موضوع الدعوى مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما يغيبه بالتصور الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٢٠١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٣٧)

المبدأ :

١ - جريمة تجريف الارض الزراعية بغير ترخيص - تحققها بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة .

٢ - تجريف الارض الزراعية ونقل التربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى قد غدا غير مؤتم ولا يتطلب ترخيصا .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه فى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ بدائرة مركز ملوى قام بتجريف الارض الزراعية المبينة بالأوراق بغير ترخيص ، فقضت محكمة الدرجة الاولى ببراءته تاسيسا على أن الثابت من تقرير الخبير أن ما قام به الطاعن كان لاستصلاح الارض التى وجدت متساوية وليس بها تجريف ، واذ استأنفت النيابة العامة قضت محكمة الدرجة الثانية غيابيا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة أشهر والاياقاف وبتغريمه عشرة آلاف جنيه ، واذ عارض الطاعن قضى - وبإجماع الآراء - برفض معارضته موضوعا . واقتصر الحكم الاستئنافية الغيابى المؤيد لإسبابه بالحكم المطعون فيه على القول « . وحيث أن التهمة ثابتة قبل الإيداع لإسبابه بالتحكم المطعون فيه على القول وعقبه عملا بالمادة ٤٠٢/٣ ج . والمادة ٤١٧/٢ ج . »

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا ، وانه ولئن كان من المقرر ان جريمة تجريف الارض الزراعية تتحقق بازالة أى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية لاستعماله فى غير أغراض الزراعة بغض النظر عن التجريف ، الا ان تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لأغراض تحسينها زراعيا او المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى قد غدا غير مؤثم عملا بحكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، الذى وقع الفعل فى ظله ، كما وانه لا يقتضى ترخيصا مما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، واذ كان الحكم الغيابى الاستثنائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والدلة التى استند اليها فى الادانة ، بل اقتصر على قوله ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن افعال رقابتها على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٢٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٣٨)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية بدون ترخيص - اذا خلا الحكم من بيان واقعة الدعوى - الاقتصار فى بيان الدليل على الاحالة على أقوال محرر المحضر دون أن يورد مضمونها ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابه ، قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وتأييد ذلك بأقوال محرر المحضر الذي تضمن اسناد هذه التهمة في ان المتهم أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة ولم يدفع المتهم ما أسند اليه بئمة دفع أو دفاع الامر الذي ترى معه المحكمة ادانته ومعاقبته طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ١٣٠٤ / ١ ج . » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت اليها ومؤداه في بيان جلي مفصل ، فلا تكفي مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما افترضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة التي أخذت بها والا كان الحكم قاصراً . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى واقتصر في بيان الدليل على الاحالة الى أقوال محرر محضر الضبط ، دون أن يورد مضمونها وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

(قاعدة رقم ٥٣٩)

المبدأ :

بناء بدون ترخيص على أرض زراعية - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى واكتفائه بالاحالة الى محضر الضبط في بيان الدليل ودون أن يورد مضمونه يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه اكتفى بنقل وصف التهمة المستندة الى الطاعن من انه اقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، واستطرد من ذلك الى القول : « بأن التهمة ثابتة في حق المتهم لما جاء بمحضر الضبط والذي تلمئن اليه المحكمة مما ترى معه معاقبة المتهم بمواد الاتهام لثبوتها في حقه وعملا بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكان القانون أوجب على كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بهما وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه فانه يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا والتعرف على صحة الحكم من فساد عما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٥٤٠)

المبدأ :

اقامة قعنة طوب على أرض زراعية بغير ترخيص - تعويل الحكم بالادانة على ما جاء بمحضر الضبط والتحقيقات دون أن يورد مؤداها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بغد أن اشار الى وصف التهمة التي نسبته النيابة الى الطاعن ، والى طلبها معاقبته وفق نص القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٨٢، بنى قضاءه على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم فيما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن التحقيقات ، ومن ثم يتعين عقابه عملاً بنص مواد الاتهام وطبقاً للمادة ٢/٣٠٤ ج .١ » .

وحيث أن المتهم حضر بالجلسة وقدم ما يفيد الايقاف ، الامر الذى تطمئن اليه المحكمة وتقتضى معه بايقاف العقوبة عملاً بنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ ع .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصراً . وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اقامة قمينة طوبى على أرض زراعية بغير ترخيص قد عول فى ذلك على ما جاء بمحضر الضبط والتحقيقات دون أن يورد مؤداهما ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجر محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة وبذلك بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٤١)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية بدون ترخيص - عدم اشتغال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وعدم بيانه ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها تخرج عن هذا الحظر واكتفائه فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه فإنه يكون قاصراً .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله : « وحيث أن واقعة الدعوى توجز فيما أثبتته محرر المحضر بتاريخ / / ١٩٨٠ ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم فيها بمحضر الضبط والتي خلت الأوراق مما ينال من سلامته في الاسناد والاثبات ، وحيث أن المتهم لم يمثل بالجلسة ليدفع التهمة أو دفاع مقبول الى صحة ثبوت الاتهام المسند اليه مما يتعين معه عقابه بمواد الاتهام وعملنا بنص المادة ٣٠٤ ج ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا . واذ كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ . الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ونص في المادة ١٥ منه على أنه يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الاراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضي لاقامة مبان عليها . وتعتبر في حكم الاراضي الزراعية الاراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الاراضي الواقعة داخل كردون المدن والمعتمد في ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بنحديده قرار من وزير التعمير .

(ج)

(د)

(هـ) فإن اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وقامته على ارض زراعية

داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرارا من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثرة فى هذا النطاق . ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة اصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد اقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة او داخل الحيز العمرانى للقرية ٠٠٠ على ما سلف بيانه . وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات .

واذ كان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها او انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون قاصرا . الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن باوجه طعنه ومن ثم فان الحكم يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨١٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٠)

(قاعدة رقم ٥٤٢)

المبدأ :

عدم بيان الحكم للواقعة واكتفائه فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ويبين ما اذا كانت الارض محل الاتهام من الاراضى الزراعية المحظور تقسيمها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر فانه يكون مشويا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون

فيه أسبابه قد اقتصر في بيانه الواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحض ضبط الواقعة ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام ...

لذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباتها في الحكم والا كان قاصرا . واذا كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ ، الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن : (يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد في

١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى

يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج)

(د)

(هـ) فان تقسيم الاراضى الزراعية الواقعة داخل

كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ أو داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثرة في هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة أصح للمتهم متى ثبت أن الارض محل الاتهام داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية ، على ما

مكلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ؛ ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ويبين ما اذا كانت الارض محل الاتهام من الاراضي الزراعية المخطور تقسيمها لم انها من الاراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر ، على ما سلف بيانه - فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية ، كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون في نفسه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٧٣٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٤٣)

المبدأ :

ادانة الحكم للطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص على ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر ووجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن أشار الى وصف التهمة التي نسبتها النيابة العامة الى الطاعن ، وإلى طلبها معاقبته وفق نصوص أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، بنى قضاؤه : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل التهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة لدفع التهمة عن نفسه بأسباب مقبولة قانونا ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة

والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكما قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد عول فى ذلك على ما جاء بمحضر الضبط دون ان يورد مؤدى ذلك المحضر ووجه استدلاله به على الجريمة التى دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٣٨٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٤٤)

المبدأ :

جريمة ترك ارض زراعية دون زراعتها لمدة سنة - عدم بيان الحكم بداية ونهاية السنة وهل بدأت بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ من عدمه وصفة الطاعنة مالكة الارض المتروكة او نائية عنه ام مستأجرة لها او حائزة دون المالك وهى بيانات جوهريه يعيبه بالقصور .

المحكمة : وعن حيث أن المادة ١٥١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ تنص على : « انه يحظر على المالك او نائبه او المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة . كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها » .

وكانت المادة ١٥٥ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بداية ونهاية تلك السنة ، وعما اذا كانت قد بدأت بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ من عدمه . وصفة الطاعنة مالكة للأرض المتروكة أو نائبة عنه أم مستأجرة لها أو حائزة دون المالك - وهي بيانات جوهرية - في خصوص هذه الدعوى لما لها من اثر في توافر العناصر القانونية للجريمة التي دينت بها الطاعنة ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة ودون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٤٥)

المبدأ :

اقامة مصنع طوب على أرض زراعية - إدارة قمينة طوب دون
ترخيص - اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالأحالة الى التقرير الفني

ومحضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « ان الواقعة ثابتة من التقرير الفنى المؤرخ ١٩٨٥/٢/٥ وما جاء باقوال المتهم بالمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٢/١٢ أنه أنهى العمل بالطوب الطيني ويستعمل الطوب الطقلى ، ومن ثم فإن الواقعة ثابتة قبل التهم » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى التقرير الفنى ومحضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بمسما
يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧)

(قاعدة رقم ٥٤٦)

المبدأ :

اقامة قمينة طوب على أرض زراعية - تقرير الخبير اثبت أن القمينة اقيمت على أرض بور قابلة للزراعة - يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبب اذا اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد

مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « حيث
ان الواقعة تتحصل حسبما يبين من سائر أوراقها ومما جاء بمحضر الضبط
في انه . وحيث ان ما اسند للمتهم ثابت في حقه ثبوتا كافيا لا شك فيه
مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وسائر الاوراق واقوال الشهود ومن عدم
دفعه له بآية دفع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام والمادة
١٢/٣٠٤ ج . وحيث ان الدفاع لم يقدم دليلا على الانقضاء ومن ثم بات
رفضه . وحيث ان المحكمة تطمئن الى تقرير الخبير وما ورد به من ان
القمينة اقيمت على ارض بور قابلة للزراعة ومن ثم تكون التهمة قد
استوفت الارقان في حق المتهم ومعاقبته بالمادة ١٥٧ من القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بياننا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
مآخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة
كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد
اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد
مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية
كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه
الطعن . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور
في التسيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير ما حاجة الى بحث سائر
ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٤٥٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٩١)

المبدأ :

جريمة تجريف ارض زراعية - تجريف الارض الزراعية ونقل
الاثربة منها لاجراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها غير مؤثم
ولا يقتضى ترخيصا .

الحكمة : وحيث ان المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة
١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « يحظر
تجريف الارض الزراعية أو نقل الاثربة لاستعمالها فى اغراض الزراعة
وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة
فى نقل الاثربة الناتجة عن التجريف بالطريق الادارى ، وتودع هذه
المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الادارية المختصة . ويعتبر
تجريفًا فى تطبيق احكام هذا القانون ازالة اى جزء من الطبقة السطحية
للارض الزراعية ، ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاثربة منها
لاجراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير
الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى » فان تجريف الارض
الزراعية ونقل الاثربة منها لاجراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على
خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف
الزراعى قد غدا غير مؤثم كما وانه لا يقتضى ترخيصا مما كانت تستلزمه
المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧٣ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه قد استند فى ادانة الطاعن الى ما ورد بتقرير الخبير المنتدب من أن
هناك تجريفًا بعمق يتراوح بين ١٠ ، ١٥ سم وكان البين من مطالعة محضر
جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن تملك امامها بان هذا التجريف لم
يترتب عليه اى اضرار بالتربة ، بل هو تحسين لها واستدل على ذلك بما
ورد بتقرير الخبير . وكان هذا الدفاع فى صورة هذه الدعوى دفاعًا جوهريًا

من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي دون أن يعرض لهذا الدفاع أو يعنى بتحقيقه بلوغاً الى غاية الامر في فاته يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة .
(الطعن رقم ٣٢٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١)

(قاعدة رقم ٥٤٨)

المبدأ :

جريمة اقامة قمينة طوب على أرض زراعية - عدم ايراد الحكم للواقعة وأدلة الثبوت التي اقام عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فيما اقام عليه قضاؤه على قوله : « وحيث أن وقائع الدعوى تتحصل فيما جاء بمحضر وبسؤال المتهم انكر ما نسب اليه وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً فيما جاء بمحضر الضبط وعدم دفع التهمة بثمة دفع او دفاع مقبول ينال له الاتهام المسند اليه ومن ثم تعين طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج . » . واذ كان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييد واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٥)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية دون ترخيص - إذا لم يبين الحكم وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن إيراد الأدلة التي تساند إليها في قضائه بالإدانة وبيان فحسوها فإنه يكون قاصرا .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة المسندة إلى الطاعن استطرد من ذلك مباشرة إلى القول : « وحيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبته السيد محرر المحضر المرفق من أن المتهم قد ارتكب الجنحة للبينة قيدا ووصفا بالأوراق ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا :أنجذا بما أثبته السيد محرر المحضر ومن عدم دفعها من المتهم بدفع مقبول عملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج » . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن تأييده للحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها أضاف قوله : « وحيث أنه عن الموضوع ولما كان الثابت بمحضر المخالفة المحرر بمعرفة ضابط الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية بأنه في إطار الحملة المشتركة بين شرطة المسطحات ومديرية أمن القليوبية شاهد قمينة وأنه يوجد كمية اترية بالقمين أربعين متر مكعب وأن اترية ذات قوام طيني بها بقايا من الجذور والنباتات الزراعية حديثة مما يؤكد أنها مجرفة من أراضي زراعية حديثة ، ومن ثم فإن المحكمة تظمن إلى ما جاء بمحضر المخالفة ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف » دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها فإنه يكون قاصرا ، ذلك بأن قانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالإدانة أن يشمل - فضلا على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت منها - على الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار لثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين وجه استغلاله على ثبوت الواقعة
بعضها القانونية والتفت كلية عن أيراد الأدلة التي تساند اليها في
قضائه بالأدانة وبيان فحواها ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة
دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٥٠)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية - اذا كان الحكم الابتدائي الذى لم
تستأنف النيابة العامة قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس
والغرامة - فليس للمحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته ان هى انقصت
مدة الحبس وأوقفت تنفيذه أن تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم
المعارض فيه والا تكون قد اضرّت الطاعن بمعارضته وهو ما لا يجوز .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة أول
درجة قضت غيابيا بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة سنة مع الشغل وتغريمه
ثلاثمائة جنيه . فجاره ومحكمة أول درجة ، قضت فى المعارضة باعتبارها
كان لم تكن . فلستأنف وحده هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت
غايبيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فعارض ، ومحكمة ثانى درجة ، قضت فى المعارضة بقبولها شكلا
وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس الطاعن ستة
اشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه ، وأمرت بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس اعمالا للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم
٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى صدر بعد
الواقعة باعتباره القانون الاصلح للطاعن .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يجوز ان يضار الطاعن بناء

على الطعن المرفوع منه ، وأن هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقاً للمادتين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة الغلط فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كان الحكم الابتدائى الذى لم تستأنفه النيابة العامة - قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة - فليس للمحكمة الاستئنافية - عند نظر مغاضته - ان هي أنقصت مدة الحبس وأوقفت تنفيذه ان تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم المعارض فيه ، والا تكون قد أضرت الطاعن بمعارضته وهو ما لايجوز ، اذ هي مع ابقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت فى الاخيرة مع ابقائها على الاولى وان أنقصت من مدها وأوقفت تنفيذها فهى بذلك لم تحقق للطاعن ما ابتغاه من معارضته من براءة أو تخفيف للعقاب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد يخالف هذا النظر فى قضائه ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل عقوبة الغرامة المقضى بها ثلاثمائة جنيه وذلك عملاً بالقاعدة الاسلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار اليه .

(الطعن رقم ١٥٤٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ٥٥١)

المبدأ :

جريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها وخلوه من بيان الادلة التى استخلصت منها الادانة ولم يعن ببيان أركان الجريمة . يكون قاصر البيان .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه

بالحكم المطعون فيه أنه أورد بيانا لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله : « حيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتا قاطعا اخذا من الدليل المستند مما أثبتته السيد مخبر المحضر بالاوراق ومن عدم حضوره ليدفع عن نفسه التهمة بأى دفاع مقبول تأخذ به المحكمة الامر الذى يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج٠ » كما أن الحكم المطعون فيه فيما جاء به من اسباب مكملة لم يتعرض سوى لتبرير وقف تنفيذ العقوبة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجزاءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة والا كان. قاصرا ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه فضلا عن عدم بيانه واقعة الدعوى ولا الظروف التى وقعت فيها قد خلا من بيان مؤدى الادلة التى استخلصت منها ادانة الطاعن ، كما أنه لم يعن ببيان أركان الجريمة فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٢٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٥٢)

المبدأ :

جريمة استعمال اترية ناتجة عن تجريف ارض زراعية فى صناعة الطوب الاحمر بغير ترخيص - الدفع بأن ما استعمله الطاعن من اترية كان من ناتج تطهير الترع - عدم تعرض الحكم لدفاع الطاعن الذى يعد جوهريا وهاما - يكون الحكم الصادر بالادانة معيبا .

المحكمة : وحيث أن البين من الاوراق أن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الدرجة الاولى بأن ما استعمله الطاعن من اترية كان من

ناتج تطهير الترع وأن هناك عقدا بينه وبين احدى المؤسسات التزمت
بموجبه بأن تورد له عشرة آلاف متر مكعب فى خلال الفترة من
١٩٨٣/١/١٤ حتى ١٩٨٥/٣/١١ والتي يدخل فيها تاريخ الواقعة محل
التهام ، وقدم العقد للمحكمة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن
ذاك ، وكان ذلك الدفاع - فى خصوصية الدعوى - جوهريا وهاما ، لما
قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية عن
التهمة المسندة اليه ، فانه كان يتعين على المحكمة ، وقد ابدى امامها
مؤيدا بدليله أن تعرض له وتقوم بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه
وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، اما وهى لم تفعل ، فان
حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه
الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٩١٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٩)

زنا

(قاعدة رقم ٥٥٣)

المبدأ :

تنازل الزوج - فى جريمة الزنا - عن شكواه ضد زوجته سواء قبل الحكم النهائي أو بعده يوجب حتما أن يستفيد منه الشريك - يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : ومن حيث أن البين من محضر جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٦ أمام محكمة ثانى درجة أن الزوج المجنى عليه حضر بتلك الجلسة وقرر بتنازله ، وطلب المدافع عن الطاعن القضاء ببراءته .

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أجاز بما نص عليه فى المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكى فى دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه ، فى أى وقت الى أن يصدر حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ويعد الثانى شريكاً وهو الرجل الزانى ، فإذا أمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب ، فإن التلازم الذهني يقتضى منح جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لان اجرام الشريك إنما هو فرع على اجرام الفاعل الاصلى ، والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

لما كان ما تقدم ، فان تنازل الزوج عن شكاواه ضد زوجته سواء كان قبل الحكم النهائي أو بعده يوجب حكماً ان يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج اثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية ، فان الحكم المطعون فيه اذ جانب هذا النظر وقضى بادانة الطاعن رغم تنازل الزوج المجنى عليه ، فانه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية. وبانقضائها بالنسبة للطاعن وكذا للمحكوم عليها الاخرى - لوحدة الواقعة وحسن سببير العدالة .

(الطعن رقم ٩٠٩٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٣/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٥٤)

المبدأ :

١ - جريمة الزنا - اذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فيكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهري .

٢ - اذا أخذ الحكم الاستثنائى بأسباب الحكم الابتدائى الباطل ولم ينشئ لقضائه اسباباً جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك ولا يقدر فى ذلك ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم .

٣ - اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدعاية الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكماً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جهرية باى دليل غير مستمد منه أو باى طريق من طرق الاثبات .

المحكمة : ومن حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه

انه جاء باطلا اذ ايد الحكم الابتدائي "لذى دانها بجريمة الزنا معتقفا
اسبابه رغم بطلان الحكم المذكور لخلوه من تاريخ اصداره .

ومن حيث أن ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل
تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .
واذ كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على
الوجه الذى صدر بناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع
حتما بطلان الحكم ذاته لامتحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده
بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه .

لما كان ذلك ، واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا
البيان الجوهرى - واذا كان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد اخذ
باسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه
يكون باطلا كذلك لاستناده الى اسباب حكم باطل وما بنى على الباطل
فهو باطل ، ولا يقدح فى هذا ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان
تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم
فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان
يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما
نقص فيه من بيانات جوهرية باى دليل غير مستمد منه أو باى طريق من
طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان امام محكمة
النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب
نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٣٠٧٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٦)

الباب الرابع

سب وقذف

- **الفصل الاول : اركان الجريمة .**
- **الفصل الثاني : استثناءات .**
- **الفصل الثالث : تسبيب الاحكام .**
- **الفصل الرابع : مسائل متنوعة .**

الفصل الاول

اركان الجريمة

(قاعدة رقم ٥٥٥)

المبدأ :

١ - لا يعد قذفا معاقبا عليه مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ لا مجرد التشهير للنيل منه .

٢ - العلانية فى جريمة القذف لا بتحقيق الا بتوافر عنصرين :

(١) توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز .

(ب) انتواء الجانى اذاعة ما هو مكتوب .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه تحدث عن ركن العلانية بقوله : « وعن ركن العلانية فلما كانت الشكوى التى حوت ما اسند الى المدعى عليها من نعت للمدعى المدنى بالادوصاف والالفاظ سالفة الذكر ، قد تقدمت بها الى جهة رسمية من جهات التحقيق وقد تداولت بين أيدي العاملين بتلك الجهة حتى تأخذ دورها فى العرض أو القيد فانه على ذلك يكون ركن العلانية قد توافر كما ان الحكم المطعون فيه قد اضاف فى صدد التدليل على توافر ركن العلانية قوله (ان طرق العلانية لم ترد فى المادة ١٧١ عقوبات على سبيل الحصر الا ان الضابط فيها جميعا فى اعتبار العلانية متوافرة ان يكون المتهم قد اتاح لعدد من الناس بغير تمييز العلم بعباراته على النحو الذى يهبط بمكانة المجنى عليه لديهم ويمس بشرفه واعتباره فى الصورة التى يجرمها القانون ، وانه لا يجب أن يكون التوزيع بالغسا

حدا معينا بل يكفى ان يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ولو كان قليلا و-واء اكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة او عدة صور (

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التليغ عى هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، كما انه بين المقرر ان العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين اولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والاخرى انتواء الجانى اذاعة ما هو مكتوب، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر الدليل على ان الطاعة قصدت اذاعة ما اسندته الى المدعى بالحق المدعى كما انه لا يفيد سوى افتراف علم الطاعة بتداول الشكوى التى قدمتها للسيد المستشار النائب العام بين ايدى الموظفين وكان هذا الذى ذهب اليه الحكم فى حينها الخصوص لا يفيد حتما بطريق اللزوم ان الطاعة انتوت اذاعة ما هو ثابت بالبلاغ بقصد التشهير والاضرار بالمدعى بالحقوق المدنية ، فان الحكم يكون قد خلا من استظهار هذا القصد الامر الذى يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٥٦)

المبدأ :

من المقرر أن العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب فى مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة .

(الطعن رقم ٥٦٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٥٧)

المبدأ :

من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتمكن لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ٦٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٥٥٨)

المبدأ :

العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب او القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة .

(الطعن رقم ٦٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٥٥٩)

المبدأ :

سلم المنزل لا يعتبر مكانا عاما - لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه - او كان المنزل يسكنه سكان عديجون بحيث يرد على اسماعهم ما يقع من الجهر به من سب او قذف على سلم ذلك المنزل .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اخذ به من اسباب الحكم الابتدائي او ما اوردته في تمجابه المكملة يستفاد منه ان واقعة السب حدثت في سلم المنزل دون ان يبين المحصل الجهر به بصوت يفرغ السمع ، وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي

خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على اسماعهم ما يقع من الجهرية من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة عددهم .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يستظهر العناصر التى تجعل من سلم المنزل محلاً عاماً على الصورة المتقدمة ، ولا يبين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية فى واقعة الدعوى بحصول السب فى هذا المكان ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك من غير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المطعون ضدهما المدعيتين بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٦٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٥٦٠)

المبدأ :

١ - جريمة القذف - ما يجب توافره فى هذه الجريمة (العلانية - القصد) لا يكفى لتوافر العلانية أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجانى قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

٢ - اغفال الحكم بيان مقصد الطاعن من فعله يجعله مشوباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة المفردات - التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن الطاعن ضمن مذكرة دفاعه لدى محكمة الدرجة الثانية الدفع بانتفاء ركن العلانية فيما أسنده للمدعى بالحقوق المدنية .

ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مجمله أن الطاعن أعلن المدعى بالحقوق المدنية بمذكرة

بدفاعه فى الدعوى رقم ٤٣٤٧ لسنة ١٩٨١ مُستعجل القاهرة تضمنت عبارات اعتبرها الحكم ماسة به .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين اولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تميز ، وثانيهما انتواء الجانى اذاعة ما هو مكتوب ، كما انه من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى هذه الجريمة ان يبين عنصر العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى حتى يتسنى لحكمة النقض القيام بوظيفتها فى مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وكان ما حصله الحكم فى صدد بيانه واقعة الدعوى وفحوى المستندات التى قدمها المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر فيه عنصر العلانية ذلك بانه لا يكفى لتوافر العلانية ان تكون عبارات القذف قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها ايدى موظفين بحكم عملهم بل يجب ان يكون الجانى قد قصد الى اذاعة ما اسنده الى المجنى عليه . وكان الحكم قد اغفل بيان مقصد الطاعن من فعله . فان الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٨ ق. - جملة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٦١)

المبدأ :

لا يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف والسب ان تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكاوى تداولت بين ايدى الموظفين بحكم عملهم بل يجب ان يكون الجانى قد قصد الى اذاعة ما اسنده الى المجنى عليه .

الحكمة : . وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعنين قاما بسبب المدعى المدنى وزوجته وتقدما بشكاوى ضد اولهما وانه تبين من مطالعة

الشكوى رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٨٤ أنها تضمنت شكوى المدعى بأن المتهم سب زوجته علناً ، وأرفق بها شكوى أرسلها المتهمان للمسؤولين ضد المدعى بأنه يستغل وظيفته ويقوم بارهابها بجنوده ويطلب منها مبالغ مالية كما يحرص الخارجين على القانون عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جرميتي القذف والسب أن تكون عبارات القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدليل على أن الطاعنين قصدا اذاعة ما أسنده إلى المطعون ضده الأول مما يصمه بالقصور .

(الطعن رقم ٧٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ٥٦٢)

المبدأ :

العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات - لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى بمرد حقيقة الدعوى المباشرة بما محصلة ان الطاعنة سبت المطعون ضدها بالفاظ تحط من قدره وتخدش سمعتها لدى الغير وذلك يميز بين المطعون ضدها على مسع من جميع سكان العقار والجيران ، واقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله : « وحيث ان الاتهام المند الى المتهمه ثابت قبلها من اقوال المدعية بالحق المدني والذي تاييد بما قرره الشاهد ... من أن المتهمه طرقت باب شقة المدعية بالحق المدني وقامت بالتعدي عليها بالسب والشتم والفاظ أخرى بدون سبب الامر الذي يتعين معه القضاء بعقابها طبقا لمواد الاتهام وعمل بالمادة ٢/٣٠٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوفر إلا إذا وقعت الفاظ السب أو القذف فى مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى مدوناته على أن السب كان أمام مسكن المطعون ضدها دون أن يبين أنه قد حصل الجهر به وبصوت يقرع السمع ، وكانت شقة المطعون ضدها ليست فى طبيعتها ولا فى الغرض الذى خصصت له ما يسمح باعتبارها مكانا عاما .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر العناصر التى تجعل من مسكن المطعون ضدها محلا عاما على الصورة المتقدمة ولا يبين منه كيف تحقق من توافر العلانية فى واقعة الدعوى بحصول السب فى هذا المكان ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٦٣)

المبدأ :

يجب أن يبين الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السب والقذف العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى وأن يشتمل بذاته على الفاظ السب وعبارات القذف والا كان مشوبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السب أو القذف يجب أن يبين العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى وأن يشتمل بذاته على الفاظ السب وعبارات القذف حتى يتسنى لحكمة النقض القيام بوظيفتها فى صدق مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه والمكمل بالمحكم المطعون فيه لم يبين فيما نقله من صحيفة الدعوى البشارة

أو فيما أورده تدليلاً على ثبوت التهمة في حق الطاعن كيفية توافر ركن العلانية في حقه كما خلا من بيان الفاظ السب وعبارات القذف وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة في شأنه. إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإداري - هذا فضلاً عن أنه لم يبين فحوى الأدلة التي استند إليها في قضائه - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

(الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٦٤)

المبدأ :

جريمة السب العلني - إذا لم يتضمن الحكم بيان مكان وقوع السب وشهود الواقعة استظهاراً لركن العلانية واغفاله بيان مقصد الطاعن من فعله يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة بما مؤداه أن المطعون ضده الثاني أقام دعواه بصحيفة ضمنها أن الطاعن سبه علناً أمام الجيران بأن قال له عبارات اعتبرها الحكم ماسة به وقد تحرر عن ذلك المحضر ٢٤٨١ لسنة ١٩٨٥ إداري الرمل ثم خلاص الحكم بعد ذلك إلى « أنه باستعراض الواقعة يبين أنها ثابتة قبل المثهم بما جاء بالمحضر الإداري المقدم من المدعى بالحق المعنى ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمادة الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين عنصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وكان ما حصله الحكم في بيان واقعة الدعوى وفحوى المستندات التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر فيه عنصر العلانية فلم يتضمن بيان مكان وقوع السب وشهود الواقعة

استظهارا لركن العلانية كما اغفل الحكم ببيان مقصد الطاعن من فعله واقتصر الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه على الاحالة على ما ورد بالحضر الادارى المقدم من المدعى بالحقوق المدنية دون بيان مضمونه وما جاء به من وقائع فان الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن :

(الطعن رقم ٣٧١٩ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٦/٩)

(قاعدة رقم ٥٦٥)

المبدأ :

١ - جريمة السب العلنى - يجب لصحة الحكم أن يشتمل على بيان الفاظ السب التى اقام عليها قضاءه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

٢ - خلو الحكم من بيان الفاظ السب - لا يغنى عن هذا البيان الاحالة فى شأنه الى ما ورد بمحضر الضبط والذى خلا الحكم من بيان مضمونه .

المحكمة : وحيث أنه لما كان المقرر أن الحكم الصادر بالادانة فى جريمة السب العلنى يجب لصحته أن يشتمل على بيان الفاظ السب التى اقام عليها قضاءه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - خلا من بيان الفاظ السب ، وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة فى شأنه الى ما ورد بمحضر الضبط والذى خلا الحكم من بيان مضمونه ، لما كان ما يقيم ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

(قاعدة رقم ٥٦٦)

المبدأ :

جريمة القذف والسب - يكون الحكم قاصر البيان في شقه الخاص بالدعوى المدنية بما يبطله اذا لم يعنى باستظهار عناصر المسؤولية المدنية واساس قضائه بالتعويض على الرغم من انها من الامور الجوهرية التي يتعين تبيانها في الحكم .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد واقعة الدعوى وادلة الثبوت التي استند اليها في ادانة الطاعن بالجريمتين المستدتين اليه خلس الى اجابة المدعى بالحقوق المدنية الي طلبه الزام الطاعن بان يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت ، دون ان يعنى باستظهار عناصر المسؤولية المدنية واساس قضائه بالتعويض على الرغم من انها من الامور الجوهرية التي يتعين تبيانها في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في شقه الخاص بالدعوى المدنية بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة في هذا الخصوص ، ومتى تقرر ذلك ، فان حسن سير العدالة ووحدة الاساس في الدعويين يقتضى نقضه والاعادة ايضا فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظرها الدعوى برمتها مع الزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٦٧)

المبدأ :

١ - سب وقذف - لا يتوافر العلانية الا اذا وقعت الفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بتطبيعه ام بالمصادفة .

٢ - اذا اقتصر الحكم على القول بان المتهمة اسندت الي المطعون

ضدّه قذفاً علنياً أمام جمهور غفير من الناس دون بيان المكان الذى حصل فيه القذف فإنه يكون قاصراً قصوراً يعينه .

المحكمة : وحيث أنه من المقرر أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت إلفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالإضافة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه ولكل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول بأن التهمة اسندت الى المطعون ضدهما الثانى والثالثة قذفاً علنياً أمام جمهور غفير من الناس ، دون أن يبين المكان الذى حصل فيه القذف ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعينه بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدهما الثانى والثالثة بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٦٨)

المبدأ :

جريمة القذف والسب علناً - يجب لسلامة الحكم بالادانة أن يبين العلانية وطريقة توافرها - اغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد مضمون عريضة الدعوى استطراد مباشرة الى القول : « وحيث أن المحكمة تطمئن الى واقعة الاتهام الامر الذى تخلص معه الى ادانة المتهم وتجبى المدعى المدنى لطلباته عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها

والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . وكان من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وأن اغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . كما خلا من بيان ركن العلانية وكيفية توافره في حق الطاعن ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٢٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)

الفصل الثاني

(قاعدة رقم ٥٦٩)

المبدأ :

المادة ١٠٩ عقوبات - بعدم سريان احكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الاخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى - لا يترتب على ذلك الا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية - مناط تطبيقه - ان تكون عبارات القذف التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة ما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان الحكم الابتدائي في قضية الجثة رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٩٨٣ قسم أول طنطا الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه الصادر في الاستئناف رقم ١٤٢٣ لسنة ١٩٨٤ طنطا بعد أن بين واقعة الدعوى فيما مؤده أن المدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده) نسب إلى الطاعنين أنهم ارتكبوا في حق جريمته القذف والسب العلني بأن نسبوا إليه في صحيفة الجثة المباشرة رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩٨٣ وفي الشكوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٨٣ قسم أول طنطا وقائع كاذبة مع سوء القصد استلزم الى قوله : « وحيث أنه بمطالعة صحيفة الجثة المباشرة رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩٨٣ جاء بها تعبيران موجهان للمدعى من خيانة الامانة وأنه قام بالاستيلاء على مبالغ وتزوير واختلاس فان هذه الإلغاف وإن كانت جائزة للخصم في الدعوى في سبيل المطالبة بحق وتدعيم وجهة نظره فانه يجب أن تكون بعيدة عن المساس بالخصم أو خدش شرفه أو اعتباره ... »

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسند له أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك

لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية او إلحاحكم للتأديبية » . وكان من المقرر أن مناط تطبيق هذا النعى ان تكون عبارات القذف التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ و ١٣٤ من قانون المحاماة القديم رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ (الذى وقع فى ظله الفعل المُنسَد الى الطاعنين) ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذى يستلزمه وان هذا الحق اشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ما ورد بصحيفة الدعوى من سياق القول للذى لمقتضى على عبارات القذف والسب ومدى اتصالها بالنزاع القائم بين الطاعنين وبين المطعون ضده وما اذا كان قد استلزمها حق الدفاع لئلا يخرج عن مقتضيات القدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف والسب التى أوردها الطاعنون فى صحيفة دعواهم لا تمتد اليها حماية القانون ، فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مرافعة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى متعينا بنقضه والاعادة فيما قضى به فى الاستئناف رقم ١٤٢٣ لسنة ١٩٨٤ . طنطا .
غنى الجنية رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٩٨٣ قنم اول طنطا دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٤)

(قاعدة رقم ٥٧٠)

المبدأ :

عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

الحكمة : الحكم الابتدائى الذى ايدى الحكيم المطعون فيه لاسبابه قد بين واقعة الدعوى مما مؤداه أن المدعى بالحق المدنى استأجر من المتهم شقة خالية فى العقار المملوك له وقد اشترط الاخير ان تسبق على العقد

صوريا صيغة العقد المفروض تحايلا على القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر لا سيما ما تعلق فيها بالامتداد القانوني للعقد وتحديد الاجرة وأثر نزاع بينهما حول تخفيض الاجرة أقام المدعى بالحق المدني الدعوى رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٨٤ ضد المتهم بصورية عقد الايجار والقائمة الملحقة به وثبوت العلاقة الايجارية عن عين النزاع خالية وخلال حجز هذه الدعوى للحكم تقدم المتهم « الطاعن » بمذكرة بخط يده حوت عبارات عديدة تنطوى على كذب ومب وتشهير بالمدعى المدني - وسلم صورتها لهذا الاخير وأودع أصلها قلم كتاب محكمة استئنافية الابتدائية ثم خلاص الحكم الى أن ما جاء بالمذكورة من عبارات تخرج عن مقتضيات الدفاع ، وما كان المقام يقتضيها انما قصد المتهم بها تحفيز المدعى بالحق المدني وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق ائد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه وأن الفصل فيها اذا كانت عبارات السب والكذب مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع التى رأت فى عبارات الطاعن التى حوتها مذكرة دفاعه لا يستلزمها الدفاع فى القضية ١٩٩٨ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الاسكندرية وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة فى الدرجتين أن الطاعن لم يتمسك بموجب الاباحة المقررة بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٩ من قانون العقوبات فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد امامها .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة امام محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يثر بها ما ادعاه بوجه النعى بشأن شطب المجنى عليه من سجلات نقابة المحامين وانما طلب التصريح له باستخراج شهادة منها عن تاريخ قيده بها وكان هذا الطلب لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى اطمانت اليها المحكمة فلا عليها ان هى اعرضت عنه والتفتت عن اجابته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

المبدأ :

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم - بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه - مناط تطبيق نص المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات القذف أو السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن نسب الى زوجته المدعية بالحقوق المدنية بالمحضر الاداري رقم ٧٠٥٩ لسنة ١٩٨٤ بولاق الدكرور بانها ولدت الطفل ٠٠٠ سفاحا أثناء وجودها بالسعودية وأنه طلقها من أجل ذلك ثم خلى الى اذاعة الطاعن بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ و ٣٠٣ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات تاسيما على أن الطاعن ردد ذات الاقوال أثناء نظر دعوى النفقة بمحكمة الجيزة بما يرغر ركن العلانية وأن عبارات القذف من الفحش الذي يغنى المحكمة عن التحدث عن القصد الجنائي .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف والسب قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه - ومن المقرر ايضا أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف أو السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . واذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يستظهر الدلائل على أن الطاعن قد اذاعه ما أسنده الى المطعون ضدها الثانية ، كما خلا الحكم من بيان موضوع دعوى النفقة المنظورة أمام محكمة الجيزة التي قال الحكم بأن الطاعن ردد عبارات القذف والسب أثناء نظرها ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذي

تقتضيه مراعاة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم ان عبارات القذف والسب ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٥٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٧٢)

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها فى أركان جريمة الاهانة .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه لخلافات عائلية بين المجنى عليها والطاعن فقد أساء الاخير الى سمعتها بالقول والسب العلنى .

لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر أركان جريمة الاهانة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تتوافر صفة الموظف العام - أو من فى حكمه - فى المجنى عليه ، وأن تقع الاهانة اثناء تأديته أو بسببها . واذا كان الحكم قد خلا من استظهار ذلك فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢/٢١/١٩٩١)

الفصل الثالث

تسبيب الاحكام

(قاعدة رقم ٥٧٣)

المبدأ :

ما يشترط في الحكم الصادر بعقوبة أو التعويض عن جريمة
القذف أو السب .

المحكمة : يشترط في الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة
القذف أو السب أن يشتمل بذاته - على بيان الفاظ القذف أو السب حتى
يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتب من النتائج القانونية ببحث
الواقعة محل القذف والالفاظ محل السب لتبين مناسبتها واستظهار مرامي
عبارتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولا يكفي في ذلك
مجرد الاحالة على مستندات المدعى أو صحيفة الادعاء المباشر .

(الطعن رقم ٣٦٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٧٤)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمتي السب والقذف أن يبين
عنصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المحكم بالحكم المطعون
فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن قد قدم الشكوى الى مأمور
قسم شرطة حلوان ونقابة المحامين ضد المدعى بالحق المدني والتي تضمنت
عبارة اعتبرها الحكم ناسية به . . .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف والسب لا تتحقق الا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس بغير تمييز ، وثانيهما انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب . وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القذف والسب العلني أن يبين عنصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وكان ما حصله الحكم في صدد بيانه واقعة الدعوى ، وفحوى المستندات التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر فيه عنصر العلانية ، ذلك بأنه لا يكفي لتوافر العلانية ان تكون عبارات القذف او السب قد تضمنتها ورقة رسمية تداولتها أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه ، وكان الحكم قد أغفل بيان مقصد الطاعن من فعله ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث ياقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٨٩/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٧٥)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى .

المحكمة : يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان ركن العلانية على سرد ما أوردته المدعى بالحقوق المدنية بصحيفة دعواه من أن السب كان بجهة السانجرة بالخائكة على ملا من الناس وأمام الشهود الواردة لسمائهم في المحضر ، ودون أن يتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره في حق الطاعنين

من حيث طبيعة المكان الذى حدث فيه ، وما اذا كان ذلك المكان من الاماكن العامة بطبيعتها ام بالمصادفة ، فانه يكون قاصرا فى استظهار اركان الجريمة التى دان الطاعنين بها ، مما يعيبه ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ٥٦٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٥٧٦)

المبدأ :

الحكم الصادر بالادانة فى جريمة السب العلنى يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاؤه عليها .

المحكمة : من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة فى جريمة السب العلنى يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاؤه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما هار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالحالة الى محضر الضبط دون بيان مؤداه ودون بيان الفاظ السب فانه يكون قاصرا متعيئا نقضه .
(الطعن رقم ١١٥٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٥٧٧)

المبدأ :

الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب - يجب أن يشتمل بذاته على الفاظ القذف أو السب .

المحكمة : من المقرر أن الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على الفاظ القذف أو السب حتى يتمكن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية

ببحث الواقعة محل القذف والافاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرمى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة 'لى صحيفة الادعاء المباشر التى قال انها تأيدت بحافظة المستندات المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يبين الوقائع التى اعتبرها قذفا أو العبارات التى عدها سبا ودون أن يبين فحوى هذه المستندات ، فانه يكون معييا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٤٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

(الطعن رقم ٦٧٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٧٨)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب على بيان ألفاظ القذف أو السب والا كان قاصرا .

المحكمة : من المقرر ان الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتمنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية ببحت الواقعة محل القذف والافاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرمى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان 'الحكم المطعون فيه لم يبين العبارات التى عدها سبا واسنדהا 'لطاعنان لزوجة المدعى بالحق المدنى فانه بدوره يكون

قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث
بأقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

(قاعدة رقم ٥٧٩)

المبدأ :

سب وقذف بطريق العلانية - قصور الحكم الذى أقام قضاءه بالادانة
على أقوال الشهود دون أن يورد مضمون شهادتهم ودون أن يبين وجه
استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي - الذى اخذ الحكم المطعون
فيه بأسبابه - بعد أن نقل ما أورده المدعية بالحق المدنى فى صحيفة
الادعاء المبائر من أن الطاعن قد سبها وقذفها بطريق العلانية وأنه يتردد
عليها رجالا كثيرون وتتردد هى على الشقق المفروشة وأنها سيئة السمعة،
خلص الى ادانة الطاعن فى قوله : « وحيث ثبت يقينا من أقوال الشهود
أن المتهم وجه الى المجنى عليها عبارات تشمل القذف فى حقا مما يتعين
معاقبته بالعقوبة الواردة بمنطوق الحكم وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤
اجراءات جنائية .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله
بها وسلامة ماخذها ، تمكينا لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق
القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، واذا
كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء
المباشر وأقام قضاءه بادانة الطاعن على أقوال الشهود دون أن يورد مضمون
شهادتهم ودون أن يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن

بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٨٠)

المبدأ :

جريمة السب العلنى - يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالادانة بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى عليها قضاءه لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها - لا يغنى عن هذا البيان الاحالة فى شأنه الى عريضة المدعية بالحقوق المدنية فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : لما كان من المقرر انه يجب لصحة الحكم الصادر بالادانة فى جريمة السب العلنى ان يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابه قد خلا من بيان الفاظ السب - لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها - وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة الى شأنه الى عريضة المدعية بالحقوق المدنية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ٥٨١)

المبدأ :

إذا خلا الحكم من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها ممن لا يملك رفعها وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطابع ضئلاً مذكرة دفاعه - المصرح له بتقديمها - أمام محكمة ثانى درجة - دفعه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة استنادا لما تقرره المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز رفع الدعوى فى جرائم السب الا بناء على شكوى من المجنى عليه او وكيله الخاص ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لهذا الدفع او يرد عليه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فان هى فعلت كان حكمها ومابنى عليه من اجراءات معدوم الاثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط اصيل لازم

لتحريك الدعوى الجنائية ولمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها ممن لا يملك رفعها ، وكان هذا الدفع جوهريا لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطئه ويوجب نقضه والاعادة ، مع الزام المطعون ضدها « المدعية بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٨٢)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية عن جريمة القذف لرفعها بطريق الادعاء المباشر بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على علمه بالجريمة ومركبها - دفع جوهرى - ادانة الطاعن دون أن يتعرض اليه ايرادا أو ردا عليه - يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٧ ان محامى الطاعن دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية عن جريمة القذف المسندة اليه لرفع المجنى عليها المدعية بالحقوق المدنية - الدعوى بطريق الادعاء المباشر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٤ بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على علمها بالجريمة ومركبها فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٤ .

لما كان ذلك ، وكان الدفع المبدى من الطاعن جوهريا من شأنه - ان صح - أن يتغير به الراى فى قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن دون أن يتعرض اليه للدفع ذلك المبدى منه ايرادا له أو ردا عليه يكون قد تعيب بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية والاعادة مع الزام المدعية بالحقوق المدنية المطعون ضدها المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١١٢٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥)

المبدأ :

للمجنى عليه المضرور الذى يدعى بحقوق مدنية حق اقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى انما يشترط أن يتم الادعاء المباشر فى خلال المدة التى تقبل فيها الشكوى وهى ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اورد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بعد اليعاد وا طرحه فى قوله : « وحيث انه بخصوص الدفع الثانى بانقضاء الدعوى الجنائية لرفعها بعد المنعاد أيضا دفع غير سديد ، ذلك ان المدة المقررة وهى الثلاثة اشهر التى حددها القانون تبدأ هنا من تاريخ قرار الاتهام الصادر من النيابة العامة فى الجنبه رقم ٤٦٦٩ لسنة ١٩٨٤ وهو ١٣/٢/١٩٨٥ وبمطالعة الجنبه المباشرة الماخلة نجد أن تاريخ اعلان المتهم هو ١٦/٤/١٩٨٥ أى خلال المدة وعدم شمول قرار الاتهام الصادر من النيابة على جريمة السب العلنى لا يمنع المدعية من تحريكها طالما توافرت لها الشروط المقررة قانونا فيكون الدفع غير قائم على سند متعينا الانتفات عنه » .

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد حركت عن جريمة السب العلنى وهى من جرائم الشكوى بطريق الادعاء المباشر ، وكان من المقرر أن للمجنى عليه المضرور الذى يدعى بحقوق مدنية حق اقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى انما يشترط أن يتم الادعاء المباشر فى خلال المدة التى تقبل فيها الشكوى والنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية وهى ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب المدة المذكورة من تاريخ صدور قرار الاتهام من النيابة العامة فى قضية أخرى وعدم شموله جريمة السب العلنى

التي رفعت عنها الدعوى الماثلة ضد الطاعن بطريق الادعاء المباشر ، فانه يكون قد جعل لبداية مريان مدة سقوط الحق فى الشكوى واقعة اخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة وبمركبها التى نص عليها القانون .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا فى تطبيق القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، متعينا نقضه . واذ كان هذا الخطا قد حجب محكمة الموضوع عن بحث ما اذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق لها أن تقدمت بشكوى عن الجريمة التى دين بها الطاعن خلال المدة القانونية واثّر ذلك فى عدم سقوط حقها فى اقامة دعواها المباشرة ، وهو ما تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المدعية بالحقوق المدنية (المطعون ضدها) المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٥٨٤)

المبدأ :

١ - تنازع سلمى على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين - اختصاص محكمة النقض باعتبارها الهيئة المختصة التى يطعن أمامها فى أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانونا .

٢ - اذا كانت عبارات القذف والسب مكتوبة فى صحيفة الاستئناف المرفوع من المتهم وتقدمها الى قلم محضرى مركز بنها لاعلانها واعلنت ومن ثم فقد تم تداولها بين موظفى دائرة مركز بنها مما يكشف عن وقوع جريمة القذف والسب العلنى بدائرة مركز بنها ومن ثم تختص محكمة جنح مركز بنها محليا بنظر الدعوى .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٨٤ جنح مركز بنها رفعت بالطريق المباشر من المدعيين بالحقوق المدنية ضد المتهم بطلب معاقبته بجريمة القذف والسب العلنى

عملا بالمواد ١٧١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامه بتعويض
مؤقت ١٠١ جنيه . ومحكمة جنح مركز بنها قضت حضورا بتاريخ ٥ من
فبراير سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالتها الى محكمة
جنح روض الفرج بالقاهرة ، استنادا الى وقوع الجريمة بدائرة روض
الفرج بالقاهرة واذا عرضت الدعوى على محكمة جنح روض الفرج
بالقاهرة قضت حضورا بتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٦ بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى وبالحالتها الى محكمة جنح مركز بنها ، استنادا الى وقوع
انجريمة بدائرة مركز بنها .

لما كان ذلك ، وكانت محكمتا مركز بنها وروض الفرج بالقاهرة
قد تخليتا بقضائهما سالف الذكر عن اختصاصهما بنظر الدعوى ، وقد غدا
قضاؤهما - على ما يبين من المفردات - نهائيا لعدم الطعن فيه . وكان
المقصود بالتنازع السلبى فى الاختصاص ان تتخلى كل من المحكمتين عن
اختصاصها دون ان تفصل فى الموضوع ، وانه يشترط لقيامه ان يكون
التنازع منهما على احكام او اوامر نهائية متعارضة ولا سبيل الى التحلل
منها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة - وهو الحال فى هذا الطلب .
وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان محكمة
النقض هى التى يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل
فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمتين
تابعيتين لمحكمتين ابتدائيتين . واذا كان طلب تعيين المحكمة المختصة
الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبى بين محكمة
جنح مركز بنها التابعة لمحكمة بنها الابتدائية ومحكمة جنح روض الفرج
التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية - على ما يبين من الاوراق - وهما
تابعتان للقضاء العادى فان الفصل فى الطلب المائل بشأن التنازع السلبى
بين هاتين المحكمتين انما ينبغى لمحكمة النقض باعتبارها الهيئة المختصة
التي يطعن امامها فى احكام كل منهما عندما يصح الطعن قانونا .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية
قد نصت على ان : « يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة
او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيه » وهذه الاماكن ضامئ

متساوية فى ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها .
وكان الثابت من الوراق ان عبارات القذف والسب مكتوبة فى صحيفة
الاستئناف رقم ٤٩ لسنة ١٤ ق بنها - المرفوع من المتهم عن الحكم ٢٤
لسنة ١٩٨٠ كلى احوال شخصية بنها - وتم تقديمها الى قلم المحضرين
بمركز بنها لاعلانها واعلنت بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨١ ، ومن ثم فقد تم
تداولها بين الموظفين بدائرة مركز بنها ، عما يكثف عن وقوع جريمة
القذف والسب العلنى بدائرة مركز بنها ، ومن ثم تختص محكمة جنح
مركز بنها محليا بنظر الدعوى ، وتكون قد اخطأت فى تطبيق القانون
بقضاائها بعدم اختصاصها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطلب
وتعيين محكمة جنح مركز بنها للفصل فى الدعوى رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٨٤
جنح بنها . . .

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٨٥)

المبدأ :

تسليم الحكم المطعون فيه بسقوط حق المطعون ضده فى اقامة
الدليل على صحة الوقائع المقتضفة بها لفوات المواعيد المقررة فى المادة
٢/١٢٣ اجراءات الا انه عاد وقبل منه مستندات وسمع شهودا على صحة
وقائع القذف - فان ما تردى اليه الحكم من سماحه للمطعون ضده فى
اقامة الدليل على صحة الوقائع المقتضفة بها واتخاذها اساسا لقضائه ببراءة
المطعون ضده فانه فضلا عن خطئه فى فهم القانون يكون قد ران عليه عوار
التناقض والتضارب .

الحكمة : لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه
انه اورد فى خصوص ما نجاه عليه الطاعن الاول قوله : « لما كان الثابت
بان ورقة التكليف بالحضور قد اعلنت للمطعون ضده ٠٠٠ فى ١٩٨٥/٨/١
فن اعلانه بيان الادلة الى النياية العامة والمدعين بالحق المسمى
فى ١٩٨٥/٨/٨ ، ١٩٨٥/٨/١١ حسيما تبين من مطالعتها يكون قد تم
بعد انقضاء مدة الخمسة ايام المنصوص عليها فى المادة ٣/١٢٣ من قانون

الاجراءات الجنائية وبعد أن سقط حقه فى اقامة الدليل المشار اليه فى المادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات ، الا أنه رغم انتهاء المحكمة الى النتيجة السابقة فانها ترى أنه من حق المتهم فى المسائل الجنائية أن يتقدم اليها بمستندات أو شهود وعندئذ فللمحكمة اجابته الى طلبه حتى لا تخل بحقه فى الدفاع ، وانها اذا قدمت اليها مستندات أو قامت بسماع شهود فعليها أن تزن وتقيم ذلك كله فى مجال اثبات وقائع القذف انطلاقا من ذات الرأى اذ أن القانون لا يستلزم لاثبات وقائع القذف دليلا معينا بل يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات وذلك كله فى اطار حكم المادتين ٢٧٧ ، ٢٩١ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ما تقدم ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه : «. ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر فى احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات ان يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الاكثر - فى الخمسة ايام التالية بيان الادلة على كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه فى اقامة الدليل المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن الى النيابة العامة والمدعى بالحق المدنى بيان الادلة فى الخمسة ايام التالية لاعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه فى اقامة الدليل .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات اجازت للقائض اقامة الدليل لإثبات ما قذف به فى الحالة المبينة فى الفقرة الثانية منها وهى الطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة اذا ما حصل القذف بحسن نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وذلك فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على نحو ما سلف بسطه ، وكان انقضاء هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق فى اقامة الدليل لاثبات وقائع القذف بحساباته جزاءا اجرائيا يترتب على عدم

ممارسة الحق في مباشرة العمل الاجرائي خلال المهلة التي حددها القانون .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على نحو ما سلف بيانه قد سلم بسقوط حق المطعون ضده في اقامة الدليل على صحة الوقائع المكنوفة بها لفوات المواعيد المقررة في المادة ٢/١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا انه اذ قبل منه مستندات وسمع شهودا على صحة وقائع القذف قولاً منه انه يجوز له اثبات وقائع القذف بكافة طرق الاثبات ، فان ما تردى اليه الحكم من سماحة للمطعون ضده في اقامة الدليل على صحة الوقائع المكنوفة بها واتخاذها اساساً لقضائه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية - على الرغم من تقريره - بسقوط الحق في اقامة الدليل لفوات المواعيد المقررة في المادة ٢/١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - وعلى الرغم من ان ما ملكه انما هو في حقيقته تمكين المطعون ضده من اقامة الدليل على صحة وقائع القذف والتي سبق للحكم ان قرر بسقوط حقه في اقامتها - فضلاً عن خطئه في فهم القانون - يكون قد ران عليه عوار التناقض والتضارب - الذي يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة لهذا الطاعن وكذلك الطاعن الاخر وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون ما حاجة لبحث باقى اوجه طعنهما .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٨٦)

المبدأ :

اذا اكتفى الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى ما جاء بالتقرير للطبي ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « ومن حيث ان الواقعة تخلص في ان المجنى عليها

أبلغت وقررت بمحضر جمع الاستدلالات من أن المتهم وهو زوجها تعدى عليها بالسب والشتم والضرب وأحدث إصاباتها المبينة بالتقرير الطبى . ومن حيث أنه بمسؤال المتهم بمحضر جمع الاستدلالات أنكر ما نسب اليه من اتهام وإضاف بأنه توجد بعض الخلافات مع زوجته المجنى عليها . ومن حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم وذلك مما هو ثابت بأقوال المجنى عليها بمحضر جمع الاستدلالات والتي تطمئن لها المحكمة والتي يؤيدها تقرير الكشف الطبى الموقع على المجنى عليها ومن ثم تقضى المحكمة بمعاقبته بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالأحالة الى ما جاء بالتقرير الطبى ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٣٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٩/ ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٨٧)

المبدأ :

جريمة السب والقذف - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى لاسبابه رغم أنه خلا من بيان واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت منها الادانة مضمونها فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه

بالحكم المطعون فيه أنه قد خلص مباشرة الى القضاء بادانة الطاعن في قوله : « ان التهمة ثابتة قبل المتهم الاول - الطاعن - ثبوتا يقينيا وذلك مما هو ثابت بعريضة الدعوى وأنه تأيد بالمستندات المقدمة من المدعى بالحق المدني بارتكابه الجريمة المؤتممة بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات من انه سب المدعى بالحق المدني بالفاظ من شأنها خدش الشرف والاعتبار وان تلك الالفاظ وان ذلك السب ليس من مقتضيات الدفاع المقدم بموجب المادة ٣٠٩ عقوبات ومن ثم نقض المحكمة بمعاقبة المتهم الاول عملا بالمادتين ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ٢/٣٠٤ من قانون الاجرامات الجنائية » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما اتخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه خلا من بيان واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت منها الادانة ومضمونها فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ١٣٠٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٩)

سبق الاصرار

(قاعدة رقم ٥٨٨)

المبدأ :

سبق الاصرار - حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى - لا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة - تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها - شرط توافره •

المحكمة : وكان من المقرر ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ويشترط لتوافره فى حق الجانى ان يكون فى حالة يتسنى له فيها التفكير فى عمله والتصميم عليه فى روية وهذوء •

ولما كان ما أورده الحكم عن سبق الاصرار وان توافرت له فى ظاهر الامر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به فى القانون ، الا ان ما ساقه الحكم فى هذا الشأن من عبارات مرملة ليس فى حقيقته الا ترديدا لوقائع الدعوى كما أوردها فى صدره وبسطا لمعنى سبق الاصرار وشروطه ولا يعدو ان يكون تعبيراً عن تلك الحالة التى تقوم بثقن الجانى والتى يتعين على المحكمة ان تستظهرها بما يدل عليها وان تبين الوقائع والامارات ، المظاهر الخارجية التى تكشف عنها مما كان ينبغى على المحكمة ان توضح الزمن الذى استغرقه الطاعن فى التدبير لجريمته والتفكير فى خطة انفاذها بعد ان تكشف له الباعث عليها وكيفية اعداده وسيلتها - بما له أصله فى الاوراق - وما اذا كان ذلك كله تم فى هدوء وزوية بعيدا عن ثورة الغضب والاضطراب ، اما وقد خلا الحكم من ذلك كله فانه يكون قاصرا فى استظهار ظرف سبق الاصرار •

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٥٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٢)

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٥٨٩)

المبدأ :

ايراد الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى فى تحصيله لاعتراف الطاعن واقعة لا أصل لها فى الاوراق. وكان لها اثر فى منطق الحكم واستدلالة على توافر ظرف سبق الاصرار - اثره - خطأ فى الاسناد .

المحكمة : وحيث انه يبين من المفردات ان اقوال الطاعن خلت مما حصله الحكم من انه اعد ساطورا ووضعه فى صيوان ملابسه وما ان سحنت له الفرصة حتى قام باخراجه بل ان ما ورد على لسان الطاعن بالتحقيقات ان الساطور كان فوق الصوان منذ مدة طويلة وان هذا هو مكان وجوده المعتاد ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اورد سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى تحصيله لاعتراف الطاعن واقعة لا أصل لها فى الاوراق وكان لها اثر فى منطق الحكم واستدلالة على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بما يعيبه بالخطأ فى الاسناد .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٩٠)

المبدأ :

البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتوافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن فى قوله : « وحيث انه عن ظرف سبق الاصرار متوافر فى جانب المتهم من شرائه السلاح اللازم لتنفيذ جريمته قبل ارتكاب الحادث بفترة طويلة والاحتفاظ به وبخزنته تسع طلاقات فى محله

واقترافه جرمه وهو هادئ البال بعد اعمال فكر وروية لما بينه وبين
الجنى عليهما الاول والثانى من خلاف على النحو الذى سـجلته
التحقيقات » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق
الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يمتتنجه من ظروف الدعوى
وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع
ذلك الاستنتاج .

وكان الحكم قد عرض على استقلال لهذا الظرف وكشف عن توافره
لدى الطاعن وساق لاثباته من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيقه طبقا
للقانون ، مما تعين عليه الوقائع الثابتة بالحكم والتي لا يمارى الطاعن
فى ان لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى . فضلا عن ذلك ، فانه
لما كان الطاعن قد نسب اليه اقتراف جنائية قتل عمد مع سبق الاصرار
واقترنت بجنائية قتل عمد أخرى مع سبق الاصرار وكان الطاعن لا ينزع
فيما اثبتته الحكم من توافر ظرف الاقتران فى جريمة القتل التى دين بها ،
وكانت العقوبة التى أوقعها عليه - بعد تطبيق المادتين ١/٣٢ ، ١٧ من
قانون العقوبات وهى الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى الحدود المقررة
لجريمة القتل المقترن مجردة من ظرف سبق الاصرار ، فانه لا يكون له
مصلحة فيما أثاره من تخلف هذا الظرف .

(الطعن رقم ٤٣٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٩١)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى
ما دام له أصل ثابت فيها .

المحكمة : إما ما يثيره الطاعن من عدم بيان الحكم مؤدى الادلة

التي تساند اليها فى قضائه وموضعها من الاوراق فبرود فى شـقه
الاول بما أورده الحكم من بيان لما عول عليه من أقوال شهود الاثبات
وما أورده تقرير الصفة التشريحية على نحو يستقيم به قضاؤه ، وفى
شقه الثانى بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بتحديد موضع
الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه
الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نفى قيام سبق الاصرار لدى الطاعن
ـ خلفا لما يدعيه ـ فإن ما يثيره الطاعن بمقولة أن الحكم قد اعتمد
فى توافر ظرف سبق الاصرار لديه على مجرد أفعال الاعتداء لا يكون له
محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

(قاعدة رقم ٥٩٢)

المبدأ :

اذ كان الثابت أن الحادث كان وليد مشادة حدثت لتوها بين المتهم
وزوجته وكان المتهم فى ثورة غضب سدت امامه سبيل التفكير الهادئ
المطمئن - عدم توافر ظرف سبق الاصرار .

المحكمة : ومن حيث أنه عن ظرف سبق الاصرار فإن المحكمة لا ترى
فى الاوراق دليلا قاطعا على توافره فى حق المتهم اذ الثابت من ظروف
الواقعة وملابساتها أن الحادث كان وليد مشادة حدثت لتوها بين المتهم
وزوجته الجنى عليها الاولى ، وكان المتهم فى ثورة وغضب سدت
امامه سبيل التفكير الهادئ المطمئن ، ومن ثم فإن المحكمة لا تسير سلطة
الاتهام فيما ذهبت اليه من توافر هذا الظرف فى حقه .

(الطعن رقم ٤١١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٤)

(قاعدة رقم ٥٩٣)

المبدأ :

توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة : لما كان من المقرر أن البحث في توافر ظرفي الاصرار والترصد في اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الحكم قد بين توافر ظرف سبق الاصرار بقوله : « وحيث أنه عن سبق الاصرار بالنسبة للمجنى عليها الاولى ... فثبت في حقه من توافر الباعث على القتل وهو الضغينة التي يحملها المتهم لوالد المجنى عليها منذ أن شهد عليه في واقعة سرقة جهاز التسجيل ومن ساعته عقد العزم وببيت النية على الانتقام منه بقتل أحد أولاده وقد أعمل فكره في هدوء وروية في تدبير خطته التي رسمها لتنفيذ جريمته باستدراج المجنى عليها الى ممكنه وقتلها ، ودلل على ثبوت ظرف الترصد من قيام المتهم بتريص خطوات المجنى عليها بالطريق الذي تملكه عادة أمام منزله فولدت لديه رغبة الانتقام من أبيها وما أن ظفر بها حتى امتدجها الى ممكنه مغريا اياها بقطعة حلوى بعثت في نفسها الايمان والاطمئنان حتى أنفذ ما انتواه بالنسبة لها » ، فان ما أورده الحكم - فيما سلف - يتحقق به ظرفا سبق الاصرار والترصد على النحو المعروف قانونا .

(الطعن رقم ٢٢٤٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٢١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

المبدأ :

سبق الاصرار ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب
يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال
مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها - فضلا عن انه حالة ذهنية
لا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل يستفاد من وقائع خارجية .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من
قانون العقوبات أن سبق الاصرار هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل
والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها
بعيدا عن ثورة الانفعال بما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها . فضلا
عن انه حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد ان يشهد
بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها
استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا
الاستنتاج . وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى بيانه لواقعة الدعوى
من أن المتهم شاهد المجنى عليها تسير مع شخص آخر بعد أن انفسخت
خطوبتهما التى استمرت نحو أربع سنوات فارسل لها صديقتها طالبا
مقابلتها واذ حضرت يوم الحادث حضرها من مقابلة هذا الشخص لسوء
سلوكه فافهمته بأنه ليس له شأن فى ذلك وصفعها على وجهها فوقعت
على الارض ثم افاقها وطعنها بمطواة كانت معه فحاول اسعافها ولكنها
توفيت عقب وصولها للمستشفى وهو أمر لا يفيد أن المتهم قد ارتكب جريمته
وهو فى حالة هدوء نفسى وبعد روية وتفكير ولا يعدو أن يكون تعبيراً عن
تلك الحالة التى تقوم بنفس الجانى والتى يتعين على المحكمة أن
تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والامارات والمسايرات
الخارجية التى تكشف عنها مما كان ينبغى على المحكمة معه أن توضح
كيف انتهت الى ثبوت توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن حتى
يكون الحكم سليما فى صدد اثباته قيام هذا الظرف ، اما وهى لم تفعل
فان حكمها يكون قاصر البيان قصورا يعيبه ، بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٥١٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)

(قاعدة رقم ٥٩٥)

المبدأ :

لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار .

المحكمة : اذ كان من المقرر انه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف شدد في جرائم الاعتداء على الاشخاص . واذ كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل - كما هو واضح من مدونات الحكم - فان حالة التناقض تنحصر عنه .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٥٩٦)

المبدأ :

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني - تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا - العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار ليست بمضى الزمن لذاته ، وانما بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن او قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فما دام الجاني انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق

الاصرار متوافرا ولا يقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض ، وكان الحكم قد استظهر توافق ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن فى قوله : « وحيث ان سبق الاصرار وهو يستلزم أن يكون لدى الجانى من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه وتقدير عواقبه وهو هادئ البال ، فانه لما كان الثابت من الاقوال أنه لنزاع سابق بين المتهم والمجنى عليه منذ يومين سابقين على الحادث حسبما جاء باقوال الشهود أصر المتهم فى نفسه عن نية ضرب المجنى عليه وصمم على ذلك واخذ يتحين الفرصة حتى تشاجر معه يوم الحادث وقبل الاعتداء بالضرب بالساطور وبوقت قصير لنفسه مبررا يتيح له ذلك ورغم ان ذلك التشاجر فُص وانتهى بسلام الا أنه عاد الى منزله وحمل الساطور الذى أعده لضرب المجنى عليه به وتوجه اليه بالمكان الذى كان يجلس فيه هو وباقي الشهود وضربه به على راسه فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت الى وفاته » .

وكان الاستفادة مما أورده الحكم أنه استظهر ان المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن ولدت فى نفس الطاعن أمرا دفعه الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فان استخلاصة لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا فى القانون ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قوي .

(الطعن رقم ٢٣٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢) .

(قاعدة رقم ٥٩٧)

المبدأ :

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها القاضى استخلاصا من ظروف الدعوى وعناصرها وهى من اطلاقات قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما يقيمه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستبعد ظرف

سبق الاصرار وانما عرض له وذلك غلى توافره بقوله : « وحيث انه عن سبق الاصرار فانه ثابت قبل المتهم من الخلاف السابق بينهما وتشاجرهما بمسكن ٠٠٠٠ قبل الحادث بشهر تقريبا الامر الذى دفعه للتفكير بهدوء وروية قبل قتل المجنى عليه ، واعذ للامر عدته من سيارة من شأنها احداث القتل وما أن ظفر به حتى طارده بها منفذا ما انتواه وضمرة وعقد العزم عليه فبلغ بذلك مقصده » .

لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها القاضى استخلاصا من ظروف الدعوى وعناصرها وهى من اطلاقات قاضى الموضوع ما دام يقيعها على ما يقيعها ، وكان ما أورده الحكم فى مقام التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار كافيا وسائفا فى اثبات توافره ، فان ما ينعاه الطاعن بصدد ذلك يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد القتل واثبت توافره فى حق الطاعن بقوله : « انه عن نية القتل لدى المتهم فهى ثابتة فى حقه من قيام الضغينة بينه وبين المجنى عليه للخلاف السابق بينهما لشان تردد المجنى عليه على مسكن ٠٠٠ ابنة عمه وتشاجره معه من قبل للابتعاد عنها وعدم دخوله مسكنها هذا بالاضافة الى تعمده دهمه بسيارته ومطاردته اياه ثم اعادة المرور عليه اكثر من مرة بالسيارة وهى أداة من شأنها احداث القتل فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته » .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(الطعن رقم ٤٦٨٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(الطعن رقم ٤٥٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(قاعدة رقم ٥٩٨)

المبدأ :

البحث فى توافر سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة : كما أنه من المقرر ان البحث فى توافر سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

ولما كان ما اورده الحكم فيما ملف يكفى فى استظهار ذية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به فى القانون ، وقد اثبت بادلته السائغة التى اوردها ما يؤدى الى ما رتب عليها فذلك حسبه وفضلا عن ذلك - فان العقوبة الموقعة على المتهم وهى الاعدام تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية اخرى مجردة عن ظرفى سبق الاصرار والترصد . ذلك بان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم قارف قتل المجنى عليه الاول عمدا ثم اتبع ذلك بقتله عمدا المجنى عليها الثانية بافعال مستقلة عن الجناية الاولى التى سبقتها وقد ارتكبت انجنايتان فى فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد فان ما انتهى اليه الحكم يتحقق به معنى الاقتران .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

سسجون

(قاعدة رقم ٥٩٩)

المبدأ :

التفتيش المخول لضابط السجن وحراسه وفقا للمادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجن - لا يعد تفتيش بالمعنى الذى قصده الشارع باعتباره عملا من أعمال التحقيق كما لا يختلط مع التفتيش القضائى - لا يلزم لأجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا يلزم صفة انضبط القضائى فيمن يقوم بأجرائه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجن تنص على أنه : « لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وامتعته وغرفته وضبط ما قد يحوز به أو يحزره من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجن حيازتها أو احرازها ومن ثم فإن التفتيش الذى تم فى واقعة الدعوى يكون قد وقع صحيحا وتترتب عليه نتائجه ولا مخالفة فيه للقانون اذ انه بهذه المثابة لا يعد تفتيش بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف الى الحصول على دليل من الادلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق أو باذن سابق منها ولا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلتزم لأجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة انضبط القضائى فيمن يقوم بأجرائه ومن ثم يكون ما ذهب اليه الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٠١٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٩٠)

الباب الخامس

مسرقة

- الفصل الاول : أركان الجريمة .
- الفصل الثاني : الجريمة النامة والشروع فيها .
- الفصل الثالث : الظروف المشددة .
- الفصل الرابع : الاعفاء من العقاب .
- الفصل الخامس : تمهيد الاحكام .
- الفصل السادس : مسائل منوعة .

الفصل الأول

أركان الجريمة

(قاعدة رقم ٦٠٠)

المبدأ :

١ - لا حرج على الحكم إذا حال فى بيان المـسـروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

٢ - لا يؤثر فى سلامة الحكم « الخطأ فى وصف المـسـروقات على فرض حصوله ما دام الثابت أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن - يكفى للعقاب على جريمة السرقة ثبوت أن المـسـروق ليس ملكا للمتهم » .

المحكمة : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه فيما أوردته من وقائع قد بين المال الذى دان الطاعن بسرقة وهى السيارة وبعض النقود والمستندات المملوكة للمجنى عليه وكان لا يعيبه الحكم إنه أحال فى بيان وصف الأشياء المسروقة الى الثابت بالتحقيقات . لما هو مقرر من أنه لا حرج على الحكم إذا أحال فى بيان المـسـروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها هذا فضلا عن أنه لا يؤثر فى سلامة الحكم الخطأ فى وصف المـسـروقات على فرض حصوله ما دام الثابت أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن إذ أنه من المقرر أنه يكفى للعقاب على جريمة السرقة ثبوت أن المـسـروق ليس ملكا للمتهم ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير شديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان اعترافه وأطرحه فى قوله : « وحيث أن المحكمة تطمئن لاعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وقد صدر عن إزادة حرة دون فكراه أدبى أو معنوى ومن ثم فهو لاحقا بإنكاره بجملة المحكمة وترى أنه أراد بهذا دفع الاتهام عن نفسه وطرح ما قال به للدفاع جانباً » .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٠١)

المبدأ :

يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المروق ليس مملوكا للمتهم فلا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم الاهتمام إلى معرفة شخص المالك أو أن الشيء متروك أو مفقود ، لأن استقصاء ذلك يدخل فى ملطعة قاضى الموضوع :

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين عند استخلاصه صورة الواقعة وإيراد مضمون الأدلة التى عول عليها أن المضبوطات خاصة بخطط إنشائها للهيئة العامة لكهرباء الريف وأعدتها لاستعمالها فى توصيل التيار للكهربائى وأنها مملوكة لها ، عرض لنا آثاره المتهمون أن المضبوطات كانت متروكة بلا حراسة وأطرحه بقوله : « كما إنه بالنسبة لدفاعهم بأن الإسلاك المبلغ بسرقتها كانت ملققة بلا حراسة فمردود عليه بأن ذلك ليس مبررا للسرقة والا لحق لكل شخص إذا وجد أى شيء وبلا حراسة أن يسرقه وهو أمر غير منطقي ، ومتى كان ما تقدم فإن ما يثيره دفاع المتهمين فى هذا الشأن إنما الهدف منه مجرد التشكيك وإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت إليها المحكمة على النحو السالف بيانه مما يدفع المحكمة الى الاعراض عنه وهذا الذى أورده الحكم منبذ فى القانون لما هو مقرر انه يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المروق ليس مملوكا للمتهم فلا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم الاهتمام الى معرفة شخص المالك ، كما أن الشيء المتروك هو الذى يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما كان له من ملكية عليه فيندو بذلك ولا مالك له ، وهذا الدافع يدخل تحريه واستقصاء حقيقته فى ملطعة قاضى الموضوع الذى له أن يبحث الظروف التى يستفاد منها أن الشيء متروك أو مفقود أو ليس كذلك ولا يكفى لاعتبار الشيء متروكا أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يعتد عن السعى لاسترداده بل لابد أن يكون تخليه واضحا عن عمل ايجابى يقوم به مقبونا بقصد النزول

عته ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد استظهر بالأدلة السابقة التي امتنعت إليها أن من بين المضبوطات كمية عشرين مثرا من الأسلاك المملوكة للهيئة المجنى عليها وكانت معدة لتوصيل التيار الكهربائي وهو ما يعلم الطاعنان به في أسباب طعنهما ، فإنه لا يجديهما ما يثيرانه بشأن ملكية باقى المضبوطات وكونها ماثروكة من عدمه أو معدة للاستعمال في توصيل التيار الكهربائي أم لا ، مما يكون معه نعيهما في هذا الخضوض غير مجذ . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٦٠٢)

المبندأ :

محكمة الموضوع وإن كان لها سلطة تقدير أدلة الدعوى فلهذا أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليها من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلتها عرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بأن الحلى الذهبية المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة وطرحه مثبتا العلم بما نصه : « كما أن القصد الجنائي متوافر أيضا بجانب المتهمة الخامسة (الطاعن) وهو الذي قام بشراء المشغولات الذهبية من المتهمة الرابع ، استنادا إلى ضلة القربى التي تربطه به والتي تمكنه من اللامام بظروفه المالية وما إذا كان يمتلك مثل تلك الأشياء أم لا وأن ما يؤكد توافر القصد الجنائي لديه أيضا هو أن قيام المتهمة الرابع ببيع تلك الأشياء بمدينة أدفو دون مدينة

أسوان التى تمت واقعة المرقعة بدائرتها من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بأن المتهم لابد أن يكون قد علم من المتهم الرابع بمصدر تلك الأشياء » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع - وإن كان لها سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التى من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلّت به مؤدياً لما رتب عليها من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ويكون لحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .

لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم لا يؤدى فى جملة أو تفصيله الى ثبوت هذا العلم الذى يجب أن يكون يقينياً فى حق الطاعن ، ذلك أن قرابة البائع الى المشتري مع اختلاف مكان الشراء عن مكان الحادث لا يلزم عنهما ثبوت العلم ولا يسلم اليه ، خاصة وأن الحكم - وإن بين ثمن شراء الطاعن للحلى المضبوطة إلا أنه - لم يبين حقيقة قيمتها والفرق بين القيمتين ، أو غير ذلك مما يثبت العلم اليقيني .

لما كان ذلك ، وكان ما استدل به الحكم لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥١٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٧) .

(قاعدة رقم ٦٠٣)

المبدأ :

لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية المبرقة - ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للكله .

المحكمة : لما كان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً

عن نية المارقة ما دامت للواقعة الجنائية التى أثبتتها الحكم تفيد بذاتها ان المتهم انما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه للملك ، وكان فيما اثبتته الحكم من دفن الطاعن بعض المروقات فى مكان العثور عليها وايداع البعض الاخر لدى الشاهدة والتصرف فى جزء من النقود المبروقة ما يفيد بذاته قصد المارقة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٧٧١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٦٠٤) -

المبدأ :

القصد الجنائى فى جريمة المارقة - استخلاص القصد الجنائى من اختصاص قاضى الموضوع بدون معقب .

المحكمة : ويثبت ان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يجمل فى ان الطاعن اتفق والمحكوم عليه الاخر على سرقة السيارات التى يتركها اصحابها امام منازلهم ليلا ، وانها تنفيذا لذلك قد تسللا فى الخامسة صباحا الى داخل سيارة الجنى عليه بعد كسر زجاج نافذتها الامامية ، واثناء محاولة المحكوم عليه الاخر - الذى كان مسلحا بمطواة - تشغيل السيارة عن طريق قطع الاسلاك الكهربائية واعادة توصيلها ، فاجابها الضابط ٠٠٠٠ وتمكن من ضبط المحكوم عليه الاخر بينما تمكن الطاعن من الهرب بعد ان هدد الضابط بمطواة . واورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مائفة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليه من عقوبة ولا ينازع الطاعن فى ان لها ماخذها الصحيح من الاوراق . وبعد ان اشار الحكم الى ان الطاعن لم يؤيد ما ذكره المحكوم عليه الاخر من ان الاستيلاء على السيارة كان بقصد السفر بها الى مدينة طنطا التى كان الطاعن مطلوباً لمكتب التجنيد فيها ، عرض لما اثاره الدفاع من ان الاستيلاء على السيارة لم يكن بنية امتلاكها واطرحه استنادا الى ان المحكمة استخلصت هذه النية من ظروف الضبط وملابساته .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة يتحقق بقيام
الغلم لدى الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير
بدون رضا مالكة بنية تملكه ، وكان استخلاص هذا القصد هو من الموضوع
الذي يستل به قاضيه بغير معقب ما دام استخلاصه قائما على ما ينتجه ،
وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره أخذا بما أورده من ظروف تضمنها
بيانه للواقعة ، وإنما ساقه من أقوال الطاعن مما اقنع المحكمة بتوافر
عناصر ذلك القصد ، فان النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير
سديد ، وبالتالي فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

(نطقن رقم ٦١٧٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

(قاعدة رقم ٦٠٥)

المبحث الثاني

القصد الجنائي في جريمة السرقة - تعريفه - شروطه .

المحكمة : وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة في المرقعة بالاكراه التي
دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن
تؤدي إلى ما رتب عليها .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام
الغلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير
من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن
هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه . وكان الحكم قد استظهر
أثناء سير المجنى عليهما في طريقهما للعمل اعترضهما الطاعن - وآخر
توفي - وببدا كل منهما ميلاحاً نارياً طالبين منهما إخراج ما في جيبيهما
وقام الأول تحت تهديد السلاح بتفتيش . فلم يجد شيئاً بينهما أجرى
التهتم المتوفى بتفتيش . فقاومه هذا الآخر وحاول منعه من سرقة
فأطلق عليه عياراً نارياً فأحدث إصابته ثم حاول إطلاق عياراً نارياً آخر
الأن المارة بدأت تتجمع عند سماعهم صوت العيار الناري فأطلق التهتم

..... - الطاعن - عيارا ناريا في اتجاه الارض للارهاب ومنع الناس من التجمع بمنطقة الحادث بعد ان فشل في سرقتهما وفرا عقب ذلك هاربين - وتم ضبط السلاحين الناريين مع المتهم المتوفى وكذا طلقة « . وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في المراقبة بالاكراه التي دان الحكم الطاعن بها - فانه لا يعيب الحكم - من بعد - عدم تحدته صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة المراقبة .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في اسباب طعنه ان ما نقله الحكم من اقوال الشاهد الاول - له صباه في الاوراق ولم يخرج الحكم عن مجلول هذه الشهادة فلا خير عليه - من بعد - ان يحيل في بيان تحريات الشرطة الى ما أورده من اقوال الشاهد الاول ومن ثم فان منبجهم الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ في الاستناد هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها وكان الطاعن يسلم في اسباب طعنه ان الشاهد الاول قرر في التحقيقات ان الطاعن طلب منه اخراج ما معه فلا يضير الحكم ان اورد على لسان الشاهد المذكور ان الطاعن طلب منه ما في جيبه من نقود اذ ان هذا التقدير من جانب الحكم لم يكن بذى اثر في عقيدة المحكمة التي تقدم على المعاني لا الالفاظ والمباين والمعنى المشترك بين التبعيرين واجد وهو شروع الطاعن في سرقة مال المجني عليه . ومن ثم تضحى دعوى الخطأ في الاستناد غير مقبولة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا رفضه . موضوعا .

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٠٦)

المبدأ :

١ - القصد الجنائي في جريمة المراقبة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه .

٢ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة الا اذا كانت هذه النية محل شك فانه يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها صراحة هذه النية وأن تورد الدليل على توافرها والا كان معيباً بالقصور .

المحكمة : وحيث انه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه ، وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة الا انه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فانه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن بجريمة السرقة على قيامه مع آخر ببيع الماشية المسروقة الى الشاهد ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة فانه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة أن تعنى باستجلاء هذه البنية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون أما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان ولا يؤثر في هذا النظر ما أشار اليه الحكم من اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة لأن ذلك لا يكفي بذاته على توافر نية السرقة في حقه لان الحكم لم يمسح مضمون ما ادلى به من اعتراف على النحو الذي يستقيم معه مساهمته في ارتكاب جريمة السرقة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الثاني من أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥١٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١)

الفصل الثاني

الجريمة التامة والشرع فيها

(قاعدة رقم ٦٠٧)

المبدأ :

إذا دان الحكم الطاعن بجريمتي السرقة والشرع فيها ليلا من منزل مسكون ولم يورد مؤدى ما عول عليه من أدلة وأوجه استدلاله بها على الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه يعد أن اشار الى وصف التهمتين اللتين نسبتها النيابة العامة الى الطاعن والى انكاره اياهما بنى قضاؤه على قوله بأن الاتهام ثابت. قبل المتهم - الطاعن - ومن ثم تعين عقابه بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي السرقة والشرع فيها ليلا من منزل مسكون لم يورد مؤدى ما عول عليه من أدلة وأوجه استدلاله بها على الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٦٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٥)

المبدأ :

لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في المرققة باكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس - يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاسة بالشئ المختلس .

المحكمة : لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في المرققة باكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاسة بالشئ المختلس ، ومن ثم فإنه سواء أكان ما قرره المجنى عليه في التحقيقات هو أن الغيبوبة الناشئة عن تخديره كانت معاصرة لانترزاع المسروقات منه أو أنها كانت تالية على ذلك مباشرة فإن المعنى المستفاد من أي من القولين يبقى واحدا وهو أن تغيبه عن وعيه كان بقصد اتمام السرقة مما تتوافر به الرابطة التي عنها المشرع بين هذين الأمرين في جريمة الشروع في المرققة باكراه ويكون النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد في هذا الصدد - بغرض صحته - غير منتج .

(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠)

الفصل الثالث

الظروف المشددة

(قاعدة رقم ٦٠٩)

المبدأ :

إذا بطل الحكم فى أسبابه الى قيام الارتباط بين التهمتين موضوع جنائتى المرقعة وخالف فى منطوقه بان قضى بعقوبة مستقلة لكل من التهمتين فان الحكم يعتبر معنيا بالتناقض والتخاذل .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان استعرض واقعة الدعوى حسيما استقرت فى وجدان المحكمة ، واورد الادلة على ثبوتها فى حق الطاعنين ، واسبح التكليف القانونى على الواقعة باعتبارها تنطوى على جنائية المرقعة لئلا بطريق الاكراه الذى ترك جروح فى احدى ومبايل النقل البرية مسندة الى الطاعنين ... و ... وجنائية المرقعة بطريق التهديد باستخدام سلاح فى احدى وسائل النقل البرية مسندة الى الطاعنين وآخر حدث بالاضافة الى الجرائم الخمسة الاخرى والبخاصة بسرقة السيارة بدون نية التملك ، واحراز سلاح ابيض (مدية قرن غزال) بدون مسوغ ، وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة ، وبحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر ، والتسبب بطريق الاهمال فى اتلاف السيارة ، خلص الى القول بان الجريمتين أولا ، ثانيا : المسندتين للمتهمين الاول والثانى والجرائم من رابعا حتى الاخيرة المسندة ايضا إليهم الاول وقعت كلها لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، واعتبارها جريمة واحدة ويتعين توقيع عقوبة اشدها عملا بنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، ثم جرى منطوق الحكم على توقيع عقوبة مستقلة عن كل من جنائتى المرقعة المندرجتين تحت البندين أولا وثانيا من وصف الاتهام .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - وعلى ما تقدم بيانه - انه خلص فى أسبابه الى قيام الارتباط المنصوص

عنه فى المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بين التهمتين أولا وثانيا موضوع جنائى السرقة ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بعقوبة مستقلة لكل من هاتين التهمتين ، ولما كان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه مناقضا لاسبابه التى يبنى عليها مما يعيبه بالتناقض والتخاذل ، وكان الامر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادى بل يتجاوز به الى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزه فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن معه الخطأ فى تحديد العقوبة ، الامر الذى يجعل الحكم معيبا بالتناقض والتخاذل - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز من ثم هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإعلان كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجوه الطعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنين جميعا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٥٠٥٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٢/١)

(قاعدة رقم ٦١٠)

المبدأ :

اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين اتفقا على سرقة المجنى عليه واصطحابه ليلا الى مكان خال من المارة وساهم كل منهما بفعل من الاعمال المكونة للجريمة وتم ضبطهما ومعهما المروقات فى مكان الحادث قبل أن يبرحاه وهو ما يكفى لاعتبارهما فاعلين أصليين فى الجريمة .

(الطعن رقم ٦٠٩٨٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

المبدأ :

١ - لا يشترط في الاعتداء الذي يتوافر به الاكراه في السرقة أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس - بل انه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

٢ - ظروف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة - يمرى على كل من اسهم في الجريمة المقرنة به ولو كان وقوعه من أحد المتهمين فقط دون الباقيين علم محدثه أم لم يعلم .

المحكمة : ومن حيث انه لما كانت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات تنص على انه : « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة بالاكراه ، فاذا ترك الاكراه اثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة » .

وكان البين من أدلة الثبوت سائلة الاشارة أن أحد المتهمين انتزع نقود المجنى عليه قسرا عنه ، وانه ظل يطالبهم باستردادها دون استجابة منهم الى أن امروه بمخادرة السيارة ، فلما تعلق بها طعنه أحدهم بميدية فأحدث اصابته ، حيث خارت قواه وسقط علي الارض ، فتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه بالفرار بالنقود المسروقة ، ولما كان لا يشترط في الاعتداء الذي يتوافر به الاكراه في السرقة أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكفي أن يكون كذلك ، ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - كما انه من المقرر أن ظروف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يمرى على كل من اسهم في الجريمة المقرنة ولو كان وقوعه من أحد المتهمين فقط دون الباقيين ، علم محدثه أم لم يعلم .

(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١)

(قاعذة رقم ٦١٢)

المبدأ :

الأكراه فى السرقة - اثبات الارتباط بين السرقة والأكراه هو من الموضوع الذى يستقل به القاضى بغير معقب .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الأكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قهرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا للسرقة وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء الذى ينشأ عنه الجرح سابقا أو متارنا لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة - تنفى كان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس واذ كان ما اورده الحكم فى مدوناته تتوافر به كافة أركان جنائية السرقة بالأكراه الذى ترك اثر جروح كما هى معروفة به فى القانون وكان اثبات الارتباط بين السرقة والأكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتج كما هو الشأن فى الطعن المائل فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون يكون غير محيد .

(الطعن رقم ٤٣٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

(قاعذة رقم ٦١٣)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها ومستناتئ عناصرها - شرط ذلك - أن يكون استخلاصها سائغا - وأن يكون الدليل مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج .

المحكمة : وحيث انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها ومستناتئ عناصرها الا أن ذلك مشروط بان يكون استخلاصها سائغا وأن يكون الدليل

الذى تعمل عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إنه استدل فى ادانة الطاعن باقوال المجنى عليها و ، وكأنت رواية المجنى عليها كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتها للطاعن ضمن الشخصين اللذين ارتكبا الافعال المادية المكونة لجريمة السرقة باكراه المسندة اليه ، وكان الحكم لم يورد اية شواهد او قرائن تؤدى بطريق اللزوم الى ثبوت مقارفة الطاعن لهذه الجريمة ، ولا يغنى عن ذلك ما اورده من ان الصائغ قد تعرف على الطاعن مقررًا بأنه والمتهم الاخر قد باعاه قرطًا وخاتما ذهبيتين طالما لم يقم الدليل على انها بذاتها للذين سرقا من المجنى عليها . لما كان ما تقدم فان تدليل الحكم يكون غير مائغ وقاصرا عن حمل قضائه مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩) .

(قاعدة رقم ٦١٤)

المبدأ :

١ - الاكراه فى السرقة - يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .

٢ - اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه يستقل به قاضى الموضوع .

المحكمة : اذ كان الحكم قد استخلص ان الطاعن قد استدرج المجنى عليها خارج القرية ولما آمن ان الطريق خلا من السابلة دار بينه وبين المجنى عليها حوار مفيد حول قرطها استشفت منه انه يبغى سرقتها ففزعت وانتاب المتهم الرعب فدفعها بكل قوته فطرحها أرضا على ظهرها فاغشى عليها وتمكن من الاستيلاء على قرطها الذهبى .

لما كان ذلك ، وكان الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية

تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقه ، وكان ما اورده الحكم فيما سلف تتوافر به جنائية السرقه بالاكراه بكافه أركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان اثبات الارتباط بين السرقه والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتج ، ولما كان الحكم قد اثبت بأدلة سائفة قيام الارتباط بين السرقه وشل مقاومة الطاعن للمجنى عليها تسهيلات للسرقه ، فان ما انتهى اليه الحكم فى هذا الصدد يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٤٥٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٦١٥)

المبدأ :

ظرف الاكراه فى السرقه عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة - يسرى على كل من أسهم فى الجريمة :

المحكمة : من المقرر ان ظرف الاكراه فى السرقه عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقتترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين ، فانه لا يعيب الحكم أنه لم يعين من قام بدمس المخدر فى طعام المجنى عليه ومن قام بحفنه بالمادة المخدرة من بين الطاعنين .

(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٦١٦)

المبدأ :

تملك محكمة الموضوع الاستنتاج المنطقى من وقائع الدعوى وظروفها بغير معقب .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المجنى عليه أنه بعد أن تناول من الطعام الذى قدمه له الطاعنان شعر بدوار كبـ

شعر بأنهما جفناه ثم غاب عن وعيه ، وحصل من أقوال الشاهد
 أنه شاهد المجنى عليه في المقعد الخلفي للسيارة في حالة اعياء وهو
 ينطق بكلمات مفادها أنه تعرض لسرقة ، كما حصل من أقوال الرائد ...
 أن تحرياته دلت على أن الطاعنين دسبا للمجنى عليه مادة مخدرة في
 طعابه وحققناه بمادة مخدرة ثم قاما بسرقة ما معه ، ونقل عن تحقيق
 النيابة العامة أن وكيل النيابة المحقق ناظر آثار وخز ابنة المساعد
 الايمر للمجنى عليه كما أورد الحكم ما أثبتته التقرير الطبي لمستشفى
 دمنهور التعليمي من أن المجنى عليه لم يكن في كامل وعيه ، فإن
 استنباط الحكم من هذا كله أن الطاعنين دسا مخدرا في طعام المجنى عليه
 ثم حقناه بمادة مخدرة لشل مقاومته ومرة ماله انما هو من قبيل
 الاستنتاج المنطقي من وقائع الدعوى وظروفها مما تملكه محكمة الموضوع
 بغير معقب .

(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٧)

المبدأ :

من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة عيني متعلق بالاركان المادية
 المكونة للجريمة ولذلك فهو يصرى على كل من أسهم في الجريمة المقررة
 به ولو كان وقوعه من احدهم فقط دون الباقيين ولا يلزم أن يتحدث الحكم
 عن ركن الاكراه في السرقة استقلا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا
 الركن وترتب جريمة السرقة عليه .
 .. (الطعن رقم ٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٨)

المبدأ :

الاكراه في السرقة - يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص
 لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهila للسرقة .

المحكمة : لما كان الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهила للسرقة ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أثبت فى حق الطاعن انه ساهم فى جريمة السرقة التى قارفها . ودير امرها مع المتهم الاخر بان رافقه الى مسكن المبنى عليها الاولى - - - - - . وقام المتهم الاخر بشل حركتها وكم قافها بيده . وقادها عنوة الى حجرة نومها وتمكن سويا بهذه الوسيلة من سرقة مصوغاتها (سوارين ونبلة) ومبلغ ٢٥ جنيه من دولاب بالحجرة فاق هذا يكفى . لاعتبار الطاعن فاعلا اصليا . فى جريمة السرقة باكراه وقد بين الحكم ظرف الاكراه والرابطة بينه وبين السرقة بما يضحى النعى عليه فى هذا الصدد غير شديد .

(الطعن رقم ٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٩)

المبدأ :

١ - جريمة سرقة بالاكراه - ان من يتناول مادة مخدرة مختارا وعن علم بحقيقة امرها يكون مسؤولا عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها باستثناء الجرائم التى يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنسائى خاص .

٢ - جريمة السرقة من الجرائم التى تتطلب ثبوت قصد جنسائى خاص فاذا دفع الطاعن بانتفاء مسؤوليته لتناوله عقاقير مخدرة افقده الشعور والادراك فيتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه وتبين مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة فى ادراك الطاسعان وشعوره .

المحكمة : ومن حيث أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه رد على دفع الطاعن الوارد بوجه الطعن بقوله : « واذا كان المقرر بان تعاطى الجواهر المخدرة على فرض أن ما تعاطاه المتهم بالفعل منها - عن اختيار ورغبة دون أن يكره على ذلك لا يعدم مسؤولية متعاطيها عما يرتكبه من افعال مؤثمة » . .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، فإن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توفر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .

لما كان ذلك ، وكانت جرائم السرقة مما يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة السرقة باكراه واقتصر في الرد على طعنه بانتفاء مسؤوليته لتناوله عقاير مخدرة أفقدته الشعور والإدراك - على مطلق القول بأن تناول العقاير المخدرة اختيارا لا ينفي المسؤولية الجنائية دون أن يحقق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه - ويبين مبلغ تأثير هذه العقاير المخدرة في إدراك الطاعن وشعوره على الرغم مما لهذا الدفاع - لو صح - من أثر في قيام القصد الخاص في الجريمة التي دانه بها أو انتفائه أو يبين أنه كانت لديه النية على ارتكاب الجريمة من قبل ثم أخذ العقاير المخدرة لتكون مشجعا له على اقترافها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة تناول العقاير المخدرة التي قال بها الطاعن وأثرها في توافر القصد الجنائي لديه أو انتفائه فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٢٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٢٠)

المبدأ :

لا جدوى من النعى على الحكم يتخلف ظرف الاكراه طالما أنه استظهر حصول الشروع فى السرقة فى احدى وسائل النقل البرية من شخصين احدهما يحمل سلاحا واعمل فى حق الطاعن حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات وهو ما يكفى لتبرير العقوبة المقررة بها ولو لم يقع اكراه منهما طبقا للفقرة الاولى من تلك المادة .

(الطعن رقم ٣٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٣)

(قاعدة رقم ٦٢١)

المبدأ :

يشترط لقيام الاتفاق والتحريض أن تتخذ النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، كما يشترط لقيام المساعدة أن تكون سابقة او معاصرة للجريمة وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مؤداه أن المتهمين الثلاثة الآخرين توجهوا لمسكن المجنى عليها وافهموها انهم من الموظفين العموميين بجهاز الاجبياء والتعداد وشركة الكهرباء فتفتحت لهم باب الشقة فدخلوا اليها وهددوها بالاسلحة البيضاء واعتدوا عليها بالضرب فشلوا مقاومتها واستولوا على نقودها ومصاغها الا انه تم ضبطهم اثر استغاثة المجنى عليها ، وبعد ان اورد الحكم مضمون اقوال المجنى عليها والشاهدة الاولى - التى عول عليها - اضاف « وقد اعترف المتهمون الثلاثة بالواقعة بتحريض ومساعدة المتهم الرابع « الطاعن » ، ثم رد الحكم على ما اثاره المتهمون من اوجه دفاع واقصح عن اطمئنانه لادلة الثبوت بقوله : « وحيث انه لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن لادلة الثبوت القولية سائلة البيان وكان المتهمون الثلاثة الاول قد اعترفوا بتحقيقات النيابة طواعية واختيارا ودون اكراه وكانت المحكمة تطمئن

الى صحة اعترافهم على المتهم الرابع من انه هو الذى حرضهم وساعدهم على ارتكاب الجريمة ، وازاء هذا فان المحكمة تلتفت عن الدفع ببطلان الاعتراف وتعرض عن انكارهم بجلسة المحاكمة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى الاشتراك فى السرقة باكراه والتدخل فى وظائف عمومية بطرق الاتفاق والتحريض والمساعدة فقد كان عليه أن يبين عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يدل على ذلك بما ينتج من وجود الأدلة بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من وقائع الدعوى وظروفها ، وكان ما أورده الحكم فى عبارة مجملة من أن باقى المتهمين اعترفوا باشتراك الطاعن معهم بتلك الطرق الثلاثة فى ارتكاب الواقعة لا يكفى فى بيان هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة ، اذ يشترط لقيام الاتفاق والتحريض أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، كما يشترط لقيام المساعدة أن تكون سابقة أو معاصرة للجريمة ، وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك ، مما يغدو معه الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٦٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٦)

(قاعدة رقم ٦٢٢)

المبدأ :

سرقة - اذا لم يورد الحكم مؤدى الأدلة التى اقام عليها قضاؤه فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى فانه يكون معيىاً بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث ان الواقعة تخلص حسبما دلت عليها الاوراق حسبما جاء على لسان محسّر المحضر أنه بالنسبة لمخطط بكافحة جرائم السرقات عن طريق الكر فقد

تم ضبط المتهم ٠٠٠٠ واعترافه بأنه قام بسرقة المجنى عليه بالاشتراك مع المتهم الثانى ٠٠٠٠ وذلك عن طريق الكسر لباب الشقة وقرر أنه قسام باعطاء ٠٠٠٠ دينارات ومساعدتين وقام هو بسرقة الباقي ، ويسؤال المتهم الثانى ٠٠٠٠ قرر بضمون ما قرره المتهم الاول ، وقد ارشد المتهم الاول عن العمل ٠٠٠٠ الذى قرر بأنه قام بشراء تلك الاشياء والتي كان لا يعلم انها متحصلة من جريمة سرقة . وحيث ان الواقعة ثابتة فى حق المتهمين من اعترافهما بها ومن ارشاد المتهمين عن المروقات ومن تحريرات المباحث ويستوجب عقاب كليهما وفقا لمواد الاتهام ٠٠٠ « .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان ما اورده الحكم المطعون فيه لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى بما يحقق اركان الجريمة المسندة الى الطاعن ودوره فيها ، فضلا عن أنه لم يورد مؤدى الادلة التى اقام عليها قضاؤه فى بيان كاف يكشف عن مدى تاييده لواقعة الدعوى - فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بالمنعوم عليه الاخر فى الدعوى - ٠٠٠ - الذى كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه كذلك ، ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢١١٩ لسنة ٥٩ ق - ب جلمة ١٩٩١/٥/٢١)

الفصل الرابع

الاعفاء من العقاب

(القاعدة رقم ٦٢٣)

المبدأ :

لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ما دلم انه لم يكن لارادته دخل فى حلول هذا الخطر . وكان ارتكب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة لدفعه .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها : « تخلص فى انه بتاريخ ١٤/١/١٩٧٧ اثناء وجود المجنى عليه ... بحجز قسم الساحل بمناسبة اتهامه فى قضية تموينية تقدم منه المتهم ... الطاعن - والموجود معه بالحجز وامسك به من رقبته ثم ضربه بقبضة يده فى وجهه وفتشه وأخذ مبلغ سبعة قروش وكان ذلك بطلب من متهم آخر سبق الحكم عليه هو ... موجود بالحجز والذى ضربه أيضا بيده وأخرج مطواة وضعها ناحية رقبته ووضع يده فى جيبه وسرق مبلغ مائة وثمانون قرشا وقد تمكن المتهم وآخر بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة نقود المجنى عليه » ، كما أن الحكم فى بيانه لمؤدى أدلة الثبوت قد نقل عن شهود الاثبات أن ما اتاه الطاعن كان بطلب من المتهم الاخر . ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تمسك بامتناع مسؤولية الطاعن تاسيسا على انه أسهم مكرها فى ارتكاب الجريمة تحت تهديد السلاح من قبل المتهم الاخر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر على مقتضى المادة ٦١ من قانون العقوبات انه لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ما دام انه لم يكن لارادته دخل فى حلول هذا الخطر ، وكان

ارتكاب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة لدفعه وكان الحكم المطعون فيه قد
أورد فى مدوناته سواء عند بيانه لواقعة الدعوى أو عند ايراده لاقوال
شهود الاثبات أن الطاعن ارتكب الحادث بناء على طلب المتهم الاخر
الامر الذى يوحى بجدية ما قام عليه دفاع الطاعن من أنه ارتكب جريمته
تحت تأثير اكراه أبى تمثّل فيما تعرض له من تهديد بالسلاح من قبل
المتهم المذكور وهو دفاع جوهري لما ينبنى على ثبوت صحته من تأثير فى
مسؤولية الطاعن ، مما كان يوجب على المحكمة أن تعنى بتمحيصه
بلوغا الى غاية الامر فيه وأن ترد عليه بما يفنده ان رأيت اطراحه
أما وهى لم تفعل وأغفلته كليا فلم تعرض له ايرادا أو ردا ، فان حكمها
يكون معيبا بالاختلال بحق الدفاع فضلا عن القصور فى التسبيب مما يوجب
نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

الفصل الخامس

تسبيب الاحكام

(قاعدة رقم ٦٢٤)

المبدأ :

الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة السرقة قد عول على ما جاء باعترافه بمحضر الضبط واقوال المجنى عليه دون ان يورد مؤدى هذين الدليلين ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان الطاعن بها ، بل ان الحكم اكتفى فى ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الاحكام ولا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبيبها من الوضوح والبيان ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٦٢٥)

المبدأ :

جريمة السرقة - دفاع الطاعن بانه مشلول وقت الحادث - دفاع جوهري - عدم تفرض الحكم لهذا الدفاع وعدم تحقيقه يكون معيضا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه مرق الحيوان « الماعز » المبين الوصف والقيمة بالأوراق والملوك لـ ٠٠٠٠ وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قرر بمحضر ضبط الواقعة وتحقيقات النيابة العامة وفى المذكرات التى قدمها المدافع عنه أمام محكمة الموضوع بدرجتها أنه مريض بالشلل ولا يستطيع حمل الحيوان المروق على دراجة ويقودها هربا به - وفق تصوير واقعة الدعوى كما قال به المجنى عليه نقلا عن مجهول وقدم التقارير الطبية المؤيدة لهذا للدفاع والثابت بها اصابته بتصلب شرايين المخ نتج عنها شلل نصفى أيمن منذ عام ١٩٧٩ ولا زالت غير مستقرة وتمنعه من حمل الاثقال والحركة السليمة .

لما كان ذلك وكان مفاد دفاع الطاعن بأنه كان مثلولا وقت الحادث وعدم استطاعته حمل الاثقال والحركة السليمة هو عدم امكانه حمل الحيوان المروق ووضع على دراجة ويقودها هربا به ، مما يستحيل عليه ارتكاب الركن المادى فى جريمة السرقة المسندة اليه ، فقد كان على الحكم المطعون فيه - حتى يستقيم قضاؤه - أن يقول كلمته فى دفاع الطاعن ، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه - لو صح - أن يتغير وجه الراى فى الدعوى .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ليراد له وردا عليه ولم يحققه بلوغا الى غاية الامر فيه .فانه غرق فساد استدلاله واخطاله بحق الطاعن فى الدفاع ، يكون معيبا بالقصور فى البيان مما يقتضى نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧١٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٥)

(قاعدة رقم ٦٢٦)

المبدأ :

اعتناق الحكم المطعون فيه لاسباب الحكم الابتدائى واقتصراره على مرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر واقام قضاؤه بادانة الطاعن دون

أن يتحرى أوجه الادانة بنفسه ، ويبين الأدلة التي استند إليها ويورد مؤداها فانه يعتبر كانه غير مسبب .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « وحيث ان المدعى بالحق المدني اقام دعواه بطريق الادعاء المباشر بصحيفة معلنة نلتمهم في ١٠/٢٢/١٩٨٤ ساردا فيها بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ أن المتهم تقدم ببلاغ يتهم المدعين بالحق المدني بسرقة أخشاب وأبواب وشبابيك وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٣ ادارى بنها والمحضر رقم ٦٨٧ لسنة ٢٩٨٢ ادارى بنها كما هو مبين بعريضة الدعوى المباشرة ولم يدفع التهمة بأية دفاع مقبول ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج . ا »

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر ، وأقام على ذلك قضاءه بادانة الطاعن دون أن يتحرى أوجه الادانة بنفسه ، ويبين الأدلة التي استند إليها فيما خلص اليه من اعتبار ما أسند الى الطاعن بالصحيفة صحيحا ، ويورد مؤداها فانه يعتبر كانه غير مسبب .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه والاعادة والزام المطعون ضدهم بالمصاريف المدنية بغیر حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٥٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩١)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالقصور في التسبب إذا دان الطاعن بجريمة المارقة وعول في ذلك على مضمون محضر ضبط الواقعة وأقوال المجنى عليه واعترافات المتهمين دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهد به المجنى عليه ومضمون اعترافات المتهمين. ووجه استدلاله بهذه الأدلة على الجريمة التي دان الطاعن بها .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التي نسبتها النيابة إلى الطاعن وآخرين وإلى طلبها معاقبتهم بالمواد ٤٤ مكرراً (١) ، ٣١٦ ، ١/٣١٧ - ٥ من قانون العقوبات بنى قضاءه على قوله « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به المجنى عليه عن واقعة السرقة المنوه عنها بالأوراق ، وأذ سئل المتهمين بمحضر تحقيقات الشرطة اعترفوا بالواقعة ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهمين الأول والثاني والثالث ثبوتاً كافياً من واقع محضر ضبط الواقعة وعدم دفع الاتهام المسند إليهم بأى دفع مقبول ومن ثم يتعين عقابهم عملاً بمسواد الاتهام وبالمادة ١٢/٣٠٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان حكمها قاصراً ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة المارقة قد عول في ذلك على مضمون محضر ضبط الواقعة ، وأقوال المجنى عليه واعترافات المتهمين دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهد به المجنى عليه ومضمون اعترافات المتهمين ، ووجه استدلاله بهذه الأدلة على الجريمة التي دان الطاعن بها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة دون حاجة
لبحث الوجه الاخر من الطعن ، وذلك بالنسبة للطعن وحده دون المحكوم
عليهما الاخرين - على الرغم من اتصال وجه الطعن بهما لانهما لم يكونا
طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، فلم يكن لهما
اصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما اثره .

(الطعن رقم ٢٦٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٢٨)

المبدأ :

اذا عول الحكم فى ادانة الطاعن على اعترافه دون أن يورد مضمون
هذا الاعتراف الامر الذى لا يعرف معه كيف أنه يؤيد الواقعة التى خلصت
اليها المحكمة ولا يحقق الغاية التى استشهد فيها الشارع من ايجساب
تسبب الاحكام بما يصم الحكم بالقصور الذى يعيبه .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه - قد بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى اقام عليها قضاؤه فى
قوله : « اما بالنسبة لباقى المتهمين فان الاتهام ثابت فى حقهم ثبوتا
كافيا لادانتهم استنادا الى اعترافات كل من ... و ... بمحضر الشرطة
والتي تطمئن اليها هذه المحكمة لصنوبرها منهما عن ارادة واعية وادراك
كامل ، فالاوراق قد جاءت خلوا من ثمة دليل على انها كانت وليد اكراه
وضغط او تهديد بدليل اثبات انكار كل من المتهمين أيضا لا سيما وأن
الملازم أول ... هو الذى قام بمسؤول جميع المتهمين كما ان اعتراف
المتهم ... لم يتم الا بعد مواجهته باقوال المجنى عليه رغم انكاره فى
بادئ الامر وجاءت هذه الاعترافات مطابقة فيما بينهما وبين اقسوال
المجنى عليه من أن المتهمين المستقلين للسيارة هم ثلاثة فقط وقد ثبت بها
اشتراك المتهم ... معهما فى اقتراف واقعة المرقعة وأنه هو الذى خطف
الحقيبة من يد المجنى عليه فضلا عن أن المتهم ... ارشد عن باقى
البلغ المتبقى لديه وقدره مائة وخمسون جنيها ، ومن ثم يكون الاتهام

المسند لهؤلاء المتهمين الثلاثة قائما على سند صحيح من الواقع والقانون متعيضا القضاء بادانتهم وقد استعملت المحكمة معهم أقصى درجات الرافة حرصا على مستقبلهم لانهم طلاب فى الجامعة » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين الادلة التى استندت اليها المحكمة وأن يورد مضمون كل منها فى بيان مفصل ، فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعنين - على ما سلف بيانه - على اعترافيهما دون أن يورد مضمون هذا الاعتراف الامر الذى لا يعرف معه كيف انه يؤيد الواقعة التى خلصت اليها المحكمة ولا يحقق الغاية التى استهدفها الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، بما يصم الحكم بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث مائز وجوه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان هذا للنقض يتصل بالمحكوم عليه الاخر ... الذى كان طرفا فى الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه كذلك ولو لم يقرر بالطعن بالنقض عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٣٧١٠ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ٦٢٩)

المبدأ :

جريمة الاشتراك فى سرقة - حكم - بطلان لان اغلب اسبابه غير مقروعة وان عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير ما اتصال يؤدى الى معنى مفهوم .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائى الذى احال اليه

الحكم المطعون فيه ، أن أغلب أسبابه غير مقروءة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الإبهام في غير ما اتصال يؤدي إلى معنى مفهوم .

لما كان ذلك ، وكان الشارح يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي ينشأ عليها ولا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعبر تحديد الاسانيد والحجج المبني هو عليها والفتحة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عامة مغماة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده المشرع من ايجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ومن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

لما كان كذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل لمبانيا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الامباب التي اقيم عليها فيطلانها يمتنع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٢١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٣٠)

المبدأ :

جريمة العرق - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه - دفاع جوهرى - عدم الرد عليه يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

الحكمة : وحيث أنه من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع يبطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه على ذلك الاعتراف .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالآخذ بأسباب الحكم الابتدائى الذى عول فى ادانة الطاعن على ما جهله من اقواله بمحضر الضبط - ولم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ويتعين لذلك نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٩٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٣)

الفصل السادس :

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ١٣١)

المبدأ :

يتعين نقض الحكم اذا ساق واقعة الدعوى ودليل ثبوتها فى عبارة معمأة لم يكشف فيها عن كيفية وقوع المزعمة ودور كل من الطاعنين بل نجاءت اقوال المجنى عليها مرسله عارية من الدليل .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لامتيايه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد الوصف الذى اقيمت به الدعوى الجنائية وأشار الى مادة القانون التى طلبت النيابة العبامة تطبيقها قد اقتصر فى بيان الواقعة المنسوبة للطاعنين وأدلة الثبوت على قوله : « ويسؤال ... فقرر انه تمت سرقة عزاقة وموتور من الحديقة الخامسة به فعمل ان ... وابنه ... قاموا بسرقتها وعلم انهما مخباين بزراعة جاره ... وبالفعل عثر على المسرقات بالحقل » كما ورد فى مكان آخر : « ويسؤال ... قرر انه قد تمت سرقة العيزاقة والموتور الخاصين به وبأخيه » وأورد أيضا ان تحريات الشرطة قد أوردت بان إقازب المتهم قامول بسرقة الآلى رى والعزاقة من حديقة وقاموا بنقلها واخفاؤها بزراعة فى مغارة المتهم » ثم خلص الى ادانتهم فى قوله « ومن حيث انه لما كان الثابت من اقوال المجنى عليهما وكذا شهود الواقعة وتحريات الشرطة ان المتهمين قد ارتكبا ما استند اليهم ولم يدفع أى منهم الاتهام المسند اليه بئمة دفاع مقبول الامر الذى يكون قد ثبت الاتهام فى حقهم ويتعين عقابهم » :

لما كان ذلك ، وكان الشئاع يؤجج فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحريز للاسناد والحجج البنى

عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراف الحكم في عبارات عامة معمأة أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا تمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

• لما كان فذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد ساق واقعة المصوى ودليل ثبوتها - على نحو ما سلف بيانه . فى عبارة عامة معمأة لم يكشف فيها عن كيفية وقوع السرقة ودور كل من الطاعنين بل جاءت اقوال المجنى عليهما مرسله عارية عن الدليل . لما كان ما تقدم قانه يتعين نقض الحكم والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعنان فى طعنهما وذلك بالنسبة لهما والمحكوم عليهما ... و ... الذين لم يقررا بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٥١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٤)

(قاعدة رقم ٦٣٢)

المبدأ :

سرقة - لا يعيب الحكم اذا اُحال فى بيان وصف المبروقات الى الاوراق ما دام ان المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها ويكون بريئاً من قالة الغموض والابهام .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما اثبته من وقائع قد بين المال الذى دان الطاعنين بسرقة وهى الحلى والذنود ، وكان لا يعيب الحكم أنه اُحال فى بيان وصف المبروقات التى اُبلغت المجنى عليها بسرقتها الى الاوراق ، لما هو مقرر من أنه لا حرج على الحكم اذا اُحال فى بيان المبروقات الى الاوراق ما دام ان المتهم لا يدعى حصول خلاف

بشأنها ، فإن الحكم يبرأ من غلة الفموض والابهام التي رماه بهسما
الطاعنان .

(الطعن رقم ٦٠٧٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠)

(قاعدة رقم ٦٣٣)

المبدأ :

جريمة المرقمة - الاعتراف - الدفع بأن الاعتراف كان تحت وطاسة
الاكراه - يعيب الحكم بالقصور سكوتة كلية وعدم التعرض لهذا الدفع لان
الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم أن يكون اختياريا .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه يعد أن سرد واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها
في حق الطاعن والمحكوم عليه الاخر - ومن بينها اعتراف الطاعن بمحضر
الضبط - حصل دفاعه بأنه وقع على محضر الضبط تحت تأثير الاكراه ثم
خلص الى ادانته دون أن يعرض لما أثاره في شأن المنازعة في صحة
الاعتراف المنسوب صدره منه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر عملا بمفهوم المادة ٤٧ من الدستور
والفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المتبذلة
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم أن
يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر تحت
وطاة الاكراه أو التهديد به ، كالتما ما كان قدره ، وكان الاصل أنه على
المحكمة ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف - أن تبحث
الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله ، وأن تنفي هذا الاكراه في
تدليل سائغ ، واذا كان الحكم على الرغم من تعويله في ادانة الطاعن
على اعترافه بمحضر الضبط ، قد سكوت كلية عما دفع به من أن توقيعه
على هذا المحضر كان تحت وطاة الاكراه ولم يعرض له البهة ، فإنه يكون

معنيا بالقصور في التعذيب ، ولا يعنى فى ذلك ما قام عليه الحكم من ادلة اخرى ذلك بان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتهى اليه لو انها فطنت الى ان هذا الدليل غير قائم .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن

(الطعن رقم ١٢٧٥٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٠/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٢٤)

المبدأ :

مرفقة - اختصاص مأمورو الضبط القضائى اذا كان قاصرا على اجراءات التحرى والاستدلال وهى امور تغاير القبض والتفتيش فان عملهم يكون صحيحا .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين بين واقعة الدعوى مما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين التى دين الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مائغة مردودة لاصلها الصحيح فى الأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ان من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم ان يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وان يقوموا بانفسهم او بواسطة مرؤوسيههم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلنون بها باى كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم او التى يشاهدونها بانفسهم

كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريمة سرقة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور ويسأله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ على ما يرشد عنه من مضبوطات حتى يتم عرضها على النيابة العامة .

لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن ما قام به مأمور الضبط القضائي كان في حدود اجراءات التحري والاستدلال المشروعة قانوناً وهي أمور تغاير القبض والتفتيش ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على دفاع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما ما دام أن البين أنه دفاع قانوني ورد على غير محل مما يجعله بعيد عن محجة الصواب ، لما كان ذلك فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير محيد .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢)

(قاعدة رقم ٦٣٥)

المبدأ :

جريمة السرقة - اعتراف - بطلان - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد - دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه والا كان حكمها معيباً بالقصور في التسبب .

المحكمة : وحيث انه من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو الاكراه .

وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير

التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته
والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه على ذلك الاعتراف .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن
المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه ،
وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي
عول في أدانة الطاعن على ما جهله من أقواله بمحضر الضبط - ولم يرد
على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور
في التسبب ويتعين لذلك نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٩٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٣) .

مـسـلـاح

(قاعدة رقم ٦٣٦)

المبدأ :

- ١ - تستند محكمة الموضوع اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن مأخذة الصحيح من الاوراق .
- ٢ - الجرائم على اختلاف أنواعها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بنص خاص .

- ٣ - جرائم احراز السلاح الناري والذخيرة لا يشملها استثناء ويجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات .

المحكمة : لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذة الصحيح من الاوراق ، وكان الاصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال ، وإن جرائم احراز السلاح الناري والذخيرة لا يشملها استثناء ، فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ استدل على نسبة هذه الجرائم للطاعنين من أقوال شهود الاثبات فإن استدلاله يكون سائغا ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة أنه عول على الدليل القولى فقط فى اثبات هذه الجرائم لا يكون سديدا هذا فضلا عن أن المحكمة قد اثبتت فى حكمها وقوع جرائم السرقة باكرهه واحراز اسلحة نارية وذخيرة من الطاعنين ولم توقع عليهم سوى عقوبة واحدة عن تلك الجرائم التى دانتهم بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وكانت العقوبة المقضى بها وهى الاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة

المزقة باكرهه الى دين الطاعنون بها ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما
ينعوه على الحكم فى ذلك الخصوص .

(الطعن رقم ٥٧٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٠)

(قاعدة رقم ٦٣٧)

المبدأ :

جريمة حمل سلاح نارى فى أحد الاجتماعات - معاقب عليها
بالمادتين ١١ مكرر و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل - الحكم
بالمصادرة يحكم بها فى جميع الاحوال .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت اطلاق الطاعن اعيرة
نارية من مدمه المضبوط فى فرج بمدينة وكانت جريمة حمل سلاح
نارى فى أحد الاجتماعات التى اثبتها الحكم فى حق الطاعن معاقباً
عليها بالمادتين ١١ مكرراً و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة
١٩٥٨ - وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على انه : « يحكم
بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الاحوال وذلك
علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة » واذ كانت عقوبة
المصادرة هى عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ويجب القضاء بها
فى جميع الاحوال ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة السلاح
المضبوط - بالاضافة الى عقوبة الحبس - يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٧٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٣٨)

المبدأ :

١ - جريمة احراز المطواة قرن غزال - عقوبة الجفحة يختص
بنظرها القضاء العام ومعه محاكم امن الدولة الجزئية - جريمة احراز

منحدر - عقوبة الجنائية يختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا
« طوارئ » .

٢٠ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي
أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في
التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الاثر القانوني
للارتباط .

المحكمة : جريمة احراز المطواة بقرن الغزال بدون ترخيص ، المسندة
الى الطاعن والمتمصو ص عليها في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل
بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ،
يعاقب عليها بعقوبة الجنبه ، وتشترك في الاختصاص بنظرها مع
القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الاصلية ، محاكم أمن الدولة
الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ وذلك عملا بالفقرة الثالثة
من المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة
السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل ،
في حين ان جريمة احراز الجوهر المخدر في غير الاحوال المصرح بها
قانونا ، المسندة كذلك الى الطاعن ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهي
ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ »
بنظرها ، وبالتالي فان قالة اختصاص هذه المحاكم بها ، لارتباطها
بجريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح
للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتي يجري
نصها على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة
جرائم مرتبطة ببعض لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم داخلة
في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها
الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من
قانون العقوبات « ذلك ان قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب
بحكم اللزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات
العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في
فلكها ، بموجب الاثر القانوني للارتباط ، بحسبان ان عقوبة الجريمة

الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت جريمة احراز الجوهر المخدر مألوفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهي المحكمة الاعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) التي تشترك مع القضاء العظام في الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص المسبقة أيضا الى الطاعن ، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الاولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوحيه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة ، الى المحكمة الاعلى درجة ، وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع فى المحاكمات الجنائية .

(الطعن رقم ١٥٠٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)

شركات

(قاعدة رقم ٦٣٩)

المبدأ :

العاملون فى شركات القطاع العام وان اعتبروا فى حكم الموظفين العموميين فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الا أنهم لا يدخلون فى نطاق المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون العقوبات اللتين يقتصر تطبيقهما وفق صريح نصهما على الموظفين العموميين دون من حكمهم .

(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جملة ١١/٢ / ١٩٨٩)

شروع

(قاعدة رقم ٦٤٠)

المبدأ :

جريمة الشروع فى القتل الممندة الى المتهم معاقب عليها بعقوبة الجنائية وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالى فإن حالة اختصاص هذه المحاكم بها لا ارتباطها بجريمتى احراز سلاح نارى ونخيرة بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق أن النيابة العامة اجالت المتهم الى محكمة جنائيات الزقازيق لمحاكمته عن جرائم الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار ، واحراز سلاح نارى وفخائر بدون ترخيص ، فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٨ بحكمها المطعون في سنة حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها للنياية العامة لاجراء شئونها فيها ، وعولت فى قضائها على امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ وعملاً بالمادة الثانية من الامر المذكور والتى تنص على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » .

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شان الاسلحة والفخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر من النص

على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون سواها - فى جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ، ولو كانت فى الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجزائم المخاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية او ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتة بالفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل فى للجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة الشروع فى القتل المسندة الى المتهم معاقب عليها بعقوبة الجنائية وهى ليست من الجرائم التى تختص بمحاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالى فان حالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمتى احراز سلاح نارى وذخيرة بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ مألفة البيان التى اشار اليها الحكم المطعون فيه فى اسبابه» ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها بمسـوجب الاثر القانونى للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذا كانت جريمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار ، وهى الجريمة ذات

العقوبة الاشد ، انما تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهي المحكمة صاحبة الولاية العامة فانه يتعين أن تتبع الجريمتان الاخيرتان ذاتا العقوبة الاخف ، الجريمة الاولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص والمحكمة . واذا كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ، يكون فى حقيقته - وعلى خلاف ظاهره - قضاء منهيًا للمضومة ذلك بان محكمة أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ اذا ما رفعت اليها الدعوى سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظرها بحسبان أن الجريمة ذات العقوبة الاشد - على السياق المتقدم - لا تدخل فى اختصاصها - ومن ثم فان الطعن يكون جائزاً وقد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، وقد حجبتها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

البسابق السادس

شيك بدون رصيد

الفصل الاول : أركان الجريمة .

الفصل الثاني : ما لا يؤثر فى توافر الجريمة .

الفصل الثالث : نظر الدعوى والحكم فيها .

الفصل الرابع : تسبيب الاحكام .

الفصل الخامس : مسائل متنوعة .

الفصل الاول

أركان الجريمة

(قاعدة رقم ٦٤١)

المبدأ :

سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد - يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له من تاريخ اصداره وهو علم مفترض فى حق المساحب وعليه متابعة حركة رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك .

المحكمة : وحيث انه لما كان البين من الاوراق أن تاريخ استحقاق الشيك موضوع الدعوى هو ١٠/١٠/١٩٨٤ وأنه قد تم للصرف بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٤ فبين أنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وكان الحكم المطعون فيه قد حصل عن أقوال مندوب البنك بالجلسة أن الشركة التى يمثلها الطاعنان لها بحساب جار بناء على تسهيلات ائتمانية ممنوحة لها الا أن البنك اصدر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٤ قرارا بوقف التعامل على هذا الحساب ولم يخطر الشركة بذلك ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنين بأن عدم صرف الشيك يرجع الى أن البنك أوقف التعامل على حسابها بعد تاريخ استحقاق الشيك كما أنه لم يخطرهما بذلك ، ورد عليه بقوله : « .حيث أن الثالث من أقوال مندوب البنك والذى تطمئن اليه المحكمة أن الشركة التى يمثلها المتهمان قد منحت تسهيلات ائتمانية بموجب تعاقده بين الشركة « آى كات » والبنك وأن من حق البنك مراقبة صرف الشيكات التى تصدرها الشركة التى يمثلها المتهمان بصفتهم ومن ثم فإن انفصال حساب المتهمين بصفتهم لا يعد من قبيل القوة القاهرة التى تنفى ارتكاب الجريمة فى حق المتهمين خاصة وإنهما قد ارتضيا استخدام البنك للمسحوب عليه شيك التداعى لذلك الحق وهما يعلمان بذلك مسبقا وحال تجرير عقد الاتفاق وقتح حساب المتهمين بصفتهم بالبنك الوطنى للتنمية وإن ما قام

به البنك بغلق حساب المتهمين بصفتهم كان يجب أن يكون فى حسابهما نظرا لطبيعة الائتمان المتبع اقد عليه بين البنك الذى امر بالايقاف وبين شركة المتهمين وكان يجب عليهما متابعة انتظام وسير رصيدهما فى البنك نظرا لذلك الائتمان المشروط من جانب البنك - والمحكمة تقتنع بسوء نية المتهمين فى اصدارهما لشيك التداعى حيث أنه من المقرر قانونا أن سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب وعليه متابعة حركة رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك » .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعنين بحق البنك فى ايقاف التعامل على الحساب وفقا لشروط العقد المبرم بينه وبين الشركة التى يمثلانها لا يفيد وحده ثبوت علمهما وقت اصدار الشيك بأنه سيجرى ايقاف الحساب قبل تقديم ذلك الشيك للصرف ، وكان الحكم قد اقام قضاءه على افتراض ذلك العلم وقصر فى استظهاره فانه يكون معيبا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٦٨٥١ لسنة ٥٨ قى - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٤٢)

المبدأ :

التظهير - لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك - لا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ عقوبات - المظهر لا يعتبر شريكا للساحب الا اذا ثبت انه اشترك معه فى اصداره - عدم عقاب المظهر لا يحول دون العقاب عليه باعتبارها نصبا متى ثبت فى حقه توافر أركان الجريمة .

المحكمة : التظهير الحاصل من المستفيد أو الحاصل لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بان الشيك ليس له مقابل وفاء لدى

المسحوب عليه : كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للمساحب لأن الجريمة - تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إذا ثبت أنه اشترك معه بأى طريق الاشتراك - فى إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بدون رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت فى حق المظهر توافر أركان هذه الجريمة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يكن هو صاحب الشيك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا - فضلا عن قصوره - بالخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٧٨٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٤٣)

المبدأ :

جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هى جريمة المساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد إعطاء المساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للمسحوب تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك .

(الطعن رقم ٧٨٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٤٤)

المبدأ :

١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هى جريمة المساحب الذى أصدر الشيك وهى تتم بمجرد إعطاء المساحب الشيك للمستفيد مع علمه بعدم وجود رصيد قابل للمسحوب .

٢ - التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة القانون ولو كان يعلم وقت التظهير أن الشيك ليس له مقابل وقام لدى المسحوب عليه .

٣ - المظهر لا يعتبر شريكا للمساهم إلا إذا ثبت أنه اشترك معه في إصداره على هذه الصورة ويعاقب بجريمة النصب إذا ثبت -توافر أركان هذه الجريمة .

المحكمة : من حيث أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك فهو الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك للمستفيد مخ علمه بأنه ليس له رصيد قابل للمسحوب تقديره بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك ، وكان التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان ، يعلم وقت التظهير أن الشيك ليس له مقابل وقام لدى المسحوب عليه كما وأن المظهر لا يعتبر شريكا للمساهم لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إلا إذا ثبت أنه اشترك معه - بآى طريق من طرق الاشتراك - في إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بدون رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصيا متى ثبت في حق المظهر توافر أركان هذه الجريمة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن ليس هو صاحب الشيك موضوع الدعوى ولا مصدره وإنما هو مظهره وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون يعيبا - فضلا عن قصوره بالخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى .
(الطعن رقم ١٥٩٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٨)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - دفاع الطاعن بانتفاء القصد الجنائي لديه وأنه لم يصدر الامر للبنك المسحوب عليه بمنع صرف الشيك موضوع الاتهام وأن الذي أصدره هو شخص آخر وأنه لا علم له بصور هذا الامر وبالتالي فهو لم يكن يعلم بأن حساب الجمعية أضحى غير قابل لسحب قيمة هذا الشيك وقدم الدالة على صحة هذا الدفاع - هذا الدفاع يعتبر هاماً وجوهرياً وكان يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلاً وتستظهره وتمحصه فإن لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً .

المحكمة : وحيث أن الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الدعوى رقم ٢٩٣٠ لسنة ١٩٨٣ جنح العطارين قد اقيمت بطريق الادعاء المباشر عن الطاعن الثاني بصفته رئيساً لمجلس ادارة جمعية هليوبوليس التعاونية للمساكن والمساكن ضد المطعون ضده بتهمة خيانة الامانة وقد تم تصحيح شكل الدعوى بأن أصبح المدعى بالحقوق المدنية فيها شخصاً آخر ، بخلاف الطاعنين - بصفته ، فإن الطاعن يكون لا صفة له في الحكم الصادر ببراءة المطعون ضده من تهمة خيانة الامانة في قضية الجنحة رقم ٢٩٣٠ لسنة ١٩٨٣ العطارين ما دام أنه لم يدع بحقوق مدنية ولم يكن خصماً أو طرفاً في الخصومة فيها . وفضلاً عن ذلك فإنه ولما كان الطعن بطريق النقض وارداً على الحكم الصادر بادانة الطاعن في القضية رقم ٢٣٠٧ لسنة ١٩٨٣ جنح العطارين عن جريمة اصدار الشيك محل الدعوى المائلة بغير أن يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ، دون الحكم الصادر ببراءة المطعون ضده من تهمة خيانة الامانة في القضية سالفة البيان فلا يقبل منه النعى على هذا الشق من الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن فيما حصله الحكم المطعون فيه فإن دفاع الطاعن يقوم على انتفاء القصد

الجنائي لديه وأنه لم يصدر الامر للبنك المسحوب عليه بمنع صرف الشيك موضوع الاتهام وأن الذى أصدره ٠٠٠ رئيس مجلس ادارة الجمعية الجديد - وهو خلاف الطاعن الثانى - وأنه لا علم له بصور هذا الامر وبالتالي فهو لم يكن يعلم بأن حساب الجمعية اضحى غير قابل لمسحب قيمة هذا الشيك ، وقدم الى المحكمة الاملة على صحة هذا الدفاع .

ولما كان الحكم المطعون فيه الذى انتهى الى تأييد حكم محكمة اول درجة قد اكتفى فى التدليل على توافر القصد الجنائي والرد على هذا الدفاع فى قوله بأن على الساحب ان يرقب حركة رصيده ويظل محتفظا فيه بما يوفى بقيمة الشيك وأنه يلتزم بتوفير الرصيد الى حين تقديم الشيك وصرف قيمته وان الثابت من الاوراق ان المتهمين - الطاعنين - هما مصدران الشيك ولا شأن للمدعو ٠٠٠ بسحب الشيك ، ولما كان علم الطاعن بمديونيته ، لا يفيد وحده فى ثبوت علمه بصور الامر من غيره بمنع صرف الشيك وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ، وكان دفاع الطاعن آنف البيان يعد - فى خصوصية الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية ، مما كان يتعين على المحكمة ان تعرض له استقلالا وان تستظهر هذا الدفاع ، وان تمحص عناصره كاشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، اما وقد ردت عليه بما لا يواجهه ، وكان الحكم فى الجنة رقم ٢٣٠٧ لسنة ١٩٨٣ العطارين قد قصر فى استظهار علم الطاعن بصور الامر للبنك المسحوب عليه بمنع صرف الشيك رغم ان هذا الامر لم يصدر منه فانه يكون معيبا متعينا نقضه بالنسبة الى الطاعن الاول وذلك بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره فى اسباب طعنه والاحالة بالنسبة اليه والى الطاعن الثانى الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا لوحدة الواقعة لاتصال هذا الوجه تحقيقا لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٥٧٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢)

المبدأ :

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك ولا تتوافر للشيك شروط صحته الا بتوقيع الساحب عليه .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى اخذاً مما قرره المجنى عليه بما يجمل في انه بناء على اعلان من الطاعن الثاني عن حاجته الى كمية من العطور فقد تم الاتفاق مع المجنى عليه - المدعى بالتحقيق المدنية - على ثوريدها وقام مندوب الاخير بتسليم الكمية المطلوبة الى مكتب الطاعن الثاني فحرر الطاعن الاول شيكا بقيمتها وقدمه الى الطاعن الثاني للتوقيع عليه الا ان الاخير سلمه لشخص ثالث وقع عليه بتوقيع يقرأ ٠٠٠ او ٠٠٠ وتبين بعد ذلك ان رقم الحساب المدرج بالشيك لا يخص صاحب التوقيع او الطاعن الثاني بل يخص شخصاً آخر وأن التوقيع غير مطابق ، كما حصل اقوال مندوب المجنى عليه المدعو ٠٠٠ بما مؤداه انه بعد ان سلم البضاعة تسلم شيكا بقيمتها وحصل اقوال الطاعن الاول بانه بعد استلام البضاعة حرر بيانات الشيك وسلمه للطاعن الثاني لتوقيعه الا ان الاخير اعطاه لشخص آخر وقع عليه ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن الاول بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد واستدل على ثبوت التهمة قبله من تسليمه الشيك موضوع الدعوى الى مندوب المجنى عليه كما انتهى الى ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن الثاني بقوله « ان المتهم الثاني قام بالاستيلاء على البضاعة المرسلة من شركة ٠٠٠ للعطور بعد ان قام المتهم الثاني - مقصود الحكم المتهم الاول - بكتابة بيانات الشيك ليقوم المتهم الاول - والمقصود المتهم الثاني - بالتوقيع عليه الا انه سلمه لشخص آخر قام بالتوقيع عليه » .

- لما كان ذلك ، وكانت جريمة اعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك فهو الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه

بأنه ليس له رصيد قابل للمسح بتقديرنا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول لمجرد أنه سلم الشيك لمدنوب المدعى بالحقوق المدنية دون أن يستظهر ما إذا كان هو الساحب فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه ولا يقدر في ذلك أن يكون الطاعن الأول قد حرر بيانات الشيك ، ذلك بأن القانون لا يشترط أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، كما أن تحرير بيانات الشيك ولو كانت من الساحب تعتبر أعمالا تحضيرية بمنأى عن التأثيم ولا تتوافر للشيك شروط صحته إلا بتوقيع الساحب عليه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها وأنه يجب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقا على الطعن الاحتيالية التي قارفها المتهم ، ومن ثم فإنه يجب على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب أن يعنى ببيان ما صدر من المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم في ماله وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من استظهاره ، هذا فضلا عن أن الاستفادة مما حصله الحكم بيانا لواقعة الدعوى والادلة القائمة فيها أن تسليم البضاعة كان سابقا على واقعة تحرير الشيك الذي حرر بقيمتها وهو ما يتناقض مع ما أورده الحكم في سياق استدلاله على ثبوت جريمة النصب في حق الطاعن الثاني إذ أنه أورد أن تسليم البضاعة جاء لاحقا على واقعة تحرير الشيك ومن ثم فإنه يكون فوق قصوره قد شابه التناقض والاضطراب

الذى ينبىء بحسن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها
فى عقيدة المحكمة . مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق
القانون على الواقعة الثابتة بالحكم .

لما كان ما تقدم ؛ فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٦٤٧)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - الحكم بعدم توافر أركان الجريمة لمجرد افادة
البنك على الشيك موضوع الدعوى بالرجوع على الساحب يكون قسداً
انطوى على قصور لعدم بحث المحكمة رصيد المطعون ضده فى المصرف
وجوداً وعدمه واستيفائه شرطاً الكفاية والقابلية للمصرف .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه
أسس قضاءه بالبراءة على أن افادة البنك على الشيك موضوع الدعوى
بالرجوع على الساحب لا تقطع فى أن المطعون ضده ليس له رصيد قابل
للمصرف مما تكون معه الجريمة المسندة اليه على غير أساس من القانون .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد فى
حكمها بالبراءة ما يدل على أنها ولجأت عناصر الدعوى وملت بها على
نحو يفسح عن أنها فطنت إليها وولازنت بينها ، وأنه يجب على المحكمة
قبل الفصل فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن تبحث فى أمر الشيك
واستيفائه لشرايطه الشكلية ثم تبحث فى أمر الرصيد ذاته من حيث
الوجود والكفاية والقابلية للمصرف .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه اطلق القول بعدم توافر اركان الجريمة فى حق المطعون ضده لمجرد افادة البنك التى اقتصرت على عبارة الرجوع على الساحب دون ان تبحث المحكمة رصيد المطعون ضده فى المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرطا الكفاية والقابلية للمصرف، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على قصور فى البيان مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥٥١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٥)

الفصل الثانى

ما لا يؤثر فى توافر الجريمة

(قاعدة رقم ٦٤٨)

المبدأ :

توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التى يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به - لا يؤثر على صحة الشيك .

المحكمة : اذ كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن - فى بيان كاف - اقامه والحكوم عليهما الاخرين على ارتكاب الجريمة متوخين تعطيل ارادة المجنى عليه عن طريق تهديدهم له باستعمال السلاح أثناء اقتيادهم له فى السيارة وحمله كرها الى منزل الطاعن وتهديده وهو فى قبضتهم محجوزا دون وجه حق مما كان من شأنه ترويع المجنى عليه وانقياده كرها عنه الى التوقيع على الشيكات الثلاثة التى طلبوا منه التوقيع عليها ، وكان من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التى يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك اذ أن اعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد - فى ظاهرة - أن مصدره قد فوض المستفيد فى وضع هذين البياتين قبل تقديم الشيك للمسحوب عليه ، وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الظاهر ، ولما كان الحكم قد استخلص من ظروف الدعوى - على السياق المتقدم - أن الطاعن وباقى المحكوم عليهم كانوا يبغون من اكراه المجنى عليه على امضاء الشيكات الثلاثة على بياض استيفاء بياناتها بما يثبت حقوقا لهم قبله ، وجل على ما استخلصه من ذلك تحليلا كافيا يتفق مع العقل والمنطق ، فانه اذ تادى من ذلك الى تحقق جريمة اكراه المجنى

عليه على التوقيع على تلك الشيكات الثلاثة على بياض وهي الجريمة المنطبق عليها نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، بركنيها المادى والمعنوى - يكون قد اقترن بالضواب ويضفى معنى الطاعن عليه بالخطا فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب غير شديد .

(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ فى - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

(قاعدة رقم ٦٤٩)

المبدأ :

١ - شيك بدون رصيد - لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب - يتعين فقط أن يحمل الشيك توقيع الساحب - توقيع الساحب على بياض دون ادراج القيمة او دون اثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه .

٢ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بانه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب .

٣ - ملء بيانات الشيك على بياض ببيانات على خلاف الواقع - هذه الحالة لا تدخل فى حالات الاستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف النصب والتبديد والتهديد وهى التى ابيح فيها للساحب ان يتخس من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع يعطو حق الساحب فى تلك الاحوال على حق المستفيد استنادا الى سبب من اسباب الاباحة .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها فى التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التى يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الظاهر ، ولما كان الطاعن لا ينازع فى صحة توقيعه على الشيك موضوع الاتهام ، ولا يجادل فى واقعة قيامه بتسليمه الى مندوب المدعى بالحقوق المدنية تسليمًا صحيحًا فإنه لا يجديه قوله أنه ما سلم الشيك الى مندوب المدعى الا لتغطية الاستخدام العادى للشركة ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل. وفاء قابل للمحسب اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فننطفئ عليه الحماية القانونية التى اسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك. بالاسباب التى دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة ، كما لا يجدى الطاعن ما يتذرع به لنفى مسئوليته الجنائية من أن الشيك كان مسلمًا لامين هو . . . غير أنه خائن الأمانة وملا بيانات الشيك على خلاف الواقع . فاقام ضده الدعوى رقم ٢١٤٥ سنة ١٩٨٤ جنح البساتين لتبديده الشيك موضوع الاتهام وقدم بصورة صحيفتها الى محكمة الموضوع ، بما كان يتعين معه أن تمتد اليه اسباب الاباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض ، ذلك أنه فضلًا عن أن الحكم قد دلل. تدليلاً سائغاً على أن دفاع الطاعن فى هذا الشأن يفقر الى الدليل المثبت له ، فإن هذه الحالة لا تدخل فى حالات الاستثناء التى تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك. وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالمرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحصول

عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل فى حكمها هى التى ابيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التى لابد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة مبيبا للإباحة . ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد على ما قدمه من مستندات تفيد ان المدعو استلم الشيك موضوع الاتهام على بياض من بين شيكات اخرى وأقر بدفع قيمته ، اذ أنها صاحبة الحق فى تقدير قيمة ما يقدم لها من أوراق .

ولما كانت قد أقامت قضاها على ما اقتنعت به من ادلة وكان استخلاصها سائغا وفيه الرد الضمنى عنى ما يخالف هذه الادلة ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، فان النعى عليه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس متعيينا عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٥٠)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - الوفاء اللاحق بقيمة الشيك لا ينغى قيام الجريمة .

المحكمة : : لما كانت البيانات التى يتطلبها القانون لاعتبار السند شيكا يجرى مجرى النقود أن يحمل امرا صادرا من المتهم لاحد البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين وهو فى هذه الحالة يعتبر اداة وفاء تستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وكانت جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول

باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ، فانه ليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الاسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل اليها ، اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايراد بيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت ان كانها صادرة منها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، وكان من المقرر أن الوفاء اللاحق بقيمة الشيك لا ينفى قيام الجريمة وكان الطاعن لا يدعى الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق ، فان ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا ، وكان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة او شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم امر متعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانونا للجريمة التى ثبتت على المتهم من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الاسباب التى من اجلها اوقعت العقوبة عليه بالقدر الذى ارتاتته ، فان ما يثيره الطاعن فى ذلك يكون غير سديد ، ولما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاضى أن الطاعن لم يطلب ضم القضايا التى يقول بوجود ارتباط بينها وبين الواقعة موضوع الطعن المطروح ليصدر فيها جميعا حكم واحد ، هذا الى أنه ليس فى الاوراق ما يرشح للقول بوجود هذا الارتباط ، فانه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن موضوعا .

(الطعن رقم ١٣٥٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٤)

الفصل الثالث

نظر الدعوى والحكم فيها

(بقاعدة رقم ٦٥١)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية •

الحكمة : اذ كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك المصرف عن التملك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يسار الى بحث القصد الملائم الا بعد ثبوت الفعل نفسه •

ولا كان الحكم بالابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - لم يبحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجودا أو عدما واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة فى حق الطاعن فى عبارات مجملة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور فى التمسيع بما يوجب نقضه •

(الطعن رقم ٣٧١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

(قاعدة رقم ٦٥٢)

المبدأ :

الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهري ان يصح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى - استغناء المحكمة عن تحقيقه - وجوب بيان علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ - تأخير الطعن بالتزوير - لا يصلح ردا على طرح هذا الدفع .

المحكمة : اذ كان الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغيير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فان هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ .

وكان رد الحكم بأن التأخير فى الطعن بالتزوير يجعل الدفع به غير جدى لا يصلح ردا على هذا الدفع ولا يسوغ اطراحه لما هو مقرر من أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متاخرا لان المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل منهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة مع إلزام الطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٣٥٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٩)

المبدأ :

يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه - هذه الاماكن لا تفاضل بينها في ايجاب اختصاص المحكمة - مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

المحكمة : اذ كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » . وهذه الاماكن قوائم متساوية في ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، ولا تفاضل بينها ؛ ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة وان سلمت بأن الطاعنة لا تقيم بدائرة محكمة البساتين الا انها انتهت الى اختصاص الاخيرة استنادا الى أن الطاعنة لم تجادل في أن الشيك قد حرر بدائرة محكمة البساتين مع أنه كان يتعين عليها أن تستظهر الدليل على أن الشيك سلم للمستفيد بدائرة المحكمة سالفة الذكر ، أو انه قبض على الطاعنة في تلك الدائرة ، حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة التطبيق القانوني لقواعد الاختصاص بالواقعة المسند الى الطاعنة ارتكابها ، وهي لم تفعل فان حكمتها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧١١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

(قاعدة رقم ٦٥٤)

المبدأ :

دفاع الطاعن القائم على أن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية لاعتباره شيكا - دفاع جوهرى - يجب تحقيقه أو الرد عليه .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، كما لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن القائم على أن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لاعتباره شيكا كما هو معرف به فى القانون أو يرد عليه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧١٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(الطعن رقم ٧١٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٥٥)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد صاحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع

أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يسار إلى بحث
المقصود الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

المحكمة : . ومن حيث أن البين عن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر في التحليل على ثبوت الواقعة في حق
الطاعن بقوله : « . . ان التهمة المسندة الى اللتهم ثلثة قبله ثبوتاً كافياً
أخذاً بالثابت من أقوال المدعى بالحق المدنى بمحضر الشرطة المؤيدة
بالشيك محل الاتهام ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٦ من قانون الاجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بهذا
وسلامة ملخصها تمكينا للحكمة النقض عن مراقبة التطبيق القانوني على
الواقعة . كما صار اثباتها في الحكم ولا كان قاصراً ، والتسبيب للعتبر
في هذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع
الوقوف على مسوغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على
الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستطيع
الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض
النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع
المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند
عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، لأنه لا يسار إلى بحث
الماليس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالحالة على أقوال المجنى عليه وإلى
ورقة الشيك ، دون أن يستظهر أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً
وعدماً واستيفاء شرائطه ، وانما استند إلى عبارة أوردها نقلاً عن المجنى
عليه ، بأن الشيك ليس له رصيد ، دون أن يعنى بالمصدر الذي استقى

منه المجنى عليه مقولته عن عدم وجود الرصيد ، فان ما تساند اليه الحكم فى هذا الخصوص يتمخض عبارات مجملة مجهلة لا تغنى فى مقام الادانة التى يجب أن تبنى على الجزم واليقين بالدليل المعتبر ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه قد ران عليه الغموض والابهام والقصور بمسبب يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٩٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)

(قاعدة رقم ٦٥٦) .

المبدأ :

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - حكم بالادانة - وجوب أن يستظهر الحكم أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف .

المحكمة : من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد السلب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة على اقوال المجنى عليه وورقة الشيك واقادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ووجسه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجوده او عدمه واستيفاء

شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة فى عبارات مجملة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

(قاعدة رقم ٦٥٧)

المبدأ :

اصدار المتهم عدة شيكات - كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة ايا كان التاريخ او الرقم الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة فى اصدار أى شيك منها .

المحكمة : اذ كان اصدار المتهم عدة شيكات - كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان التاريخ او الرقم الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه - وفقا لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية - بصور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة فى اصدار أى شيك منها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه « اذا اصدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى الحكم بالطرق المقررة فى القانون » .

وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على الدفع بقوة الامر المقضى بالقول المرسل بان الاوراق قد خلت مما يفيد ان الدعيين يكونان مشروعا اجراميا واحدا وانه لا ارتباط بينهما وبان ارقام الشيكات وتواريخها مختلفة ، ودون ان يبين ما اذا كانت الشيكات موضوع

الدعويين قد حررت فى تاريخ واحد عن معاملة واحدة مع ذات المجنى عليه أم أن كلا منها يختلف فى ظروف تحريره والاسباب التى دعت الى اصداره ، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو رقم الشيك فى كل من الدعويين المشار اليهما لا ينفى بذاته أن اصدار كل منهما كان وليد نشاط إجرامى واحد تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى فى اصدار أيهما ، كما لم يبين سنده فيما انتهى اليه من انتفاء الارتباط بين الدعويين وأنهما لا يكونان مشروعا إجراميا واحد .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى فى شأن ما أثير من خطأ فى تطبيق القانون الامر الذى يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٣٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٦٧٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢)

(الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٤)

(الطعن رقم ١٧٠٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(الطعن رقم ٧٣٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٩)

(الطعن رقم ١٧٠٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٦٥٨)

المبدأ :

اسقاط قيمة الشيك من قرار اتهام النيابة اذا تم السداد قبل تحريك الدعوى الجنائية وقبل الحكم .

المحكمة : وحيث انه يبين من المفردات - التى امرت المحكمة بضمها - أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم - الطاعن - بوصف

أنه : وهو من رعايا جمهورية مصر العربية ، وإثناء وجوده بدولة الامارات العربية المتحدة :

اولا : أعطى بسوء نية شيكا لـ ٠٠٠ بمبلغ ٣٩٤٠٠ درهما مسحوبا على بنك أبو ظبي الوطنى - فرع السوق الجديد بأبى ظبى - لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك .

ثانيا : أعطى بسوء نية شيكا لـ ٠٠٠٠ بمبلغ عشرة آلاف درهم مسحوبا على البنك سالف البيان لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٣ ، ٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة اول درجة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠ بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل ، وكفالة ثلاثة آلاف جنيه لاييقاف التنفيذ واقامت قضاءها على قولها : « وحيث ان النيابة العامة اسندت الى المتهم أنه فى يوم ١٩٨٢/١/٤ أعطى بسوء نية شيكا لـ ٠٠٠٠ بمبلغ عشرة آلاف درهم مسحوبا على بنك أبو ظبي الوطنى - فرع السوق الجديد بأبى ظبى - لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات .

وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من تقديم المدعى بالحق المدنى المستندات ، اطلعت عليها المحكمة ..

وحيث ان المتهم لم يحضر بالجلسة ولم يدفع الاتهام باى دفاع جدى ، ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمادتي الاتهام وعملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » .

فعارض المتهم ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ، ورفضها موضوعا ، وتأييد الحكم المطعون فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ويتاريخ ١٩٨٥/٦/١٣ قضت محكمة ثانية درجة - حضوريا اعتباريا - بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف لذات الاسباب التى اقيم عليها ، واذا عارض قضى فيها بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣ بقبول المعارضة شكلا ، وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه على اسباب نصها .

وحيث انه عن الموضوع فان المحكمة تشير بادىء ذى بدء الى أن
 الثابت من حافظة مستندات المعارض المقدمة بجملة ١٩٨٤/١١/١ والتي
 لم يجحدھا أحد انه تم سداد مبلغ عشرة آلاف درهم لصالح بنك أبو ظبي
 عن الشيك رقم ٨٦٠٦٧٨ ومن ثم تسقط هذه المحكمة قيمة الشيك المذكور
 من حساباتها ومن قرار اتهام النيابة العامة اذ أن هذا السداد تم فى
 ١٩٨١/١١/٤ أى قبل تحريك الدعوى الجنائية وقبل الحكم -
 وحيث انه عن الشيك رقم ٩٨٣٥٠٥ والبالغ قيمته ٣٩٤٠٠ درهماً والمحضر
 لصالح ... بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥ ، فلما كان الثابت من اوراق الدعوى
 أن هذا الشيك لم يتم سداده رغم عدم صرف قيمته من البنك المسحوب
 عليه ولم يقدم المتهم مستند يفيد سداده ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف
 اذ فضى بادانة المتهم يكون فى محله ، ولما ملف يتعين الحكم بتأييده
 عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . وبفاد ما تقدم ، أن
 محكمة أول درجة نظرت التهمة الثانية فحسب وعاقبت عنها الطاعن ،
 واغفلت النظر والفصل فى التهمة الاولى وخلا منونات حكمها من الحديث
 عنها ، واذا استأنف الطاعن وحده ذلك الحكم نظرت محكمة ثانى درجة
 التهمتين وقضت باسقاط التهمة الثانية عنه ، وعاقبته عن التهمة
 الاولى .

(الطعن رقم ٧٣١٤ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٩٠/١٢/٣١)

(قاعدة رقم ٦٥٩)

المبدأ :

١ - شيك بدون رصيد - يتعين على الحكم بالادانة أن يظهر أمر
 الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف .

٢ - يكون الحكم معيباً بالقصور اذا اكتفى فى بيان الواقعة
 والتدليل على ثبوتها بالاحالة الى ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وورقة
 الشيك وافادة البنك دون أن يورد مضمون أى منهما ومؤداه ووجهه
 استدلاله به على ثبوت التهمة او أغفل بحث أمر الرصيد فى المصرف
 وجوداً او عدماً .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه انه بعد أن استعرض ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر خلص مباشرة الى ادانة الطاعن وأقام قضاءه على ما نصه :
« وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم اخذاً بما جاء بإفادة البنك المرفقة بالشيكين وبذلك يتعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، والا كان قاصراً وكان من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن بالاحالة على ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وورقتي الشيكين وإفادة البنك دون أن يورد مضمون أي منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بنفساصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً أو عدماً واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة ، فانه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده بمصروفات الدعوى المدنية وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٠٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/١١/٧)

الفصل الرابع .

تسبیب الاحكام

(قاعدة رقم ٦٦٠)

المبدأ :

تعويل الحكم فى اداة الطاعن على الشيك المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره ملتفتا عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الشأن - قصور فى التسبیب واخلال بحق الدفاع •

المحكمة : لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يتناول ما اثاره من دفاع وتنكب عن تحقيقه والرد عليه وعول فى الادانة على الشيك المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره ملتفتا عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الشأن فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبیب والاخلال بحق الدفاع فضلا عن انطوائه على فساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن •

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦)

(قاعدة رقم ٦٦١)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته •

المحكمة : من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم

صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية - لأنه لا يمار إلى بحث القصد
الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه فى إيرادته بياناً لواقعة الدعوى لم يبين مؤدى مضمون افادة البنك
ووجه استغلاله بها على ثبوت التهمة فى حق المتهم دون بحث أمر رصيد
الطاعن فى المصرف وجوداً وعدمه واستبعاد شرائطه فإنه يكون معيباً
بالقصور بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه
الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٦٦٢)

المبدأ :

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد
اكتفى فى بيان الواقعة بالأحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد
مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى
حق المتهم كما أغفل بحث أمر الرصيد من حيث الوجود والعدم والقابلية
للمصرف وإطلاق القول بثبوت التهمة فى عبارة مجملة مجهلة فإنه يكون
معيباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٨٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

(قاعدة رقم ٦٦٣)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد - أن
يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف -

بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للوضع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يمار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

المحكمة : اذ كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للوضع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يمار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه اذ ساءل الطاعن عن هذه الجريمة قد شابه غموض وتناقض فى تحديد أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بحيث لا يفهم منه ما اذا كان قد عول على افادة البنك بالرجوع على الساحب ، مما لا يتأتى معه ان يبني عليه ركن تخلف الرصيد الكافى والقابل للصرف فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التى دين بها الطاعن او انه عول على افادة للبنك تفيد عدم وجود رصيد له قائم وقابل للسحب ، الامر الذى يشوب الحكم بالابهام والتناقض فى بيان توافر أركان الجريمة بما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن مراقبته التطبيق القانونى على الواقعة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٧٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١)

فى نفس المعنى :

(تنظعن رقم ٥٠٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٦٤)

المبدأ :

عدم بحث الحكم المطعون فيه أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا
وعدمًا واستيفائه شرائطه - قوله بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن
لمجرد توقيعه على الشيك وإفادة البنك الرجوع على الساحب دون بحث
علة ذلك - قصور في التسبيب .

المحكمة : ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن
في المصرف وجودا وعدمًا واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر
أركان الجريمة في حق الطاعن لمجرد توقيعه على الشيك وإفادة البنك
بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك ، فإنه يكون قد انطوى على
قصور في التسبيب ، ولا يغير من ذلك استناد الحكم المطعون فيه الى ما
ضمنه المدعى بالحقوق المدنية صحيفة دعواه المباشرة من أن البنك لم
يسرف الشيك عند تقديمه اليه وطالبه بالرجوع على الساحب لعدم
وجود رصيد له ، لأن قوله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لنظره لا تسانده
فيه إفادة البنك التي اقتصر على الرجوع على الساحب ، مما لا يأتى
معه أن يبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والقابل للمصرف في جريمة
إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب
نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام
المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

(قاعدة رقم ٦٦٥)

المبدأ :

عدم إيراد الحكم البيانات الدالة على استيفاء الشسيك لشرائطه
القانونية ولا مضمون لادلة التي بنى عليها الحكم قضاءه بثبوت التهمة
- قصور .

المحكمة : لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقتصر. في بيان واقعة الدعوى على سرد ما أورده المدعى بالحقوق المدنية. بصحيفة دعواه أن يورد في. محتواته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرايطه القانونية ولا مضمون الاحلة التي بنى عليها الحكم قضاءه بثبوت التهمة. بعناصرها القانونية في حق الطاعن وانما أطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجعلة مبهلة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتصور الذي يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٣٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٠)

(قاعدة رقم ٦٦٦)

المبدأ :

إذا اقتصر الحكم المطعون فيه على الاحالة الى ما ورد في عريضة المدعى بالحقوق المدنية دون أن يبين للوقائع والادلة ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى وادلة الثبوت فيهما بقوله : « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص في أن المدعى بالحقوق المسحنى أقام دعواه بالطريق المباشر بموجب صحيفة معلنة والنيابة العامة. طلبت عقابه بالمدنتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ ع والزامه بأن يدفع قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ٢ اتعاب محاماة - وقال شرحا لدعواه أن المتهم حرر شيكا بمبلغ على بنك وأنه توجه للبنك المذكور لصرف قيمة الشيك ، تبين عدم وجود رصيد له وقت المسحب وأفاد البنك بعدم وجود رصيد له ومن ثم فقد أقام دعواه ضد المتهم طالبا الحكم عليه ، وحيث ما تقدم فتكون التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه ثبوتا كافيا من عدم دفع المتهم بدفعا. مقبول ومن ثم يتعين عقابه ١٠٠٠ » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستتوية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة على ما ورد فى عريضة المدعى بالحق المدنى دون أن يبين الوقائع والادلة ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٢٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٢)

(قاعدة رقم ٦٦٧)

المبدأ :

جريمة اصدار شيك بدون رصيد - يتعين على الحكم بالادانة فى هذه الجريمة أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته .

المحكمة : من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يمار الى بحث القصد الملبس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة وورقة الشيك وافادة البنك لمعرفة أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا او عدما واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٣٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٧٢٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٦٨)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - مثال - لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى وصف التهمة التي نسبتها النيابة العامة الى الطاعن ، والى طلبها معاقبته وفق نص المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ عقوبات بنى قضاؤه على قوله : « ان المحكمة ترى ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله بما جاء بمحضر ضبط الواقعة والمؤيدة بافادة البنك الامر الذي يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ اجراءات » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . بياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي

استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها
 تمكينا لحكمة النقص من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة
 كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا والتسبب المعتبر فى هذا
 الامدد يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على
 مسوغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أن يتعين على الحكم بالادانة فى
 جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث
 الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه
 عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند
 التشكك فى صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ
 لديه الا انه لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون .
 فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة على محضر ضبط الواقعة وافادة
 البنك دون أن يورد مضمون اى منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت
 التهمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم كما اغفل بحث أمر رصيد الطاعن
 فى المصرف وجودا وعدما واستيفاء شرائطه واطلق القول بثبوت التهمة
 فى عبارات مجملة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه
 والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٥٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٩١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٥)

(قاعدة رقم ٦٦٩)

المبدأ :

اقتضار الحكم فى بيانه واقعة الدعوى على أن الطاعن أصدر شيكا
 على بنك مصر فرع منوف لامر المدعى المدنى الذى قدم هذا الشيك مرفقا
 به افادة من البنك تتضمن رفض الشيك - ودون أن يورد الحكم فى
 مدونات البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرائطه القانونية - يعيب
 الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه واقعة الدعوى على أن الطاعن أصدر شيكا على بنك مصر فرع منوف لامر المدعى بالحق المدنى الذى قدم هذا الشيك مرفقا به افادة من البنك تتضمن رفض الشيك ، وذلك دون أن يورد الحكم فى مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرائطه القانونية ، فان ذلك مما يعيبه بالقصور الذى يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٧٠)

البيد :

١ - يتعين على الحكم بالادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف .

٢ - اكتفاء الحكم فى قضائه على صورة الشيك وافادة البنك المشار اليهما بمحضر الضبط دون أن يورد بيانا بمؤداهما يكشف به عن وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة واغفاله بحث امر رصيد الطاعن وجودا او عدما واستيفاء شرائطه يكون معيبا بالقصور فى التمهيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « أن الواقعة تخلص فيما جاء بمحضر ضبط المؤرخ في تاريخ الاتهام بمعرفة الملازم أول ٠٠٠٠ من بلاغ المجنى عليه ٠٠٠ من شراء المتهم منه كمية من الاسمنت دفع جزء من الثمن وتبقى مبلغ ٧٧٥٠ جنيه أعطى له شيك مسحوبا على بنك القاهرة فـبرع الاميرية واذ توجه لصرف قيمة الشيك تبين عدم وجود رصيد للمتهم وقدم صورة من أصل الشيك المذكور وافادة البنك عليه ولم يسأل المتهم » ثم خلص الحكم إلى ادانة الطاعن في قوله : « ان التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ في تاريخ الاتهام من أنه ارتكب ما أمنت اليه بوصف الاتهام ومن عدم حضوره لدفع الاتهام بدفاع ما ومن ثم يتعين عقابه عملا بمواد الاتهام » . ولم يصف الحكم المطعون فيه الى ما أورده الحكم المستأنف سوى قوله « انه عن المصاريف الجنائية فان المحكمة تلزم بها المتهم عملا بالمادتين ٣١٣ ، ٣١٤ أ . ج ولا يفوت المحكمة أن تشير الى أن ما يثيره المتهم من استئجال الدعوى للطعن بالتزوير على استكتاب المضاهاة المرسل لا يكفي فان المحكمة تلتفت عن هذا الطلب لعدم جديده بعد ما انتهى تقرير الطب الشرعى الى أن الشيك غير مزور عليه اذ أنه محرر بخطه صلبا وتوقيعا » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستثوية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على صورة الشيك وافادة البنك المشار اليهما بمحضر الضبط دون أن يورد

بيانا بمؤداهما يكثف به عن وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة فى حق الطاعن كما أغفل بحث أمر رصد الطاعن فى المصرف وجودا أو عدما واستيفاء شرائطه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب متعيينا نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٧/ ١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٦/ ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٧١)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - صدور حكم بالادانة دون ان يعرف الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الادلة يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ومن حيث ان الواقعة تخلص فيما ابلغ به وقرره من ان اعطى بسوء نية لـ شيكا على بنك القاهرة فرع مصر الجديدة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية لا يقابله رصد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك على النحو المبين بالاوراق » ومن

حيث أن التهمة ثابتة من أقوال ، وبذلك يتعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بالمادة ١٢/٣٠٤ ج « دون أن يعرف الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامتها المحكمة قضاها بالادانة فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

(قاعدة رقم ٦٧٢)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - آثار الطاعن فى دفاعه أن ظروف إصداره الشيك تم عن طريق مشوب بجريمة نصب وقعت عليه - ادانة الطاعن دون أن تعرض المحكمة لهذا الدفاع الجوهري على استقلال وعدم استظهار هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لدى صدقه يكون الحكم مشوباً بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث أن البين من محاضر الجلسات ومدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار فى دفاعه ظروف إصداره الشيك موضوع الدعوى وأنه قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب وقعت عليه ، وقد اقتصر الحكم فى رده على هذا الدفاع على ما قاله من « استيفاء الشيك الشروط التى يتطلبها القانون » .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن آنف البيان - يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهياً ، كما يترتب عليه من أثر فى تحديد المسؤولية الجنائية ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لدى صدقه

وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك
مكتفية بالعبرة القاصرة التي لا تواجه دفاعه والمشار إليها فيما تقدم ،
فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الاخلال بحق
الدفاع ، مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه
الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٢)

(قاعدة رقم ٦٧٣)

المبدأ :

١ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - يتعين على الحكم بالادانة ان
يستظهر الحكم امر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف
بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للاوضاع
المصرفية - لانه لا يسار الى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل
نفسه .

٢ - اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة
دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية فى حق المتهم كما أغفل بحث رصيد الطاعن فى المصرف وجوداً
أو عدماً واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة فى عبارات
مجملّة مجهلة يكون معيباً بالقصور .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اخذ الحكم المطعون فيه
باسبابه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتحليل عليها فى حق الطاعن
على قوله : « حيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتاً كافياً لادانته أخذاً
بما جاء بمحضر ضبط الواقعة وعدم دفعه للتهمة بدفع أو دفاع مقبول
ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام ... » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به . كذلك فمن المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتياؤه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية كرفض البنسك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، لانه لا يمار الى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان 'الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم ، كما اغفل بحث امر رصيد الطاعن في المصرف وجودا او عدما واستيفاء شرائطه واطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مجهلة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٤٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٦٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

(قاعدة رقم ٦٧٤)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - يكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله اذا اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك واقادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم .

المحكمة : وحيث أن القانون اوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك واقادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم واطلق القول بأن الشيك استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون دون أن يورد فى مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشروطه القانونية ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ١١٥٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٦٧٥)

المبدأ :

اذا كانت اسباب الحكم تناقض بعضها البعض ، فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون

فيه قد أثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن البنك أفاد بالرجوع على الساحب ، ثم انتهى الى أن البنك أفاد بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب ، فان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص ما اذا كان الحكم المطعون فيه قد بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدمه واستيفائه شرائطه ، لاضطراب العناصر التي أوردتها المحكمة عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالتناقض - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٧٦)

المبدأ :

يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد أن يستظهر أمر الرصيد. في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية لانه لا يسار الى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على قوله : « وحيث ان الواقعة تتحصل في انه بتاريخ ١١/٩/١٩٨٥ فيما اثبت السيد الملازم أول ... ضابط المركز من انه حضر اليه المواطن ... وقرر انه يمتلك مخلفات مصنع كاشب للطوب وقام المدعو ... بشراء هذه المخلفات بموجب شيكات تمتحق الدفع ١٢/٩/١٩٨٥ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه خمسة آلاف جنيه ورغم

مطالبته بالمبلغ لم يتم بتسليمه المبلغ المحرر من أجله الشيك وبالتوجه الى البنك تبين أنه ليس له رصيد قائم وقابل للمسحب ...

وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم أخذاً بما قرره المجنى عليه من أن المتهم أعطاه شيك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب والذي تأيد برفض البنك للشيك ولم يدفعها المتهم بدفاع مقبول الأمر الذي ترى معه المحكمة أدانته عنها طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ ج - « .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتواؤه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكيك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يسار الى بحث القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف اليه من أسباب أخرى اكتفى في بيان الرصيد بالقول - نقلاً عن المجنى عليه - « وبالتوجه الى البنك تبين أنه ليس له رصيد قائم وقابل للمسحب » دون أن يتضمن الحكم بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً أو عدماً واستيفائه شرائطه من واقع افادة للبنك وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملّة مجهلة فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٢)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ٦٧٧)

المبدأ :

مظهر الشيك لا يقع تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ عقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير أن الشيك ليس له مقابل وفاء - لا يعتبر المظهر شريكا للمالك .

الحكمة : التظهير الحاصل من المستفيد أو التنازل لا تعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير أن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما وأن المظهر لا يعتبر شريكا للمالك لان الجريمة تمت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير - اللهم الا اذا ثبت أنه اشترك معه - بأي طريق من طرق الاشتراك في اصداره على هذه الصورة - على أن عدم العقاب على التظهير بوضعه جريمة شيك بدون رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى قام في حق المظهر توافر أركان هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

(قاعدة رقم ٦٧٨)

المبدأ :

عدم تحقيق الحكم لدفاع الطاعن القائم على أن الشيك موفسوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لاعتباره شيكا أو يرد عليه - أثره - نقض الحكم .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن القائم على ان الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لاعتباره شيكا كما هو معرف فى القانون او يرد عليه مع انه دفاع جوهري - لو صح - لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧١٨٧ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٧٩)

المبدأ :

شيك بدون رصيد - تم عن طريق مشوب بجريمة نصب - مقابل ثمن شراء قطعة ارض اتضح ان البائع لا يمتلكها وليس له حق التصرف فيها - طلب وقف صرف الشيكات - قدم الطاعن مستندات دعم بها دفاعه - عدم تعرض المحكمة لهذا الدفاع رغم اهميته وجوهريته يكون حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث ان البين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان الدفاع عن الطاعن قد اثار فى مذكرته المقدمة منه بجلسة ١٧/٣/١٩٨٦ امام المحكمة الاستئنافية ان تحرير الشيك - موضوع الدعوى قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب ، ذلك ان الطاعن قد حرر هذا الشيك وعشر شيكات اخرى لصالح مقابل ثمن شراء قطعة ارض منه ثم تبين له انه - اى المسحوب له - لا يمتلكها وليس له حق التصرف فيها وقد عجز عن تسجيلها باسمه فاضطر حماية ماله - ان يوقف صرف الشيك - والذي قام المسحوب له « المستفيد » بتظهيره للمدعى بالحقوق المدنية ... ، كما قدم الطاعن مستندات دعم بها دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة - الذى ذان الطاعن - أخذاً بأسبابه دون أن يعرض لما إبداه الطاعن فى مذكرته وكان دفاع الطاعن أنف البيان - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يقترب عليه من اثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية فما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وتمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٨١٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٨٠)

المبدأ :

جريمة اضرار شيك بدون رصيد - يتعين على الحكم بالادانة استظهار أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالا للاوضاع المصرفية .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه أقام قضاءه على قوله : « أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر الضبط ولم يدفع لها المتهم بدفع مقبول الامر الذى يتعين معه معاقبته عملا بالمادة ٣١٣ ج ١ ، ج ٢/٣٠٤ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، والتسبيب المعبر فى

هذا التصدد يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مموغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على المحكم بالادانة فى جريمة اصغار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذنه من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالا للاوضاع المصرفية ، كرفض البنك المصرف عند التشكك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يمار الى بحث 'القصد الملاعن' الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم 'لابتدائى - المؤيد لاسبابه - بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان الواقعة ولم يذكر ادلة الثبوت ويورد مضمونها ومؤداهما وجه استدلاله بما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم ، وأغفل بحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجودا أو عدما وامتفاء شرائطه واطلق القول بثبوت 'لتهمة فى عبارة مجملة مجهلة فانه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه 'الحكمة - محكمة النقض - عن اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٨١)

المبدأ :

إذا قضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى مستقدا فى ادانة الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يترصص الفصل فى الادعاء بالتزوير ودون أن يعرض لدفاعه بعدم اعلانه بالحضور امام النيابة لتحقيق الطعن بالتزوير وهو دفاع جوهرى فكان لازما على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع والتفتت عنه كلية يكون حكمها معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات

المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن مثل مع محاميه بجلسة ١٣/٥/١٩٨٤ .
وهى الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته - وقرر أنه يطعن بالتزوير
على الشيك موضوع الاتهام صلبا وتوقيعا فاجلت المحكمة الدعوى لجلسة
١٧/٦/١٩٨٤ لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير وبهذه الجلسة الاخيرة
قررت المحكمة وقف السير فى الدعوى واحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ
شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير ، ويجلسه ١٨/٥/١٩٨٦ مثل الطاعن مع
محاميه وقرر انه لم يعلن بالحضور امام النيابة ، وإن المدعى بالحقوق
المدنية ساومه على التنازل عن الطعن بالتزوير فى مقابل اعطائه المخالصة
المقدمة منه بتلك الجلسة فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية
تنص على أنه اذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير فى
تحقيق التزوير تحيل الاوراق الى النيابة العامة ، ولها أن توقف الدعوى
الى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل فى الدعوى
المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفاد ذلك أنه
كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة فى موضوع الدعوى
المطروحة على المحكمة الجنائية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها
للسير فى تحقيقه فاحالته الى النيابة العامة واوقفت الدعوى لهـذا
الغرض - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه ينبغى على المحكمة
أن تترىص الفصل فى الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر
أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر
الحكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ
يكون للمحكمة أن تضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى
مستندا فى ادانة الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يترىص الفصل فى
الادعاء بالتزوير ، ودون أن يعرض لدفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام
النيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل
المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الراى فيها ، ومن ثم فقد كان
لزما على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغا
الى غاية الامر فيه ، أما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على

تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي لأسبابه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور
فى التمييز فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والاعادة
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٨٢)

المبدأ :

١ - يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم
فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه .

٢ - تعيين اختصاص مكان وقوع الجريمة فى اعطاء شيك بدون
رصيد هو مكان تسليم الشيك للمستفيد .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه انه عرض للدفع المبدئى من الطعن بعدم اختصاص
محكمة مصر الجديدة محليا بنظر الدعوى واطراحه فى قوله : « وحيث
انه من المقرر بنص المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين
الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى - يقيم فيه المتهم
أو الذى يقبض عليه فيه ، وكان مقررا فى قضاء النقض تساوى الاماكن
الثلاثة التى حددتها المادة ٢٩٧ ولتعيين الاختصاص مكان وقوع الجريمة
لاعطاء شيك بدون رصيد هو مكان تسليم الشيك للمستفيد ، وحيث كان
ذلك ، وكان الثابت انه وان كان مكان اقامة المتهم بمدينة المنصورة الا انه
بصد محل وقوع الجريمة فليست فى الاوراق ما يبين وقوعها فى مدينة
المنصورة ولم يقدم المتهم دليل دفع فى هذا الصدد ومن ثم يضحى دفعه
واهيا وغير قائم على سند وترفض المحكمة وتقضى باتخاذ اختصاصها
بنظر الجثة ولا يقدر فى ذلك ان البنك المسحوب عليه بالمنصورة والذى
اعطى الشهادة بعدم كفاية الرصيد اذ ان اعطاء الشهادة بعدم كفاية
الرصيد لا يعد الا اجراء لاحقا لارتكاب الجريمة بتسليم الشيك للمستفيد
الذى لم يثبت المدافع مكانه » وازاد الحكم المطعون فيه ردا على هذا

الدفع قوله : « انه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا فان محكمة اول درجة سبق وردت على هذا الدفع فضلا عن ان المتهم ابداه امام تلك المحكمة بعد ان اجلا للاطلاع والاستعداد والتخلص ومن ثم نقض المحكمة برفضه » .

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيه . وهذه الاماكن قسائم متساوية فى ايجاب اختصاص المحكمة بفظر الدعوى ولا تفاضل بينها وتغيير مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

وكان يبين من الحكم الطعون فيه ان المحكمة وان سلمت بان الطاعن يقيم بدائرة المنصورة الا انها انتهت الى ان محكمة مصر الجديدة هى المختصة ينظر الدعوى استنادا الى ان الطاعن لم يقدم ما يفيد تسليم الشيك الى المستفيد خارج دائرة هذه المحكمة مع انه كان يتعين عليها ان تستظهر الدليل على ان الشيك سلم للمستفيد بدائرة المحكمة سالفة الذكر او انه قبض على الطاعن فى تلك الدائرة حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة التطبيق القانونى لقواعد الاختصاص بالواقعة المسند الى الطاعن ارتكابها وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حلجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥)

(قاعدة رقم ٦٨٣)

المبدأ :

١ - تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من الحالات التى تبيح المعارضة فى الوفاء بقيمته .

٢ - دفاع الطاعن بأنه كان ضحية جريمة خيانة امانة نتج عنها وصول الشيك الى يد المستفيد - اغفال الحكم لهذا الدفاع كليس - رغم

جوهريته ولم يعن بتمجيده كشفا لادى صدقه والرد عليه بما يذخسه
فانه يكون معيبا بالقصور .

الحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة -
والفردات المضمومة - أن الطاعن تمسك أمام محكمة ثاني درجة بدفاعه
المبين بوجه النعى مدلا على صحته بحاقظة مستندات قدمها استند بها
على صحة هذا الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان الاصل ان سحب الشيك وتسليمه للمسحوب
له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب ان يسترد
قيمته او يعمل على تاخير الوفاء به لصالحه ، الا أن ثمة قيودا يرد على
هذا الاصل يستفاد من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات
و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ من قانون العقوبات على
أن احكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق
مقرر بمقتضى الشريعة ، بما مؤداه ان استعمال الحق المقرر بالقانون -
ايما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها باعتبارها كلا متمقا
مترابط القواعد - يعتبر سببا من اسباب الاباحة اذا ما ارتكب بنية
سليمة ، فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح
باتخاذ ما يلزم لتحقيقها وهو فى ذلك انما يوازن بين حقين يهــدر
أحدهما صيانة للآخر .

وعلى هذا الاساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة - الذى
يسرى حكمه على الشيك - وقد جرى بانه : « لا تقبل المعارضة فى دفع
قيمة الكمبيالة الا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها » فاباح بذلك
للساحب أن يتخذ من بجانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم
من القضاء ، لما قدره المشرع من ان حق الساحب فى حالتى الضياع وافلاس
الحامل يعلو على حق المستفيد ، ومن المسلم به أن السرقة البسيطة
والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد تدخل فى حكم الضياع ،

كما انه لما كان القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فانه يمكن الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات التى تبيح المعارضة فى الوفاء بقيمته ، على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وان الورقة فيها متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الامر ما يمكن أن يترتب على مباشر الساحب لهذا الحق من الاخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات فى التعامل ، ذلك بان المشرع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة - هى الاولى بالرعاية ، كما أن هذا النظر لا يمس الاصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق احكام المادة ٣٣٧ عقوبات وانما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة .

ولما كان الطاعن قد أقلم دفاعه على أنه كان ضحية جريمة خيانة أمانة نفج عنها وصول الشيك الى يد المستفيد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتقل هذا الدفاع كلية رغم جوهريته لما قد يترتب على صحته من انتفاء المسؤولية الجنائية للطاعن ، ولم يعن بتحميص عناصره كشفا لدى صدقه والرد عليه بما يفرضه ان رأى اطرحه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١١٩٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٨٤)

المبدأ :

شيك - اصدار شيك ووقف صرفه - الدفاع بان الشيك تم فقسه وعثر عليه المدعى بالحق المدنى - عدم تعرض الحكم لدفاع الطاعن الذى يعد هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التشبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المدافع عن الطاعة قد اثار فى مذكرته المقدمة منه فى المعارضة امام محكمة اول درجة ظروف اصدار الطاعة للشيخ ووقفها صرفه وما ساقه تدليلا على ان حصول المدعى بالحقوق المدنية على هذا الشيخ انما كان عن طريق العثور عليه بعد فقدته من مندوبها - على نحو ما رددته الطاعة فى وجه طعنها - كما قدم حافظة بالمستندات التى تستند اليها فى دفاعها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الصادر عن محكمة اول درجة الذى دان الطاعة اخذاً بأسبابه دون ان يعرض أيهما لما أبدته الطاعة فى مذكرتها المقدمة منها فى جلسة المعارضة امام محكمة اول درجة ، وكان دفاع الطاعة - آنف البيان - الذى ضمنته المذكرة سائلة الذكر يعد فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية ، مما كان يتعين معه على المحكمة ان تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه .. اما وقد أمسكت عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم - فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٧٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧)

(قاعدة رقم ٦٨٥)

المبدأ :

جريمة اعطاء شيخ بدون رصيد - اكتفاء الحكم فى بيان الواقعة والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه - يعيبه بالبطلان .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة والدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « وحيث انه لما تقدم وكانت الجريمة المسندة الى المتهم قد قامت فى حقه بجميع عناصرها القانونية وذلك اخذا بما اثبته محرر المحضر بمحضره وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم والمحكمة تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط والى ما حواه من اجراءات ومن ثم يتعين عقابه عملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج . » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة وان يورد مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن بالاحالة الى محضر الضبط دون ان يورد مضمونه ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث مائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٩)

صحافة

(قاعدة رقم ١٨٦)

المبدأ :

المسئولية الجنائية عن النشر بالنسبة لرئيس التحرير مسئـولية
مقتضية وفقا لنص المادة ١٥ عقوبات ، اما بالنسبة لرئيس مجلس ادارة
الجريدة فمسئولية فعلية تخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد
لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه وصف الطاعن فى موضع منه بأنه يعمل
رئيسا لمجلس ادارة الجريدة التى قامت بنشر المقالات موضوع الاتهام بيد
انه انتهى الى مساءلته باعتباره رئيسا لتحريرها ، واذ كان من المقرر ان
المسئولية الجنائية عن النشر تختلف فى الحالين فبينما هى بالنسبة
لرئيس التحرير مسئولية مقتضية وفقا لنص المادة ١١٥ من قانون
العقوبات فانها بالنسبة لرئيس مجلس ادارة الجريدة مسئولية فعلية
تخضع للقواعد العامة المقررة فى قانون العقوبات ، واذ كان لا يبين من
الحكم - حسما ملف - ما اذا كان الطاعن رئيسا للتحرير ام رئيسا
لمجلس ادارة الجريدة ، كما خلت اسباب الحكم عن اقامة الدليل على
ارتكاب الطاعن لجريمة النشر طبقا للقواعد العامة فى المسئولية
الجنائية باعتباره فاعلا او شريكا ، فان الحكم يكون معيبا بالتناقض
والقصور فى التسبيب مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٦٣٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٩)

ضرائب

(قاعدة رقم ٦٨٧) .

المبدأ :

الحكم الصادر بالتهرب من الضريبة طبقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - الزام الحكم ببيان البضائع المستحقة عنها الضريبة وقيمتها والاسس التى يقيم عليها حسابها للضريبة والتعويض المستحق عنها .

المحكمة : لـه كفت المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على : « مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب أو شرع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة ويتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة . وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز ألفين وخمسمائة جنيه (٢٥٠٠ جنيه) ومصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها ٠٠٠٠ » . مما مفاده الزام الحكم ببيان البضائع المستحقة عنها الضريبة وقيمتها والاسس التى يقيم عليها حسابها للضريبة والتعويض المستحق عنها واذا ما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مفردات البضائع التى دان الطاعنين بالتهرب من الضريبة المستحقة عنها وقيمتها والعناصر التى خلص منها الى مبلغ الضريبة الذى أورده مما كان له اثره فى تقدير مبلغ التعويض وبدل المصادرة المقضى بهما ، ولم ترد على طلب استدعاء محرر المحضر المناقشته فى أسس تقديره لمبلغ الضريبة رغم جوهريته فى الدعوى المطروحة كما أن الحكم لم يبين ما اذا كانت البضاعة أو بعض منها قد تم ضبطه مما يكون له اثره فى قضاء الحكم ، هذا الى أنه لا يبين عن الحكم الاساس القانونى لاعادة الزام الطاعن الاول وحده بمبالغ أخرى الامر الذى يصم الحكم

فضلا عن اخلاله بحق الدفاع بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها من 'لحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان' من وجه مخالفة القانون مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)

(قاعدة رقم ٦٨٨)

المبدأ :

عدم استظهار الحكم لكمية الدخان الخام أنها قد صنعت بالفعل وهو مناط المسؤولية الجنائية واتخاذها من مجرد العجز في السلسلة دليلا على تحقق المسؤولية الجنائية يعنيه بالقصور في التسبب بما يبطله ويوجب نقضه .

المحكمة : الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد في التسبب المعتبر ايراد الاسباب والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له ، سواء من ناحية الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل ، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة تجعله لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى مدونات الحكم المستأنف ، قد اقتصر في الدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « ... وكان الثابت من مطالعة مذكرة مصلحة الضرائب وتحقيقات النيابة وجود عجز في كميات الدخان الخام ناشئ عن التصرف دون سداد فروق ضريبة الاستهلاك بما يقدر بمليم جنيه

بـ ٥٢٠ ر ٢٠٥٥ بين ما استحق عليها ابتداء لمصلحة الجمارك عند

دخولها البلاد أو بين المتصرف فيه وأنه في عدم توريد هذه الفُروق بين الضريبة وتقديم الأقرار السلي يجعله تهرب من الضرائب وأنه بهذا المقتضى تكون التهمة قد ثبتت وتوافرت في حق المتهم ذلك أنه يعد ممن يستحق عنهم ضريبة وأن هذه السلعة من بين السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك طبقاً لنص المادتين ٢ ، ٣ من ذات القانون ومن اعترافه الثابت من مذكرة مصلحة الضرائب من أنه قام بالتصرف فيها بالبيع ولم يقيدها بدفائره . كما لم يقدم الأقرار السلي عنها وتوريد قيمة فروق الضرائب إلى المصلحة فلا يقدح في ذلك عدم وجود آلات أو أدوات مما تستخدم في التصنيع « . دون أن يستظهر أن كمية الدخان الخام قد قام الطاعن بتصنيعها بالفعل وهو مناط المسؤولية الجنائية في صورة الدعوى ، واتخذ من مجرد العجز في السلعة تلك دليلاً على تحقق المسؤولية الجنائية ، فانه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بمما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٦٨٩)

المبدأ :

جريمة التهرب من الضريبة على الاستهلاك - عدم الأقرار عن الضريبة وتوريدها في المواعيد - ضريبة الدخان الخام - الضريبة بعد التصنيع .

المحكمة : ومن حيث أن الشارع اذ نص في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك على أن : « يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٣ عدم الأقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة » والزمّت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون كل مشتر أو مستورد للدخان الخام - وهي السلعة محل ملّيم جنّيه الاتهام في الدعوى - مدد عنه ضريبة الاستهلاك بواقع ٤٠٠ر عن كل

كيلو جرام ان يقدم للمصلحة خلال شهر من تاريخ سداد الضريبة اقرارا بكيفية التصرف في كميات الدخان وللمصلحة التأكد من صحة ما ورد باقراره ، وأورد في الفقرة (هـ) من البند الحاش من الجدول المرفق بالقانون ان الضريبة المستحقة على كل كيلو جرام من الدخان المصنع هي ملليم جنيه
ملليم جنيه
مبلغ ١٦٤ ر ٨ تخصم منها مبلغ ٤٠٠ ر ٤ الذى سبق سداده كضريبة جمركية عن الدخان الخام .

واذ كان ذلك ، وكان مناط التائيم فى الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون أنف الذكر هو ان تخضع السلعة لضريبة مستحقة ، لم يقربها الملتزم بها ولم يوردها فى المواعيد المحددة وكان شرط خضوع السلعة محل الاتهام فى الدعوى لضريبة الاستهلاك - الدخان الخام - على ما افصح عنه الجدول المرفق بالقانون - على السياق المتقدم - رهنا بثبوت تصنيعها ، اذ يستحق عليها عندئذ الفرق بين ما حصل من ضريبة على الدخان الخام بمعرفة الجمارك عند استيراده وما يجب أدأؤه عليها بعد تصنيعها .

(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

(قاعدة رقم ٦٩٠)

المبدأ :

الاصل ان محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا أنه يتعين عليها ان تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها .

المحكمة : اذ كان من المقرر انه وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا أنه يتعين عليها ان تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وملت بها

على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان الحسك المطعون فيه قد أ طرح خطاب الشركة البائعة لمجرد أنه صدر فى تاريخ لاحق على تاريخ ضبط الواقعة ، دون أن يعرض لفحوى هذا المستند وما تضمنه من أن شراء الطاعن للبضائع كان سابقا على تاريخ الضبط وإن الشركة البائعة حصلت ضريبة الاستهلاك عن الطاعن قبل تحرير ذلك المحضر ووردتها الى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ، ويقول كلمته فيه على الرغم من أنه - فى خصوصية هذه الدعوى - دفاع هام مؤثر فى سيرها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الاختلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٩٢)

المبدأ :

١ - ضريبة على الاستهلاك - حيازة السلع الخاضعة للضريبة محلية أو مستوردة بغرض التجارة دون سداد الضريبة المستحقة عليها يعتبر تهريا من الضريبة .

٢ - إذا لم تستظهر المحكمة فى حكمها أن الحيازة بقصد الاتجار يكون حكمها مشوبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث أن الثابت من الأوراق أنه عند تفتيش مصنع المتهم بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥ ضبط لديه كمية قدرها ٢٠٠ كيلو جرام من غزل الصوف دون أن يكون لديه مستندات تفيد سداد الضريبة عنها . واذ كانت المادة ٤/٥٤ تعتبر فى حكم التهريب حيازة السلعة الخاضعة للضريبة دون أن تكون مصحوبة لمستندات تفيد سدادها . واذ كانت المادة ٥٣ ٠٠٠

ولما كان ما تقدم ، فإن جريمة التهريب من الضريبة المسندة الى

المتهم تكون قائمة فى حقه ويتعين مساءلته عنها عملا بمواد الاتهام
والمادة ١٢/٣٠٤ ج ٠ « .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن
الضريبة على الاستهلاك والذى يحكم واقعة الدعوى قد اعتبر فى حكم
التهرب من الضريبة الحالات التى عدتها المادة ٥٤ منه ومنها الحالة
المنصوص عليها بالفقرة الرابعة وهى حيازة السلع الخاضعة للضريبة
سواء كانت محلية او مستوردة بفرض التجارة دون أن تكون مصحوبة
بمستندات او ملصقات او أختام تفيد مداد الضريبة المستحقة عليها ، وهو
ما يوجب على المحكمة عند القضاء بالادانة أن تدلل على أن حيازة
السلعة المضبوطة كان بقصد الاتجار ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن
بجريمة حيازة سلعة لم يسدد ضريبة الاستهلاك المستحقة عليها والمنصوص
عليها فى المادة ٤/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من غير أن
تستظهر توافر قصد الاتجار فى حقه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور
مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث بقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩١٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

(قاعدة رقم ٦٩٢)

المبدأ :

حكم - مشوب بالفموض والابهام والقصور الذى يعجز محكمة النقض
عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون - يعيب الحكم فيوجب نقضه -
مثال - جريمة التهرب من ضريبة الاستهلاك .

المحكمة : واذا كان الحكم المطعون فيه قد دلت الطاعن بتهمة
التهرب من ضريبة الاستهلاك دون أن يبين ما اذا كانت السلع المضبوطة
من السلع الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن
الضريبة على الاستهلاك وما اذا كانت محلية او مستوردة ودون أن يبين
صفة الطاعن بما اذا كان منتجا صناعيا او مستوردا او من التجار او
الموزعين كما أنه لم يستظهر فى وضوح سلوك الطاعن ايجابيا كان او
سلبيا حتى يكون متهربا حقيقة او حكما طبقا لاحكام القانون ولا يكفى

بيانا لذلك ما اوردته الحكم من ضبط السلع بمخازن البنك الاهلى متهرب من سداد ضريبة الاستهلاك عنها وان الطاعن مسئول عن عدم تقديم البيان المطلوب طبقا للمادة ٥٤ مكررا وذلك ان مفهوم المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ أنه يجوز ايداع السلع الخاضعة للضريبة بمخازن الايداع المنشأة طبقا لاحكامه دون سداد الضريبة عنها اذا كانت من السلع المنتجة محليا والا تستحق عليها الضريبة الا عند سحبها من المخازن عملا بحكم المادة الرابعة منه واذا كان الحكم المطعون فيه بالاضافة الى ما تقدم قد خلا من استظهار ما اذا كان مخزن البنك الاهلى الذى ضبطت به السلع خاضعا لاحكام القانون سالف الذكر ومن ثم فانه يكون مشويا بالغموض والابهام والقصور الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) .

(قاعدة رقم ٦٩٣)

المبدأ :

عدم جواز رفع الدعوى العمومية عن جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الا بطلب من الوزير أو من ينييه - اغفال هذا البيان بالحكم - اثره - بطلان الحكم .

المحكمة : حيث انه لما كان مؤدى ما نصت عليه المادة ٥٦ فقرة أولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك من عدم جواز رفع الدعوى العمومية عن جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينييه . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الانقصاص عن أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه بما يعنيه بالقصور ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(قاعدة رقم ٦٩٤)

المبدأ :

المادة ١/٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك - عدم جواز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب الا بطلب من الوزير أو من ينوبه - اذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناط القانون به - وقع ذلك الاجراء باطلا .

المحكمة : من حيث انه من المقرر ان الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على انه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينوبه » وكان مؤدى هذا النعى انه اذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، واذا كان بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض من البيانات الجوهريّة التي يتعين ان يتضمنها الحكم الصادر بالادانة ، فان اغفال الاشارة اليه يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النعى عليه ان يكون ثابتا بالاوراق صدور ذلك الطلب ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة فقد خلت مدوناته من الاشارة الى صدور ذلك الطلب فانه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٦٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٠)

المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون الضريبة على الاستهلاك - الزام الحكم ببيان البضائع المستحقة عنها الضريبة بقيمتها والامس التي يقيم عليها حسابها للضريبة والتعويض المستحق عنها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على : « مع عدم الاخلال باى عقوبة اشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب او شرع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه ، او باحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة ويتعويض لا يجاوز ثلاثة امثال الضريبة . واذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز الفين وخمسمائة جنيه (٢٥٠٠ جنيه) ومصادرة السلع التي تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها ... » . مما مفاده الزام الحكم ببيان البضائع المستحقة عنها الضريبة بقيمتها والامس التي يقيم عليها حسابها للضريبة والتعويض المستحق عنها ولذ ما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مفردات البضائع التي دان الطاعنين بالتهرب من الضريبة المستحقة عنها بقيمتها والعناصر التي خلص منها الى مبلغ الضريبة الذى اوردته مما كان له اثره فى تقدير مبلغ التعويض وبذل المصادرة المقضى بهما ولم ترد على طلب استدعاء محرر المحضر لمناقشته فى اسس تقديره لمبلغ الضريبة رغم جوهريته فى الدعوى المطروحة كما ان الحكم لم يبين ما اذا كانت البضاعة او بعض منها قد تم ضبطه مما يكون له اثره فى قضاء الحكم ، هذا الى انه لا يبين من الحكم الاساس القانونى لاعادة الزام الطاعن الاول بوجده بمبالغ اخرى الامر الذى يحسم الحكم فضلا عن اخلاله بحق الدفاع بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه

القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها من الحكم
والقرار برأى فيما يثيره الطاعنان من وجه مخالفة القانون مما يتعين
معه نقضه .

(الطعن رقم ٣٥٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٦٩٦)

المبدأ :

التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم
- هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوى على عنصر التعويض -
جواز تدخل الخزنة العامة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به والطعن
في الحكم الذي يصدر بشأنه .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان نص المادة ٥٣ من قانون الضريبة
على الامتلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم
١٠٢ لسنة ١٩٨٢ المطبق على واقعة الدعوى ينص على أنه مع عدم
الاخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب كل من قام بالتهريب
من الضرائب أو شرع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وغرامة
لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بأحدى هاتين
العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة
وبتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة ، وإذا تعذر تقدير الضريبة
قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز ألفين وخمسمائة جنيه ومصادرة
السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع
يحكم بما يعادل قيمتها ، ويحكم بمصادرة السلع المهربة أو التى شرع فى
تهريبها والآلات والمواد المستعملة فى انتاج السلع وتهريبها ، كما يجوز
الحكم بمصادرة وسائل النقل التى استخدمت فى التهرب وفى حالة العود
يضاعف الحد الاقصى للتعويض « .

وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض ، وأجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزنة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه ، وكان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر به القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ هو من القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ونظرا لما يخالف العقوبات التكميلية التي نص عليها من مسحة من التعويض المترتب على الجريمة ، فإنه يجوز للجهة المثلة للخزنة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات ، أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك عملا للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه : « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا مجنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية » ولا يغير من هذا النظر أن المحكمة تقضى بها التعويض دون ما حاجة الى بحث الضرر أو تقدير التعويض عنه ، ذلك أن المشرع افترض وقوعه وقدر التعويض عنه تقديرا تحكيميا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يبطله ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاعادة الى محكمة أول درجة وذلك عملا بنص المادة ١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان ، والمادة ٢/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ٦٩٧)

المبدأ :

الضريبة على الاستهلاك - ما يعد في حكم التهرب من أداء الضريبة -
من يقع عليه اثبات سداد الضريبة .

الحكمة : وكان مفاد الفترة الاولى من المادة الرابعة والفقرتين الاولى والرابعة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك أن مجرد سحب السلعة الخاضعة لتلك الضريبة من مصانع ومعامل انتاجها دون سداد الضريبة المستحقة وكذا حيازتها بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو اختتام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها يعد في حكم التهرب من أداء الضريبة .

ولما كانت المادة ١٣ من ذات القانون قد اوجبت على كل ملتزم بالضريبة ، وبالتالي حائزها بغرض التجارة وماحبها من مصانع ومعامل انتاجها - أن يحرر فاتورة عند بيع أى سلعة من السلع المحلية الخاضعة للضريبة وتركت للائحة التنفيذية تحديد بيانات هذه الفواتير وهو ما أوضحته المادة الثامنة من تلك اللائحة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٩ مكررا لسنة ١٩٨١ من أنه يتعين أن تتضمن الفاتورة قيمة الضريبة على الاستهلاك .

واذ كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه ضبطت كميات من السلعة موضوع الدعوى المطروحة لدى بعض التجار الذين قدموا الفواتير التي تثبت شرائها من المطعون ضدهما ولم تسدد عنها الضريبة على الاستهلاك ، فقد قطع بأن هذه الفواتير خلت من بيان قيمة الضريبة على الاستهلاك الذي اوجبه المادة ١٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والمادة الثامنة من لائحته التنفيذية على النحو سالف البيان ، ويضحي الوضع الظاهر هو عدم سداد المطعون ضدهما الضريبة على الاستهلاك عن تلك السلع المضبوطة لدى هؤلاء التجار ، فيقع عليهما - بصفتهم الملتزمين بالضريبة وماحبى السلعة - عبء اثبات سداد الضريبة على الاستهلاك عنها لانهما يدعيان على خلاف الظاهر .

هذا ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على انه : « على كل مالك أو مستأجر أو منتفع بعقار مخصص كله أو بعضه

لتصنيع سلعة ما أو تخزينها أن يقدم إلى المصلحة ... اخطار ببيانها
اماكن التخزين ... واسم المستقل سواء من المالك أو المستاجر أو المنتفع
... ويقدم الاخطار بالنسبة للاماكن التي يتم شغلها أو تاجيرها بعد العمل
بهذا القانون خلال شهر من تاريخ الاشغال أو التأجير . كما يقدم الاخطار
كذلك خلال شهر من تاريخ النزول عن الايجار أو انهائه ويقع عبء
الاخطار على المالك أو المستاجر أو المنتفع « . فان عبارة هذا النص
صریحة فی أن عبء الاخطار يقع على المالك أو المستاجر أو المنتفع ومن
ثم يقع عبء اثبات حصول الاخطار فی المواعيد المقررة على عاتق اى من
هؤلاء الثلاثة ، ولا على المصلحة أن تثبت عدم الاخطار .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون
ضدهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما من تهتمى سحب السلعة من مصانع
انتاجها دون سداد الضريبة عنها وعدم الاخطار عن عقار مخصص
لتخزين السلعة موضوع الجريمة بصفتها المنتفعين به على سند من أن
مصلحة الضرائب على الاستهلاك لم تقدم ما يفيد عدم سداد هذه الضريبة
وانها لم ترجع الى دفاتر ومستندات المصنع للتأكد من ذلك - بالنسبة
للتهمة الاولى - ودون أن يكون فی نصوص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١
ما يلزمها باتخاذ هذا الاجراء ، وعلى أساس انها لم تقدم ما يفيد عدم
الاخطار ، فانه يكون قد جعل عبء الاثبات على الطاعن بصفته على
خلاف ادلاله وطرحه نصوص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ،
على النحو المتقدم ، ودون أن يبين منده فی ذلك ، فانه يكون فوق خطئه
فی تطبيق القانون معييا بالفساد فی الاستغلال والقصور فی التسبیب
بما يوجب نقضه والاعادة فی خصوص الدعوى المدنية ودون حاجة الى
بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٠٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٩٨)

المبدأ :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ من قانون الضريبة على الاستهلاك - عدم استظهار الحكم عناصر الجريمة وغموض ما أورده من مؤدى محضر الضبط - قصور فى التسبيب .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه بعد ان افصح باخذه بأسباب الحكم الابتدائى اضاف اليها فى قوله : « ألا انه بالنسبة للعقوبة والحق المدنى فترى المحكمة القضاء به على التفصيل التالى قيمة الحق مليم جنية مليم جنية المدنى ٢٤٨٠٫٨٠ قيمة ضريبة الاستهلاك ٢٤٨٠٫٨٠ تعويض يعادل الضريبة المستحقة ، ٥٠٤٫٨٠٠ بدل مصادرة فيكون المجموع ١٠٠١٫٩٨٠ مليم جنية جنيها وهو ما تقضى به المحكمة » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكانت المادة ٥٤ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ التى طبقها تحكم على الواقعة تنص على أنه : « يعتبر فى حكم التهريب من الضريبة ٠٠ حيازة السلع الخاضعة للضريبة ٠٠٠ بفرض التجارة دون ان تكون مصحوبة بمستندات او ملصقات او اختتام تفيد مداد الضريبة المستحقة عليها » .

وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر عناصر الجريمة المشار اليها فى هذا النص ، وجاء ما أورده من مؤدى محضر الضبط غامضا لا يبين

منه في وضوح ما هي الافعال التي قضى بالادانة عنها ، واين ضبطت
الاشربة موضوع التهمة ، وكيف استخلص الحكم ان حيازتها كانت بفرض
التجارة ، كما خلا من الاشارة الى انها لم تكن مصحوبة بما يفيد سداد
الضريبة المستحقة عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التمييز
بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

(قاعدة رقم ٦٩٩)

المبدأ :

جرائم التهريب المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ -
عدم جواز رفع الدعوى العمومية الا بطلب من الوزير - يجوز ان ينيب
غيره في اصدار هذا الطلب - صدور طلب بذلك من رئيس مأمورية
الضرائب على الاستهلاك - قضاء الحكم بعدم قبول الدعوى استنادا الى
خلو الاوراق مما يدل على وجود تفويض له - تمهيب الحكم بالقصور اذ كان
على المحكمة ان تتحقق بالفعل انه غير مفوض قانونا في طلبه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٥٦ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، وان نصت على عدم
جواز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا
القانون الا بطلب من الوزير الذي تتبعه مصلحة الضرائب على الاستهلاك ،
الا انها اجازت للوزير ان ينيب غيره في اصدار هذا الطلب .

ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان ثمة طلب برفع
الدعوى صدر من رئيس مأمورية الضرائب المشار اليه في الحكم ، وكانت
المحكمة قد قضت بعدم قبول الدعوى استنادا الى مجرد خلو الاوراق مما
يدل على ان الوزير المختص فوض رئيس المأمورية المذكور في طلب رفع
الدعوى ، وهو ما لا يقطع في ذاته بعدم صدور التفويض ، مما كان
يوجب على المحكمة ان تبحث الامر بنفسها وان تتحقق قبل اصدار حكمها
المطعون فيه من ان من طلب رفع الدعوى كان بالفعل غير مفوض قانونا

فى « طلب رفعها » ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، والذى يتسع له وجه الطعن ، ويعجز هذه المحكمة عن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٨١٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ٧٠٠)

المبدأ :

التهرب من أداء ضريبة الاستهلاك - مدى استحقاق تمائيل الرخام الطبيعى للضريبة على الاستهلاك .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين الواقعة بما يجعل فى أنه بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ ضبط لدى المطعون ضده عدد من الاطباق المطعمة بالصف ، وعدد من التماثيل المصنوعة من الرخام الطبيعى - قد خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده استنادا الى أنه قدم ما يثبت أداء ضريبة الاستهلاك المستحقة على الاطباق ، والى أن تمائيل الرخام لا تستحق عليها ضريبة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن : « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » .

وكان الجدول المشار اليه المعلن بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٧/٥ قد أورد الرخام والمرمر فى البند ١٢١ منه فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر تماثيل الرخام الطبيعى غير خاضعة للضريبة على الاستهلاك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن بحث سائر عناصر الجريمة فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة دون حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .
(الطعن رقم ١٥٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤)

(القاعدة رقم ٧٠١)

اللبس :

ضريبة على الاستهلاك - الاتجار في أجهزة فيديو دون تسديد ضرائب
الاستهلاك وعدم الإبلاغ على المخزون السلعي لديه فى نادى القيسيدو
للخاص به - صدور حكم بالبراءة استنادا الى أن حيازته لأجهزة الفيديو
لم تكن بغرض التاجير وإنما بقصد البيع خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن التحريات التى أجراها العميد
... دلت على أن المطعون ضده يتجر فى أجهزة الفيديو بنادى القيسيدو
الخاص به وأنه تهرب من الضرائب على الاستهلاك ولم يقم بالإبلاغ على
المخزون السلعي لديه ، وبناء على إذن النيابة العامة إنتقل معه رجال
مكافحة التهرب الضريبي وضبط ٥٧٦ عدد شريط فيديو بمحل المطعون
ضده دون أن تكون مصحوبة بمستندات تفيد بحاد الضريبة ، ثم خلص
الحكم الى تبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا الى أن
حيازته لأجهزة الفيديو لم تكن بغرض التاجير .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أنه : « تستحق الضريبة بمجرد بيع
السلعة ويعتبر فى حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها فى أغراض
خاصة أو شخصية » ، كما يعتبر فى حكم البيع سحب السلعة من أماكن
تصنيعها أو من المخازن » .

كما نصت المادة سائلة الذكر في فقرتها الرابعة على أنه : « يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها في المادة ٥٣ من ذات القانون حيازة السلع الخاضعة للضريبة سواء أكانت محلية أو مستوردة بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو اختتام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها . ويبين من نص تلك المادة في صريح لفظه ومفهوم دلالاته نائيم حيازة السلع الخاضعة للضريبة بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو اختتام تفيد سداد الضريبة عليها ، وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كافة صور الحيازة بغرض التجارة دون اشتراط أن تكون الحيازة بقصد البيع ، فيستوى أن تكون الحيازة بقصد البيع أو بقصد التاجير للغير بالجر طالما كانت الحيازة أصلا بغرض التجارة وهو المناقمة وتحقيق الربح .

وإذ كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وأن النعي العام يعمل به على عموميه ما لم يخص ببدليل ، ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم من أن مناطق التجريم أن تكون الحيازة بقصد البيع وليس التاجير يكون ولا سند له من القانون ، وتخصيص للنص بغير مخصص .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين نقضه . والاحالة فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية .

(الظعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٧٠٢)

المبدأ :

جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك - إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاة براءة المطعون ضده على أساس أن التهمة غير

ثابتة فى حقه فانه ينطوى ضمنا على رفض الدعوى المدنية. ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم الابتدائى قضى بتغريم المتهم مائتى جنيه والزامه بدفع مبلغ ١٣٢٣٥٠٢٥٠ جنيه قيمة الضريبة المستحقة ، وتعويض يعادل ثلاثة أمثالها وقدره ٣٩٧٠٥٠٧٥٠ جنيه وبجل مصادرة وقدره ٣٢٨٣٢٠٥٠ جنيه - فاستأنف المحكوم عليه - ومحكمة الدرجة الثانية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك ، على أساس أن التهمة غير ثابتة فى حقه . وإذا كان هذا القضاء انما ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها ، لان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية ، وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة قبل المطعون ضده انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ٧٠٣)

المبدأ :

جريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك الحكم الصادر بالبراءة على أساس عدم ثبوت التهمة ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها لان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم الابتدائى قضى

بتخريم المتهم مائتى جنيه والزامه بدفع مبلغ ١٠١٧١٠٨٠ جنيه قيمة الضريبة المستحقة وتعويض قدره ثلاثة امثال تلك الضريبة ومصادرة المضبوطات - فاستأنف كل من المتهم وزير المالية بصفته - وقضت محكمة الدرجة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك ، على أساس أن التهمة غير ثابتة فى حقه ، واذا كان هذا القضاء انما ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها ، لان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية ، وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة قبل المطعون ضده انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى تقرير قضاؤه ببراءة المطعون ضده على القول : « وحيث تبين للمحكمة من مطالعة الاوراق أن هناك تناقضا بين ما جاء بقرار الاحالة ومحضر الضبط بالنسبة للكمية المضبوطة ، كما ان محضر الضبط جاء مجهلا من انواع الشرط المضبوطة من ناحية ما اذا كانت بالجنبة نام عربية ونوعيتها من جهة ما اذا كانت قرآن كريم أو مصنغات فنية غير ذلك ، فضلا عن أن المتهم كان قد قدم فواتير الى الجهة المختصة بما يفيد شراؤه لاشربة المضبوطة من آخر منتج ومسئول عن سداد رسوم الاستهلاك عنها .

ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تطمئن الى صحة الواقعة كما وجدت بمحضر الضبط مما تقضى منه بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما هو منسوب اليه .

(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

المبدأ :

ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالبراءة من الاسباب التي بنى عليها ولا كان بطلا والمراد بالتسبب الاعتبار الذي يحفل به القانون هو تحديد الاسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمقيمة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها ، ولا كان بطلا ، والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون ، هو تحديد الاسانيد والتمجج التي انبنى عليها الحكم . والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل ، بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما فراغ الحكم في عبارات معماة ، أو وضعه في صورة مجملة مجهلة ، فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لثبوتها في الحكم ، كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو مآخضها الريبة في صحة عناصر الأدلة .

لما كان ذلك ، وكان ما أورد - الحكم المطعون فيه - تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده من الجريمة المسندة اليه - على المياق المتقدم - قد وضع في عبارات عامة مجملة شابهة القموض والإيهام ، إذ خلعت مدوناته من الافصاح عن كيفية استدلال الحكم على قيام التناقض بين ما جاء

بمذكرة الاحالة ومحضر الضبط بشأن كمية الاشرطة المضبوطة ، وبيان
أوجه ذلك التناقض ، وأرسل القول بأن محضر الضبط جاء مجهلاً
من بيان نوع تلك الاشرطة والمادة المسجلة عليها ، دون أن يبين أثر ذلك
على مدى خضوعها او عدم خضوعها للضريبة على الاستهلاك طبقاً للقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والجدول المرافق والمعدل بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، كما لم يبين ماهية الفواتير التي قدمها المطعون
ضده للجهة المختصة ومضمونها وما حوته من بيانات تشير الى تعلقها
بالسلع موضوع الاتهام - في الدعوى النراهنه - وأقرار الجهة الادارية
المختصة لتلك المستندات وصلاحياتها لاثبات سداد الضريبة المستحقة
على تلك السلع ، مما لا يتيسر معه الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم
من براءة المطعون ضده ، ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على
الوجه الصحيح ، والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بصفته بأوجه
الطعن .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يوجب
نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة ، بغير حاجة لبحث باقي
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ٧٠٥)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالقصور اذا استند في قضائه ببراءة المطعون
ضده الى اذن التسليم والفاتورة دون أن يورد مؤداها ولم يبين كيف أن
المحكمة استدلّت منها على نفى الاتهام المسند الى المطعون ضده .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيانه
وقائع الدعوى الى ما ورد بالحكم الابتدائي استطرد عقب ذلك مباشرة
الى قوله : « وحيث انه عن موضوع الدعوى ، وكان الثابت من الاوراق

أن موضوع الاتهام هو عدد ٨٩ شريط فيديو قرر محرر المحضر أن الفواتير المقدمة من المتهم (المطعون ضده) عن مشمول الكمية المضبوطة — وللاطمئنان إلى الفاتورة رقم ١١٦٩ فى ١٩٨٣/٥/٢٧ وأذن التسليم فى ١٩٨٣/٤/١٨ ، ١٩٨٣/٤/٢٨ .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المتهم حصل على تصريح شرطة المصنفات فى ١٩٨٣/٥/١٩ وأخطر ضرائب الاستهلاك فى ١٩٨٣/٤/٢٣ فى الميعاد المقرر وأن عدم اطمئنان محرر المحضر للاذنين والفاتورة لا يسأله أو يفتقن ، وأن الثابت من الأوراق أن هذين الاذنين يشملان على الشرطة عطل الضبط ولا سيما وأن احداها صادرة من قبل تاريخ الضبط فى ١٩٨٣/٤/٢٠ ، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى هذين الاذنين، مما يفتقن الاتهام عن المتهم مما ترى معه الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه .

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم — ولو كان صادرا بالبراءة — على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحديد الاصلية والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما اقرار الحكم فى عبارة عامة أو وضعه فى صورة مجهولة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه ببراءة المطعون

ضده الى اذننى التسليم والفاتورة دون أن يورد مؤداهما ، ولم يبين كيف أن المحكمة استدلت معها على نفى الاتهام المسند الى المطعون ضده ، فانه يكون غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من هذين الاذنين وتلك الفاتورة كانت ملمة بهذا الدليل الماما شاملا يهينء لها أن تمحصه التمحيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى يعينه بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاعادة مع الزام المطعون ضده بالمصاريف ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٠)

(قاعدة رقم ٧٠٦)

المبدأ :

١ - من المقرر قانونا أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب والا كان باطلا .

٢ - الضررية على الاستهلاك - اغفال الحكم أو خلوه من أن الدعوى الجنائية قد اقيمت بعد الحصول على طلب كتابى من الوزير المختص أو من ينييه - يشوبه البطلان .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن اشار الى وصف النيابة العامة للتهمة المسندة الى الطاعنين اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن المحكمة ترى أن التهمة المسندة الى المتهمين ثابتة قبلهما مما جاء بمحضر

ضبط الواقعة الامر الذى يتعين معه معاقبتهما بمواد الاتهام عملا بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج « .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون ان يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعنين فانه يكون باطلا ، ولا يعصمه من البطلان ان يكون قد اشار بديباجة الحكم الابتدائى الى رقم القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعنين بجواده طالما ان الحكم لم يبين هواه ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى كما لم يرفع غواره فى هذا الشأن ان يكون قد اثبت بعجزه انه يتعين معاقبه الطاعنين بمواد الاتهام ما دام انه لم يفصح عن تلك المواد .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك من انه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير او من ينوبه » هو عدم جواز تحريك الدعوى

الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب المشار اليه آنفاً واذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه به أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من ينيبه فى ذلك ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٢/٢٤)

(قاعدة رقم ٧٠٧)

المبدأ :

يكون الحكم معيباً بالقصور الذى يبطله اذا لم يفحص المستندات ويبين ماهيتها ولم يفحص الدليل المستمد من محضر الضبط بما يكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح بين أدلة الثبوت والنفى .

المحكمة : وحيث ان المشرع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان صادراً بالبراءة على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلاً . والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصرت على القول بأن الواقعة تخلص فيما أثبتته محضر المحضر من أنه قام بضبط البضائع المبينة به بدون مستندات تثبت سداد الضريبة المستحقة ، وقد تقدم المتهم بمستندات الى جهة الضبط وانتهت

الى أنها مصنعة لتراخى المتهم عن تقديمها خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الضبط ، وقد دفع المتهم ذلك بوجود امتحانات منعه من تقديمها ، ثم خلع الحكم الى براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية استنادا الى ما اثاره المتهم وما تقدم به من مستندات . دون أن يمحس الدليل المستمد من محضر الضبط بما ينبىء عن المام المحكمة به الماما يؤدى الى تعرف الحقيقة فى شأن واقعة الاتهام ومدى ثبوتها بهذا الدليل ، كما انه لم يبين ماهية المستندات التى عول عليها فى قضائه برفض الدعوى المدنية ، بما يكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح بين أدلة الثبوت والنفى بما يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٧٠٨)

المبدأ :

١ - الضريبة على الاستهلاك - التقدم بالقسائم التى تفيد سداد رسوم الاستهلاك - التفات المحكمة عن تلك المستندات وعدم تحديثها عنها يشوب حكمها بالقصور .

٢ - الزام الحكم الطاعن بسداد الضريبة دون أن يستظهر قيمة البضاعة المهربة ومقدار الضريبة المستحقة عليها يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن حصل واقعة الدعوى - اشار فى مدوناته الى أن الطاعن تقدم بعدة قسائم تفيد سداد رسوم الاستهلاك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اشار الى المستندات المقدمة من الطاعن التى تمسك بدلائلها على انتفاء الجريمة المسندة اليه ، الا انه التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثها ومحس الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور .

لما كان ذلك ، وكالت المادة ٥٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ ، بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على أنه : « مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب أو شرع فى ذلك بالجس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة ويتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة ، وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز الثمن وخمسمائة جنيه (٢٥٠٠ جنيه) ومصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها ٣٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ » .

ولما كان الحكم الابتدائى الذى اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بأداء الضريبة المستحقة وقدرها ٧٥٢٤٠ جنيهًا وتعويض يوازى ثلاثة أمثال الضريبة وقدره ٢٢٥٧٢٠ جنيهًا ومبلغ ٤٣٩٥٦٠ جنيهًا بدل مصادرة - دون أن يستظهر فى مدوناته قيمة المهورات المهربة ومقدار الضريبة المستحقة عليها - حتى يتضح أساس ما قضى به من تعويض وبذل مصادرة ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فان ذلك مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١١٤٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(قاعدة رقم ٧٠٩)

المبدأ :

١ - قيام المطعون ضده بتأجير أفلام الفيديو للغير نظير أجر معلوم يقوم به وصف التاجر .

٢ - قضاء الحكم فى تهمة التهرب بالبراءة على أساس أن مؤجر أفلام الفيديو ليس بتاجر ينطوى ضمنه على الفعل فى الدعوى المدنية

بما يؤدي الى رفضها ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم فان الحكم يكون معيبا بما يبطله .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تبرير قضائه على قوله : « وحيث ان الثابت من الاوراق ان المتهم (المطعون ضده) ليس تاجر جملة أو نصف جملة أو تجزئة حتى يسرق عليه نص المادة وانما هو يقوم بتأجير الافلام والاشربة للغير نظير اجر معلوم الامر الذي يتعين معه القضاء ببراءة المتهم عملا بالمادة ١٣٠٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر في اصوله التفسير ان الشارع اذا ما اورد مصطلحا معينا في نص لعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، وكان الشارع قد نص في المادة الاولى من قانون التجارة على ان : « كل من اشغل بالمعاملات التجارية » واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر . ونص في المادة الثانية من القانون عينه على ان : « يعتبر عملا تجاريا كل شراء غلال أو غيره من انواع الماكولات أو البضائع لاجل بيعها بعينها أو ... أو لاجل تأجيرها للاستعمال » وهذان النصان يبلان على ان الشارع انما يعتبر الشراء بقصد البيع أو التأجير عملا تجاريا بشرط ان يقع بمقابل ايا كانت طبيعة هذا المقابل أي سواء تم الشراء بمقايضة أو مقابل مبلغ من النقود ، وان تقع عملية للشراء أو الاستئجار مع قصد اعادة للبيع أو التأجير وقصد تحقيق الربح !!

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٠٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك قد نصت على ان (يعتبر في حكم التهريب من المهربية ويناقب عليها جنات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٣ : (١) - (٢) - (٣) - (٤) - حيازة السلع الخاضعة للضريبة سواء كانت محلية أو مستوردة بغرض التجارة دون ان تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو ختام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها) .

وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في مخوناته ان المطعون ضده يقوم بتأجير افلام الفيديو للغير نظير اجر معلوم - فهذا ما يتحقق به الاشتغال بمعاملة تجارية ويقوم به في جانبه وصف التاجر . كما عناه الشارع بالنصوص المتقدمة .

ولما كان الحكم قد تساند في تبرئته على قالة أنه ليس بتاجر ، فإنه يكون معيبا - فوق تخافله وقصوره في ايراد ما تنذفع به التهمة من المطعون ضده بخطا في تطبيق القانون حجه عن تقدير ادلة الدعوى ، ولما كان قضاؤه ببراءة المطعون ضده من تهمة التهريب انما ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها لان القضاء بالبراءة في صدد دعوى التهريب من الضريبة وقد اقيم على انتفاء صفة الفاعل في جانب المطعون ضده انما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، واذا كان الحكم المطعون فيه على ما تقدم البيان معيبا بما يطله فانه يتعين نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده المصروفات المدنية .

(الطعن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣١)

(قاعدة رقم ٧١٠)

المبدأ :

١ - جريمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سداد الضريبة المستحقة عليها - لا يجوز رفع الدعوى في جرم التهريب الا بطلب من الوزير او من ينييه - اغفال صدور طلب كتابي من الوزير المختص رغم جوهرية يترتب عليه بطلان الحكم .

٢ - اذا لم يلزم الحكم المطعون ضدهم متضامنين بأداء الضريبة والتعويض الذي يعادل ثلاثة امثالها يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون .

الحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سداد الضريبة المستحقة عليها ، وعاقبه بمقتضى المادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

لما كان ذلك ، وكانت هذه الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة من المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، من انه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينيبه » ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات تسييرها امام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من الوزير المختص أو من ينيبه فى ذلك ، واذ كان هذا البيان عن البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ، أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من فوضه فى ذلك ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان - الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون مما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الاول ... والثالث ... اللذين كانا طرفين فى الخصومة الاستئنافية ، ولم يقررا بالطعن بطريق النقض ، وذلك لوحدة الواقعة والاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بهما ، عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وبغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه دان المطعون ضدهم بالجريمة المسندة اليهم ، وعاقب كل منهم طبقا للمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، بعقوبة الغرامة واداء الضريبة المستحقة وثلاثة أمثالها ، دون ان يلزمهم متضامين باداء تلك الضريبة وفى التعويض الذى يعادل ثلاثة أمثالها ، وذلك على خلاف ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٣ من القانون - المار ذكره - التى اوجبت فضلا عن القضاء بعقوبتى الحبس والغرامة أو باحدهما ، الحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة وتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة ،

مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ، وهو ما كان يؤذن بتصحيحه
وفقا للقانون ، الا انه لما كانت المحكمة قد انتهت الى نقض الحكم
المطعون فيه والاعادة بناء على طعن المحكوم عليه ، فإنه يتعين نقضه
والاعادة بناء مع طعن المدعى بالحقوق المدنية ..

(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

(قاعدة رقم ٧١١)

المبدأ :

جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك - خطأ الحكم
بإدانة الطاعن للقانون لان الموترات الكهربائية محل الاتهام لم تكن ضمن
السلع المبينة حصرا فى الجدول المرافق للقانون فهى غير خاضعة بذاتها
للضريبة .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الدعوى
الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه : « بصفته ممولا ملزما بالضريبة
خاضعا لاحكام الضريبة على الاستهلاك تهرب من أداء الضريبة على
الاستهلاك المقررة قانونا بأن تصرف فى سلح مخففة دون سداد الضريبة
المستحقة عليها وذلك على النحو المبين بالأوراق - وطلبت النيابة العامة
معايقته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون ٢٣٣
لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الضريبة على
الاستهلاك ولائحته التنفيذية - فقضت محكمة أولى درجة - بمعاقبة
الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وكفالة ٥٠٠ جنيه والزامه بإداء
الضريبة المستحقة وقبرها ٨٥٥٠ ثمانية آلاف وخمسمائة وخمسين جنيها
عن السلع المهربة وبتعويض يوازي ثلاثة أمثال الضريبة وقدره ٢٥٦٥٠
جنيه . وإداء قيمة السلع المهربة وقدره ٩٠٠٠٠ جنيه والمصروفات
الجنائية - فاستأنف - ومحكمة ثانية درجة - حكمت حضوريا بتعديل
الحكم المستأنف . وإلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريمه ألف جنيه وتأييد
الحكم فيما عدا ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن خلص الى قوله : « إن المتهم - الطاعن - وبموجب إذن الصرف الرقيم ٢٥٢ المؤرخ في ١٩٨٢/٢/٣٠ قد قام بشراء ٢٢٠٠ موتور صيني قوة في حصان لأغراض صناعة الغسالات ماركة جى جى قول أوتوماتيك بمصنعه - وكان الثابت أيضا أنه يستحق عليها. ضريبة على الاستهلاك بحصولها تحققت واقعة انشاء الضريبة طبقا للقانون وأنه قد استخدم في تصنيع تلك الغسالات حسب الثابت بالاوراق عدد ٨٠٧ موتور صيني قوة في حصان من لجمالى الكمية المذكورة ، واذ ثبت بمحضر اثبات الحطة أنه قام بأخراج عدد ٥٠٠ موتور من ذات الماركة من مخازنه دون أن يثبت، بتلك الاوراق أن هذه الكمية قد استخدمت فعلا في أغراض التصنيع ، وكان الثابت يبين للمحكمة أن المتهم قد استخدم من الطرق الأقرب الى الاحتيال باخفاء تصرفه في هذه الكمية بمقولة أنه قام ببيعها لشركة ثبت فيما بعد أنها شركة وهمية لا وجود لها - الا في مخيلة المتهم ، وكان دفاعه المتعلق باستبدال تلك الكمية بموتورات جنرال إلكتريك دفاع لا يمكن الارتكان اليه لنفي الاتهام اذ انه وعلى فرض حدوث الاستبدال فإن الثابت يبين للمحكمة تمامه بطريقة تعرض حق الدولة في الضريبة للضياع بالمخالفة لما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل - الامر الذي يحمل على الاقتناع يكذب للبائع الذى أورده المتهم بدفاعه من ان هذه الموتورات كانت غير صالحة للاستعمال في التصنيع لدورانها عكس عقارب الساعة وبيعت على صدق وسلامة ما جاء بمحضر الضبط من ان المتهم قد تصرف فيها لأغراض أخرى غير تلك التى أعفيت من أجلها ... » . واذ كانت الواقعة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً لا يتطرق اليه أدنى شك ومن ثم فانه يتعين والحال كذلك ادانته عملاً بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج . » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة الثانية منه على أن : « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل

هذا الجدول ٥٠٠٠» وينص في المادة الثالثة منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على كل منتج صناعى وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة » . وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ويعتبر فى حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها فى أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر فى حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن ، أما السلع المستوردة الخاضعة لاحكام هذا القانون فتمستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا لالجراءات المقررة للضريبة الجمركية » .

لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك بصريح نص المادة الثانية من القانون سالف الذكر أن تكون السلعة من عداد السلع المبينة حصرا فى الجدول المرافق للقانون وكان البين من هذا الجدول المعدل بقسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢ - والذى تكفل ببيان السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك - أنه لا يتضمن الموتورات الكهربائية المستوردة - فهى غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك .

لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد قام بالتصرف فى بعض الموتورات الكهربائية التى قام بشرائها من الشركة العامة للأعمال الهندسية بالبيع دون استخدامها فى أغراض التصنيع وكان هذا التصرف ينحصر عنه تطبيق المادتين ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إذ أن الموتورات الكهربائية - محسلة الاتهام - لم تكن من عداد السلع المبينة حصرا فى الجدول المرافق للقانون - فهى غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك المستحقة قانونا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

لما كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى حسبما جاء بمدونات الحكم لا تقع تحت نص عقابي فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه .

(الطعن رقم ١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

(قاعدة رقم ٧١٢)

المبدأ :

ضريبة الاستهلاك - لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت بشرط أن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد إنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم ودخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في تبريره للقضاء ببراءة المطعون ضده تقديمه للفواتير الدالة على سداد ضريبة الاستهلاك دون أن يبسط مضمونها ، وعما إذا كانت عن كافة السلع المضبوطة كما أن يعرض لرفع التناقض بين ما أدلى به المطعون ضده في محضر الضبط من شرائه السلع المضبوطة دون فواتير وبين تقديمه للفواتير الدالة على سداد الضريبة بعد ذلك ، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة قد أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ومن ثم يتعين نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٣٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٤)

المبدأ :

- ١ - ضريبة الاستهلاك - أوجب الشارع أن يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .
- ٢ - المراد بالتسبب تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له من حيث الواقع أو القانون .
- ٣ - يكون الحكم باطلا اذا جاءت اسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب ان يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب الاعتبار تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون. ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسموعات ما قضى به ولا يكون كذلك اذا جاءت اسباب الحكم مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته. من وقائع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على قيام المطعون ضدهما بسداد ما هو مستحق عليهما من ضريبة الاستهلاك الا انه لم يبسط مضمون الاوراق والمستندات التي استخلص منها سداد الضريبة المستحقة ومدى اتصـالها بما يطالب به المدعى بالحقوق المدنية « بصفته » ، فانه يكون قد استند في قضائه الى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة كانت ملزمة بالادلة التي عولت عليها الماما شاملا بهيء لها أن تمحصها التمهيص الكافي الذي يدل على انها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ويجعل الحكم مشوبا بالنقص في البيان وفساد في الاستدلال متعينا نقضه فيه قضى به في الدعوى المدنية والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

المبدأ :

- ١ - جريمة التهرب من الضرائب - أوجب الشارع أن يشمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الإسيغ التي يتى عليها والا كان باطلا .
- ٢ - المراد بالتمجييب المعتبر تحديد الأمانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الوقائع أو القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان على عقيل .
- ٣ - لا يكون للحكم مسببا إذا جاءت أسبابه منجزة أو غامضة فيما أثبتته أو خفته من وقتئذ .

المحكمة : ومن حيث أن الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون ضده بوصف أنه :

- ١ - قام بالتهرب من الضرائب بأن سحب المبلغ المستوردة المبينة دون سداد الضريبة المستحقة على الوجه المبين بالقانون .
- ٢ - قدم مستندات مزورة بقصد التهرب من الضريبة الجمركية ، وادعى وزير المالية (بصفته) مننيا مطالبا بالزام المطعون ضده بأن يؤدي له مبلغ ١٥١٣٤ جنيهاً و ٢١٦ مليماً قيمة الرسوم والضرائب المستحقة وفق القانون ، ومحكمة أول درجة قضت بحكمها - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - ببراءة المطعون ضده مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية قبله وأسست قضائها على قولها : « وحيث انه ولما كان الثابت من مطالعة الاوراق ومن حافظة المستندات المقدمة ومن فواتير الشراء للسلع المستوردة قيام الشركة المستوردة بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها ومن خطاب البنك بسداد المتهم ما هو مستحق عليه من ضريبة الاستهلاك وفق تعليمات الجهة صاحبة الشأن ولم ينكر المدعى

بالدنى المدنى او يطعن على تلك المستندات .. ومن ثم يكون الاتهام
المسد الى المتهم قد قام على غير أساس صحيح فى القانون ويتعين معه
براءة المتهم مما نسب اليه عملا بالمادة ٣٠٤ ١ ج ورفض الدعوى
المدنية » .

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب أن يشتمل الحكم - ولو كان
صادرا بالبراءة - على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد
بالتسبيب الاعتبار تحديد الاسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هى له
سواء من حيث الواقع او القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون
فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به
ولا يكون كذلك اذا جاءت اسباب الحكم مجملة او غامضة فيما أثبتته أو نفتته
من وقائع ، وكان الحكم لم يبسط مضمون الاوراق والمستندات والفواتير
التي استخلص منها سداد الرسوم الجمركية المستحقة على السلع
المستوردة ومدى اتصالها بما يطالب به المدعى بالحقوق المدنية
(بصفته) ، كما عول على خطاب البنك بسداد المطعون ضده ما هو
مستحق عليه من ضريبة وفق تعليمات الجهة صاحبة الشأن دون أن
يفصح عن الجهة المشار اليها ويبين التعليمات الصادرة عنها وصلة البنك
ذاك بها ، فانه يكون قد استند فى قضائه الى عبارات مجملة لا يبين
منها أن المحكمة كانت ملزمة بأدلة النفى التى عولت عليها الماما شاملا
يهيئ لها أن تمحصها التمهيص الكافى الذى يدل على انها قامت بما
ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض
عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ويجعل الحكم مشوبا بالقصور
فى البيان والفساد فى الاستدلال متعيئا نقضه فيما قضى به فى الدعوى
المدنية والاعادة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

المبدأ :

جريمة عدم تقديم مستندات السلع المخزونة الى مصلحة الضرائب فى الميعاد - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى وادلتها بما ينبىء عن المام المحكمة بها الماما يؤدى الى التعرف على الحقيقة فى شان واقعة الاتهام ومدى ثبوتها ويكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح بين أدلة الثبوت والنفى بما يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها فان حكمها يكون سعييا بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : ومن حيث أن المشرع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتمهيد المعتبر - تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه - الذى ألغى حكم أول درجة الصادر بالزام المطعون ضده بالتعويض عن جريمة عدم تقديم مستندات السلع المخزونة لديه الى مصلحة الضرائب فى الميعاد وقضى ببراءته قد اقتضرت على القول : « ان الثابت بمذكرة الضرائب المؤرخة فى ١٩٨٥/١١/٣ أن المتهم تقدم بشكوى للسيد وزير المالية قال فيها انه تقدم باقرار الرصيد السلى الموجود لديه ولم ترد الادارة العامة لمنطقة الوجه البحرى وادارة الشئون المالية على هذا الاقرار بالنفى الامر الذى تستبين معه المحكمة ما قال به المتهم بشكواه ومن ثم يتعين براءة المتهم مما أسند اليه » وخلص الحكم ترتيبا على ذلك الى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، دون أن يبين واقعة الدعوى وادلتها بما ينبىء عن المام المحكمة بهما الماما يؤدى الى تعرف الحقيقة فى شان واقعة الاتهام ومدى ثبوتها ويكشف عن قيام المحكمة بواجبها فى الترجيح

بين أدلة الثبوت والنفي بما يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية والاعادة .

(الطعن رقم ٥٥٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٧)

(قاعدة رقم ٧١٦)

المبدأ :

جريمة التهرب من اداء ضريبة الاستهلاك - اذا كان ما اورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن انه لم يبين مستندات المتهم التي قدمها ومضمونها ومؤداها . فانه يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالليل الذي استنبطت منه معتقدها فى الدعوى مما يصممه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة الى الطاعن والى طلبها معاقبته وفقا لمواد الاتهام حصل واقعة الدعوى بقوله : « وحيث ان واقعات هذه الدعوى تتحصل فيما تضمنه كتاب مصلحة الضرائب على الاستهلاك من ان المتهم تهرب من سداد الضرائب المستحقة عليه وذلك بوجود كميات زائدة فى البضاعة عما ورد بالفواتير وذلك من عينات . معجون الاسنان وقطع الصابون والشامبو وكريم بلسم والكولونيا وان قيمة الضريبة المستحقة عليها هى ٢٢٨٠ر٨٧٥ جنيه وان التعويض قيمته ٦٨٤٢ر٦٢٥ جنيه وان بدل المصادرة هو ١١٨٣ر٥٧٠ جنيه .

وحيث ان الدعوى تناولت بالجلسات . على النحو المبين . بمحاضرها وقدم الحاضر عن المتهم حافظتى مستندات طويت على فواتير مؤرخة ١٩٨٢ ومصور ضوئية لكتاب الادارة العامة للبحوث المصرية .

وحيث انه لما كان ما تقدم وكانت التهمة ثابتة قبل المتهم من خلال ما تضمنه محضر الضبط وكتاب مصلحة الضرائب خاصة ان المتهم لم يقدم ثمة دليل على سداد للضريبة المستحقة ومن ثم يكون ما صدر منه منطوى على الجريمة المؤهلة بنصوص مواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال فى بيان وقائع الدعوى على أسباب الحكم الابتدائى وأضاف أسبابا جديدة لقضائه بالتأييد فأورد أنه : « لما كان ذلك وكانت التهمة ثابتة فى حق المتهم أخذا بما ورد بمحضر الضبط واستنادا الى الأسباب الواردة فى حكم أول درجة ويتعين معاقبة المتهم طبقا لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم باللائمة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلقزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا .

ولما كان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن هذا فضلا عن أن الحكم لم يبين مستندات المتهم التى قدمها ومضمونها ومؤداها ، كما لم يبين مضمون كتاب مصلحة الضرائب وأوجه استدلاله به ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهداد المحكمة بالدليل الذى استنبطت منه معتقدها فى الدعوى مما يصمه بالقصور ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٢٢٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول والثانى والثالث » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف
صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) -
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف
صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن
الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى
تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف
صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة)
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما
بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء -
الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية
والزراعية العلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقي الدول العربية
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف
صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء
فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم
فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحسوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبياً موضوعياً وأبجدياً ملحقة بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (أربعة أجزاء) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة
النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة
موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٣٢ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائى ١٥ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة اجزاء جديدة للاصدارين تتضمن احكام
محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(ا) اربعة اجزاء للاصدار المدنى .

(ب) ثلاثة اجزاء للاصدار الجنائى .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥
(٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة اجزاء جديدة تتضمن احكام المحكمة
الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦
حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقوبات والالتزامات المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح
فى المغرب وفى مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية . (ستة اجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائى المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح
فى المغرب وفى مصر مع احكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة
النقض المصرية . (ثلاثة اجزاء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٢٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي — القاهرة

